بذكاءٍ..
نتوسّع عالمياً..

مجموعة موانئ أبوظبي
التقرير السنوي المتكامل
والبيانات المالية 2023

مجموعة موانئ أبوظبي
AD PORTS GROUP

مجموعة موانئ أبوظبي هي شركة عالمية رائدة تُشكل رافداً رئيسياً لتمكين التجارة والتحوّل الصناعي، ودعم قطاع الخدمات اللوجستية، وتسعى لتحقيق مزيد من التكامل البيني لأنشطتها عبر خطط توسعية مدروسة تعزز قيمتها المستدامة وتثري مساهماتها.

تدير المجموعة، باعتبارها بوابة تجارية استراتيجية لإمارة أبوظبي ورافداً رئيسياً لاقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، منظومة متكاملة تنضوي تحتها خمسة قطاعات رئيسية، قطاع الموانئ، قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة، القطاع البحري والشحن، القطاع اللوجستي، القطاع الرقمي.

رؤيتنا
قيادة دفة التجارة العالمية من خلال محفظة متكاملة من الموانئ والمناطق الصناعية والأصول البحرية وسلاسل التوريد اللوجستية عالمية المستوى.

رسالتنا
ترسيخ مكانة أبوظبي مركزاً تجارياً عالمياً، من خلال إدارة سلاسل القيمة اللوجستية عالمية المستوى، وتحفيز التميّز التشغيلي من خلال توظيف التقنيات الرقمية المتطوّرة، وتلبية الاحتياجات المتنامية لأصحاب العلاقة، وتوطيد العلاقات التجارية وعلاقات الأعمال، وزيادة القيمة لجميع المساهمين.

شاهد العرض المرئي
https://adports.group/2023ar-p2-1

قيم المجموعة

الاستجابة الفعّالة

التعاون

الأمن والسلامة والاستدامة

الابتكار والتميّز

النزاهة

تعرّف على المزيد عبر الموقع الإلكتروني
www.adportsgroup.com

التقرير الاستراتيجي 77-2

نبذة سريعة	4
بذكاء.. نتوسع عالمياً	8
رسالة رئيس مجلس الإدارة	10
رسالة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمجموعة	12
لمحة عامة حول عام 2023	16
تعزيز التآزر وتكامل العمليات	18
النموذج الاستثماري	20
آفاق العمل في السوق	22
نموذج أعمالنا	24
الاستراتيجية	26
إشراك أصحاب العلاقة	30
القوى العاملة والتوطين	34
القطاعات	
– قطاع الموانئ	38
– قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة	44
– القطاع البحري والشحن	50
– القطاع اللوجستي	56
– القطاع الرقمي	62
نظرة عامة على الأداء المالي	68
ملخص الاستدامة	72

تقرير الحوكمة المؤسسية 109-78

مجلس الإدارة	80
الإدارة التنفيذية	84
مبادئ الحوكمة المؤسسية	86
الحوكمة والمخاطر والامتثال	94
المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة	98
الالتزام بالنمو المستدام	104

البيانات المالية 208-110

تقرير أعضاء مجلس الإدارة	112
تقرير مدقق الحسابات المستقل	113
بيان المركز المالي الموحد	118
إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة	126

التقرير الاستراتيجي

نبذة سريعة	4
بذكاء.. نتوسع عالمياً	8
رسالة رئيس مجلس الإدارة	10
رسالة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمجموعة	12
لمحة عامة حول عام 2023	16
تعزيز التآزر وتكامل العمليات	18
النموذج الاستثماري	20
آفاق العمل في السوق	22
نموذج أعمالنا	24
الاستراتيجية	26
إشراك أصحاب العلاقة	30
القوى العاملة والتوطين	34
القطاعات	
– قطاع الموانئ	38
– قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة	44
– القطاع البحري والشحن	50
– القطاع اللوجستي	56
– القطاع الرقمي	62
نظرة عامة على الأداء المالي	68
ملخص الاستدامة	72

TEREX

نبذة سريعة

تأسست مجموعة موانئ أبوظبي في العام 2006، وأصبحت أحد المحركات العالمية الرائدة للتجارة والصناعة والخدمات اللوجستية، وتعمل كجسر يربط أبوظبي بالعالم.

وتساهم المجموعة بنحو ربع إجمالي الناتج المحلي غير النفطي لإمارة أبوظبي وبنسبة 13% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي لدولة الإمارات العربية المتحدة، بحسب تقرير أوكسفورد إيكونوميكس. أدرجت مجموعة موانئ أبوظبي في سوق أبوظبي للأوراق المالية في عام 2022، وهي مملوكة بنسبة 75.42% لـ "القابضة" (ADQ)، وهي شركة استثمارية قابضة تتخذ من أبوظبي مقراً لها.

تنشط قطاعات المجموعة الرئيسية، وهي قطاع الموانئ، وقطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة، وقطاع البحري، والقطاع اللوجستي، والقطاع الرقمي، في 46 دولة حول العالم وتتركز عملياتها بشكل أساسي في منطقة الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا وشبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وأوروبا.

حقائق رئيسية

المطور والمنظم **الحصري** للموانئ والبنى التحتية ذات الصلة في أبوظبي

واحدة من كبرى مجموعات الموانئ والخدمات اللوجستية المتكاملة **الأسرع نمواً في العالم**

تدفق إيرادات مضمونة بموجب تعاقدات طويلة الأجل

البوابة التجارية الاستراتيجية في دولة الإمارات والخليج العربي والبحر الأحمر

شركة عالمية رائدة في **قطاع الخدمات اللوجستية الشاملة** وإحدى أكبر مزودي الخدمات اللوجستية لقطاع السيارات الأوروبي

ميناء خليفة، **ميناء عالمي يمتاز بعمق مياهه** وقدرته على خدمة أكبر السفن البحرية العملاقة في العالم

إدراج **مجموعة موانئ أبوظبي** في سوق أبوظبي للأوراق المالية

شاهد العرض المرئي
https://adports.group/2023ar-p4

الإيرادات (درهم)

11.68 مليار

+112% على أساس سنوي

الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والاستهلاك والإهلاك (درهم)

2.67 مليار

+23% على أساس سنوي

الإيرادات بحسب كل قطاع (%)

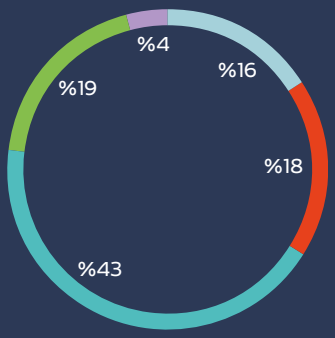

الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بحسب كل قطاع (%)

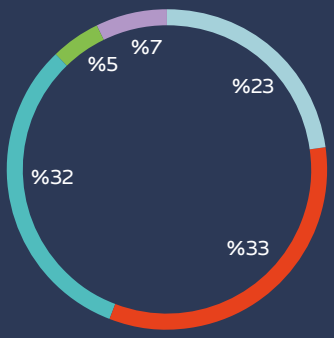

قطاع الموانئ
قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة
القطاع البحري والشحن
القطاع اللوجستي
القطاع الرقمي

إجمالي صافي الأرباح (درهم)

1.36 مليار

+6% على أساس سنوي

إجمالي الأصول (درهم)

55.61 مليار

+44% على أساس سنوي

صافي الدين/الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك (ضعف)

x4.4

KHALIFA PORT
MAERSK
MAERSK
MAERSK
MAERSK
23W
24W

التواجد والحضور الدولي لمجموعة موانئ أبوظبي

تُعد مجموعة موانئ أبوظبي رافداً رئيسياً لتمكين التجارة ودعم التحول الصناعي وقطاع الخدمات اللوجستية على المستوى الدولي، وهي واحدة من الشركات الأسرع نمواً في هذا المجال وتساعد أعمالها المتكاملة المجتمعات على النمو والازدهار في جميع أنحاء العالم. يضم فريق عملنا المتنوع أكثر 6,794 موظفاً من مختلف أنحاء العالم يعملون معاً لقيادة مستقبل التجارة العالمية عبر حلول سلسلة التوريد المبتكرة والشاملة، وأصول البنية التحتية عالمية المستوى، والمسارات الجديدة الذكية، التي تلبي احتياجات عالم اليوم المتطورة.

تعزز الحضور الدولي للمجموعة بشكل كبير في عام 2023، بعد دمج شركة "نواتوم"، وهي منصة لوجستية عالمية تتخذ من إسبانيا مقراً لها، ما أدى إلى مضاعفة إيرادات المجموعة ووسع انتشارها العالمي إلى 46 دولة مستفيدةً من تواجد نواتوم في 27 دولة ودورها الرائد في مجال الخدمات اللوجستية لقطاع السيارات في أوروبا، بالإضافة إلى محفظة المجموعة من الموانئ والمحطات البحرية واتفاقيات الشحن في كلٍ من الأردن ومصر وباكستان وجمهورية الكونغو وكازاخستان وأوزبكستان.

القطاع اللوجستي

الجزائر
الأرجنتين
تشيلي
الصين
كولومبيا
هونج كونج
الهند
إندونيسيا
اليابان
كينيا
ماليزيا
المكسيك
هولندا
بيرو
رواندا
سنغافورة
كوريا الجنوبية
إسبانيا
تايوان
تنزانيا
تايلاند
تركيا
الإمارات العربية المتحدة
أوغندا
المملكة المتحدة
الولايات المتحدة الأمريكية
أوزبكستان
فيتنام

القطاع البحري والشحن

الجزائر
البحرين
بنجلاديش
الصين
جيبوتي
مصر
فرنسا
الهند
العراق
الأردن
كازاخستان
المملكة العربية السعودية
الكويت
ماليزيا
المغرب
سلطنة عمان
باكستان
البرتغال
قطر
سنغافورة
الصومال
أرض الصومال
كوريا الجنوبية
إسبانيا
السودان
تايلاند
تركيا
الإمارات العربية المتحدة
فيتنام
يمن

القطاع الرقمي

الإمارات العربية المتحدة

قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة

الإمارات العربية المتحدة

قطاع الموانئ

مصر
الأردن
باكستان
جمهورية الكونغو
إسبانيا
الإمارات العربية المتحدة

أبرز الإنجازات لعام 2023م

زيادة الحضور الدولي

قامت المجموعة بتسريع انتشارها في منطقة الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية وآسيا الوسطى وأفريقيا، حيث أبرمت عدة اتفاقيات لتطوير محطات بحرية في جمهورية الكونغو ومصر، وتعزيز قدرات شحن النفط بمنطقة بحر قزوين والبحر الأسود في كازاخستان، وتأسيس قاعدة جديدة للخدمات اللوجستية في أوزبكستان، وشحن السيارات الصينية إلى ميناء خلفية ووجهات عالمية أخرى.

توسيع البنية التحتية للموانئ والمحطات البحرية

أثمر إطلاق خدمات السفن السياحية في الأردن واتفاقيات الامتياز الخاصة بتشغيل وتطوير محطات للسفن السياحية في مصر، ومحطة للحاويات في كراتشي بباكستان، عن زيادة الإيرادات الدولية لقطاع الموانئ، في حين أدت توسعة منطقة الشحن في الرصيف الجنوبي لميناء خليفة ومنطقة ميناء خليفة اللوجستية إلى تعزيز الخدمات في أبوظبي وزيادة الطاقة الاستيعابية وأحجام عمليات المناولة والشحن.

نمو متسارع وتنويع قياسي في كيزاد

أضاف قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة مساحة تبلغ 5 كيلومتر مربع إلى عقود إيجار الأراضي الجديدة لكبار المستأجرين مثل "بران للأغذية" و "الغرير للأغذية"، و "حديد الجزيرة "، ونجحت كيزاد في زيادة معدلات الإشغال بسرعة بعد مضاعفة الطاقة الاستيعابية لمستودعاتها في عام 2022 بالتوازي مع بناء مجتمعات صناعية رائدة مثل المركز العالمي للسيارات – أبوظبي، ومركز أبوظبي للأغذية، ومجمع المعادن.

تسريع أنشطة الأسطول البحري

استثمر القطاع البحري والشحن في تعزيز الطاقة الاستيعابية لسفن البضائع المدحرجة، حيث تم شراء 10 سفن لتعزيز العمليات في منطقة الشرق الأوسط وآسيا ودعم كازاخستان في شحن نفطها عبر بحر قزوين، إلى جانب الدخول إلى سوق خدمات الأحواض الجافة والإصلاح عبر مشروع "سفين للأحواض الجافة".

تحول نوعي في أعمال الخدمات اللوجستية

أثرى الاستحواذ على شركة "نواتوم" وشراء شركة "سيسيه للخدمات اللوجستية للمركبات" اللتين تتخذان من إسبانيا مقراً لهما بشكل كبير عروض المجموعة وخدماتها الشاملة والمتكاملة الموجهة لخدمة قطاع السيارات الأوروبي. حيث تضاعفت إيرادات القطاع اللوجستي تقريباً خمس مرات، ليصبح ثاني أكبر مساهم في إيرادات المجموعة.

استثمار الكفاءات الرقمية

عزز تدشين المنطقة الرقمية التابعة لمجموعة موانئ أبوظبي في ميناء زايد، والاستحواذ على شركة "تي تيك"، المطور الرائد لحلول مراقبة المنافذ الحدودية والنظم الجمركية، من القيمة التي تقدمها خدمات النافذة الموحدة لبوابة المقطع. وتأتي هذه الخطوات ضمن مجموعة من الإجراءات اتخذها القطاع الرقمي في المجموعة لتعزيز الكفاءة وتحقيق مزيد من التكامل على مدار العام.

تقدير دولي واسع

حصدت المجموعة "جائزة أفضل مبادرة استدامة" تقديراً لجهودها في الحفاظ على الشعاب المرجانية في محمية رأس غناضة، كما ارتفع تصنيف ميناء خليفة إلى المركز الثالث على مؤشر أداء موانئ الحاويات العالمي، وحصلت محطة أبوظبي للسفن السياحية على جائزة "أفضل محطة للسفن السياحية في العالم"، وتسلمت كيزاد جائزة الأمم المتحدة لتشجيع الاستثمار، تقديراً لمساعيها الرامية إلى تشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة والتقنيات النظيفة.

بذكاءٍ.. نتوسع عالمياً

تتبنى مجموعة موانئ أبوظبي استراتيجية ذكية للتوسع العالمي، تقوم على منهجية مدروسة بعناية لضمان تعزيز القيمة التي تقدمها المجموعة للخدمات الرائدة في قطاعات التجارة والخدمات اللوجستية والصناعة عبر منطقة الشرق الأوسط وأوروبا وإفريقيا وشبه القارة الهندية ووسط وجنوب شرق آسيا.

لا تهدف استراتيجية مجموعة موانئ أبوظبي إلى مجرد تحقيق النمو، بل تسعى بالأساس إلى تعزيز منصتها في الأسواق الرئيسية. يسترشد هذا النهج جزئياً برغبتنا في دعم أنشطة التجارة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وشركائها الرئيسيين، وهو ما ساهم بقدرٍ مهم في توجيه قراراتنا لتطوير الموانئ والمحطات البحرية في كلٍ من الأردن وباكستان ومصر وجمهورية الكونغو، والدخول في أنشطة مع شركاء جدد في كازاخستان وأوزبكستان.

وتعكس استراتيجيتنا العملية تلك أيضاً ضرورات مرحلة ما بعد انحسار جائحة كوفيد-19، والتوترات الجيوسياسية التي يشهدها العالم في الآونة الأخيرة، ورغبة الشركات بشكل متزايد في توطين عمليات الإنتاج وتوزيعها جغرافياً لتقليل تأثرها بالتداعيات الناجمة عن اضطرابات سلسلة التوريد. وتستفيد منطقة الشرق الأوسط عموماً، وإمارة أبوظبي على وجه الخصوص، من هذا التوجه الذي دفع بشركات عالمية رائدة مثل "بران للأغذية" و "تشينغ فودز" و "إمتيل"، إلى استثمار مئات الملايين من الدولارات لإنشاء مرافق جديدة في كيزاد.

الجغرافيا الرئيسية

1. الشرق الأوسط
2. شبه القارة الهندية
3. جنوب شرق آسيا
4. إفريقيا
5. بلدان رابطة الدول المستقلة
6. تركيا

تكثيف المسارات / الممرات التجارية / الاقتصادية الحالية

نواصل تطوير منظومتنا منظومة أعمالنا المتكاملة عبر التركيز على تعزيز قدراتنا وتواجدنا على امتداد سلسلة التوريد من المنشأ وحتى الوجهة النهائية.

المتعاملون الدوليون

المناطق الداخلية

ميناء الوجهة

الشحن الإقليمي

نخدم قطاعات السلع الأساسية والأغذية والسيارات، وغيرها مع التركيز على سفن المشاريع والبضائع السائبة والبضائع المدحرجة.

نواصل تطوير منظومتنا المتكاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وكافة المواقع التي نعمل بها، بالتزامن مع توسعنا الجغرافي المدروس لضمان حضور مؤثر وقدرات شاملة على امتداد سلسلة التوريد سلسلة التوريد، من المنشأ وصولاً إلى الوجهة النهائية.

ومن الأسباب المهمة التي تقف وراء مساعينا لتطوير منظومتنا، رغبتنا في تقديم خدمة متكاملة لمتعاملينا في الموانئ والقطاع البحري، حيث قررنا دخول قطاع خدمات الأحواض الجافة خلال عام 2023 عبر تأسيس شركة "سفين للأحواض الجافة" في ميناء خليفة.

وبالمثل، كان تعزيز قدراتنا في مجال الشحن الإقليمي للحاويات هو الدافع وراء دمج شركة "جلوبال فيدر شيبينغ" في أوائل عام 2024، ودمج خدماتها لضمان تلبية الطلب المتزايد على خدمات الشحن الإقليمي في منطقة البحر الأحمر والخليج العربي وشبه القارة الهندية. ومن المرتقب كذلك أن يؤدي افتتاح أول محطة للسفن السياحية في العقبة بالأردن، والالتزام بتشغيل البنية التحتية لمحطات السفن السياحية في سفاجا والغردقة وشرم الشيخ بمصر، إلى نمو إيرادات المجموعة خلال السنوات القادمة.

وبموازاة مساعينا الحثيثة لملء الفجوات السوقية، فإننا نعمل على تنويع بنيتنا التحتية وتخصيص خدماتنا لاستقطاب كامل سلاسل القيمة المضافة لمجموعة من الصناعات، مثل المعادن والسلع الأساسية والأغذية والسيارات.

ومن جانبها، واكبت كيزاد هذا الجهود بمضاعفة سعتها التخزينية تقريباً في نهاية عام 2022 وطوال عام 2023، ونجحت في رفع نسبة إشغال محفظة أصولها المبنية إلى 87%. كما استثمرت المجموعة أكثر من 330 مليون درهم في تنفيذ البنية التحتية لمجتمعات صناعية رائدة مثل المركز العالمي للسيارات – أبوظبي، ومركز أبوظبي للأغذية، ومجمع المعادن.

وفي ذات السياق، قامت المجموعة أيضاً بتوسيع مناطق الشحن العام في الرصيف الجنوبي بميناء خليفة ومنطقة ميناء خليفة اللوجستية مستهدفة زيادة قدرة المحطات البحرية فيما يتعلق بمناولة أنواع مختلفة من البضائع مثل المواد الكيميائية والبضائع السائبة وبضائع المشاريع، والماشية، والمواد السائلة، بالإضافة إلى تعزيز عمليات مناولة البضائع المدحرجة، مما أدى إلى تسجيل حجم قياسي لعدد المركبات التي تم مناولتها عبر ميناء خليفة في عام 2023.

وهكذا، تتلخص رؤيتنا لاستراتيجية التوسع الدولي الذكي في السعي وراء النمو الهادف والمستدام وتحقيق مزايا نوعية تعزز القيمة لمجموعة موانئ أبوظبي ومساهميها.

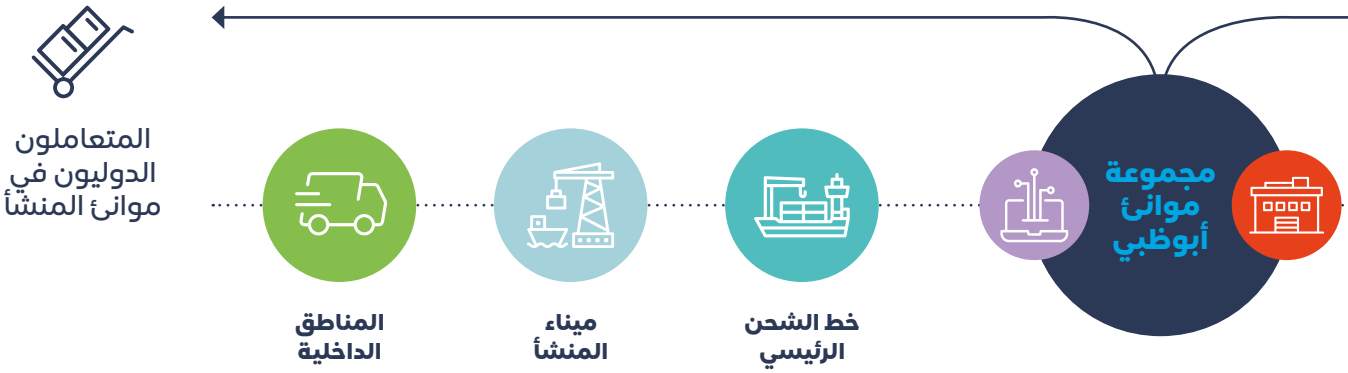

رسالة رئيس مجلس الإدارة

معالي فلاح محمد الأحبابي

رئيس مجلس الإدارة، مجموعة موانئ أبوظبي

بثباتٍ نمضي وسط التحديات

”

شهدت مجموعة موانئ أبوظبي تحولا لافتا خلال عام 2023 تمثل في ترسيخ مكانتها كمزود عالمي للتجارة والخدمات اللوجستية من خلال صفقات استحواذ مدروسة حققت قيمة استثنائية، وتوسعات استراتيجية في منطقة الخليج والبحر الأحمر وبحر قزوين وإفريقيا وحول العالم. وفي عامٍ شهد تفاقم حالة الضبابية وعدم اليقين في السوق العالمية، أكدت الإيرادات والأرباح القياسية التي حققتها المجموعة مرة أخرى على مرونتها وقوتها ، وقيمتها بالنسبة للمساهمين.“

رغم تأثر طرق الشحن العالمية خلال عام 2023 بالاضطرابات التي طالت سلسلة التوريد والصراعات الجيوسياسية المتفاقمة، نجحت مجموعة موانئ أبوظبي في زيادة القيمة للمساهمين بشكل كبير من خلال خطط توسعية طموحة لعبت دورا بارزا في تحويل محفظتها المتنوعة من الموانئ والخدمات البحرية والشحن والخدمات اللوجستية والمدن الاقتصادية والمناطق الحرة إلى واحدة من أفضل الأسهم أداءً بالنسبة للشركات المدرجة حديثاً في منطقة الشرق الأوسط.

لم تقتصر إنجازات المجموعة خلال العام على تحقيق إيرادات وأرباح قياسية فحسب، بل امتدت لتشمل تحولاً نوعياً بفضل التوسع العالمي غير المسبوق إلى مناطق جغرافية جديدة تتمتع بروابط اقتصادية وتجارية قوية ومتنامية مع دولة الإمارات العربية المتحدة، وعمليات استحواذ استراتيجية عززت شبكة المجموعة وقدراتها وحضورها على الصعيد الدولي.

ومن ضمن الأحداث الهامة خلال العام، تلك القرارات التي اتخذتها المجموعة والمتعلقة بالاستحواذ على شركات رائدة عالمياً مثل شركة "نواتوم"، المنصة العالمية الرائدة للخدمات اللوجستية المتكاملة ومقرها إسبانيا، والتي ساهمت في تعزيز مكانة المجموعة في سوق الخدمات اللوجستية للمركبات في قارة أوروبا، و"جلوبال فيدر شيبينغ" التي عززت مكانة المجموعة لتصبح المزود الرائد لخدمات الشحن الإقليمي للحاويات في منطقة الخليج العربي.

كما ساهمت عقود امتياز تشغيل وتطوير موانئ بوانت نوار في الكونغو، ومحطة بوابة كراتشي المحدودة في باكستان، وميناء سفاجا المصري، إلى توسيع البنية التحتية للمجموعة في مجال الخدمات البحرية والموانئ والخدمات اللوجستية، ومع صفقة الاستحواذ على "نواتوم" توسع الانتشار الجغرافي للمجموعة عبر مختلف قطاعات الأعمال لديها، ليشمل 46 دولة بنهاية عام 2023، مما ما يتيح توفير خدمات أوسع وأكثر تنوعاً لمتعامليها الجدد والحاليين.

مهدت جميع قطاعات الأعمال الخمسة التابعة لمجموعة موانئ أبوظبي الطريق أمام مسارات جديدة ومربحة في عام 2023، مما يؤكد تنوع أعمال مجموعة موانئ أبوظبي وديناميكيتها، ودورها الرائد كمحرك عالمي رائد للتجارة والخدمات اللوجستية ومحرك للنمو المستدام في مجال التجارة والخدمات اللوجستية والاقتصاد.

استهل قطاع الموانئ في مجموعة موانئ أبوظبي العام بافتتاح محطة العقبة للسفن السياحية في الأردن، ثم توقيع اتفاقية لتشغيل وإدارة ثلاث محطات للسفن السياحية في موانئ سفاجا والغردقة وشرم الشيخ بمصر، وصولاً إلى تنفيذ مشروع تطوير الرصيف الجنوبي لميناء خليفة وأعمال توسعة مناطق الشحن العام في منطقة ميناء خليفة اللوجستية، بالتوازي مع توسيع خدمات إعادة الشحن، مما مكنها من تحقيق أرقام قياسية على صعيد عدد الحاويات والمركبات التي تمت مناولتها خلال العام. وجدير بالذكر أيضاً أن المجموعة قد أبرمت اتفاقية امتياز لمدة 50 عاماً تتولى بموجبها إدارة وتشغيل وتطوير ثلاثة أرصفة في المحطة الشرقية لميناء كراتشي وقيادة جهود تطوير البنية التحتية للمحطة التي تقع في أهم موانئ باكستان.

وبالنسبة لقطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة، فقد تم إضافة مساحة إجمالية بلغت 5 كيلومتر مربع إلى عقود إيجار الأراضي الجديدة، إضافة إلى دمج شركة الإسكان الجماعي لتشكيل أكبر مزود لسكن الموظفين في أبوظبي كما قام القطاع بتوقيع اتفاقيات إيجار مع مجموعة بران للأغذية وشركة الغرير للأغذية لدعم قطاع الأغذية المتنامي في كيزاد تماشياً مع استراتيجية الأمن الغذائي الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة. كما قام القطاع بمضاعفة الطاقة الاستيعابية للمستودعات، مع مواصلة تطوير البنية التحتية للمجتمعات الصناعية مثل مجمع المعادن والمركز العالمي للسيارات – أبوظبي و مركز أبوظبي للأغذية.

وبالمثل، بدأ القطاع البحري والشحن بالمجموعة الاستثمار في تعزيز الطاقة الاستيعابية لسفن البضائع المدحرجة، حيث تم شراء 10 سفن لتعزيز العمليات في منطقة الشرق الأوسط وآسيا، إضافةً إلى التعاون مع كازاخستان لشحن نفطها عبر بحر قزوين إلى الأسواق العالمية، والدخول إلى سوق الأحواض الجافة والإصلاح عبر مشروع "سفين للأحواض الجافة".

كانت صفقة الاستحواذ على مجموعة "نواتوم" بمثابة تحول نوعي عزز قدرات القطاع اللوجستي، ولم تقتصر ثماره الإيجابية على توسيع حضور المجموعة ووصولها إلى أسواق جديدة حول العالم فحسب، بل نجحت المجموعة لاحقاً بفضل هذه الصفقة في الاستحواذ على شركة "سيسيه للخدمات اللوجستية للمركبات" الإسبانية المتخصصة في خدمات النقل اللوجستي للمركبات الجاهزة عبر الطرق البرية والسكك الحديدة، لتعزز عروض خدماتها في سوق الخدمات اللوجستية المتكاملة للمركبات في قارة أوروبا.

وشهد القطاع الرقمي افتتاح مقره الرئيسي الجديد بالمنطقة الرقمية التابعة لمجموعة موانئ أبوظبي في ميناء زايد، وأتم الاستحواذ على أسهم شركة "تي تيك"، وهي مطور لحلول مراقبة المنافذ الحدودية والنظم الجمركية، الأمر الذي أسهم في توسيع محفظة حلول التجارة الرقمية الحالية لبوابة المقطع وتعزيز قدرتها على خدمة الأسواق الدولية عبر ثلاث قارات.

على الرغم من أن عام 2023 كان عاماً استثنائياً بكل المقاييس بالنسبة لمجموعة موانئ أبوظبي، فضلاً عما شهده من نتائج مجزية للمستثمرين بعد الطرح العام الأولي وإدراج الأسهم في عام 2022، إلا أنني واثق أن المستقبل يحمل المزيد من الإنجازات والنجاحات وأن الأفضل لم يأت بعد. وأغتنم هذه الفرصة لأثمن دور قيادتنا الرشيدة ودعمها المتواصل لنمو مجموعة موانئ أبوظبي عبر سلسلة من صفقات الاستحواذ النوعية التي وسعت آفاق عمل المجموعة وعززت قيمتها بشكل كبير لدى المساهمين.

كما أعرب عن خالص امتناني للعمل الجاد والتفاني الذي أبداه مجلس الإدارة وموظفونا وفريق عملنا وشركاؤنا الأعزاء.

كما يسرني أن أتوجه بالشكر لمتعاملينا المحليين والدوليين، الذين وضعوا ثقتهم في قدرة المجموعة على دعم نمو أعمالهم في مجال الخدمات البحرية والشحن، والخدمات الصناعية والتجارية واللوجستية.

ستواصل مجموعة موانئ أبوظبي في عام 2024 تنفيذ استراتيجية نموها الطموحة والابتكارية والمستدامة، واغتنام الفرص من أجل تحقيق النمو وتعزيز مكانة إمارة أبوظبي كمركز تجاري واستثماري رائد عالمياً.

معالي فلاح محمد الأحبابي
رئيس مجلس الإدارة،
مجموعة موانئ أبوظبي

رسالة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمجموعة

الكابتن محمد جمعة الشامسي

العضو المنتدب والرئيس التنفيذي
لمجموعة موانئ أبوظبي

نموٌ متميز.. أداء قياسي.. ربحية أعلى

”

حققت مجموعة موانئ أبوظبي خلال عام 2023 نمواً نوعياً غير مسبوق في تاريخها، كانت أبرز ملامحه توسيع نطاق خدمات القطاع البحري والشحن وقطاع الموانئ في كلٍ من الأردن ومصر وباكستان وجمهورية الكونغو وأوزبكستان وكازاخستان، بالإضافة إلى التحول الضخم الذي حققناه على صعيد القطاع اللوجستي بفضل صفقة الاستحواذ على مجموعة "نواتوم" التي يقع مقرها في إسبانيا، وهي شركة عالمية تنشط في 27 دولة وتقدم خدمات تجارية ولوجستية متكاملة وحلولاً رائدة لقطاع السيارات في أوروبا."

واصلت مجموعة موانئ أبوظبي خلال عام 2023 مسيرة نموها المتسارع عبر صفقات استحواذ مدروسة وشراكات جديدة ساهمت في ترسيخ مكانتها وتوسيع شبكة الربط الخاصة بها وتطوير إمكاناتها وقدراتها وتعزيز حضورها العالمي، كما أدت إلى تتويج العام بأداء مالي قياسي عزز المزايا التنافسية للمجموعة عالميا في قطاع التجارة والخدمات اللوجستية.

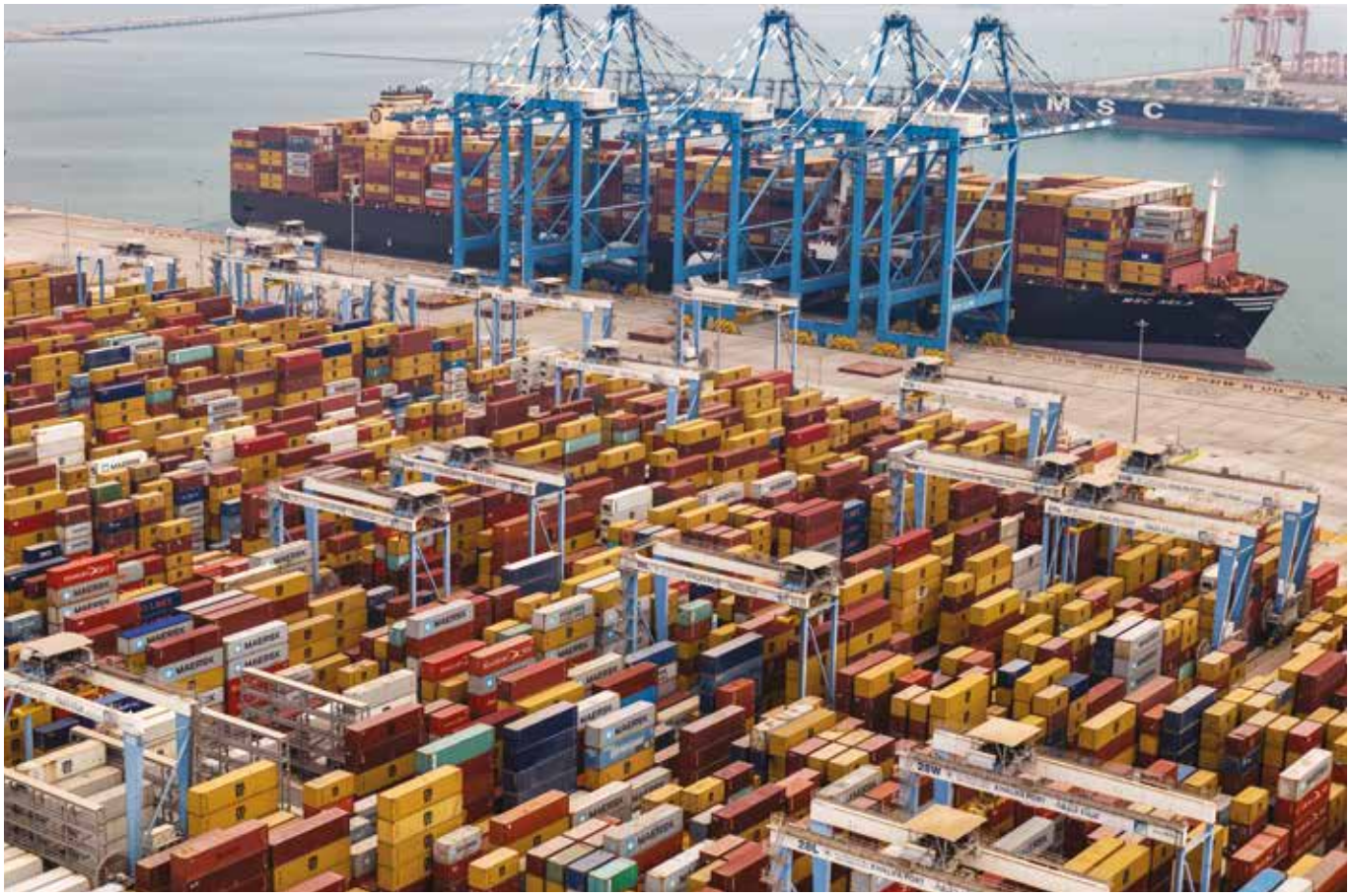

حققت المجموعة في عام 2023 إيرادات قياسية تجاوزت الضعف بلغت 11.7 مليار درهم، مقارنة بـ 5.5 مليار درهم في عام 2022. كما ارتفعت الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بنسبة 23% لتصل إلى 2.7 مليار درهم في عام 2023 مقارنة بـ 2.2 مليار درهم في عام 2022. وحقق إجمالي صافي الأرباح نمواً بنسبة 6% إلى مستوى قياسي بلغ 1.3 مليار درهم مقارنة بـ 1.2 مليار درهم في عام 2022.

على صعيد التوسع الجغرافي، دخلت المجموعة أسواقاً جديدة واعدة، حيث وسعت أنشطتها في مجال الشحن والموانئ بمنطقة الشرق الأوسط وتحديداً في مصر والأردن على البحر الأحمر، وإفريقيا، بالإضافة إلى باكستان ومنطقة بحر قزوين، وصولاً إلى البحر الأسود في آسيا الوسطى، من خلال شراكات ومشاريع واعدة في كل من كازاخستان وأوزبكستان.

وعززت مجموعة موانئ أبوظبي دورها كمحرك رائد للتجارة العالمية والخدمات اللوجستية في منطقة الشرق الأوسط من خلال شراكات بناءة تهدف إلى تعزيز القيمة ودعم قطاع التجارة في دولة الإمارات العربية المتحدة وترسيخ مكانة إمارة أبوظبي الريادية في تسهيل التجارة العالمية، مستفيدة من القدرات المتنوعة لقطاعات أعمالها المتخصصة، التي تتوزع عبر الموانئ والمدن الاقتصادية والمناطق الحرة والقطاع البحري والشحن والقطاع اللوجستي والقطاع الرقمي، لتوفير حلول فريدة وجذابة وشاملة للمتعاملين المحليين والإقليميين والدوليين.

حفل عام 2023 بإنجازات استثنائية يصعب حصرها، ولكن بعضها كان بمثابة تطور نوعي يستحق إشارة خاصة في ضوء مساهمته القوية في تعزيز القيمة للمساهمين والارتقاء بالخدمات التي نقدمها لمتعاملينا.

كانت البداية مع افتتاح محطة العقبة للسفن السياحية، وهي محطة رئيسية لمحبي الرحلات البحرية في الأردن، ثم توقيع اتفاقية امتياز مدتها 30 عاماً لتطوير وتشغيل محطة متعددة الأغراض في سفاجا، تعتبر الأولى من نوعها في جنوب مصر، إلى جانب تعزيز العمليات البحرية للمجموعة في البحر الأحمر بعد الاستحواذ على شركتي ترانسمار الدولية للنقل البحري (ترانسمار) وترانسكارجو الدولية (تي سي آي) عام 2022. وأضاف إبرام المجموعة لاتفاقية امتياز لمدة 30 عاماً لإدارة وتشغيل محطة متعددة الأغراض في ميناء بوانت نوار ، بجمهورية الكونغو ، فصلاً جديداً إلى استراتيجيتنا في إفريقيا.

وتمثل اتفاقية الامتياز التي تمتد لـ 50 عاماً في باكستان لتشغيل وتطوير محطة الحاويات في كراتشي استثماراً كبيراً في الموانئ والبنية التحتية البحرية في شبه القارة الهندية، وستؤدي إلى دفع عجلة التنمية، وتعزيز التنويع التجاري، وتوطيد العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وباكستان.

وكان التكامل الذي بدأ في النصف الثاني من عام 2023، مع مجموعة "نواتوم"، وهي شركة عالمية مقرها إسبانيا وتتمتع بحضور تجاري في 27 دولة وتقدم خدمات تجارية ولوجستية متكاملة وحلولاً رائدة لقطاع السيارات الأوروبي مع تواجد قوي في منطقة المتوسط، بمثابة تحول نوعي للقطاع اللوجستي ساهم في توسعه إلى مناطق جغرافية جديدة وتعزيز قدراته بخبرات شاملة. أتمت المجموعة الاستحواذ على شركة "سيسيه للخدمات اللوجستية للمركبات" في أعقاب استحواذها على مجموعة "نواتوم". وتعدّ "سيسيه" شركة أوروبية متخصصة في نقل المركبات الجاهزة عبر الطرق البرية والسكك الحديدية، وقد مكنت هذه الصفقة المجموعة من تقديم حلول لوجستية شاملة لقطاع السيارات، تشمل جميع مراحل النقل من المصنع إلى صالات العرض.

واصلت "مجموعة كيزاد"، التي تقود قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة، تحقيق إنجازات استثنائية خلال العام، حيث أضافت مساحة إجمالية تبلغ 5 كيلومتر مربع إلى عقود إيجار الأراضي الجديدة، وشرعت في تطوير البنية التحتية للمجتمعات الصناعية المتخصصة مثل ومجمع المعادن والمركز العالمي للسيارات – أبوظبي ومركز أبوظبي للأغذية.
وقد نجحت هذه الخطوات في جذب كبار المستأجرين مثل "بران للأغذية" و "الغرير للأغذية"، الذين شرعوا في بناء مرافق إنتاج جديدة تستهدف ليس فقط أسواق الخليج المحلية والإقليمية، بل أيضاً التصدير إلى جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

رسالة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمجموعة (يتبع)

بالمثل، نجح القطاع الرقمي في متابعة أجندته التحولية على مدار عام 2023، لينتقل من خدمة المجموعة ووحدات أعمالها، إلى قيادة جهود رقمنة قطاع التجارة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد أدى استحواذ المجموعة على أسهم شركة "تي تيك"، المطور الرائد لحلول مراقبة المنافذ الحدودية وإدارة النظم الجمركية، إلى تعزيز حزمة خدمات النافذة الموحدة التي تقدمها بوابة المقطع، المطوّر والمشغل لنظام مجتمع الموانئ الرقمي في دولة الإمارات التابعة للمجموعة، حيث توفر النافذة الموحدة منصة رقمية متكاملة تُسهل إجراءات الشحن والتجارة وتقلل التكلفة على المتعاملين مع المجموعة بشكل عام، وإمارة أبوظبي بشكل خاص.

في عام مليء بالتحديات التي ألقت بظلالها على القطاع البحري وقطاع الخدمات اللوجستية، على خلفية الاضطرابات التي طالت سلاسل التوريد، والصراعات الجيوسياسية المنتشرة حول العالم، وركود حركة أسعار الشحن، توسعت مجموعة موانئ أبوظبي بجرأة وانتقائية واغتنمت أفضل الفرص المتاحة لضخ المزيد من الاستثمارات وفق منهجية تضمن الربحية وتحقيق النمو على المدى الطويل، فضلاً عن دعم قطاعات الأعمال الحالية، كالشحن، لاسيما بعد استكمال صفقة الاستحواذ على حصة في شركة جلوبال فيدر شيبينغ، والعمليات البحرية والخدمات تحت سطح البحر، في أعقاب شراء 10 سفن إضافية. كما استهدفت الاستراتيجية تسهيل دخول المجموعة إلى مجالات أعمال جديدة وواعدة مثل قطاع الأحواض الجافة، وذلك من خلال مشروع "سفين للأحواض الجافة".

استثمرت مجموعة موانئ أبوظبي حوالي 7 مليارات درهم خلال عام 2023 في إطار استراتيجيتها للتوسع العالمي الذكي، بهدف تعزيز النمو المستقبلي داخلياً وخارجياً، عبر خطط توسعية وصفقات استحواذ واندماج، تعزز الحضور العالمي للمجموعة وتحقق هدفها المتمثل في تحسين جودة حياة أصحاب المصلحة والمجتمعات التي تنشط فيها.

وعززت صفقة الاستحواذ على 10 سفن بحرية جديدة من شركة "إي-ناف" بقيمة 200 مليون دولار أمريكي قدرة المجموعة على خدمة متعامليها في قطاع النفط والغاز والطاقة المتجددة في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، ومكنت صفقة شراء ثلاث ناقلات للنفط الخام وخمس ناقلات للبضائع السائبة بقيمة 955 مليون درهم المجموعة من نقل النفط الكازاخستاني عبر بحر قزوين إلى الأسواق الغربية، ونقل البضائع العامة والسائبة الجافة من دولة الإمارات العربية المتحدة عبر المحيط الهندي إلى بنغلاديش وجنوب شرق آسيا.

وقطعت المجموعة خلال العام خطوات واسعة على صعيد دعم خططها التنموية الاستراتيجية، حيث أنجزت في شهر إبريل 2023 اتفاقية تسهيلات ائتمانية مع ائتلاف يضم 13 مصرفاً إقليمياً وعالمياً، بقيمة ملياري دولار. وشهد الطلب على هذه التسهيلات زيادة مطردة، حيث تجاوزت طلبات الاكتتاب المعروض على أسهم المجموعة بمقدار 3.7 ضعفاً، وهو ما يؤكد الوضع المالي القوي لمجموعة موانئ أبوظبي ويعكس الثقة الكبيرة التي يوليها القطاع المصرفي في الملاءة المالية للمجموعة ونظرته الإيجابية لمستقبلها.

كان التزامنا بمبادئ الاستدامة الدافع الأبرز وراء خططنا التوسعية في عام 2023، حيث اتفقت المجموعة على العمل مع شركة أبوظبي لطاقة المستقبل "مصدر"، الشركة الرائدة في مجال تطوير قطاع الطاقة البديلة في دولة الإمارات العربية المتحدة، لاستكشاف فرص تطوير مركز لإنتاج الهيدروجين الأخضر ضمن مناطق خليفة الاقتصادية (كيزاد)، في خطوة من شانها دعم "الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين" التي تستهدف زيادة الإنتاج المحلي من الهيدروجين إلى 1.4 مليون طن سنوياً بحلول عام 2031 و15 مليون طن سنوياً بحلول عام 2050. ويمثل افتتاح ميناء السلع المجتمعي ومرسى جزيرة الفياي في منطقة الظفرة بأبوظبي التزام المجموعة بدعم المجتمع البحري والاستثمار المسؤول في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وخلال هذا العام الحافل بالأحداث والإنجازات، حصدت مجموعة موانئ أبوظبي العديد من الجوائز تقديرا لإنجازاتها في مجال الأعمال والتزامها بالاستدامة. شمل ذلك الحصول على "جائزة أفضل مبادرة استدامة" في حفل توزيع جوائز مجموعة أبوظبي للاستدامة، تقديراً لنهجنا المبتكر والاستراتيجي في الحفاظ على الشعاب المرجانية في محمية رأس غناضة، والتي تعد حجر الزاوية في التنوع البيولوجي البحري في دولة الإمارات ومنطقة الخليج. كما ارتفع تصنيف ميناء خليفة إلى المركز الثالث على مؤشر أداء موانئ الحاويات العالمي (CPPI)، الصادر عن البنك الدولي ووحدة معلومات السوق العالمي التابعة لوكالة ستاندرد آند بورز. علاوة على ذلك، حازت محطة أبوظبي للسفن السياحية على جائزة أفضل محطة للسفن السياحية في العالم وذلك خلال حفل توزيع "جوائز السفن السياحية العالمية". ومن بين الجوائز البارزة الأخرى، حصلت مجموعة كيزاد على جائزة الأمم المتحدة لتشجيع الاستثمار، وذلك تقديراً لجهودها في تشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة والتقنيات النظيفة.

كما حصلت المجموعة على شهادة "أفضل مكان للعمل®" من مؤسسة "غريت بليس تو وورك"، ونالت مجددا الاعتماد البلاتيني العالمي من "المستثمرون في الموارد البشرية"، وهو أعلى درجة يمكن للمؤسسات تحقيقها في مجال الاستثمار في مواردها البشرية إذ نجح 2% فقط من 50 ألف مؤسسة مشاركة من 66 دولة في الحصول على هذا التصنيف المتميز. وأخيراً، كانت مجموعة موانئ أبوظبي أول موقع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يستضيف فعاليات "مؤتمر الموانئ العالمي للاتحاد الدولي للموانئ والمرافئ" الذي يمثل أحد أهم منصات ومنتديات القطاع البحري عالمياً.

وجاء انعقاد هذا المنتدى العالمي الذي استقطب أفضل العقول في العالم في مجال التجارة والخدمات اللوجستية إلى أبوظبي بمثابة تتويج قوي لنجاحات المجموعة في عام 2023، وتحية تقدير وإعزاز لرؤية قيادتنا الرشيدة التي دعمت بكل قوة التوسع الاستراتيجي للمجموعة ودورها المتنامي كمحرك قوي للتنمية المستدامة والترابط العالمي.

في الختام، أود أن أعرب عن خالص شكري لمجلس الإدارة على دعمه الدائم؛ ولموظفينا على عملهم الجاد وتفانيهم المتواصل؛ ولمساهمينا ومتعاملينا الأعزاء، على الثقة التي وضعوها في مجموعة موانئ أبوظبي وقدرتها على مناولة بضائعهم، وتحديد مواقع أعمالهم في مدننا الاقتصادية ومناطقنا الحرة، وتلبية احتياجاتهم في قطاعات الموانئ والخدمات البحرية والشحن واللوجستيات والحلول الرقمية.

الكابتن محمد جمعة الشامسي
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي
لمجموعة موانئ أبوظبي

Globally
Connected

لمحة عامة حول عام 2023

كان عام 2023 بمثابة قفزة هائلة في مسيرة مجموعة موانئ أبوظبي، حيث تضاعفت إيراداتها بفضل صفقات استحواذ استراتيجية واتفاقيات جديدة جريئة وسعت عمليات المجموعة وتواجدها إلى 46 دولة، وفتحت آفاقاً أرحب لخلق المزيد من فرص العمل في أوروبا والبحر الأحمر والخليج العربي وآسيا الوسطى.

يناير

القطاع البحري والشحن

ساهم إبرام اتفاقية استراتيجية مع "كاز موناي غاز"، الشركة الكازاخستانية الوطنية للنفط، كازاخستان على نقل نفطها إلى الأسواق الغربية وتطوير أسطول بحري وبنية تحتية ساحلية على بحر قزوين والبحر الأسود، بالإضافة إلى توسيع أعمال مجموعة موانئ أبوظبي في منطقة آسيا الوسطى.

قطاع الموانئ

ويمثل افتتاح محطة العقبة للسفن السياحية في الأردن، المشروع الأول مع شركة تطوير العقبة لتعزيز قطاعات السياحة والخدمات اللوجستية والنقل في المدينة الساحلية، وتوسيع أعمال المجموعة في قطاع السفن السياحية منطقة البحر الأحمر.

قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة

وساهمت الاتفاقية المبرمة مع "إيميرجينغ وورلد" المالكة لمجموعة بران للأغذية والمصدّر الحصري لمنتجاتها، لتأسيس منشأة صناعية خاصة بمجموعة بران للأغذية على مساحة تبلغ أكثر من 42 الف متر مربع في مناطق خليفة الاقتصادية أبوظبي – مجموعة كيزاد بتكلفة إجمالية تصل إلى 110 مليون درهم بقوة في الإنجاز الذي حققه قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة بالمجموعة بإضافة مساحة بلغت 5 كيلومتر مربع إلى عقود إيجار الأراضي الجديدة خلال العام.

فبراير

قطاع الموانئ

نجحت مرافئ الفجيرة بمناولة ثلاثة توربينات عاملة بالغاز لتوليد الطاقة الكهربائية يزن كل منها 528 طناً لصالح مشروع محطة الفجيرة "إف 3"، والتي تعد الأكبر من نوعها في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك في إنجاز لافت يندرج ضمن إطار مساهمة المجموعة الفاعلة لتعزيز كفاءة الطاقة والاستدامة في المنطقة.

مارس

القطاع اللوجستي

تم تأسيس "إيه دي إل-أولانيش" وهو مشروع مشترك بين مجموعة موانئ أبوظبي ومجموعة "إس إي جي إينيرا"، إحدى أكبر الشركات القابضة التي تنشط في عدة قطاعات بأوزبكستان، لتقديم خدمات لوجستية عالمية للسوق المحلي في أوزبكستان.

قطاع الموانئ

وفي توسع كبير لأنشطة المجموعة في مصر، تم إبرام اتفاقية امتياز مدتها 30 عاماً لتطوير وتشغيل ميناء سفاجا، واتفاقيتين مستقلتين مدة كل منهما 15 عاماً لإنشاء محطتين في ميناء العريش وميناء غرب بورسعيد لمناولة الأسمنت.

القطاع البحري والشحن

كما ساهم إطلاق خدمات شحن الحاويات المنتظمة من ميناء خليفة إلى الموانئ الرئيسية في قطر والكويت، وبدء خدمات شحن البضائع المدحرجة مباشرة إلى ميناء الشويخ في دولة الكويت عبر ميناء خليفة، في تحقيق ارتفاع قوي في حجم خدمات إعادة الشحن الإقليمي في الخليج العربي، خاصة بعد دمج خدمات شركة "جلوبال فيدر شيبينغ".

أبريل

قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة

من المرتقب أن يعزز شروع كيزاد في تطوير إحدى أكبر المنشآت في العالم للتصنيع والتوزيع والأبحاث والتطوير الخاصة بوحدات الألياف المنفوخة لصالح شركة "إمتيل" قاعدة قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة من المستأجرين. وستستثمر الشركة ما يقرب من 50 مليون دولار أمريكي (183.5 مليون درهم) على ثلاث مراحل ضمن اتفاقية البناء حسب الطلب المبرمة مع كيزاد.

المجموعة

وساهمت اتفاقية التسهيلات الائتمانية المبرمة مع ائتلاف يضم 13 مصرفاً إقليمياً وعالمياً، بقيمة ملياري دولار (7.34 مليار درهم)، والتي شهدت طلباً قوياً تجاوز طلبات الاكتتاب المعروض على أسهم المجموعة بمقدار 3.7 ضعفاً، في تأكيد الثقة الكبيرة التي يوليها القطاع المصرفي في الأداء المالي للمجموعة، إلى جانب توفير الموارد اللازمة للمضي قدما في خططها للتوسع الاستراتيجي.

القطاع الرقمي

وقد أدى استحواذ المجموعة على أسهم شركة "تي تيك"، المطور الرائد لحلول مراقبة المنافذ الحدودية وإدارة النظم الجمركية، إلى تعزيز حزمة خدمات النافذة الموحدة التي تقدمها "بوابة المقطع" التابعة القطاع الرقمي بالمجموعة. حيث توفر النافذة الموحدة لبوابة المقطع، منصة رقمية متكاملة تُسهل إجراءات الشحن والتجارة وتقلل التكلفة على المتعاملين مع المجموعة حول العالم.

مايو

القطاع البحري والشحن

ساهم توسيع أسطول مجموعة موانئ أبوظبي عبر شراء خمس ناقلات للبضائع السائبة وثلاث ناقلات للنفط الخام في دعم خطط المجموعة الرامية للتوسع العالمي الاستراتيجي، إضافة إلى تعزيز ذراع عمليات الشحن البحري التابع للمجموعة. وتشكل ناقلات البضائع السائبة الخمس التي تم شراؤها بمبلغ 459 مليون درهم، جزءاً من اتفاقية طويلة الأمد مع شركة "سيف باور تيك"، والتي جرى توقيعها في شهر أبريل 2022، لنقل البضائع العامة والبضائع السائبة الجافة بين ميناء الفجيرة في الإمارات العربية المتحدة وبنغلاديش، وشبه القارة الهندية، وجنوب شرق آسيا، ووجهات عالمية أخرى.

كما يشكل شراء ثلاث ناقلات نفط خام بقيمة إجمالية 496 مليون درهم، جزءاً من اتفاقية لنقل النفط الخام على المستوى الدولي، لمدة سبع سنوات، تم توقيعها في شهر ديسمبر 2022 مع كازمورترانسفلوت "كي إم تي إف"، شركة الخدمات البحرية واللوجستية والتابعة للشركة الكازاخستانية الوطنية للنفط "كاز موناي غاز".

قطاع الموانئ

كما ارتفع تصنيف ميناء خليفة إلى المركز الثالث عالمياً على مؤشر أداء موانئ الحاويات العالمي (CPPI)، الصادر عن البنك الدولي ووحدة معلومات السوق العالمي التابعة لوكالة "ستاندرد آند بورز".

يونيو

قطاع الموانئ

تمثل اتفاقية الامتياز التي تمتد لـ 50 عاماً في باكستان لتشغيل وتطوير محطة الحاويات في كراتشي استثماراً كبيراً في الموانئ والبنية التحتية البحرية في شبه القارة الهندية، وستؤدي إلى دفع عجلة التنمية، وتعزيز التنويع التجاري، وتوطيد العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وباكستان.

وبموجب اتفاقية الامتياز المبرمة لمدة 30 عاماً قابلة للتمديد لتطوير وتشغيل محطة "نيو إيست مول" متعددة الأغراض في ميناء "بوانت نوار"، ستقوم مجموعة موانئ أبوظبي باستثمار ما

يزيد عن 500 مليون دولار أمريكي خلال مدة اتفاقية الامتياز، مع تخصيص حوالي 220 مليون دولار أمريكي للمرحلة الأولى من المشروع المتوقع أن يتم الانتهاء منه خلال ثلاثين شهراً.

القطاع البحري والشحن

وكان قرار الشروع في تقديم خدمات الأحواض الجافة في ميناء خليفة عبر تأسيس شركة "سفين للأحواض الجافة" بمثابة انطلاقة نوعية في سوق سريع النمو، وبرهن مرة أخرى قدرة المجموعة على بدء أعمال جديدة ومربحة تستثمر فرص النمو المتاحة لتعزيز إيراداتها.

قطاع الموانئ

وفي خطوة مهمة لتوسيع الخدمات المقدمة للمتعاملين في ميناء خليف، وقعت المجموعة اتفاقية مع شركة كريستال أوفشور، المزود الرائد للحلول اللوجستية المتكاملة لقطاع الأعمال البحرية، والتي تتخذ من سنغافورة مقراً لها، لتخصيص قطعة أرض للشركة في ميناء خليفة على مساحة 20 الف متر لإنشاء مكاتب وورش إصلاح وصيانة، بما يمكنها من تقديم خدمات متطورة لصيانة وتجديد منصات الحفر والسفن ووسائل الدعم البحري.

قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة

أبرمت كيزاد اتفاقية مع مجموعة توباسيكس الإسبانية لتطوير منشأة حديثة للحلول الأنبوبية المصنوعة من الفولاذ المقاوم للصدأ لسوق الطاقة على مساحة 50 الف متر مربع في كيزاد، ستكون الأولى من نوعها في الشرق الأوسط، في خطوة تعكس التزام المجموعة بدعم الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة "مشروع 300 مليار" التي تهدف إلى رفع مساهمة القطاع الصناعي الوطني في الناتج المحلي الإجمالي.

يوليو

القطاع اللوجستي

أثمر دمج "نواتوم"، المنصة العالمية الرائدة للخدمات اللوجستية المتكاملة والمنتشرة في 27 دولة والتي تتخذ من إسبانيا مقراً لها، وإحدى أكبر مزودي الحلول الشاملة عبر كامل سلسلة القيمة اللوجستية لقطاع السيارات العالمي في أوروبا، عن تحول جذري ونمو كبير في أعمال الخدمات اللوجستية المتكاملة للمجموعة، ووسع نطاق عملياتها العالمية إلى 46 دولة.

قطاع الموانئ

وبموجب الاتفاقيات المبرمة مع مجموعة موانئ شاندونغ، والتي يقع مقرها في أحد أهم مراكز تصدير السيارات في الصين، حققت أنشطة نقل المركبات إلى ميناء خليفة نمواً كبيراً واكبته المجموعة بتنفيذ مشروع تطوير الرصيف الجنوبي لميناء خليفة وأعمال توسيع مناطق الشحن العام في منطقة ميناء خليفة اللوجستية لتتمكن خلال العام من مناولة عدد قياسي من السيارات والحاويات.

أغسطس

قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة

استثمرت المجموعة 97 مليون درهم خلال العام لتوسيع وتعزيز خدمات كيزاد عبر عددٍ من المشاريع شملت أعمال الطرق والصرف الصحي والتشجير والري على مساحة 288 الف متر مربع في كيزاد المعمورة، إلى جانب تحديث البنية التحتية البنية التحتية في كيزاد مصفح (أيكاد 1)

سبتمبر

المجموعة

افتتح سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان، ممثل الحاكم في منطقة الظفرة، ميناء السلع المجتمعي ومرسى جزيرة الفياي في منطقة الظفرة بأبوظبي ضمن المشاريع التطويرية لدائرة البلديات والنقل التي تنفذها أبوظبي البحرية، في إطار التزام المجموعة بالتنمية المجتمعية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

أكتوبر

قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة

حصلت مجموعة كيزاد على جائزة الأمم المتحدة لتشجيع الاستثمار لعام 2023، تقديراً لجهودها في دعم التنمية المستدامة والتحول في قطاع الطاقة وتشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة والتقنيات النظيفة.

القطاع اللوجستي

وجاء إعلان القطاع اللوجستي، بقيادة "نواتوم"، عن الاستحواذ على شركة "سيسيه للخدمات اللوجستية للمركبات"، المتخصصة في خدمات النقل اللوجستي للمركبات الجاهزة والتي تحظى بحضورٍ قوي في خمس دول أوروبية، بمثابة خطوةٍ استراتيجية أتاحت للمجموعة فرصة الاستفادة من تنوع قطاعات أعمالها وبيع حلول لوجستية شاملة لأول مرة لمصنعي السيارات العالميين، تشمل جميع مراحل النقل من المصنع إلى صالات العرض.

المجموعة

كما استقطبت استضافة المجموعة لفعاليات "مؤتمر الموانئ العالمي للاتحاد الدولي للموانئ والمرافئ" المرموق والذي حط رحاله لأول مرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نخبةً من خبراء القطاع الذين التقوا في أبوظبي لمناقشة استراتيجيات التطوير المستدام للموانئ وفق مفهومٍ جديد ومبتكر.

نوفمبر

القطاع البحري والشحن

تم استثمار 200 مليون دولار أمريكي (734 مليون درهم) لشراء عشرة سفن جديدة من الشركة المالكة والمشغلة "إي-نافٍ"، لتتيح هذا الصفقة للمجموعة تعزيز التوسع في سوق خدمات البحرية والشحن في منطقة الشرق الأوسط وآسيا وإدارة عقود قائمة مع عدد من المتعاملين الرائدين في قطاع النفط والغاز وتحقيق إيرادات سنوية تزيد على 70 مليون دولار أمريكي (256.9 مليون درهم) على مدى السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة.

وساهم شراء الناقلتين الأخيرتين من أصل خمس ناقلات نفط تم الاستحواذ عليها خلال العام في إطار المشروع المشترك للمجموعة مع "كاز موناي غاز"، الشركة الكازاخستانية الوطنية للنفط، في تسريع عمليات تسليم النفط الكازاخستاني عبر بحر قزوين إلى أذربيجان وفتح ممر نقل استراتيجي جديد لتزويد الغرب بالطاقة.

ديسمبر

القطاع اللوجستي

ساهم تأسيس المشروع المشترك مع "كازاخستان تيمير زولي" - شركة السكك الحديدية الوطنية الكازاخستانية، إلى زيادة الدور الاستراتيجي للمجموعة في تعزيز ربط السكك الحديدية وخدمات الشحن البحري في منطقة آسيا الوسطى، فضلاً عن خلق مزيد من مجالات التآزر مع "إيه دي إل-أولانيش"، المشروع المشترك بين مجموعة موانئ أبوظبي ومجموعة "إس إي جي إينيرا"، في أوزبكستان.

المجموعة

وتقديراً لالتزامها المتميز بتهيئة بيئة عمل استثنائية، حصلت المجموعة على شهادة "أفضل مكان للعمل" من مؤسسة "غريت بليس تو وورك"، وحافظت على الاعتماد البلاتيني العالمي من "المستثمرون في الموارد البشرية" (Invest in People)، وهو أعلى درجة يمكن للمؤسسات تحقيقها في مجال الاستثمار في مواردها البشرية إذ نجح 2% فقط من المؤسسات التي خضعت لهذا التقييم في الحصول على هذا التصنيف المتميز.

تعزيز التآزر وتكامل العمليات

دمج شركة "نواتوم"

انضمت "نواتوم"، وهي شركة متعددة الجنسيات مقرها إسبانيا ومنصة متخصصة في تقديم خدمات تجارية وبحرية ولوجستية شاملة، إلى محفظة مجموعة موانئ أبوظبي خلال عام 2023 في خطوةٍ تبرهن بقوة على الفوائد التي يمكن أن تحققها استراتيجية النمو الانتقائية التي تتبناها المجموعة على صعيد تعزيز القيمة. إذ من المتوقع أن تدر "نواتوم" عوائد تتراوح بين 130 إلى 190 مليون درهم من خلال رفع مستوى تآزر أصول المجموعة حتى عام 2025. وستحظى مختلف قطاعات المجموعة بنصيبٍ من تلك المنافع، ولكنها ستتركز بدايةً داخل قطاع الموانئ والقطاع البحري.

noatum
PART OF AD PORTS GROUP

الخدمات البحرية وخدمات الشحن

تستفيد المجموعة من خدمات الشحن التجاري والتموين والقوى العاملة والإصلاح وخدمات التحميل والتفريغ وغيرها من خدمات الدعم في مجال وكالة السفن التي تقدمها "نواتوم"، والتي كانت تحصل عليها المجموعة سابقاً من أطراف خارجية.

قطاع السيارات

تقدم "نواتوم" للمجموعة عبر شركة "سيسيه للخدمات اللوجستية للمركبات" عروضاً لوجستية رائدة ومتكاملة لخدمة قطاع السيارات في البحر الأبيض المتوسط من شانها تحقيق نموٍ لافت في حجم شحنات الدحرجة للمركبات.

الانتشار الجغرافي

تستفيد المجموعة من النموذج التشغيلي لشركة "نواتوم" والذي يتميز بأصول مرنة وانتشار واسع في 127 موقعًا دوليًا عبر 27 بلداً في قارات أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية.

توسيع الموانئ والمحطات البحرية

تمتلك "نواتوم" 15 محطة بحرية في إسبانيا تعزز فرص التوسع والنمو للمجموعة في مجال نقل البضائع المدحرجة والبضائع السائبة الجافة والبضائع العامة، بالإضافة إلى شحن الحاويات والخدمات اللوجستية.

القوة المالية

تعزز "نواتوم" تنوع مزيج الدخل والتحوط الداخلي بالمجموعة بفضل طبيعة هيكل إيراداتها، حيث تساهم عملياتها في أوروبا بـ 69% منه، ويشكل اليورو والدولار الأمريكي منه نسبة تقدر بنحو 75%.

توسيع الشبكة

توفر "نواتوم" مسارات جديدة لخدمات الشحن فرص لتحقيق مزيد من الإيرادات لشركات الشحن التي استحوذت عليها المجموعة مؤخراً وهي شركة "جلوبال فيدر شيبينغ"، وترانسمار الدولية للنقل البحري (ترانسمار) وترانسكارجو الدولية (تي سي آي).

27
دولة في 5 قارات

15
محطة بحرية في إسبانيا

127
موقع دولي

4,200+
موظف وموظفة

بناء قوة عالمية رائدة

نموذج أعمال متكامل ومتعدد القطاعات

تنضوي تحت مظّلة مجموعة موانئ أبوظبي خمسة قطاعات أعمال رئيسية متآزرة، وهي: قطاع الموانئ، قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة، القطاع البحري والشحن، القطاع اللوجستي، القطاع الرقمي، وجميعها تشكل نظاما يوفر قاعدة ثابتة لمواصلة النمو على المدى الطويل وفق نموذج متكامل يمكن توقع نتائجه.

النموذج الاستثماري

نموذج أعمال متكامل ومتعدد القطاعات

تنضوي تحت مظّلة مجموعة موانئ أبوظبي خمسة قطاعات أعمال رئيسية متآزرة، وهي: قطاع الموانئ، قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة، القطاع البحري والشحن، القطاع اللوجستي، القطاع الرقمي، وجميعها تشكل نظاما يوفر قاعدة ثابتة لمواصلة النمو على المدى الطويل وفق نموذج متكامل يمكن توقع نتائجه.

استراتيجية نمو قوية

تعتمد استراتيجية النمو للمجموعة على نهج خالٍ من المخاطر نظراً لإيراداتها المستقرة والتي يمكن التنبؤ بها وتبنيها لنهج يركز على المتغيرات الكلية.

وتحظى هذه الاستراتيجية المكوّنة من ثلاثة محاور رئيسية وتحفّزها جُملة من العوامل التكميلية – مثل رفع الكفاءة التشغيلية للأصول الحالية، وصفقات الدمج الاستحواذ المحلية والدولية – مدعومةً بتدفقات نقدية أعلى وقاعدة أصول عالية الجوّدة، مما يضمن مرونة المجموعة وقدرتها على مواجهة التحديات عبر مختلف الدورات الاقتصادية والظروف الصناعية.

وترسم استراتيجية النمو هذه عبر مراحها الثلاث، التي ترصد نتائج وأهداف واضحة، خارطة متكاملة تعزز مكانة المجموعة في أبوظبي والإمارات، وتتيح التركيز على التوسّع الإقليمي والدولي لتتحوّل إلى مزوّد عالمي للخدمات اللوجستية والتجارية.

وبالفعل، عززت مجموعة موانئ أبوظبي مكانتها من لاعب إقليمي تتركز عملياته في أبوظبي، إلى شركة تمتلك شبكةً مترامية الأطراف تضم 147 مكتباً تضمن انتشارً جغرافياً واسعاً في 46 دولة حول العالم، وتواصل الآن توسيع نطاق قدراتها العالمية لتصبح أفضل مزود إقليمي للخدمات اللوجستية والتجارية.

شهدت مسيرة نمونا مؤخراً قفزات هائلة بفضل صفقات الاستحواذ الكبرى على شركات مثل "نواتوم" التي عززت حلولنا اللوجستية، وصفقة شركة "جلوبال فيدر شيبينغ"، ونتطلع للمزيد من الصفقات الاستراتيجية في المستقبل.

فضلاً عن ذلك، تتبنى المجموعة استراتيجية توسّع غير عضوي مركّزة تستند إلى معايير محددة بدقة عالية. وسوف تباشر المجموعة ونهج استباقي استكشاف ومتابعة الفرص الاستثمارية الواعدة التي تكمّل أعمالها وتعزز أوجه التآزر فيما بينها وتحقق قيمة إضافية. وسوف تركز الاستثمارات غير العضوية، وبشكل أساسي، على الأصول اللوجستية وخدمات الشحن والموانئ والأصول البحرية بهدف ترسيخ العلاقات الممتدة مع متعاملي المجموعة والمساهمة بشكل فاعل ومؤثر في الممرات التجارية، بجانب تحسين الربط وتوسيع حضورها في الخدمات اللوجستية مع مواصلة البناء على محفظة أصولها الكبيرة في أبوظبي. وستساهم هذه الفرص الاستثمارية غير العضوية في توسيع نطاق حضور المجموعة بشكل مناسب وسيمكنها من تحقيق إدارة قوية ومستقرة مع تحقيق مردود مالي مجزٍ.

محفظة أصول عالمية ونموذج أعمال واعد

تعد أصولنا عالمية المستوى والبنى التحتية المتطورة واستثماراتنا عوامل جاذبة لمستثمرينا، بما فيها المرافق الحديثة لمناولة الحاويات والبضائع المدحرجة والبضائع العامة والسفن السياحية. كما تمتلك المجموعة ما يزيد عن 550 كيلومتر مربع من الأراضي الصناعية والتجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة، بما يعادل ثلثي مساحة سنغافورة، وهي واحدة من نقاط قوتنا في السوق. وتعتزم المجموعة تحويل مدينة خليفة الاقتصادية في أبوظبي "كيزاد" إلى واحدة من أكبر المناطق الحرة الاقتصادية والصناعية في العالم.

وتكمن القيمة الرئيسية التي تقدمها المجموعة للمستثمرين في مزيج نماذج أعمالنا كمالك ومشغل للأصول إضافة إلى تنوع مصادر إيراداتنا. ورغم أننا شركة تجارية عالمية، غير أننا نضطلع بدور محوري في مختلف دورات وديناميات السوق، وندير جزءاً كبيراً من أعمالنا بنهج آمن بعيد عن المخاطر.

التفكير الذكي

نواصل توظيف أفضل حلول التكنولوجيا لتعزيز كفاءة عملياتنا، انطلاقاً من إيماننا بأن الحلول الرقمية المبتكرة هي الركيزة الأساسية لعملياتنا وأنشطتنا وهي اللبنة الرئيسية في تحقيق أفضل قيمة للمجموعة في كل عام. ولعل هذا ما يبرز أهمية بوابة "المقطع"، الشركة التابعة والمملوكة بالكامل لمجموعة موانئ أبوظبي، والتي تتيح للقطاع الرقمي تطوير سلسلة من المنصّات التجارية واللوجستية الرقمية منذ انطلاقها في عام 2016. ويتمثّل هدف القطاع الرقمي في تطوير حلول رقمية متكاملة تساهم في تحفيز وتيسير حركة التجارة العالمية، معززاً بذلك مساهمته في ترسيخ سمعة المجموعة عالمياً بوصفها مزوداً دولياً بارزاً للخدمات البحرية والحلول اللوجستية.

دعم المساهمين

تنسجم أهداف القابضة (ADQ)، التي تُعد مساهماً رئيسياً في المجموعة بحصة 75.42%، مع خطط نمو مجموعة موانئ أبوظبي، بما في ذلك مساعينا للتوسّع عالمياً. إننا في رحلة استثمارية طويلة الأمد ونحظى خلالها بالدعم الكامل من مساهمينا، وقد نجحنا منذ الإدراج في مضاعفة قاعدة مستثمرينا الأجانب إلى 8% خلال عام 2023.

تلتزم مجموعة موانئ أبوظبي بتعظيم القيمة للمساهمين مستفيدةً من منظومتها الفريدة وقدراتها الواسعة في بناء وتشغيل الموانئ المتكاملة ومراكز التجارة اللوجستية الرائدة حول العالم، لترسي معايير جديدة للتميز تضمن مكانتها الريادية على خارطة القطاع المتغيرة باستمرار.

كفاءات إدارية ذات خبرة

يستفيد المستثمرون من فريق الإدارة ذو الخبرة الواسعة الذي يسعى إلى الاستفادة من أفضل الفرص من أجل تحقيق استراتيجيتنا الطموحة للنمو. وهذا ما انعكس في قرارا فريق الإدارة بالاستحواذ على اثنين من الشركات ذات القيمة التراكمية الكبيرة، وهما شركة "جلوبال فيدر شيبينغ" وشركة "نواتوم". تتمثل إحدى النقاط الحاسمة في نهجنا للنمو غير العضوي في جودة ومستوى الخبرة الإدارية لدى الشركات التي نستحوذ عليها، مما يساهم في تعزيز الجودة الشاملة وإنجاح خططنا التوسعية.

مركز مالي قوي يدعم تطلعاتنا للنمو

تساهم طبيعة أعمالنا المرتبطة بالتزامات تعاقدية مع متعاملينا، والتي تمتد عادة لأكثر من 15 عاماً، بنحو 65% من إيرادات المجموعة. وبفضل هيكل رأسمالنا المتوازن ومركزنا المالي القوي، حصلت المجموعة على تصنيف (A+) من قبل وكالتي التصنيف الائتماني "فيتش" و "ستاندرد آند بورز" الدولية، مدعومةً بمحفظة أعمالها المتنوعة ونموذج شراكاتها الفريد.

كما أن التزامنا بنفقات رأسمالية عضوية لتوسيع ميناء خليفة وتعزيز ربطه بالأسواق والممرات التجارية، ستنعكس إيجابياً على تنويع محفظة القطاع البحري والشحن ورفع قدراته بل وستدعم تطوير قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة، الأمر الذي يؤهل المجموعة لمزيد من النمو. وفي فبراير 2022، نجحت مجموعة موانئ أبوظبي في استقطاب رأس مال جديد بقيمة 4 مليارات درهم بعد إدراج أسهمها في السوق المالي، وارتفعت أسهمنا خلال عام 2023 بنسبة 11% رغم انخفاض مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 5%.

واستشرافاً للمستقبل، نسعى إلى تمويل خطط النمو في المقام الأول من خلال إصدارات السندات والاعتماد عليها كوسيلة أساسية للتمويل طويل الأجل، بما في ذلك اتفاقية التسهيلات الائتمانية التي أبرمناها خلال عام 2023 مع ائتلاف يضم 13 مصرفاً بقيمة ملياري دولار (7.34 مليار درهم).

65%

من الإيرادات تأتي من تعاقداتنا طويلة الأجل

التعافي بعد جائحة كوفيد-19

استقرار أسعار الشحن عند مستوياتها الطبيعية رغم الاختلالات المستمرة لمستويات العرض والطلب في مختلف القطاعات

عام إيجابي لأنشطة الناقلات والخدمات البحرية ونقل البضائع السائبة والبضائع المدحرجة، وتراجع أداء سوق الحاويات

مع تراجع أسعار شحن الحاويات بفعل الاستقرار التدريجي الذي شهدته سلاسل الإمداد بعد انقضاء جائحة (كوفيد-19)، ووجود وفرة في إمدادات أسطول السفن، ظلت أوضاع السوق قوية نسبياً بالنسبة لأنشطة الناقلات وسفن الخدمات البحرية وسفن نقل البضائع السائبة وسفن البضائع المدحرجة، مدعومةً بإعادة استئناف الأنشطة في الصين وما نتج عنها من زيادة بنسبة 3% في أحجام التجارة العالمية.

أداء استثنائي للاقتصاد الكلي في دولة الإمارات العربية المتحدة

حقق الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة نمواً ملحوظاً بنسبة 3.7% في النصف الأول من عام 2023، معتمداً بشكل رئيسي على نمو القطاع غير النفطي الذي زاد بنسبة 5.9% في الأشهر الستة الأولى من العام، وفقاً لوزارة الاقتصاد الإماراتية. ومن المرتقب أن يتسارع النمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة على أساس سنوي إلى 3.7% بالقيمة الحقيقية خلال عام 2024 مقارنةً بـ 3.4% في عام 2023 مدعوماً بالقطاع غير النفطي القوي في البلاد وفقاً لبيانات البنك الدولي.

تفاوت أسعار الشحن حسب دورات السوق

على الرغم من تجاوز أسعار الشحن خلال عام 2023 متوسط أسعار القطاع للسنوات العشر الماضية بنسبة 33%، وفقاً لبيانات "كلاركسونز ريسيرش"، ظلت هناك تباينات ملحوظة بين قطاعات الشحن المختلفة. فقد شهد عام 2023 أداءً قوياً واستثنائياً لخدمات الشحن لقطاع الطاقة، بما في ذلك الناقلات، وواصل قطاع الخدمات البحرية انتعاشه، بينما ظلت أسعار شحنات البضائع المدحرجة عند أعلى مستوياتها على الإطلاق، وسجلت أنشطة نقل البضائع السائبة أداءً أفضل خلال الربع الرابع على الرغم من التحديات التي واجهتها في بداية العام. وفي قطاع الحاويات، أظهرت الممرات التجارية ذات الأهمية بالنسبة للمجموعة، مثل المسارات في منطقة الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أداءً أفضل بكثير من الممرات الرئيسية بين الشرق والغرب، التي تأثرت بشدة، بينما حققت المسارات في آسيا أداءً أفضل، ولكن بدرجةٍ أقل.

انتعاش أحجام التجارة البحرية

شهد عام 2023 عودةً أحجام التجارة العالمية المنقولة بحراً إلى النمو، مدعومةً بتراجع اضطرابات سلسلة التوريد بعد انحسار جائحة كوفيد-19 ونمو العرض لأسطول الشحن العالمي بنسبة 3.2%، وذلك وفقاً لبيانات "كلاركسونز ريسيرش". حيث زادت أحجام التجارة العالمية المنقولة بحراً بنسبة 3% في 2023، لتصل إلى 12.4 مليار طن، وارتفع إجمالي ميل الشحن بالطن للشحنات التجارية، والذي يمثل الحجم المنقول مقابل المسافة المقطوعة، بنسبة 5% إلى 62.3 مليار طن/ميل خلال العام. كانت الفئات الأفضل أداءً من حيث الحجم في عام 2023 هي السيارات (+15%)، والغاز البترولي المسال (+6%)، والبضائع السائبة الجافة (+4.3%) - بدعم من إعادة استئناف الأنشطة في الصين-، بينما ظلت أحجام الحاويات متواضعة. وتمثل الزيادة التي سجلها ميل الشحن بالطن لشحنات التجارة العالمية المنقولة بحراً بنسبة 5% في ظل إعادة توزيع تدفقات النفط الروسي، أكبر نمو يشهده القطاع منذ عام 2017.

نظرة عامة على سوق الأسطول

كان عام 2023 عاما آخر من الأداء القوي والاستثنائي في سوق الناقلات، حيث ظلت العائدات مرتفعة بدعم مستمر من رحلات النقل الأطول، لا سيما بعد إعادة توزيع تدفقات النفط الروسية في أعقاب الصراع الأوكراني، وذلك فقاً للبيانات الصادرة عن "كلاركسونز ريسيرش".

وفي قطاع ناقلات النفط العملاقة، ارتفعت الأرباح بنسبة 80% على أساس سنوي على خلفية انتعاش واردات النفط الخام الصينية وزيادة الصادرات عبر الأطلسي، وظلت أرباح الناقلات الأصغر حجماً ("أفراماكس" و "سويزماكس") قوية للغاية، متجاوزة أرباح ناقلات النفط العملاقة للسنة الثالثة على التوالي، بحسب "كلاركسونز ". ورغم اتجاهات الطلب القوي، شهد سوق سفن البضائع السائبة أداءً أقل في عام 2023 كانت أبرز ملامحه انخفاض الأرباح، وهو ما يعزى إلى علاج الكثير من أوجه عدم الكفاءة في الأسطول والتأثير التراكمي للتوسعات خلال السنوات الأخيرة.

كما شهد قطاع الحاويات انخفاضاً في أسعار الشحن والتأجير في عام 2023، مع عودة الأسعار إلى مستوياتها الطبيعية بعد الارتفاعات القياسية خلال عامي 2021 و 2022. وعلى الرغم من انخفاض متوسط أسعار الشحن، إلا أنها لا تزال أعلى من المستويات المسجلة عام 2019 قبل جائحة كوفيد-19. وفيما كانت التوقعات تشير إلى بقاء أسعار شحن منخفضة بشكل عام في عام 2024، تسببت التوترات في البحر الأحمر في تضاعف أسعار حاويات الشحن من شنغهاي إلى أوروبا ثلاث مرات، إلا أنها ظلت رغم ذلك عند مستويات أقل بكثير من المستويات القياسية التي حققتها قبل عامين.

سجلت أسواق النفط والغاز البحرية العالمية نمواً قوياً في عام 2023، مع ارتفاع مؤشر كلاركسونز أوفشور (Clarksons Offshore) الذي يتتبع عدد منصات الحفر بالإضافة إلى سفن الدعم البحرية وسفن الخدمات تحت سطح البحر إلى أعلى مستوى له منذ أكثر من 15 عاماً. وكان أداء أسواق طاقة الرياح البحرية أكثر تبايناً في عام 2023، حيث عانى من ضغوط تضخمية وتأخير في المشاريع المقررة، لكن التوقعات الأساسية طويلة المدى للقطاع لا تزال إيجابية.

ورغم التراجع الطفيف عن المستويات القياسية المسجلة في أواخر عام 2022. حقق سوق ناقلات المواد الكيميائية أداءً قوياً في عام 2023، خاصة بالنسبة للناقلات غير الملتزمة بعقود طويلة الأجل والمتاحة للاستئجار على أساس الرحلة، حيث ظلت أسعارها تحدد بناء على التكلفة المقدرة لشراء السفن.

ظلت أسعار ناقلات السيارات المستأجرة عند مستويات قياسية بسبب الطلب القوي الذي تغذيه أحجام التجارة غير المسبوقة، والمدفوعة بشكل أساسي بزيادة الصادرات لمسافات طويلة من الصين، وخاصة السيارات الكهربائية. وقد ارتفعت أنشطة التجارة العالمية للسيارات المنقولة بحراً بنسبة 19% بالأميال المكافئة للسيارات منذ عام 2019، بينما لم تتجاوز زيادة سعة الأسطول 1%.

وفي قطاع السفن السياحية، عاودت أعداد الركاب الارتفاع وصولاً إلى مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19 مسجلةً 31 مليون مسافر، مع تراجعٍ في النظرة التفاؤلية على مستوى السوق.

التوقعات لعام 2024

أدت التوترات المتصاعدة في البحر الأحمر، والتي اندلعت في نهاية ديسمبر، إلى تغيير جذري في توقعات السوق لعام 2024، بالتوازي مع تأثيرات إيجابية مرتقبة على صعيد الأحجام والأسعار. ونظراً لمرور حوالي 30% من تجارة الحاويات العالمية عبر قناة السويس، فقد أدى إعادة توجيه أسطول الشحن لطرق أخرى إلى تضاعف أسعار الشحن عبر المسارات البديلة، وهو ما كان له تداعيات غير مباشرة على قطاعي الشحن والخدمات اللوجستية إجمالاً. وفي ظل استمرار التوتر في البحر الأحمر دون أي مؤشرات على حلٍ قريب، تلاشت الطاقة الاستيعابية الجديدة في قطاع شحن الحاويات، خاصةً في ضوء زيادة الوقت المستغرق لحركة الحاويات على المسار الرئيسي بين آسيا وأوروبا بنحو 50% بسبب تحويل مسار السفن لتدور حول أفريقيا. ومن الملاحظ كذلك لجوء شركات الشحن الرئيسية والشركات العالمية المصنعة للمنتجات الاستهلاكية بشكلٍ متزايد إلى الاعتماد على مقدمي خدمات الشحن الإقليمي التي تمتلك محفظة أصول قوية، مثل "ترانسمار" و"سفين فيدرز" و"جلوبال فيدر شيبينغ" - وجميعها جزء من المجموعة -، كبديل لنقل البضائع في البحر الأحمر ومنطقة الشرق الأوسط.

استيعاب معظم فائض العرض لقطاع شحن الحاويات نتيجة للتوترات في البحر الأحمر

من المتوقع حدوث زيادة في السعة الإجمالية لقطاع شحن الحاويات خلال عام 2024 بسبب دخول عدد كبير من السفن إلى الخدمة، على الرغم من تباطؤ الطلب على الشحن، وفقاً ل بي إم آي/فيتش. وبسبب تحويل مسار ما يقرب من نصف سفن الشحن والناقلات من قناة السويس إلى طرق بديلة تتطلب الدوران حول رأس الرجاء الصالح، ارتفع وقت عبور حركة الحاويات على المسار الرئيسي بين آسيا وأوروبا بنسبة 50%. ومع استمرار التوترات في البحر الأحمر دون أي مؤشرات على تسوية قريبة، من المرتقب أن يتم استيعاب فائض العرض المتوقع في عام 2024، مما قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الشحن لفترة أطول، خاصةً مع الارتباط المباشر للاضطرابات في البحر الأحمر بالصراع الممتد في منطقة الشرق الأوسط.

ترجيح استمرار تقلص النطاق الجغرافي وتنامي النزعة الإقليمية ضمن قطاع الخدمات اللوجستية

سوف يتسارع تحول سلسلة التوريد في مرحلة ما بعد الجائحة – وعلى مدار العقد المقبل – من استراتيجية طلب السلع والمواد فقط عند الحاجة إليها في عملية الإنتاج إلى الاحتفاظ بمخزونات أكبر من السلع والمواد كإجراء احترازي لمواجهة الاضطرابات غير المتوقعة، مدفوعاً إلى حد كبير باعتبارات الأمن القومي وقواعد التجارة والاستثمار الجديدة للقطاعات المتقدمة في الأسواق الرئيسية، وفقاً لـ بي إم آي/فيتش.

وستحاول الشركات أيضاً تقليل اعتمادها على الموردين البعيدين جغرافياً والحد من مستوى تعرضها للمخاطر الجيوسياسية الناشئة، بالتوازي مع تواصل جهود توسيع العمليات في مراكز التصنيع منخفضة التكلفة. وستُهيمن النزعة الإقليمية، التي تُركز على الاستعانة بمصادر خارجية إقليمية قريبة جغرافياً، وجهود توطين سلاسل التوريد على مسار قطاع التجارة العالمي على المدى الطويل.

وعلى صعيد آخر، ستؤدي العلاقات الودية إلى زيادة التدفقات التجارية بين الحلفاء الجيوسياسيين وتعزيز الوصول إلى الأسواق الدولية. وسيُشكل التحول الرقمي السريع لقطاع الخدمات اللوجستية، المدعوم بالأتمتة والتحليلات المعززة، عنصراً أساسياً لتأمين سلاسل التوريد وتعزيز كفاءة أنشطة التجارة في المستقبل.

كما ستعمل شركات الخدمات اللوجستية الكبرى على حماية حصتها السوقية عبر مزيد من الاستثمارات لتعزيز قدراتها التجارية الشاملة وتطوير أنظمة نقل تعمل بالطاقة النظيفة.

مجموعة موانئ أبوظبي والجاهزية للمستقبل

تتمتع أصول مجموعة موانئ أبوظبي بهيكلة جيدة وأسس متينة ومقومات متكاملة تكفل لها التنويع المستمر لخدماتها وتعزيز حضورها العالمي في قطاع الخدمات اللوجستية المرتبطة بالموانئ، والاستفادة من نمو سلاسل التوريد والقدرات التصنيعية الإقليمية والمحلية في أعقاب جائحة كوفيد-19 والاضطرابات الجيوسياسية العالمية المستمرة. ويمكن لمحفظة أصولنا الرائدة، والتي تضم مستودعات ومناطق حرة وبنية تحتية متعددة الوسائط وعالمية المستوى منتشرة على امتداد البحر الأحمر والخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط، أن تدعم التوجه نحو الاستعانة بالموردين الإقليميين وتوطين سلاسل التوريد. وبفضل محفظة أصولها في كلٍ من باكستان وإسبانيا والأردن ومصر والكونغو وآسيا الوسطى والإمارات العربية المتحدة، تتمتع المجموعة بموقعٍ متميز يمكنها من اقتناص الفرص رغم التحديات التي تحفل بها الأسواق اليوم.

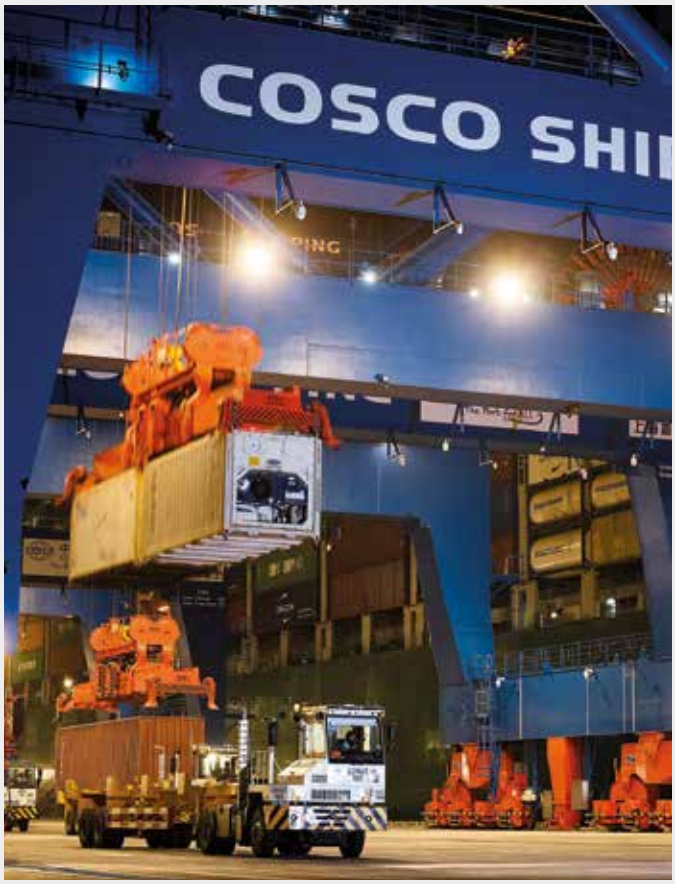

المصادر:
1. تقرير: BMI/Fitch Logistics & Freight Megatrends to 2050
2. تقرير: BMI/Fitch Logistics & Freight Key Themes For 2024
3. تقرير: BMI Global Macro & Industry Key Themes for 2024
4. تقرير: Clarksons Research 2023 Shipping Market Review
5. وزارة الاقتصاد الإماراتية

نموذج أعمالنا

تباشر المجموعة عمليات وأنشطة متكاملة تتيح لها ترسيخ أوجه التآزر بين قطاعاتها الخمسة الرئيسية.

تتمتع المجموعة بعدد من المزايا التنافسية...

أحد أفضل مراكز الموانئ والتجارة والخدمات اللوجستية المتكاملة والمتطورة...

أصول من الطراز العالمي

أصول متطورة وطاقة استيعابية كبيرة تشمل مرافق متطورة لمناولة الحاويات وبضائع الدحرجة والبضائع العامة والسفن السياحية بالإضافة إلى محفظة من الأراضي التي تزيد مساحتها عن 550 كم مربع من المناطق الصناعية.

حلول تكنولوجية مبتكرة

حلول رقمية مبتكرة قادرة على رفع معدلات الكفاءة ومستويات الإنتاجية في تعاملات القطاع البحري، مما سيعزز الشفافية والوصول الفعلي والمباشر إلى المعلومات، بما في ذلك المنصة المتقدمة للتجارة والخدمات اللوجستية (أطلب) بصفتها النافذة الموحّدة الرسمية للتجارة في أبوظبي.

شراكات استراتيجية

مشاريع مشتركة وشراكات قوية، محلياً ودولياً، مدعومة بقاعدة واسعة من الأطراف الفاعلة في القطاعات الصناعية والمؤسسية في إمارة أبوظبي.

سمعة عالمية واسعة

شهرة واسعة بين أوساط العديد من الهيئات الصناعية المرموقة وأبرز اللاعبين الدوليين في قطاع التجارة البحرية والخدمات اللوجستية.

آليات وحلول بسيطة تلبي متطلبات المتعاملين وتحقق رضاهم، بجانب قطاعتنا الخمسة الرئيسية التي توفر مجموعة واسعة من المزايا وخصومات التكاليف

يوفر القطاع البحري خدمات الشحن وحلول بحرية متطورة كما ينظم ويشرف على الأنشطة البحرية في أبوظبي.

القطاع البحري والشحن

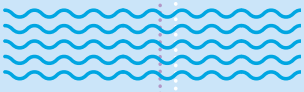

يمتلك قطاع الموانئ ويدير ميناء خليفة وعددا من الموانئ حول العالم.

قطاع الموانئ

بدعم:

- **قيم وثقافة قوية**
- **إدارة ناجحة للمخاطر**

...بما يضمن تحقيق قيمة كبيرة لأصحاب العلاقة

المتعاملون
نحرص على بناء شراكات طويلة ومتينة مع المتعاملين، حيث نتعاون معهم لتحقيق أهدافهم وتزويدهم بخدمات نوعية تحقق لهم قيمة إضافية.

الموظفون
تُعد المجموعة وجهة مثالية للعمل، فهي تعد مكاناً آمناً تعلو فيه قيم الاحترام والإلهام، مما سيمكن الموظفين من مباشرة أعمالهم وتطوير مسيرتهم المهنية.

المستثمرون
تتبنّى المجموعة نهجاً حصيفاً في إدارة المخاطر مع ضمان تحقيق عوائد مجزية للمساهمين، بموازاة الاستثمار في تطوير محفظة أصولنا من أجل تحقيق النمو على الأجل الطويل.

المجتمعات
تضطلع المجموعة بدور محوري في تمكين التجارة والتحوّل الصناعي والتنويع الاقتصادي، بما يخدم طموحات أبوظبي نحو ترسيخ مكانتها مركزاً عالمياً رائداً على خارطة التجارة والخدمات اللوجستية، كما توفر آفاقاً واسعة من فرص العمل وتطوير المهارات وغيرها من البرامج التدريبية في المجتمعات التي ننشط فيها، انسجاماً مع التزامها تجاه رد الجميل للمجتمع وتحقيق الاستدامة البيئية.

الالتزام بتحقيق الاستدامة

الحوكمة المسؤولة

المنجزات الاستراتيجية

تحقيق عوائد مرتفعة وضمان أعلى مستوى من التآزر ضمن المحفظة

- من المتوقع أن تحقق شركة "نواتوم"، المنصة العالمية الرائدة للخدمات اللوجستية المتكاملة والتي تتخذ من إسبانيا مقراً لها، عوائد تتراوح بين 130 إلى 190 مليون درهم من خلال رفع مستوى تآزر أصول المجموعة حتى عام 2025.
- تواصل المجموعة اغتنام الفرص المتنامية لخدمات إعادة الشحن في سوق منطقة الخليج العربي بفضل دمج شركة "جلوبال فيدر شيبينغ".
- انتهت "سيسيه للخدمات اللوجستية للمركبات" من تطوير منظومة جديدة ومتكاملة للخدمات الخدمات اللوجستية الشاملة لقطاع السيارات في أوروبا.

تعزيز ولاء المتعاملين

- ساهم تأسيس شركة "سفين للأحواض الجافة" في سد فجوة سوقية في هذا القطاع وتعزيز جاذبية ميناء خليفة.
- ساهم الاستحواذ على شركة "تي تيك" - المطور الرائد لحلول مراقبة المنافذ الحدودية والنظم الجمركية – في تحسين خدمات بوابة المقطع المتعلقة بحلول النافذة الموحدة.
- أدى التعاون مع "مجموعة موانئ شاندونغ" الصينية إلى رفع حجم مناولة السيارات بميناء خليفة إلى رقم قياسي.

تحقيق نتائج استثنائية في سلاسل التوريد

- بدأت شركات "ترانسمار" و "جلوبال فيدر شيبينغ" و "ترانسكارجو الدولية" (تي سي آي) بيع خدمات الشحن إلى أوروبا من خلال شركة "نواتوم".
- قامت المجموعة ببيع حزمة شاملة من خدمات الموانئ والمحطات البحرية عبر شركة "نواتوم"، والتي كانت تستعين المجموعة سابقاً بجهات خارجية للحصول عليها.
- أدى توسيع أسطول الخدمات البحرية وأسطول الخدمات اللوجستية للمجموعة إلى اقتناص فرص أعمال جديدة في أوروبا وآسيا.

استراتيجية التوسع الجغرافي متعدد المراحل

ترسيخ مكانة المجموعة على مستوى إمارة أبوظبي ودولة الإمارات

ضمان تصدر المجموعة لقطاع خدمات الموانئ والمحطات البحرية في منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر
تعزيز مكانة أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارهما المركز الإقليمي التجاري والصناعي الأهم بمنطقة الشرق الأوسط

تركيز جهود التوسّع على النطاق الإقليمي

تعزيز مكانة أبوظبي كمركز رائد للتجارة بين الشرق والغرب وهمزة وصل بين قارات أوروبا وإفريقيا وآسيا

التوسع العالمي وفق رؤية ترسخ ريادة المجموعة في قطاعي التجارة والخدمات اللوجستية

مواصلة خطط تطوير كيزاد وتعزيز مكانتها كمركز صناعي وتجاري رائد على مستوى الشرق الأوسط
التوسع عبر صفقات الاستحواذ لتوسيع رقعة انتشارنا الدولي وبناء محفظة متكاملة من المرافق والخدمات على امتداد المسارات الرئيسية عالمياً للتجارة والشحن

ترسيخ مكانة المجموعة على مستوى إمارة أبوظبي ودولة الإمارات

أبرز الأنشطة لعام 2023

- استثمرنا مئات الملايين لمضاعفة الطاقة الاستيعابية لمستودعاتنا وتأسيس بنية تحتية مجتمعية جديدة تدعم خطط قطاع الموانئ وقطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة، التابعين للمجموعة، لاستثمار فرص الأعمال الناشئة وتقليل مخاطر فائض الطاقة الاستيعابية.
- أنجزنا توسعات كبيرة في مناطق الشحن بالرصيف الجنوبي بميناء خليفة ومنطقة ميناء خليفة اللوجستية بهدف زيادة أحجام مناولة البضائع العامة والمدحرجة وتنويع عملياتنا لتشمل شحن الحاويات.
- أتممنا مناولة عدد قياسي من المركبات عبر ميناء خليفة بموجب اتفاقيتنا المبرمة مع "مجموعة موانئ شاندونغ" الصينية، بهدف التوسع الدولي وتقليل مخاطر التركز الجغرافي لعمليات القطاع.
- الترويج لكيزاد كمركز عالمي للطاقة الخضراء عبر استقطاب مستأجرين رائدين في مجال تجميع السيارات الكهربائية، واستكشاف فرص مستقبل الهيدروجين الأخضر في أبوظبي.

الخطط المستقبلية

- نعتزم تعزيز أنشطة التسويق وزيادة استغلال الأصول الحالية والمستقبلية، بهدف تحقيق أقصى قيمة ممكنة لها.
- سنواصل تعزيز تواجد مختلف قطاعاتنا في إمارة أبوظبي، مستفيدين من التدفقات القوية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في دولة الإمارات العربية المتحدة، انسجاماً مع الاستراتيجية الوطنية الطموحة لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على قطاع النفط والغاز.

إنجازات على أرض الواقع: شركة الإسكان الجماعي

كان شراء شركة الإسكان الجماعي شرارة تحول نوعي في القطاع، حيث أثمر عن إنشاء شركة متكاملة لسكن الموظفين هي الأكبر في أبوظبي بأصول يزيد إجمالي صافي قيمتها عن 7 مليارات درهم ومجتمع سكني يضم أكثر من 136 الف سرير مُدار.

وأصبحت خدمات سكن الموظفين الآن ثاني أكبر مصدر لإيرادات قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة بعد تأجير الأراضي، فضلاً عن كونها مصدراً متنامياً للدخل الناتج عن الأنشطة المستحدثة في مجالات إدارة المرافق والصحة والترفيه والخدمات المجتمعية.

تركيز جهود التوسّع على النطاق الإقليمي

أبرز الأنشطة لعام 2023

- ساهم افتتاح محطة العقبة للسفن السياحية في الأردن، إضافة إلى خططنا لتشغيل ثلاث محطات للسفن السياحية في مصر، في تعزيز مكانة المجموعة كمحرك للقطاع السياحي في البحر الأحمر.
- ساهمت الاتفاقيات التي أبرمناها لتنفيذ مشروعات تطوير وتوسيع ورقمنة الموانئ في كراتشي بباكستان، على تحقيق نمو قياسي لأحجام الحاويات بالمجموعة في عام 2023، وتوسيع رقعة انتشارنا الجغرافي.
- منحت اتفاقية امتياز مدتها 50 عاماً لإدارة وتشغيل ميناء "بوانت نوار" على المحيط الأطلسي بجمهورية الكونغو، المجموعة موطئ قدم مهم في إفريقيا، في خطوة من شانها توطيد علاقاتنا مع القارة الأسرع نمواً في العالم.
- أثمرت الاتفاقيات البحرية واللوجستية في كازاخستان وأوزبكستان عن توسيع أعمال المجموعة في هذين السوقين الرئيسيين بمنطقة آسيا الوسطى، الأمر الذي خفف مستوى تعرضنا للتطورات الناجمة عن الدورات الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط.

الخطط المستقبلية

- نعتزم مواصلة استراتيجيتنا التوسعية الانتقائية التي تستهدف تعزيز قيمة عروضنا وخدماتنا واستكشاف آفاق جديدة وواعدة لتنمية أعمالنا في منطقة الخليج العربي وشبه القارة الهندية.
- تتمتع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأهمية استراتيجية بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة ومجموعة موانئ أبوظبي، كونها موطناً لمجموعة من أبرز شركائها التجاريين، لا سيما في قطاع التصدير وإعادة التصدير. لذلك، تُولي المجموعة اهتماماً كبيراً لتطوير شبكة أصولها، وتعزيز قدرات الربط، وتحسين الخدمات التجارية واللوجستية في جميع أنحاء المنطقة، لتلبية احتياجات المتعاملين الدوليين الذين يستثمرون بشكل متزايد لتوسيع انتشارهم ونطاق أعمالهم إقليمياً.

إنجازات على أرض الواقع: جلوبال فيدر شيبينغ

أتاح ضم شركة "جلوبال فيدر شيبينغ" للمجموعة استثمار التوجهات الناشئة على مستوى القطاع وتلبية الطلب المتزايد على الشحن المحلي والإقليمي في البحر الأحمر والخليج العربي.

كما أثمر التعاون بين شركة "جلوبال فيدر شيبينغ" وأحد متعاملي خطوط الحاويات التابعة لـ "نواتوم البحرية"، التي تم الاستحواذ عليها مؤخراً، إلى وفورات كبيرة لصالح شركة "جلوبال فيدر شيبينغ" خلال العام، في مثال على حجم منافع القيمة المضافة التي حققها انضمام "نواتوم" على صعيد تعزيز إيرادات المجموعة وأرباحها.

توسع عالمي يرسخ ريادة المجموعة في قطاعي التجارة والخدمات اللوجستية

أبرز الأنشطة لعام 2023

- نجحت المجموعة خلال عام 2023 في توسيع حضورها الجغرافي وتنويع عروض خدماتها، وهو ما أدى إلى تضاعف إيراداتها وتحقيقها لصافي أرباح قياسي بفضل عمليات الاستحواذ الجريئة والتحويلية على شركات رائدة مثل "نواتوم" و "جلوبال فيدر شيبينغ".
- كمؤشر قوي على متانة أدائها المالي، حصلت مجموعة موانئ أبوظبي على تسهيلات ائتمانية بقيمة ملياري دولار (7.34 مليار درهم) مقدمة من ائتلاف يضم 13 مصرفاً إقليمياً ودولياً في أبريل 2023 للتحوط ضد مخاطر السيولة.
- في نوفمبر 2023، أصبحت المجموعة أول مضيف مشارك بمنطقة الشرق الأوسط لـ "مؤتمر الموانئ العالمي للاتحاد الدولي للموانئ والمرافئ" الذي ناقش استراتيجيات التطوير المستدام للموانئ وتعزيز مرونتها في مواجهة التحديات الناشئة.
- أصبحت المجموعة في عام 2023 أول شركة بحرية وتجارية ولوجستية عالمية تساعد كازاخستان في نقل نفطها عبر بحر قزوين إلى الأسواق الغربية، لتدشن بذلك مساراً عالمياً جديداً للطاقة.

الخطط المستقبلية

- وسنعمل أيضاً على تعزيز التجارة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وقارة إفريقيا وجنوب شرق آسيا ودول رابطة الدول المستقلة ومنطقة المتوسط، ليس فقط في مجال الحاويات، بل أيضاً في قطاعات أخرى مثل عمليات شحن البضائع السائبة والعامة والبضائع المدحرجة والخدمات البحرية والخدمات اللوجستية والخدمات الرقمية.

إنجازات على أرض الواقع: التعاون مع كازاخستان

كان أحد أبرز محطات النمو الاستراتيجي العالمي للقطاع البحري والشحن هو توقيع اتفاق تعاون في يناير عام 2023 مع شركتي النفط والشحن الوطنيتين في كازاخستان، "كازمورترانسفلوت" و "كاز موناي غاز"، على التوالي.

وتتولى المجموعة حالياً تطوير الأسطول البحري والبنية التحتية البحرية للدولة الواقعة في آسيا الوسطى في كل من بحر قزوين والبحر الأسود. وبموجب الاتفاقية، استحوذت المجموعة على أسطول من سفن المياه الضحلة وناقلات النفط لمساعدة كازاخستان في تصدير النفط عبر بحر قزوين إلى أذربيجان.

إشراك أصحاب العلاقة

أصحاب العلاقة	عوامل الأهمية
المتعاملون	
نسعى من خلال أنشطتنا وعملياتنا التجارية البحرية واللوجستية والصناعية إلى التميز وتقديم حلول مبتكرة وشاملة مصممة خصيصاً لتُلبي احتياجات متعاملينا الفردية في جميع أنحاء العالم.	متعاملونا هم أولويتنا القصوى، ورضاهم هو غايتنا التي نسعى جاهدين لتحقيقها بكل السبل لنقدم لهم كل الأسباب المقنعة التي تدفعهم لمواصلة التعامل معنا.
موظفونا	
يُشكل موظفو مجموعة موانئ أبوظبي، الذين يزيد عددهم عن 6,794 موظفاً وموظفة، شريان الحياة لشركتنا وسر نجاحها ونموها. وترسي سياساتنا في مجال القوى العاملة معيارا رائداً ومثالاً يحتذى على مستوى القطاع في رعاية الموظفين والتطوير المهني، كما تدل على ذلك الجوائز والتكريمات الرفيعة التي حصدتها المجموعة تقديراً لتميزها في هذا الصدد.	تتجه القطاعات البحرية واللوجستية والتجارية نحو الرقمنة بخطى متسارعة، ولكن تظل مجموعة موانئ أبوظبي – كما كانت دوماً – في جوهرها فريقاً متعاوناً من الكفاءات والأفراد المتحمسين وذوي الخبرة الرفيعة الذين يسعون بكل طاقاتهم لتحقيق التميز الشخصي والمؤسسي.
المستثمرون	
يقدم المستثمرون الدعم المالي ويساهمون في صياغة الرؤية الاستراتيجية التي تقود التوسع العالمي لمجموعة موانئ أبوظبي وترسيخ مكانة إمارة أبوظبي كمركز رائد للتجارة الدولية.	تلتزم المجموعة بتقديم قيمة للمساهمين وتحقيق فوائد مجتمعية إيجابية كمبادئ أساسية توجه استراتيجيتها للنمو في دولة الإمارات العربية المتحدة وخارجها، من خلال مشروعات وصفقات مدروسة ومربحة.

سبل التواصل ووسائل المشاركة	النتائج الإيجابية المحققة خلال عام 2023
نستخدم أحدث أدوات إدارة علاقات المتعاملين لضمان التواصل الوثيق مع متعاملينا والتفاعل معهم وتقييم ملاحظاتهم والاستفادة منها في استكشاف سبل تحسين جميع أنشطتنا وخدماتنا.	• استحوذنا على شركة "نواتوم"، إحدى أبرز المؤسسات ذات الخبرة الواسعة في مجال الخدمات اللوجستية الموجهة لقطاع السيارات في أوروبا، وعززنا عروض خدماتنا العالمية المقدمة لمتعاملي المجموعة. • نجحنا في توسيع أسطولنا البحري وأسطولنا لخدمات الشحن، لتوفير خدمات أشمل وأوسع في منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر وجنوب شرق آسيا. • قمنا بدمج حلول رائدة في مجال مراقبة المنافذ الحدودية وإدارة النظم الجمركية بعد الاستحواذ على شركة "تي تيك"، مما سهل على المتعاملين الاستفادة من حزمة خدمات النافذة الموحدة التي تقدمها بوابة المقطع التابعة للمجموعة. • أطلقنا خدمات شحن الحاويات المنتظمة للبضائع العامة والمدحرجة إلى الموانئ الرئيسية في قطر والكويت، في إطار جهودنا لدعم التجارة الإقليمية.
نقدم حزمةً من أفضل الممارسات والبرامج التدريبية وبرامج دعم الموظفين والتطوير المهني لفريق عملنا المتنوع، الذي يضم أكثر من 100 جنسية. ونحرص كذلك على استطلاع آراء فريق عملنا بشكل دوري، ونعمل على ترجمتها إلى خطط عمل ملموسة لتعزيز التميز في بيئة العمل.	• أعددنا "دليل المرونة في مكان العمل الهجين" لتقديم دعم أفضل للمديرين والموظفين ومساعدتهم على التكيف مع طرق العمل الجديدة التي تتضمن المرونة وتعزز الشمول وتحفز الابتكار. • أطلقنا برنامجَ دعم الموظّفين (EAP) لخدمةِ جميعِ موظّفي المجموعةِ عبر تقديمِ دعمٍ نوعيٍّ فيما يتعلقُ بمجموعةٍ متنوعةٍ من المشكلاتِ الشخصيةِ أو المتعلقةِ بالعملِ، من خلالِ الاستشاراتِ الشخصية والافتراضيةِ. • استثمرنا بكثافة في الرفاهية الشاملة لفريق عملنا، من خلال حزمة منافع ومزايا متنوعة تشمل برامج متعددة للصحة البدنية والنفسية والاجتماعية والمالية، وخدمات الاستشارات. • قدمنا خدمات دعم الصحة النفسية، ومزايا مرنة في مجال اللياقة البدنية، وأدوات ادخارية واستثمارية، بالإضافة إلى خدمات رعاية الأطفال النهارية في مكان العمل، لضمان راحة البال للآباء والأمهات العاملات. • قمنا بدمج استراتيجية المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن استراتيجيتنا للقوى العاملة بهدف تمكين كل فرد في كل قطاع من قطاعات المجموعة من تحقيق المزيدِ من الإنجازاتِ.
نهدف من خلال نهجنا الريادي في مجال علاقات المستثمرين إلى رفع وعي السوق بأهم التطورات على مستوى القطاع، وتوسيع قاعدة المستثمرين المستهدفين. وقد أسهم أداؤنا الاستثنائي في عام 2023 في جعل أسهم المجموعة (المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية تحت الرمز: ADPORTS) ضمن الأنجح في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العام.	• ارتفعت قيمة أسهم مجموعة موانئ أبوظبي بعد نجاحها في مضاعفة إيراداتها وتحقيق أرباح قياسية غير مسبوقة خلال العام 2023، وسط نمو واسع حققته جميع قطاعات الأعمال. • أدى التوسع الدولي لمجموعة موانئ أبوظبي في عام 2023 إلى توسيع نطاق انتشارها الجغرافي إلى 46 دولة حول العالم، وتنويع مصادر إيراداتها، ووضعها على المسار الصحيح لتحقيق نمو مستقبلي مرن للأرباح. • يشكل توسع قاعدة المستثمرين الأجانب بمجموعة موانئ أبوظبي ومضاعفة حجمها خلال عام 2023 إلى أكثر من 8%، شهادة على ثقة المستثمرين في استراتيجية المجموعة وأدائها. • توسعة موانئ المجموعة ومحطاتها البحرية، وبنيتها التحتية لخدمات الشحن في كل من أبوظبي ومصر والأردن وباكستان خلال العام ستؤدي إلى زيادة الإيرادات المستقبلية التي تحققها في الخليج العربي والبحر الأحمر. • حولت صفقة الاستحواذ على شركة "نواتوم" الإسبانية مجموعة موانئ أبوظبي إلى قوة إقليمية في مجال الحلول اللوجستية لقطاع السيارات في منطقة المتوسط، وساهمت في توسيع تواجد المجموعة في قارة أوروبا وفتح آفاق جديدة للنمو.

إشراك أصحاب العلاقة (يتبع)

أصحاب العلاقة		عوامل الأهمية
المجتمعات		
	نسعى لتحسين حياة جميع المجتمعات التي نعمل فيها، وتستهدف استراتيجية أعمالنا تحقيق التنمية المستدامة والسلامة البيئية للموانئ الدولية والبنية التحتية البحرية والتجارية العالمية.	يعيش موظفونا وعائلاتهم في المجتمعات التي نعمل فيها، سواء في دولة الإمارات العربية المتحدة أو حول العالم، ويمثل الارتقاء بالبيئة المحلية جزءً أساسياً من شغفنا أينما تواجدنا.
الجهات الحكومية والتنظيمية		
	تلتزم مجموعة موانئ أبوظبي بجميع القوانين والتشريعات النافذة في دولة الإمارات العربية المتحدة والدول الـ 46 التي تمارس فيها أنشطتها. وتسعى المجموعة على المستوى المحلي إلى مواءمة أنشطتها وعملياتها في قطاعات النقل البحري والشحن والموانئ والصناعة والخدمات اللوجستية لدعم أهداف دولة الإمارات العربية المتحدة الرامية إلى تعزيز العلاقات التجارية مع شركائها الرئيسيين.	تظل الرؤية والتوجيه والدعم الذي تقدمه القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة مصدر إلهامٍ يرسم ملامح التوسع الاستراتيجي للمجموعة ويعزز دورها كقاطرة للتنمية المستدامة. وفي هذا السياق، فإننا ندعم اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة التي أبرمتها البلاد مع دول مثل الهند وإندونيسيا وتركيا.

سبل التواصل ووسائل المشاركة	النتائج الإيجابية المحققة خلال عام 2023
نقوم بأعمالنا وفقاً لمعايير بيئية واجتماعية صارمة في دولة الإمارات العربية المتحدة وجميع الدول والولايات القضائية الأخرى التي نمارس فيها أنشطتنا وعملياتنا، ونحرص على الالتزام بمبادئ راسخة فيما يتعلق بالمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة.	• استفاد سكان الوجه البحري بمصر من التزام مجموعة موانئ أبوظبي بتطوير ثلاث محطات بحرية وفق منهجية تراعي الاعتبارات البيئة لتقليل الآثار الناجمة عن أنشطة البناء والتشغيل. • استفاد سكان أبوظبي من العمل المتواصل للحفاظ على الشعاب المرجانية في محمية رأس غناضة، والتي تعد حجر الزاوية في التنوع البيولوجي البحري في منطقة الخليج العربي، والتي حصدت المجموعة بفضلها "جائزة أفضل مبادرة استدامة" في عام 2023. • استفاد سكان منطقة الظفرة في دولة الإمارات العربية المتحدة من تطوير المجموعة لميناء السلع المجتمعي ومرسى جزيرة الفياي، مما أدى إلى خلق فرص عمل ودعم المجتمع البحري المحلي. • استفاد سكان دولة الإمارات العربية المتحدة من افتتاح مجمع التكنولوجيا الزراعية، وهي منصّة زراعة عمودية داخلية للمنتجات الطازجة متعدّدة الاستخدامات، في منشأة بـ "العين" طورتها "كيزاد". • ستستفيد دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي من قرار المجموعة دراسة بناء مركز لإنتاج الهيدروجين الأخضر في كيزاد لإنتاج الوقود النظيف بالتعاون مع شركة "مصدر" الرائدة في مجال الطاقة البديلة.
تدعم المجموعة الأهداف الاقتصادية الوطنية ومساعي تحقيق الاستدامة التي تتبناها دولة الإمارات العربية المتحدة وجميع البلدان التي نعمل فيها. فعلى سبيل المثال، يدعم قرارنا المشاركة في بناء منشأة لإنتاج الهيدروجين في كيزاد "الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين" في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما أن التزامنا بتطوير ميناء متعدد الأغراض في سفاجا وفق الاشتراطات التي تنص عليها التشريعات البيئية المصرية يساهم في الحد من تأثيرات هذا المشروع على المنظومة البيئية للبحر الأحمر.	• التزمت المجموعة بتطوير البنية التحتية لموانئ سفاجا في جمهورية مصر العربية بما يتماشى مع الاشتراطات المصرية للحد من التأثير البيئي على النظام البيئي لمنطقة البحر الأحمر. • أبرمنا اتفاقية مع جمهورية باكستان الإسلامية لإدارة وتشغيل وتطوير ميناءها الرئيسي في كراتشي لمدة 50 عاماً وفق آلية مستدامة لتعزيز التجارة والتعاون الإقليمي بين الإمارات وباكستان. • قمنا بتطوير وافتتاح محطة حديثة للسفن السياحية في العقبة مكنت المملكة الأردنية الهاشمية من إطلاق خدمات القطاع السياحي المزدهر في البحر الأحمر وتطويره بشكل مستدام. • قمنا بتوسيع القاعدة الصناعية غير النفطية لدولة الإمارات من خلال جذب استثمارات بمليارات الدراهم إلى مدننا الاقتصادية والمناطق الحرة التابعة لنا لتنويع وتنمية الاقتصاد الوطني.

القوى العاملة والتوطين

بفضل موظفينا الذين هم عماد نجاحنا، كان عام 2023 عاماً استثنائياً في مسيرة مجموعة موانئ أبوظبي، حيث شهد تضاعف حجم مواردنا البشرية تقريباً لمواكبة خطواتنا الواثقة على درب التوسع العالمي عبر صفقات الاستحواذ التي أبرمناها مؤخراً. حيث تجاوز إجمالي عدد موظفي المجموعة بنهاية العام 6794 موظفاً يمثلون أكثر من 100 جنسية.

وفي ضوء النمو المستمر للمجموعة، نواصل العمل وفق ثقافة مؤسسية متكاملة ترى أن النجاح رحلةٌ مستمرةٌ للنمو والتطور، ونحرص أيضاً على تنمية الأهداف المشتركة لإبراز القيمة الحقيقية التي يساهم بها كل فرد من فريق عملنا في تحقيق نجاحنا الشامل. وفي سياق رحلة تحولنا الاستراتيجي، وضعنا آلية لمراجعة وتحديث عملياتنا وممارساتنا المتكاملة بشكل دوري لضمان فعالية آليات التواصل مع موظفينا.

وقد حصدت المجموعة العديد من الجوائز والتكريمات المرموقة خلال عام 2023 تقديراً لجهودنا في تبني أفضل الممارسات في مجال القوى العاملة والتوطين بما يتماشى مع أعلى المعايير العالمية.

الجوائز والتكريمات

تقديراً لالتزامها بتهيئة بيئة عمل استثنائية لموظفيها، حصلت المجموعة مرةً أخرى على الاعتماد البلاتيني العالمي من "المستثمرون في الموارد البشرية"، وهو أعلى درجة يمكن للمؤسسات تحقيقها في مجال الاستثمار في مواردها البشرية إذ نجح 2% فقط من المؤسسات المشاركة في الحصول على هذا التصنيف المتميز. وللحصول على هذا الاعتماد، خضعتْ المجموعة لتقييم دقيق من قبل مؤسسة "المستثمرون في الموارد البشرية" وأظهرتْ نتائجه تميز المجموعة التي حصلتْ على تصنيف بلغ 87%، مقارنةً بمتوسط تصنيف القطاع الذي بلغ 77%. كما حصلنا على شهادة "أفضل مكان للعمل®"، والتي تؤكد على تميز بيئة العمل في المجموعة، وسعادة وفخر موظفيها على اختلاف مناصبهم وأدوارهم بانتمائهم إليها.

حصدت مجموعة موانئ أبوظبي أيضاً سلسلة من الشهادات العالمية تقديراً لالتزامها بأفضل الممارسات في هذا المجال. حيث تفخر المجموعة بكونها أول شركة في دولة الإمارات العربية المتحدة تنال شهادة الأيزو 30414:2018 المرموقة في مجال إدارة القوى العاملة، والتي تبرهن على مدى عنايتنا بموظفينا وطموحاتهم المهنية وفق أرقى المعايير العالمية. كما دعم حصولنا على شهادة الآيزو 30401:2018 لإدارة المعرفة، إطار العمل القوي للمجموعة وممارساتها الرائدة في مجال إدارة المعرفة، وتوثيقها ومشاركتها والاستفادة منها لدفع الابتكار وتعزيز عملية صنع القرار وتحسين مجمل الأداء. وتقديراً لالتزامها تجاه موظفيها، فازت المجموعة بجائزتين من جوائز ستيفي® الدولية المخصصة لأفضل جهات العمل حول العالم.

مشاركة الموظفين ورفاههم

تولي المجموعة أهميةً كبيرةً لآراء موظفيها وتواصل الاستماع إليهم والاستفادة من آرائهم في اتخاذ خطوات فعالة لدعم رفاههم وضمان سلامتهم. وحققتْ مجموعة موانئ أبوظبي إنجازاً استثنائياً في مجال مشاركة الموظفين خلال عام 2023 متفوقة في تقييماتها على المعايير العالمية، إذ شارك 75% من موظفي المجموعة في استبيان مشاركة الموظفين خلال العام والذي يقيس مجموعة متنوعة من المؤشرات تشمل الالتزام والاستعداد للتوصية بمكان العمل والسعادة والفخر. وأظهرتْ نتائج استبيان مشاركة الموظفين لعام 2023 في مجموعة موانئ أبوظبي تقييمات متميزةً للغاية فيما يتعلق بمؤشرات السعادة والفخر، وكان مستوى فخر المجموعة ضمن أعلى 10% عالمياً بمعدل رضا 91%. وظل مستوى مؤشر السعادة مرتفعاً أيضاً، مما يؤكد على بيئة العمل الإيجابية التي توفرها المجموعة. وبفضل مستوى أدائها الاستثنائي، جاء تصنيف المجموعة ضمن أعلى 25% في كافة المؤشرات المعيارية، مدعومةً بمعدل رضا بلغ 84%.

وفيما يتعلق بتعزيز رفاه الموظفين وسلامتهم، أعددنا "دليل المرونة في مكان العمل الهجين" لتقديم دعم أفضل للمديرين والموظفين ومساعدتهم على التكيف مع طرق العمل الجديدة التي تتضمن المرونة وتعزز الشمول وتحفز الابتكار. كما أطلقنا برنامج مساعدة الموظفين (EAP) لخدمة جميع موظفي المجموعة عبر تقديم دعم نوعي فيما يتعلق بمجموعة متنوعة من المشكلات الشخصية أو تلك المتعلقة بالعمل، من خلال خدمات الاستشارات الحضورية والافتراضية وغيرها.

لقد استثمرنا بسخاء لضمان رفاهية شاملة لمواردنا البشرية، وقدمنا من خلال "برنامج مساعدة الموظفين" حزمة مزايا متنوعة تتضمن العديد من الخدمات الصحية والعاطفية والاجتماعية والمالية، والاستشارات في مجالات الصحة النفسية وغيرها. يقدم البرنامج أيضاً مزايا مرنة في مجال اللياقة البدنية، ويوفر أدوات ادخارية واستثمارية، بالإضافة إلى خدمات رعاية الأطفال النهارية في مكان العمل، لضمان راحة البال للآباء والأمهات العاملات.

6,794
موظفاً وموظفة

+100
عدد الجنسيات

***%66.6**
نسبة التوطين

%27 / %73
ذكر / أنثى
باستثناء العمال

* القيمة الموضحة تمثل فقط القطاعات والوحدات التابعة للمجموعة والموجودة داخل دولة الإمارات العربية المتحدة

التنوع والشمولية

قمنا بدمج استراتيجية الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن استراتيجيتنا للموارد البشرية بهدف تمكين كل فرد في كل قطاع من قطاعات أعمالنا من تحقيق المزيد من الإنجازات. يمثل التنوع والشمولية ركيزة أساسية في نموذج أعمالنا، وقيمة نسترشد بها في مساعينا لدعم مواردنا البشرية وكوادرنا الغالية عبر تعزيز التنوع وترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع بغض النظر عن الجنس أو العمر أو الجنسية أو أصحاب الهمم، انطلاقاً من إيماننا بضمان التمثيل العادل والمناسب للجميع على مختلف المستويات المؤسسية.

تمثيل النساء والشباب

تعزيزاً لثقافة التنوع والشمولية، تم خلال العام إعادة هيكلة اللجنة النسائية في المجموعة لتعزيز تمكين المرأة في مختلف القطاعات، كما تم تفعيل المشاركة الاستباقية للقيادات النسائية على المستوى المؤسسي من خلال برامج مثل برنامج التطوير المهني والشخصي (GLOW).

وشهد عام 2023 أيضاً إنشاء مجلس شباب مجموعة موانئ أبوظبي بهدف تمكين مواهبنا الشابة ورعاية الكفاءات القيادية وتيسير التواصل بين شبابنا وإدارتنا التنفيذية.

تفتخر مجموعة موانئ أبوظبي بقوى عاملة متنوعة تضم أكثر من 100 جنسية. ونؤكد أيضاً على دعمنا لسياسة التوطين في الشركات العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث بلغت نسبة المواطنين الإماراتيين 66.6% من إجمالي القوى العاملة بها.

إدارة المواهب

تنطلق ثقافتنا المؤسسية من إيمان راسخ بأهمية التعلم المستمر للوصول إلى معرفة عميقة، وضرورة البحث عن أفكار جديدة لتحفيز الابتكار، مواجهة التحديات بشجاعة تحول الفشل إلى دروس نستفيد منها للارتقاء بأدائنا وتحسينه بمرور الوقت. ولتعزيز هذه الثقافة، نحرص على تقديم مجموعة واسعة من فرص التعلم والتطوير، إيماناً منا بأن رحلة التعلم ممتدة، وانطلاقاً من فلسفة تقوم على مبدأ توفير التعليم المناسب، في الوقت المناسب، وبالطريقة المناسبة.

وفي مجال إدارة المواهب، أطلقنا العديد من المبادرات الناجحة خلال عام 2023.

يوفر برنامجنا للتدريب التوجيهي للموظفين الجدد الذي أطلقناه مؤخراً منصة ترحيبية تستقبل الموظفين الجدد وتتيح لهم المشاركة والتفاعل بسلاسة منذ يومهم الأول في رحلتهم مع مجموعة موانئ أبوظبي عبر تجربة مسلية توفر لهم إمكانية الوصول إلى 10 وحدات معلوماتية شاملة.

وعملت حملة "قيمنا حياتنا" على تعزيز غرس ثقافة مؤسسية تدعم النمو وتحقق النجاح على مستوى مجموعة موانئ أبوظبي. وشارك 460 موظفا في فعاليات وأنشطة الحملة، التي تنوعت بين ورش عمل مخصصة وندوات افتراضية وبرامج تدريبية عبر الإنترنت، تعرفوا من خلالها على قيمنا المؤسسية وكيفية إحداث تأثير إيجابي على صعيد العمل والمجتمع.

أطلقنا أيضاً حملة لتسليط الضوء على إطار عمل الكفاءات حيث قمنا بدمج إطار عمل الكفاءات مع عملية إدارة الأداء على مستوى المجموعة. هدفت الحملة إلى تعزيز الفهم الكامل لإطار عمل الكفاءات بالمجموعة، وبناء فهم شامل لكفاءاتنا الأساسية والقيادية والفنية، مع التركيز على كيفية الاستفادة منها من التعيين إلى التقاعد، بما في ذلك وضع أهداف الأداء، وتحديد الفجوات المهارية، وتقديم ملاحظات تقييمية بناءة لضمان ثقافة الأداء النوعي عبر المجموعة.

ونجحنا من خلال نظام إدارة عملية التعلم في تطوير عمليات الإدارة والتوثيق والتتبع وإعداد التقارير والأتمتة، حيث يوفر النظام إمكانية الوصول إلى الدورات التعليمية والبرامج التدريبية ومنصات التعلم الإلكتروني والمواد التعليمية والبرامج التطويرية.

القوى العاملة والتوطين (يتبع)

وساهمت منصة "Tسوق المواهب" التي تعتمد على مفهوم قائم على المهارات في تسهيل عملية رصد المواهب وتوزيعها عبر منصة واحدة متكاملة تضم جميع موظفي المجموعة. وكانت هذه الخطوة بمثابة عامل مهم ساهم في إطلاق العنان لإمكانات موظفينا، ودفع الابتكار، وتوسيع نطاق الريحية وتعزيز ثقافة التعلم المستمر وفرص التطوير المهني داخل المجموعة. ومن المتوقع أن تكشف المنصة عن مزيد من المواهب والكفاءات المتاحة على مستوى المجموعة، ورفع مستوى المشاركة من خلال إتاحة مسارات التنقل والترقي الوظيفي.

وبفضل نموذجنا الجديد لتخطيط التعاقب الوظيفي، والذي تم إعداداه بمشاركة فاعلة من الإدارة العليا للمجموعة، أصبحت المجموعة أكثر جاهزية لمواجهة التحديات المستقبلية المتعلقة بتلبية احتياجاتها من الكوادر القيادية. يقوم النموذج على الكفاءات ويعتمد على المخرجات التي خلصت إليها جلسات تحديد الأدوار المؤسسية الحيوية وفقاً لمعايير قياسية موحدة على مستوى المجموعة، والجلسات اللاحقة لمراجعة قائمة الكفاءات المتوفرة لتقييم المرشحين المحتملين لخلافة تلك الأدوار ومناقشة خطط التطوير المهني لكل منهم. وانتهت هذه العملية إلى وضع قائمة تضم 106 وظيفة أساسية وقيادية عبر المجموعة وتحديد 211 موظف مرشح بقوة لملء هذه المناصب عند الحاجة.

بناء القدرات

أتممنا أيضاً خلال العام 2023 تصميم مجموعة برامج موجهة تستهدف القضاء على الفجوات المهارية على مستوى المجموعة، وتقديم بيئة تعليمية مرنة تتمحور حول تلبية احتياجات الموظفين. وامتد حرص الإدارة العليا في المجموعة إلى إدراج بند تطوير المهارات ضمن ميزانيتنا السنوية، في ترجمة صادقة للتزامها الراسخ بدعم رحلة التطوير المهني للموظفين طوال مسيرتهم المهنية. وتشرع مجموعة موانئ أبوظبي أبواب المعرفة أمام مواردها البشرية عبر أكثر من 45,500 ساعة من المواد التعليمية التي تضمن إتاحة فرص التعلم المستمر لجميع موظفيها على اختلاف مستوياتهم دون أي قيود انطلاقا من حرصنا على إيلاء الأولوية لضمان التعليم لكل فرد من لموظفينا وتوفير الفرص لهم للاستكشاف والتطوير الذاتي. بلغ متوسط عدد ساعات التدريب لكل موظف 30.15 ساعة خلال العام.

وفي إطار جهودنا لتعزيز ثقافة التدريب والتوجيه خلال عام 2023، نظمنا أكثر من 200 جلسة لمساعدة موظفينا على التكيف مع ثقافتنا الجديدة، وتعلم سلوكيات جديدة، والتغلب على التحديات، ومشاركة الأفكار والخبرات، وتعزيز المشاركة. وأطلقنا أيضاً "رحلة الاستكشاف"، وهو برنامج تدريبي وقيادي لخريجي الجامعات من المواطنين الإماراتيين مدته عام مصمم لتمكين ودعم الشباب الإماراتي في حياتهم الشخصية والاجتماعية والمهنية في قطاع التجارة البحرية وعمليات الموانئ. وقد انضم 33 متدربا إماراتيا للبرنامج في عام 2023.

توزيع القوى العاملة*:

%32
الجيل أكس

%58
جيل الألفية

%8
الجيل زد

%2
جيل طفرة المواليد

30.15 ساعة
متوسط التدريب لكل موظف في عام 2023

* كل القيم الموضحة تمثل فقط القطاعات والوحدات التابعة للمجموعة والموجودة داخل دولة الإمارات العربية المتحدة

بالتعاون مع معهد تشارترد لإدارة الموارد البشرية والتنمية (CIPD)، قمنا بتصميم برنامج مخصص لإدارة الموارد البشرية لمدرائنا المباشرين، وتوفير فرص تعليمية تستهدف تعزيز المهارات القيادية لجميع موظفينا، إلى جانب برامج تطوير القيادات المتميزة. وصممت تلك البرامج لدعم رحلة المدير المباشر على امتداد مسيرته المهنية، من التوظيف إلى التطوير وإدارة الأداء والتأهيل لشغل الأدوار الوظيفية العليا. وقدمت هذه البرامج مجتمعة 2,400 ساعة تدريبية ساهمت في تعزيز قدرات المدراء المباشرين ومكنتهم من رفع مستوى أدائهم.

نظمنا أيضاً برنامجاً تعليمياً لفريق الموارد البشرية عبر المجموعة ضم 1,900 ساعة من الموارد التعليمية المتكاملة بهدف تطوير قدرة الفريق على دفع التميز المؤسسي قدماً ومواكبة وتيرة نمو المجموعة.

أعددنا قائمة بأفضل كفاءات المجموعة في مجال بناء المهارات والقدرات للمساهمة في رسم ملامح مستقبل المجموعة. وقد شارك 27 من قادتنا الناشئين في برنامج تعليمي مكثف استمر لمدة 6 أسابيع، شمل معسكراً تدريبياً، ووحدات محاكاة إدارية افتراضية، ودورات رقمية عبر الإنترنت، بالإضافة إلى جلسات تدريب جماعية.

وعلى صعيد مبادرة تطوير الوظائف التنفيذية العليا، اجتاز 12 من قادتنا التنفيذيين برنامجاً متخصصاً للتطوير القيادي لمساعدتهم على إعادة دراسة أساليبهم القيادية وفق رؤية أشمل، وتبني السلوكيات القيادية المشهود لها في المؤسسات العالمية الرائدة. وكان الهدف الرئيسي من البرنامج هو تغيير نهج القيادة لدى المشاركين بشكل استراتيجي، والانتقال من مستوى الجودة إلى مستوى التميز، بما يتناسب مع متطلبات قيادة مجموعة موانئ أبوظبي بشكل مستدام كمؤسسة عالمية متطورة، وبناء لغة مشتركة حول نهج القيادة، وتأسيس إرث ممتد يدعم القادة المستقبليين في المجموعة.

الحلول الرقمية والتحليلات

من أجل الارتقاء بتجربة الموظفين وتسهيل الإجراءات الداخلية، اعتمدت وحدة الخدمات المشتركة للموارد البشرية أدوات متعددة لضمان استجابة سريعة لاحتياجات موظفينا، من خلال منصة "اسأل خدمات الموارد البشرية المشتركة"، التي تم تطويرها اعتماداً على منصة Oracle Fusion Cloud السحابية. وأثمرت تلك الخطوة عن تحقيق 90% من متطلبات اتفاقيات مستوى الخدمة التي تحدد التزامات وحدة الخدمات المشتركة تجاه مختلف أصحاب العلاقة.

صممت إدارة الموارد البشرية والتوطين كذلك أدوات متقدمة للتمثيل المرئي والبصري للبيانات للسماح للقيادة بالوصول السريع إلى بيانات الموظفين وتحليلاتهم من خلال لوحات معلومات ذكاء الأعمال المتقدمة التي تدعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

نظرة مستقبلية

بالنظر إلى عام 2024، ستواصل إدارة الموارد البشرية والتوطين دعم استراتيجية نمو المجموعة وتعزيز عقلية النمو من خلال تأهيل موظفينا والارتقاء بمهاراتهم لتلبية احتياجات المجموعة المستقبلية. وستشمل هذه الجهود تعزيز الثقافة المؤسسية والقيم الأساسية لمجموعة موانئ أبوظبي، عبر خدمات تساهم في تطوير موارد بشرية عالمية المستوى، وخلق قيمة مستدامة وتحقيق مزيد من التكامل البيني عبر المجموعة، وتعظيم المساهمات البشرية بالاستفادة من البيانات والحلول التكنولوجية الذكية لمساعدة موظفينا على تطوير أنفسهم وتحقيق أقصى استفادة من مواهبهم.

قطاع الموانئ

شهد قطاع الموانئ توسعا إقليمياً وعالمياً في عام 2023 مع افتتاح محطة العقبة للسفن السياحية بالأردن، وهي الأحدث من نوعها بالعالم، وإبرام عدة اتفاقيات لتطوير وتشغيل مجموعة رائدة من مرافق الموانئ والمحطات في باكستان وجمهورية الكونغو ومصر. وجاءت النتائج القياسية للقطاع مدفوعة بالنمو القوي الذي شهدته خدمات إعادة الشحن عبر ميناء خليفة، وإطلاق خدمات جديدة في مجال الأحواض الجافة، إلى جانب موارد الدخل الإضافية الناتجة عن أعمال تطوير الرصيف الجنوبي بميناء خليفة وتوسيع مناطق الشحن العام ومناطق الشحنات السائبة والسائلة ومنتجات الطاقة بمنطقة ميناء خليفة اللوجستية.

تواكبت جهود المجموعة للتوسع على المستوى الدولي مع تعزيز سمعتها في مجال جودة الخدمات، حيث تم تصنيف ميناء خليفة بالمركز الثالث على مؤشر أداء موانئ الحاويات العالمي (CPPI)، الصادر عن البنك الدولي ووحدة معلومات السوق العالمي التابعة لوكالة ستاندرد آند بورز كواحد من أفضل موانئ الحاويات كفاءة في العالم، ودخل القطاع موسوعة غينيس برقمٍ قياسي جديد أضاف زخماً لبصمته العالمية المتميزة.

بالتوازي مع تعافي الأسواق العالمية من تداعيات جائحة كوفيد-19 ونقص إمدادات أشباه الموصلات، حقق قطاع الموانئ نمواً قياسياً في أحجام الحاويات والشحنات العامة، وحجم مناولة سفن البضائع المدحرجة التي حققت نمواً استثنائياً عبر ميناء خليفة، حيث ارتفع حجم واردات السيارات وخدمات إعادة الشحن إلى مستوى قياسي ناهز 254 ألف سيارة، مدعوماً بشراكة جديدة مع مجموعة موانئ شاندونغ التي تمثل أحد أبرز مراكز تصدير السيارات الصينية.

قطاع الموانئ (يتبع)

حقق قطاع الموانئ إيرادات قياسية في عام 2023 بفضل استراتيجيته الناجحة لتنويع عروضه والاستفادة من مزايا التآزر والتكامل التي توفرها بيئة أعمال ناضجة ومتنامية تدعم أحد أهم موانئ المياه العميقة عالميًا، والذي يخدم 25 خط شحن رئيسي، بما في ذلك ثلاثة من أكبر خطوط الشحن على مستوى العالم، ويؤمن ربطًا مباشرًا بين أبرز الوجهات العالمية من خلال موقعه الفريد على مفترق الطرق بين أوروبا وإفريقيا وآسيا.

للاستفادة من التوسع العالمي للمجموعة، اتخذ قطاع الموانئ خطوات كبيرة خلال عام 2023 لتحقيق هدفه المتمثل في أن يتصدر قطاع الموانئ متعددة الاستخدامات عالمياً، من خلال إضافة خدمات الأحواض الجافة لخدمة هذا السوق سريع النمو ووضع الأساس النمو المستقبلي عبر الشراكات الأجنبية.

في عام حافل بالإنجازات، حقق قطاع الموانئ خلال عام 2023 إيرادات وأرباحًا قياسية مدعوماً بالتقدم الملموس على صعيد خطط التوسع الدولي، ونمو حجم عمليات إعادة الشحن في الخليج العربي، ودمج الحلول الرقمية وتعزيز الكفاءة.

وباعتباره جزءًا من مجموعة موانئ أبوظبي، واصل قطاع الموانئ قيادة النمو المستقبلي للمجموعة من خلال إبرام اتفاقيات طويلة الأجل في كلٍ من باكستان وجمهورية الكونغو ومصر لبناء وتشغيل وإدارة موانئ ومحطات جديدة عالمية المستوى، وتوسيع أنشطته في قطاع خطوط الرحلات البحرية الدولية من أبوظبي إلى الأردن ومصر في البحر الأحمر.

ولا تقتصر ثمار الاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية والفوقية التي تمثلها هذه المشاريع الدولية البارزة على تحقيق إيرادات وفرص أعمال جديدة على مدى السنوات العشر القادمة فحسب، بل إنها ستعزز الحضور العالمي للمجموعة وتدعم قدرتها على النمو القوي والمربح.

وخلال العام، عزز قطاع الموانئ أيضًا استراتيجية المجموعة للتحول إلى وجهة متكاملة لحلول التجارة العالمية الشاملة عبر اغتنام الفرص الناتجة عن التحولات في الأسواق الدولية، مثل النمو في خدمات إعادة الشحن. حيث واكب القطاع ارتفاع الطلب على خدمات إعادة الشحن في قطاع السيارات، بإبرام صفقات مع خطوط الشحن للاستفادة من هذه الإيرادات، وهو ما رفع حجم مناولة السيارات في محطة أوتوتيرمينال ميناء خليفة إلى رقم قياسي بلغ 212 ألف سيارة في عام 2023، أي ما يعادل 26% من إجمالي عمليات إعادة الشحن.

أكمل قطاع الموانئ في عام 2023 عمليتي توسع رئيسيتين، وهما توسيع منطقة الشحن العام في الرصيف الجنوبي، والتي تضم حالياً جداراً بحرياً بطول 3 كيلومترات، وساحة للخدمات اللوجستية بمساحة مليون متر مربع ومستودعات تخزين بمساحة 75 ألف متر مربع، إلى جانب افتتاح منطقة ميناء خليفة اللوجستية، وهي منشأة للبضائع السائبة متخصصة في مناولة وتخزين المواد الكيميائية، وصادرات الطاقة الخضراء، كما أنها تضم محطة للسوائل والغاز.

وتقديرًا لجهوده الاستثنائية، حصد القطاع سلسلة من الجوائز المرموقة والتكريمات اعترافا بدوره الريادي وكفاءته التشغيلية وسعيه الدؤوب لبناء علامته التجارية العالمية.

على الصعيد التشغيلي، حقق **قطاع الموانئ** نمواً في حجم مناولة الحاويات وصل إلى 4.91 مليون حاوية نمطية (قياس 20 قدما) في عام 2023، بنسبة تزيد على 13% على أساس سنوي (+ 7% في الربع الرابع من عام 2023 على أساس سنوي لتصل إلى 1.25 مليون حاوية نمطية) مدفوعا بنسبة إشغال أعلى بلغت 54% في عام 2023 مقارنة مع 51% في عام 2022، و58% في الربع الرابع من عام 2023 مقارنة مع 55% في الفترة نفسها من عام 2022 في ميناء خليفة على وجه التحديد.

كما ارتفع حجم مناولة البضائع العامة بنسبة 26% على أساس سنوي لتصل إلى 40.0 مليون طن في عام 2023، مقارنة مع 31.7 مليون طن في عام 2022.

حقق القطاع نمواً بأربعة أضعاف تقريباً في حجم مناولة سفن البضائع المدحرجة على أساس سنوي لتصل إلى 777 ألف مركبة، مستفيداً من الأحجام التي ناولها القطاع اللوجستي خلال ستة أشهر في حين ارتفعت نسبة المسافرين عبر السفن السياحية لتصل إلى 183% على أساس سنوي على الرغم من تأثر عمليات محطة العقبة للسفن السياحية بالأوضاع في منطقة البحر الأحمر في الربع الرابع من عام 2023 (لتمثل 11% من إجمالي عدد المسافرين في 2023).

40.0 مليون
طن من الشحنات العامة والسائبة

4.91 مليون
إجمالي الطاقة الاستيعابية للحاويات قياس عشرين قدمًا

597,000
عدد ركاب السفن السياحية استقبلتهم إمارة أبوظبي

القطاعات (يتبع)

أبرز النتائج المالية

نمت إيرادات قطاع الموانئ بنسبة 40% على أساس سنوي لتصل إلى 1.59 مليار درهم في عام 2023، مدفوعة بنمو قوي بنسبة 27% و214 % و25 % في إيرادات مناولة سفن البضائع العامة وسفن البضائع المدحرجة والسفن السياحية على التوالي. وساهم قطاع الموانئ بنسبة 13.6% في الإيرادات الموحدة للمجموعة في عام 2023، ووصلت أرباح القطاع قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك إلى 827 مليون درهم في عام 2023، محققاً هامش أرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بنسبة 52%، بانخفاض طفيف عن نسبة 56% التي حققها في عام 2022 نتيجة للتغير في مزيج الأعمال من الأنشطة الدولية.

وقد تعزز هذا النمو بفضل مساهمة متميزة من القطاع اللوجستي خلال ستة أشهر على صعيد أداء مناولة سفن البضائع العامة وسفن البضائع المدحرجة، في حين واصلت أنشطة نقل المسافرين عبر السفن السياحية انتعاشها خلال المرحلة التي تلت انحسار جائحة كوفيد-19، خاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وبالمثل، حققت رسوم امتياز الحاويات في ميناء خليفة نموًا إيجابياً في الإيرادات بنسبة 7% على أساس سنوي في عام 2023، مدعومة بنمو مطرد في حجم الحاويات بنسبة 6% على أساس سنوي من محطتي مرافئ أبوظبي وكوسكو أبوظبي للحاويات.

وقد تعزز أداء مناولة الحاويات مع إيرادات إضافية من مناولة الحاويات في محطة الحاويات في كراتشي (محطة بوابة كراتشي المحدودة) وأنشطة الحاويات للقطاع اللوجستي في إسبانيا.

وباستثناء تأثير صفقات الدمج والاستحواذ، خاصة في أعمال محطات نواتوم في إسبانيا ومحطة بوابة كراتشي المحدودة في باكستان (حيث احتسبت مساهمتهما في الإيرادات اعتباراً من يوليو 2023)، فقد زادت إيرادات قطاع الموانئ بنسبة 6% على أساس سنوي في عام 2023.

أحجام الحاويات والشحنات

حقق قطاع الموانئ نمواً قياسياً في حجم مناولة الحاويات مدفوعاً بشكل جزئي بزيادة نسبة إشغال مرافق الموانئ، خاصة في ميناء خليفة، بالإضافة إلى دمج نتائج اتفاقية المجموعة مع صندوق ميناء كراتشي لتوسيع التجارة الثنائية وتطوير مشاريع الموانئ وتوسيعها ورقمنتها في باكستان. حيث أدى ضم نتائج ميناء كراتشي، اعتباراً من 21 يونيو 2023، إلى ارتفاع حجم مناولة الحاويات للقطاع بمعدل 243 ألف حاوية نمطية (قياس 20 قدما) خلال العام مؤديا إلىنمو قوي على صعيد الإيرادات والأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك.

بالإضافة إلى ذلك، حققت شركة كوسكو الملاحية للموانئ المحدودة، وهي واحدة من ثلاث شركات شحن عالمية رائدة في ميناء خليفة، مع شركة أم أس سي، وشركة "سي أم إيه – سي جي أم"، نموًا قويًا على صعيد شحنات الحاويات المحلية وشحنات إعادة الشحن القصيرة والطويلة.

شهد حجم مناولة البضائع العامة نمواً قوياً بنسبة 26% على أساس سنوي كانت أبرز ملامحه تحقيق أحجام قياسية في أبوظبي وأداء قوي لوحدة ترانسكارجو الدولية (تي سي آي-مصر) التابعة للمجموعة، ومقرها في العاصمة المصرية، القاهرة، وهي متخصصة في أعمال الحاويات ومناولة الشحنات السائبة وشحنات المشاريع والبضائع والتخزين والنقل بالشاحنات. كما لوحظ أيضًا وجود نمو قياسي في الطلب من قطاعي الصلب والمشاريع، حيث تبدو توقعات مناولة البضائع العامة واعدة خاصةً مع بدء تشغيل العديد من مشاريع النفط والغاز الكبرى في منطقة الخليج العربي.

التوسع الإقليمي

عزز القطاع حضوره الإقليمي على مدار عام 2023 من خلال سلسلة من الاتفاقيات الدولية الرائدة طويلة الأجل لتطوير وإدارة محطات وموانئ جديدة، مما يعني توسيع الانتشار الجغرافي للمجموعة وتمهيد الطريق لسنوات من النمو المستقبلي في الدخل والإيرادات.

وبموجب اتفاقية امتياز مدتها 50 عامًا، شرع قطاع الموانئ في إدارة وتشغيل وتطوير محطة بوابة كراتشي المحدودة في باكستان، بما في ذلك المراسي 6 – 10 في الرصيف الشرقي لميناء كراتشي. وتشمل أعمال التطوير التي سيقوم بها القطاع على مدار السنوات العشر المقبلة زيادة عمق الغاطس وتوسيع جدار الرصيف وزيادة حجم ساحة تخزين الحاويات، وتطوير البنية التحتية والفوقية للمحطة لتعزيز التجارة والتعاون الإقليمي بين دولة الإمارات العربية المتحدة وباكستان.

وفي جمهورية الكونغو، أبرم القطاع اتفاقية امتياز لمدة 30 عاماً قابلة للتمديد لتطوير وتشغيل محطة "نيو إيست مول" متعددة الأغراض في ميناء "بوانت نوار"، تتضمن استثمار 220 مليون دولار (808 مليون درهم) خلال المرحلة الأولى من مشروع تطوير المحطة لتعزيز التجارة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والكونغو ودفع النمو في هذه السوق الجديدة والواسعة.

وفي مستهل عام 2023، افتتح القطاع محطة العقبة للسفن السياحية في الأردن، في إطار جهود تطوير قطاعات السياحة والخدمات اللوجستية والنقل في مدينة العقبة الساحلية على البحر الأحمر. وخلال العام، أصبحت محطة أبوظبي للسفن السياحية الوجهة الأولى للسفن السياحية في المنطقة، واستقبلت أكثر من 597 ألف زائر في موسم 2023/2022، أي ما يقرب من أربعة أضعاف عدد الزوار مقارنة بالعام السابق وسط انتعاش حركة السياحة بعد انحسار جائحة كوفيد-19.

واصل القطاع كذلك توسيع شبكة شركائه التجاريين في آسيا. ففي يوليو، عزز قطاع الموانئ اتفاقية "الموانئ الشقيقة" مع مجموعة موانئ شاندونغ، التي تتخذ من مقاطعة شاندونغ مقراً لها، وأحد أبرز مراكز تصدير السيارات بالصين، مما أدى إلى زيادة في حجم أنشطة نقل سيارات الركاب الصينية إلى ميناء خليفة للعرض والتخزين، وعزز إيرادات أنشطة إعادة الشحن، ودعم نمو القطاع.

ومع نهاية العام، وقع القطاع اتفاقية امتياز نهائية مع هيئة موانئ البحر الأحمر لتطوير وتشغيل محطة متعددة الأغراض في ميناء سفاجا البحري لمدة 30 عاماً. وسيشهد هذا التعاون استثمارًا بقيمة 200 مليون دولار أمريكي (734 مليون درهم) على مدى 3 سنوات، بهدف تطوير منشأة حديثة تعتبر أول ميناء يتم تشغيله دوليًا لخدمة منطقة صعيد مصر، والعمل على تخفيف الأثر البيئي لمشروع بهذا الحجم مصمم لمناولة 6 مليون طن من البضائع السائبة، و450 ألف وحدة قياس عشرين قدماً من الحاويات وأكثر من 50 ألف وحدة من البضائع المدحرجة سنوياً.

وعلى مشارف نهاية العام، وسع القطاع تعاونه مع هيئة موانئ البحر الأحمر المصرية بإبرام اتفاقية امتياز لمدة 15 عامًا لتشغيل وإدارة ثلاث محطات للسفن السياحية في موانئ سفاجا، الغردقة، وشرم الشيخ، في لإطار توطيد العلاقات الإماراتية المصرية وتعزيز قطاع السياحة البحرية في البحر الأحمر.

دمج موانئ "نواتوم"

أدى الاستحواذ على شركة "نواتوم" الإسبانية الرائدة في مجال الخدمات اللوجستية وإدارة سلاسل التوريد إلى إحداث تحول نوعي في القطاع اللوجستي للمجموعة، وأفاد أيضًا قطاع الموانئ. فبفضل محفظتها من المواقع المتميزة والتي تضم 15 مرفقاً متعدد الأغراض للموانئ في إسبانيا وتواجدًا في 27 دولة، عززت شركة "نواتوم" بشكل كبير الانتشار العالمي لقطاع الموانئ وقدراته التشغيلية وشكلت علامة فارقة في رحلته للتحول إلى مشغل دولي رائد لمحفظة من الموانئ متعددة الأغراض. وقد أدى دمج محفظة موانئ "نواتوم" إلى توسيع نطاق خدمات المجموعة، وتحسين الكفاءة، ودفع النمو، وتعزيز التزام المجموعة بالابتكار والاستدامة.

الجوائز والتكريمات

استقطب أداء قطاع الموانئ اهتماماً عالمياً بارزاً خلال عام 2023.

ففي فبراير، دخل قطاع الموانئ موسوعة غينيس للأرقام القياسية من خلال تشكيل أكبر شعار صورة على مستوى العالم باستخدام حاويات الشحن. وتم تشكيل شعار مجموعة موانئ أبوظبي بجمع 676 حاوية في الرصيف الجنوبي لميناء خليفة، حيث بلغ الطول الإجمالي للشعار كيلومتراً واحداً، فيما بلغ عرضه 174 متراً، وهو إنجاز حقق مكاسب تسويقية بارزة للعلامة التجارية.

وفي مايو، ارتفع تصنيف ميناء خليفة إلى المركز الثالث عالمياً على مؤشر أداء موانئ الحاويات العالمي (CPPI)، الصادر عن البنك الدولي ووحدة معلومات السوق العالمي التابعة لوكالة "ستاندرد آند بورز" تقديراً لالتزامه بأرفع المعايير العالمية على مستوى القطاع. كما حصد ميناء خليفة، جائزة "ميناء العام" من قبل جوائز ماريتايم ستاندرد.

وفي نوفمبر، شارك قطاع الموانئ في استضافة فعاليات "مؤتمر الموانئ العالمي للاتحاد الدولي للموانئ والمرافئ" الذي تمم تنظيمه لأول مرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بمشاركة أكثر من 300 خبير دولي لمناقشة استراتيجيات التطوير المستدام للموانئ وتعزيز مرونتها في مواجهة التحديات الناشئة.

بالإضافة إلى ذلك، حصلت محطة أبوظبي للسفن السياحية على جائزتي "أفضل محطة للسفن السياحية في العالم"، و"أفضل محطة للسفن السياحية في منطقة الشرق الأوسط" لهذا العام من قبل منظمة "جوائز رحلات السياحة البحرية العالمية" ومقرها لندن.

نظرة مستقبلية

يعتزم قطاع الموانئ التركيز على تنمية أعماله الناجحة في محطات السفن السياحية، والوفاء بالتزاماته في مجال البنية التحتية والفوقية مع الشركاء في مصر والأردن والكونغو وباكستان، وذلك لرفع مستوى التجارة الإقليمية وتمهيد الطريق للنمو المستقبلي. وكما هو الحال دائمًا، يواصل قطاع الموانئ التركيز على رتعزيز أدائه وكفاءته، والاستفادة من الأصول الجديدة ضمن محفظته مثل أعمال الأحواض الجافة وتوسعات مرافقه في الرصيف الجنوبي لميناء خليفة ومنطقة ميناء خليفة اللوجستية.

قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة

سجل قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة عاماً استثنائياً تميز بأداء مالي قياسي في 2023، حيث تم إضافة مساحة بلغت 5 كيلومتر مربع إلى عقود تأجير الأراضي الجديدة، إضافة إلى دمج شركة الإسكان الجماعي ذ.م.م لتشكيل أكبر شركة خاصة بسكن الموظفين في أبوظبي. كما احتل القطاع صدارة قطاعات المجموعة من حيث الربحية خلال العام، ونجح في تنويع أنشطته حيث أضاف مرافق سكنية جديدة إلى محفظته التشغيلية بسعة 57 ألف سرير، وطرح خدمات جديدة في مجالات إعادة تدوير النفايات وإدارة المرافق لصالح المتعاملين والشركات.

وخلال العام الذي استضافت فيه دولة الإمارات العربية المتحدة مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ "كوب 28"، أعطى القطاع الأولوية لمشاريع التطوير الصديقة للبيئة، وأطلق مبادرات في مجالات إعادة تدوير النفايات، وإدارة مياه الصرف الصحي، كما وضع الأساس للبنية التحتية للطاقة الشمسية ووقود الهيدروجين. وجاء انضمام مستأجرين معنيين بقضايا الاستدامة، مثل الشركة المصنّعة لأول سيارة كهربائية في دولة الإمارات العربية المتحدة، بمثابةٍ إضافة نوعية عززت أجندتنا الخضراء.

وخلال المرحلة التي تلت انحسار جائحة كوفيد-19، برز قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة كموقع جذب رئيسي لشركات مثل الغرير للأغذية، وإمتيل، ومجموعة توباسيكس، التي اختارت كيزاد كمقر توزيع لسلاسل التوريد الخاصة بها وإنشاء مراكز جديدة في الخليج العربي تخدم متعامليها في المنطقة والعالم.

أحدث الاستحواذ على شركة الإسكان الجماعي ذ.م.م تحولا نوعيا في القطاع، أثمر عن إنشاء شركة متكاملة لسكن الموظفين بأصول يزيد إجمالي صافي قيمتها عن 7 مليارات درهم ومجتمع سكني يضم أكثر من 136 ألف سرير مُدار. وأصبحت خدمات سكن الموظفين الآن ثاني أكبر مصدر لإيرادات القطاع بعد تأجير الأراضي، فضلاً عن كونها مصدراً متنامياً للدخل الناتج عن الأنشطة المستحدثة في مجالات إدارة المرافق والصحة والترفيه والخدمات المجتمعية.

قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة (يتبع)

كان قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة أكبر مساهم في أرباح المجموعة قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك في عام 2023، مستفيداً من محفظته القيمة من الأراضي البالغة 550 كيلومتراً مربعاً، وهي أكبر مجموعة مناطق اقتصادية بمنطقة الشرق الأوسط، وتستوعب بنيتها التحتية الواسعة والمتطورة متعاملين جدد كل عام في أنشطة تأجير الأراضي يساهمون بتحقيق إيرادات جديدة يمكن التنبؤ باتجاهاتها المستقبلية بدقة عالية، وهوامش ربح متزايدة بشكل مطرد.

واستمر قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة في تنمية وتنويع عروضه خلال عام 2023 ترسيخاً لمكانته باعتباره المركز التجاري واللوجستي والصناعي المتكامل والرائد في منطقة الخليج العربي، وذلك بفضل أكثر من 2000 متعامل موزعين عبر 12 منطقة اقتصادية، وأصول تصل إلى 587 ألف متر مربع من المستودعات وصالات العرض بنسبة إشغال تناهز 87%.

أبرز النتائج المالية

سجل قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة زيادة في الإيرادات بنسبة 7% على أساس سنوي لتصل إلى 1.78 مليار درهم في عام 2023، مدفوعة بالزيادة في تأجير الأراضي والمستودعات والمرافق، فضلاً عن تأثير دمج "شركة الإسكان الجماعي". وقد بلغت أرباح القطاع قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك 1.26 مليار درهم ، مدعومة بالأرباح غير المتكررة بقيمة 98 مليون درهم في الربع الرابع من عام 2023، وهو ما انعكس على هامش الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بنسبة 71% (أو 65% باستثناء الأرباح غير المتكررة في الربع الرابع من عام 2023)، مقارنة بنسبة 66% في عام 2022. مع العلم أن هامش الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك كان الأعلى من بين قطاعات المجموعة.

ساهم القطاع بنسبة 15.24% في الإيرادات الموحدة للمجموعة في عام 2023، و بنسبة 47.31% في الأرباح المعدلة قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك، وهي النسبة الأكبر ضمن قطاعات المجموعة الأخرى.

وعلى الرغم من استمرار تحسن نسبة إشغال الأسرة في "كيزاد للمجمعات"، فقد انخفض نمو إيرادات القطاع على أساس مقارنة المثل بالمثل بنسبة 13% على أساس سنوي، نظراً لتوقف إيرادات تأجير مدن رزين لأغراض العزل والحجر الصحي خلال جائحة كوفيد-19، وقد تم تعويض هذا الانخفاض بشكل جزئي في عام 2023.

مجموعة كيزاد

شهدت كيزاد مجددا عاماً قوياً من النمو في أعمالها الأساسية لتأجير الأراضي، حيث قامت بتوقيع عقد إضافي بمساحة 5 كيلومترات مربعة، مما أدى إلى زيادة عدد متعاملي قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة بنسبة 12% في عام 2023، ليصل العدد الإجمالي إلى أكثر من 2000 متعامل ، مقارنة بـ 1850 متعامل في عام 2022. وارتفعت نسبة إشغال محفظة الأصول المبنية في كيزاد، والتي تشمل المستودعات وصالات العرض، بشكل كبير إلى 87%، حيث اجتذبت الخدمات المستحدثة مستأجرين جدد وأرست أساساً قوياً لمزيد من التوسعات المستقبلية.

وبعيداً عن الأرقام الرئيسية التي تبرز قوة النمو العضوي التوسعي لكيزاد، أحرز القطاع تقدماً رئيسياً في بناء شبكته من الأنظمة الصناعية الفرعية لوضع أسس للنمو موجهة لخدمة قطاعات محددة، خاصة قطاعات السيارات والأغذية والصناعات التحويلية و المعادن. حيث شرعت كيزاد في استثمار 330 مليون درهم خلال العام في تطوير البنية التحتية الأولية لاستضافة مشاريع وطنية كبرى، مثل مركز أبوظبي للأغذية والمركز العالمي للسيارات – أبوظبي .

تتواصل أعمال البنية التحتية للمركز العالمي للسيارات – أبوظبي على مساحة 3.3 كيلومتر مربع، والذي تقوم مجموعة موانئ أبوظبي ببنائه في كيزاد مع شريكها "مجموعة غسان عبود" لدعم قطاع تجارة السيارات. كما تم الانتهاء من التخطيط لإنشاء "رحايل"، وهو سوق للسيارات المستعملة للمستهلكين في دولة الإمارات العربية المتحدة. وفي يوليو، وقعت كيزاد اتفاقية مع مجموعة موانئ شاندونغ لزيادة أحجام السيارات الصينية المنقولة إليها للتخزين والعرض. وبدأت "إن دبليو تي إن"، الشركة الإماراتية-الصينية الرائدة في مجال التكنولوجيا الخضراء، تجميع مركبة "ربدان"، أول مركبة كهربائية في دولة الإمارات العربية المتحدة، داخل منشأتها التي تبلغ مساحتها 25 ألف متر مربع في كيزاد.

وفي قطاع الأغذية، وقعت "إيميرجينغ وورلد" اتفاقية لتأسيس منشأة صناعية خاصة بمجموعة براون للأغذية بتكلفة 110 مليون درهم إماراتي في كيزاد تخدم دولة الإمارات العربية المتحدة و15 سوقاً أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

%55
من إجمالي المساحات الصناعية في دولة الإمارات العربية المتحدة

%71
هامش الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك في عام 2023

+5.0 كيلومتر مربع
إجمالي عقود إيجار الأراضي الجديدة الموقعة في عام 2023

1.78 مليار درهم
الإيرادات في عام 2023،
+7% مقارنة بعام 2022

+2,000
المتعاملين في 2023،
+8% مقابل 2022

حقق قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة نجاحاً غير مسبوق في عام 2023، مواصلاً دوره كمحرك رئيسي لأرباح مجموعة موانئ أبوظبي من خلال أنشطة تأجير الأراضي المتنامية، ونجاح حلول تنويع خدمات سكن الموظفين بعد الاستحواذ على شركة الإسكان الجماعي ذ.م.م ، وإنشاء مشاريع تستهدف التنمية المجتمعية وإيجاد مصادر إيرادات جديدة إلى جانب تعزيز سمعة أبوظبي كمركز تصنيع عالمي ناشئ.

القطاعات (يتبع)

إحصائيات رئيسية

12
منطقة اقتصادية في أبوظبي

550 كم مربع
من الأراضي، تمثل أكبر مجموعة مناطق اقتصادية بمنطقة الشرق الأوسط

+2,000
متعامل

+164,000
فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة منذ التأسيس، منها 5,500 وظيفة التزم بها المتعاملون في عام 2023

شبكة نقل متنوعة جوية وبرية وبحرية إلى جانب السكك الحديدية

136,000
سرير تحت إدارة مرافق سكنية للموظفين بطاقة استيعابية

القطاع رقم 1
من حيث الربحية على مستوى مجموعة موانئ أبوظبي للعام

وبدأ مجمّع التكنولوجيا الزراعية، وهي منصّة زراعة عمودية داخلية للمنتجات الطازجة متعدّدة الاستخدامات رحلته نحو الزراعة المستدامة، في مارس 2023 في منشأة في العين التي طورتها كيزاد. كما بدأت أعمال بناء مجمع علوم الحياة الذي يجري تطويره مع الشريك G42، وهي شركة قابضة متخصصة في تطوير حلول الذكاء الاصطناعي. وشارفت أعمال إنشاء مزرعة ألبان بقيمة 650 مليون درهم في كيزاد على الانتهاء، وهي تضم 10,000 رأس ماشية وتديرها شركة الروابي، أكبر شركة لتصنيع منتجات الألبان والعصائر في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي قطاع المعادن، استمر العمل في مجمع المعادن، الذي يحتضن منظومة تمتد على مساحة 450 ألف متر مربع في كيزاد للتخزين والمناولة والمعالجة والتصنيع والبحث والتطوير لصالح شركات صناعة المعادن.

كما بدأت كيزاد وشركة حديد الجزيرة أعمال بناء مصنع درفلة يعد الأول من نوعه في المنطقة لتصنيع وإنتاج قضبان السكك الحديدية. وسينتج هذا المصنع المتطور الذي يمتد على مساحة 210 ألف متر مربع في كيزاد 450 ألف طن سنوياً وسيلبي الطلب المتزايد من المتعاملين على منتجات الصلب.

كيزاد للمجمعات

لقد أدى ضم شركة الإسكان الجماعي ذ.م.م في عام 2023 لتشكيل "كيزاد للمجمعات"، واحدة من أكبر الشركات المتكاملة لسكن الموظفين في دولة الإمارات العربية المتحدة، ليس إلى إحداث تغيير نوعي على مستوى القطاع فحسب، بل كانت محركاً رئيسياً للإيرادات والأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك. حيث أدت الصفقة إلى زيادة كبيرة في عدد أصول سكن الموظفين التابعة للقطاع وتوسيع نطاق وجودة خدمات الدعم المقدمة للمتعاملين.

وأضافت كيزاد للمجمعات، ثاني أكبر مساهم في إيرادات قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة بعد أنشطة تأجير الأراضي، 57 ألف سرير لخدمات سكن الموظفين في سوق أبوظبي خلال عام 2023، ليبلغ عدد سكان كيزاد للمجمعات 82 ألف نسمة كما في 31 ديسمبر، أي أنها تعادل في حجمها سكان سادس أكبر مدينة في دولة الإمارات العربية المتحدة إذا تم دمجها ضمن بلدية واحدة.

إن ارتفاع إجمالي الأسرة التي تديرها كيزاد للمجمعات إلى 136 ألف سريرا يتيح لها تحقيق إيرادات جديدة من خلال الخدمات المجتمعية والترفيهية وإدارة الممتلكات وإدارة المرافق والخدمات الصحية والتطوير العقاري.

مرافق كيزاد

في إطار مساعيه لتنويع محفظة خدماته وتطوير نماذج عمل وبنية تحتية مستدامة في كيزاد، أطلق قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة ثلاث مبادرات بيئية رئيسية لتعزيز جاذبية أصوله وتحسين سجل الانبعاثات الكربونية في المناطق الاقتصادية التابعة له.

حيث تم تأسيس مشروع مشترك مع "شركة الفنار للغاز" باسم شركة "كيزاد للخدمات الصناعية"، لتوفير الغازات الصناعية والخدمات ذات الصلة للمتعاملين في كيزاد، بما في ذلك الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال. وسيخدم المشروع المشترك متعاملي كيزاد الذين لا تستدعي احتياجاتهم الأساسية المحدودة من الغاز تكلفة بناء خطوط غاز مخصصة لمرافقهم. حيث سيقوم المشروع المشترك بتزويد الغاز باستخدام الخزانات، وتوفير خدمات الصيانة والتركيب الميدانية لتيسير تلبية احتياجات المتعاملين من الغازات الصناعية.

عقود كبرى جديدة

وتعزيزاً للأمن الغذائي المحلي والإقليمي، تم إبرام اتفاقيات تأجير أرض لمدة 50 عاماً لإنشاء ثلاثة مشاريع ضخمة لمعالجة الأغذية بقيمة استثمارية إجمالية تتجاوز المليار درهم، وتشمل بناء المصنع الأول من نوعه في المنطقة لمعالجة النشا، بالإضافة إلى تطوير أحد أكبر مشاريع تسمين الدواجن في دولة الإمارات من حيث السعة.

وفي قطاع التكنولوجيا والابتكار، بدأت كيزاد في بناء منشأة لصالح شركة "إمتيل" ضمن خدماتها المصممة حسب الطلب، حيث التزمت الشركة باستثمار مبلغ 184 مليون درهم لتطوير إحدى أكبر المنشآت في العالم للتصنيع والتوزيع والأبحاث والتطوير الخاصة بوحدات الألياف المنفوخة. وأبرمت كيزاد اتفاقية مع مجموعة توباسيكس الإسبانية لتطوير منشأة للحلول الأنبوبية المتقدمة (CRA-OCTG)، لدعم قطاع النفط والغاز. وبالإضافة إلى ذلك، يعتزم مصنع جلوبال فلورين كيميكال (GFCF)، والذي يعد واحداً من أكبر الشركات التي تتخذ من كيزاد مقراً لها، تطوير منشأته الثانية في كيزاد ومضاعفة قدرته الإنتاجية ثلاث مرات باستثمار قدره مليار درهم.

وأخيراً، استثمرت كيزاد 55 مليون درهم في تطوير البنية التحتية في كيزاد مصفح (أيكاد 1) و42 مليون درهم في أعمال تجميل الطرق الرئيسية في كيزاد المعمورة، لدعم التنمية المستدامة في المنطقة.

نظرة مستقبلية

سيشهد عام 2024 تكثيف الأعمال الإنشائية للمشاريع الكبرى في كلٍ من المركز العالمي للسيارات – أبوظبي ، ومركز أبوظبي للأغذية، وأسواق مجمع المعادن. كما سيعمل القطاع على دفع استراتيجية تنويع عروضه، وتوسيع نطاق الخدمات التي يقدمها لشبكته المتنامية من النظم الفرعية الموجهة لخدمة قطاعات محددة، مثل إدارة النفايات وإدارة مياه الصرف الصحي بالتعاون مع "بيئة" و "القابضة لحلول المياه المستدامة"، على التوالي، بالتوازي مع إتاحة وتأهيل المزيد من الأراضي للاستخدامات المستقبلية من خلال أعمال تأجير الأراضي. وأخيراً، سيواصل القطاع دفع أجندة الاستدامة قدماً، عبر مبادرات تشمل بناء مركز لإنتاج الهيدروجين الأخضر للتصدير المحلي والدولي بالتعاون مع شركة "مصدر" الرائدة في مجال الطاقة المتجددة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

القطاع البحري والشحن

حقق القطاع البحري والشحن الذي يعد أكبر مساهم في إيرادات مجموعة موانئ أبوظبي،قفزةً نوعية في عام 2023 من خلال توسيع نطاق عملياته وانتشاره الجغرافي وتنويع عروضه، وتعزيز أسطوله، واغتنام الفرص الواعدة في مجال خدمات الأحواض الجافة الخدمات اللوجستية البحرية وخدمات الدعم البحري خاصة الموجهة لقطاع النفط والغاز. كما واصل جهوده الدؤوبة لتعزيز خدمات إعادة الشحن الإقليمي وتوسيع شبكته ليرسخ مكانة أبوظبي كمركز تجاري رائد ومتكامل على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.

حقق القطاع نجاحات بارزة في عام 2023، حيث سجل مبيعات وأرباحاً قياسية، مدعوماً بتوسعاته في مختلف المجالات، وإطلاق مشروع "سفين للأحواض الجافة" والتوسع في منطقة بحر قزوين لدعم خدمات نقل إنتاج النفط الكازاخستاني إلى السوق الغربية. كما عزز القطاع عروض خدمات مناولة البضائع المدحرجة ونقل البضائع السائبة وأضاف هلى أسطوله 10 سفن كبيرة لدعم العمليات البحرية وتقوية قاعدة خدماته البحرية في منطقة الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا.

شكلت الاستثمارات الضخمة خلال عام 2023 في ناقلات النفط وسفن نقل البضائع السائبة و البضائع المدحرجة، وسفن الخدمات البحرية التقليدية والخدمات تحت سطح الماء، رافعةً قوية وسعت الحضور العالمي للقطاع ونوعت خدماته، وكانت بمثابة تحوط طبيعي لدفع نمو الإيرادات الإجمالية، في ظل تقلبات السوق ودورات أسعار الشحن المختلفة التي تواجهها قطاعات الأعمال المختلفة.

القطاع البحري والشحن (يتبع)

من المتوقع أن يؤدي إضافة سفن بحرية جديدة وتوسيع الطاقة الاستيعابية وتقديم خدمات متنوعة تلبي احتياجات السوق المتزايدة إلى نمو كبير في الإيرادات والأرباح في عام 2024.

وتشمل أبرز محركات هذا النمو زيادة الطاقة الاستيعابية وتوسيع منصات مناولة البضائع المدحرجة، والتعاون في مجال النقل البحري مع أرامكس، أكبر شركة توصيل مدرجة في الشرق الأوسط، وتأجير الأصول البحرية التي تم الاستحواذ عليها مؤخراً في ظل تنامي الطلب عليها.

في ضوء استثماراته المدروسة في توسيع أسطوله، يمتلك القطاع حالياً كافة المقومات التي تسمح له بالاستفادة من النمو القوي في الخدمات البحرية التقليدية والخدمات تحت سطح الماء، مدعوماً باستئناف المشاريع البحرية العملاقة بعد انحسار جائحة كوفيد-19، مثل مشروع تطوير حقلي "الحيل" و"غشا" التابع لمجموعة أدنوك، ومشاريع الطاقة البحرية في إفريقيا، والنمو المستمر في مشاريع طاقة الرياح البحرية على مستوى العالم.

ونتيجة للتوسع الاستراتيجي لأسطول ناقلات النفط التابع للقطاع، تم وضع أساس قوي يتيح له الاستفادة من استمرار انتعاش الطلب على خدمات الناقلات، نتيجة لإعادة التنظيم التي تشهدها خطوط شحن الطاقة البحرية بسبب التحولات الجيوسياسية.

نظرة حول أداء الأعمال

رغم ظروف السوق المتسمة بالتحديات في قطاع الحاويات والشحنات السائبة، حافظ القطاع البحري والشحن على موقعه كمحرك رئيسي لنمو إيرادات المجموعة خلال عام 2023، مستفيداً من مزيج قوي من النمو العضوي والتوسعات الاستراتيجية على صعيد الطاقة الاستيعابية بجانب إطلاق أعمال وخدمات جديدة، إضافةً إلى دمج الخدمات البحرية التي تقدمها "نواتوم"، وهو ما مهد الطريق أمام المجموعة لتحقيق مزيد من الإيرادات والربحية.

حقق القطاع البحري والشحن زيادة في إيراداته بثلاثة أضعاف تقريباً لتصل إلى 6.29 مليار درهم، مقارنةً بمبلغ 2.14 مليار درهم في عام 2022. وتصدرت مساهمة القطاع البحري والشحن في إيرادات المجموعة بقية القطاعات خلال عام 2023 حيث استأثر بنسبة 53%، مع استثناء إيرادات تجارة السفن الاستثنائية، فيما بلغت أرباح القطاع قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك 932 مليون درهم، وهو ما انعكس على تحقيق هامش أرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بنسبة 27%، مع استثناء إيرادات تجارة السفن المسجلة في النصف الثاني من عام 2023.

ويأتي ذلك مقارنة مع تحقيق القطاع لهامش أرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بنسبة 30% في عام 2022 مع عودة رسوم الشحن بالحاويات إلى طبيعتها، واستمرار القطاع في تعزيز مزيج إيراداته.

260

إجمالي أسطول السفن،
+46% على أساس سنوي

6.29 مليار درهم

إيرادات القطاع في عام 2023،
+194% على أساس سنوي

%53

نسبة المساهمة في
الإيرادات الموحدة للمجموعة

525,000

حجم مناولة سفن الحاويات بالوحدات النمطية (قياس 20 قدما)، بزيادة +70 على أساس سنوي

حقق القطاع البحري والشحن نمواً استراتيجياً متسارعاً في عام 2023، مدعوماً بتعزيز أصوله وتوسيع قدراته اللوجستية الخاصة بالسفن، وإضافة مسارات شحن وخطوط أعمال جديدة، مما ساهم في تنويع عروضه وتأمين مزايا تحوطية مكنته من النمو في خضم الظروف المتغيرة التي يشهدها الطلب العالمي.

القطاعات (يتبع)

ولم تقتصر ثمار خطط القطاع الاستشرافية على تمهيد الطريق أمام مجموعة موانئ أبوظبي لتحقيق مزيد من النمو في عام 2024 وما بعده فحسب، بل عززت أيضا قيمة أعمال القطاعات الأخرى في المجموعة ، بما في ذلك القطاع اللوجستي وقطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة وقطاع الموانئ والقطاع الرقمي، وذلم من خلال تعزيز مكانة أبوظبي في صدارة مشهد التجارة العالمية.

كان القطاع البحري والشحن أحد أبرز المستفيدين الرئيسيين من الاستثمارات الرأسمالية لمجموعة موانئ أبوظبي خلال عام 2023. وأدت الصفقات التوسعية للقطاع إلى سد الفجوات الاستراتيجية وتعزيز عمليات مجموعة موانئ أبوظبي، مما مكنها من توسيع عروضها وخدماتها والاستفادة من النمو السريع في قطاعات مهمة مثل البضائع المدحرجة وخدمات البضائع السائبة والخدمات البحرية التقليدية والخدمات تحت سطح البحر خاصة الموجهة لقطاع النفط والغاز.

مكّنت الاستثمارات المدروسة القطاع البحري والشحن من دخول قطاعات أعمال جديدة واعدة، مثل خدمات الأحواض الجافة، و نقل البضائع المدحرجة والسائبة ، مما أدى إلى توسيع مزيج أعمال القطاع وتحوطه ضد حركات الصعود والهبوط الدورية التي تشهدها مختلف القطاعات، وضمان اتساق معدلات نمو إيرادات المجموعة على مدار العام.

استحوذت مجموعة موانئ أبوظبي في مايو 2023 على خمس ناقلات للبضائع السائبة بقيمة 459 مليون درهم وثلاث ناقلات للنفط الخام بقيمة 496 مليون درهم. وفي نوفمبر 2023، قامت المجموعة بشراء بشراء ناقلتي نفط إضافيتين بقيمة 35 مليون دولار (129 مليون درهم) و10 سفن بحرية بقيمة 200 مليون دولار (734 مليون درهم).

صفقات استحواذ تحويلية

أدى دمج الأصول المُستحوذ عليها خلال عام 2022 إلى نمو إيرادات القطاع من بداية عام 2023. فقد تمكنت المجموعة من توسيع محفظة خدماتها وانتشارها الإقليمي ليشمل منطقة البحر الأحمر وشمال إفريقيا.

مثلت صفقات الاستحواذ على كلٍ من شركة "دايف تيك لخدمات الهندسة البحرية"، مزودة حلول المنصات البحرية والخدمات تحت سطح البحر؛ و"إيه إس سي إل"، وهي شركة نقل عامة تعمل في مجال الشحن بالحاويات عبر السفن غير المملوكة (NVOCC) وتقوم باستئجار مساحة للحاويات على الناقلات؛ وشركة سفين لخدمات المسح والعمليات البحرية، وهي شركة متخصصة في خدمات المسح والتفتيش والإصلاح والصيانة تحت الماء؛ و "ترانسمار"، وهي شركة مصرية رائدة في مجال الشحن الإقليمي للحاويات والبضائع وتغطي خدماتها منطقة البحر الأحمر كما أنها مشغل للموانئ_ ما يقرب من ثلث الزيادة القوية التي حققتها مجموعة موانئ أبوظبي بنسبة 73% في إيرادات الربع الأول.

من أبرز محطات النمو الاستراتيجي للقطاع في أوائل عام 2023 هو توقيع اتفاقية تعاون رائدة في يناير مع شركتي النفط والشحن الوطنيتين في كازاخستان – الواقعة في آسيا الوسطى - ، "كازمورترانسفلوت" و "كاز موناي غاز"، على التوالي، بهدف تنمية الأسطول وتعزيز القدرات البحرية لهذه الدولة في منطقة بحر قزوين والبحر الأسود.

وبموجب الاتفاقية، استحوذت مجموعة موانئ أبوظبي على أسطول من سفن المياه الضحلة وناقلات النفط لمساعدة كازاخستان في تصدير النفط عبر بحر قزوين إلى أذربيجان ثم إلى الأسواق العالمية في أوروبا. يمثل هذا التعاون أهم توسع على الإطلاق للمجموعة في آسيا الوسطى وكازاخستان، التي تعتبر أحد المنتجين الرئيسيين للطاقة ومركزاً متنامياً للتجارة بين أوروبا وآسيا.

وفي شهر مارس، واصل القطاع مساعيه للاستفادة من الطلب المتزايد على التجارة والشحن في دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط عبر إطلاق خدمات جديدة للاستفادة من نمو التجارة الإقليمية، حيث تم إطلاق خدمة ملاحية أسبوعية جديدة لشحن الحاويات من ميناء خليفة تعزز الربط التجاري واللوجستي بين ميناء حمد في قطر وميناءي الشويخ والشعيبة في الكويت.

وأدى توقيع اتفاقية أخرى إلى إطلاق خدمة ملاحية لشحن البضائع المدحرجة مباشرة إلى ميناء الشويخ في دولة الكويت عبر ميناء خليفة، بهدف تعزيز الربط التجاري وتيسير حركة التجارة في دول مجلس التعاون الخليجي والاستفادة من الشراكات الاستراتيجية الإماراتية مع كلٍ من مصر والأردن والعراق وتركيا. ودعماً لخدمة شحن البضائع المدحرجة تلك، تم خلال العام الاستحواذ على السفينة "إس إس إف آنيا"، وهي سفينة تعمل على امتداد المسار بين الإمارات العربية المتحدة والكويت لتخفيف عبء نقل الشحنات عبر الرحلات البريّة على الطريق السريع الرابط بين البلدين، ودعم جهود الحفاظ على البيئة من خلال خفض الانبعاثات الكربونية.

وفي شهر مايو، اشترت المجموعة ثلاث ناقلات للنفط الخام وخمس ناقلات للبضائع السائبة مقابل 955 مليون درهم ، الصفقة الأولى ضمن سلسلة من عمليات الاستحواذ خلال عام 2023 والتي ساهمت في رفع إجمالي حجم أسطول سفن القطاع بنسبة 46% لتحقيق الدخل من الأنشطة البحرية المتنامية للمجموعة. وتم توظيف ناقلات في نقل النفط الخام الكازاخستاني عبر البحر الأسود، بينما تم تخصيص ناقلات البضائع السائبة الثلاث لنقل البضائع العامة والسائبة الجافة من ميناء الفجيرة إلى بنغلاديش وجنوب شرق آسيا في إطار اتفاقية الإيجار التي أبرمتها المجموعة مع شركة "سيف باور تيك" لمدة 15 عاماً.

الاستفادة من التنويع

شملت التطورات الرئيسية الأخرى خلال العام تأسيس "سفين للأحواض الجافة"، وهي مشروع مشترك بين مجموعة موانئ أبوظبي وشركة "بريمير" للخدمات الهندسية، وهو ما سمح للقطاع باغتنام الفرص السوقية الناشئة عبر تقديم خدمات الأحواض الجافة وصيانة السفن الطافية وبناء وتجديد السفن. يقع مركز عمليات "سفين للأحواض الجافة" في ميناء خليفة وسوف يتضمن حوضاً لبناء السفن ومرفقاً للإصلاح بمساحة 45 ألف متر مربع ليمثل إضافة قيمة إلى محفظة أصول المجموعة ومصدراً رئيسياً جديداً للإيرادات والدخل.

ومساهمةً في دفع النمو الاستثنائي للمجموعة في سوق الخدمات البحرية والشحن في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، تم استثمار مبلغ 200 مليون دولار أمريكي (734 مليون درهم) لشراء عشرة سفن جديدة من الشركة المالكة والمشغلة "إي-ناف". تضم السفن الجديدة سفن إمداد متعددة الأغراض (MPSV)، وسفن إمداد للمنصات البحرية (PSV)، وسفن دعم عمليات الغوص (DSV)، وسفن دعم مخصصة لإقامة الطواقم البحرية (AWB) وتقدم معاً خدمات متميزة بموجب عقود المجموعة الحالية مع متعاملين في مجال صناعة النفط والغاز الكبرى وشركات النفط الوطنية.

أثمرت صفقات الاستحواذ هذه عن نمو حجم أسطول المجموعة إلى 260 سفينة مملوكة ومستأجرة بحلول نهاية عام 2023، مما أدى إلى تحسين مستوى الربط بين أصول المجموعة والأسواق الرئيسية وتوفير أساس متين لتحقيق المزيد من النمو الإقليمي والعالمي في مجال الخدمات البحرية والشحن.

دعم القطاع البحري الإماراتي

حققت مجموعة موانئ أبوظبي تقدما كبيراً على صعيد تعزيز القطاع البحري والبنية التحتية البحرية في دولة الإمارات العربية المتحدة بالتوازي مع توسيع حضورها العالمي في مجال الشحن البحري. ويوفر تأسيس "أبوظبي البحرية" تحت مظلة مجموعة موانئ أبوظبي، لتتولى مسؤولية إدارة الممرات المائية والمنظومة البحرية للإمارة بموجب اتفاقية تعاون مع مركز النقل المتكامل التابع لدائرة البلديات، منصةً رائدة لتشجيع استثمارات القطاعين العام والخاص في قطاع العمليات البحرية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويمثل افتتاح ميناء السلع المجتمعي ومرسى جزيرة الفيي في منطقة الظفرة بأبوظبي ضمن المشاريع التطويرية لدائرة البلديات والنقل التي تنفذها أبوظبي البحرية، استثماراً كبير في البنية التحتية البحرية لدولة الإمارات العربية المتحدة. حيث يضم ميناء السلع رصيفين يتسعان لـ64 قارب صيد وسفينة خاصة، وجدار رصيف ومنحدر بحري للسفن الخشبية، بالإضافة إلى منحدر للمواد المدحرجة، ومنزال بطول 14 متراً و68 موقفاً بحرياً، بينما يضم مرسى جزيرة الفيي قناة ملاحية بطول 500 متراً وطريقاً بطول 220 متراً وحوضاً لرسو ومناولة القوارب بعمق 1.5 متر و26 موقفاً بحرياً.

وفي تأكيد على أهمية هذا الاستثمار في دعم المجتمع المحلي وخلق فرص عمل والحفاظ على التراث البحري والثقافة الإماراتية الأصيلة في منطقة الظفرة، قام سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان، ممثل الحاكم في منطقة الظفرة، بتدشين افتتاح ميناء السلع المجتمعي ومرسى جزيرة الفيي في سبتمبر 2023.

وفي تأكيد على التزامها بالريادة في الخدمات البحرية والشحن، ساهمت مجموعة موانئ أبوظبي في إطلاق برنامج "جوائز أبوظبي البحرية" في نسخته الأولى التي تركز على تكريم أفضل المراسي المتميزة والرائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

مثّل الاستحواذ على المجموعة الإسبانية اللوجستية المتكاملة "نواتوم" تحولاً نوعياً في القطاع اللوجستي للمجموعة، بفضل القيمة المضافة التي حققها وتأثيره الإيجابي على تعزيز النمو في القطاع البحري والشحن. حيث يوفر الانتشار الواسع لشبكة "نواتوم" في 27 دولة وميناء ومحطة و127 مكتباً تمثيلياً جسراً مهماً لتسهيل إتاحة الخدمات المتنامية للقطاع البحري والشحن عالمياً.

يتسق تواجد شركة "نواتوم" الواسع في منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى حدٍ كبير مع خدمات القطاع في مجال الشحن والحاويات والبضائع السائبة والمدحرجة، خاصة وأن الشركة هي أحد كبار مزودي الخدمات اللوجستية لقطاع السيارات في أوروبا.

ومن المتوقع أن يؤدي هذا المزيج الجديد من تكامل عمليات قطاعي الخدمات اللوجستية والخدمات البحرية إلى نمو كبير في الإيرادات وبروز مجالات تآزر جديدة بين القطاع اللوجستي والقطاع البحري والشحن على نحوٍ يحقق وفورات ويعزز التكامل في أنشطة المجموعة. وهكذا، وسع الاستحواذ على شركة "نواتوم" بالفعل الآفاق الإستراتيجية لمجموعة موانئ أبوظبي عالمياً وليس فقط في منطقة البحر الأبيض المتوسط، رغم أن غالبية الفوائد الملموسة للصفقة لن تتحقق بشكل كامل إلا في عام 2024.

عزز انضمام شركة "نواتوم" بخبرتها اللوجستية المتميزة قدرة المجموعة على المنافسة للحصول على دور محوري في المشاريع الكبرى. حيث توفر شبكة شحن البضائع والخدمات اللوجستية للموانئ التابعة للشركة جنباً إلى جنب مع قدراتها البحرية حلولاً متكاملة للمشاريع العملاقة الرائدة في المنطقة ومشاريع الطاقة التي يجري التخطيط لها حالياً.

الالتزام بالاستدامة

رغم تسارع وتيرة نمو القطاع البحري والشحن خلال عام 2023، إلا أنه واصل التزامه القوي بالاستدامة البيئية. حيث استكمل القطاع توسيع مشروعه الطموح للوقود النظيف، والذي يتضمن زيادة الاعتماد على المركبات الكهربائية وتقنيات الوقود المزدوج، واستكشاف سبل استخدام الهيدروجين والوقود الحيوي في السفن الهجينة.

كما ساهمت الاتفاقيات الإقليمية لبدء عمليات النقل البحري للبضائع المدحرجة ونقل البضائع السائبة إلى الكويت وقطر في تقليل رحلات الشحن البرية وبالتالي خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في دول مجلس التعاون الخليجي.

نظرة مستقبلية

وضعت عمليات التوسع الإستراتيجية في منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال صفقة الاستحواذ على "نواتوم"، بالإضافة إلى التعاون الاستراتيجي مع كازاخستان في منطقة بحر قزوين، والاستحواذ مؤخرا على المنصة البحرية في جنوب شرق آسيا، وصفقات توسيع الأسطول، وإطلاق أعمال جديدة في مجال خدمات الأحواض الجافة ونقل البضائع المدحرجة، القطاع البحري والشحن في موقع جيد لبدء فصلٍ جديد من النمو القوي. ومع استمرار نمو مجموعة موانئ أبوظبي وتوسعة تواجدها عالميا، سيواصل القطاع البحري والشحن لعب دور رئيسي في دفع الأداء العام للمجموعة.

القطاع اللوجستي

نجحت مجموعة موانئ أبوظبي في التحول من مزود إقليمي إلى مزود عالمي للخدمات اللوجستية المتكاملة مع الاستحواذ على "نواتوم"، وهي شركة عالمية كبرى تتولى تشغيل محفظة متكاملة من المحطات وتقدم خدمات تجارية وبحرية ولوجستية رائدة، وتتخذ من إسبانيا مقراً رئيسياً لها. وأدت هذه الخطوة الاستراتيجية إلى توفير وصول غير مسبوق للمجموعة إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط، وأتاحت لها حضوراً كبيراً في سوق الخدمات اللوجستية للمركبات في قارة أوروبا، إلى جانب الحضور الواسع في السوق العالمية من خلال شبكة الشركة الحالية التي تتألف من 16 محطة و127 موقعا دولياً عبر 27 دولة حول العالم. وقد أثمر دمج شركة "نواتوم"، الذي دخل حيز التنفيذ في 30 يونيو 2023، عن نتائج قياسية ونموٍ تاريخي لإيرادات وأرباح القطاع تجاوزَ ثلاثة أضعاف.

بلغت قيمة صفقة الاستحواذ على شركة "نواتوم" 2.65 مليار درهم، لتصبح واحدة من أكبر عمليات الاستحواذ في تاريخ مجموعة موانئ أبوظبي. وتولت "نواتوم" – بمجرد إتمام الصفقة – مسؤولية قيادة الأعمال في القطاع اللوجستي وتقديم الخدمات لمتعامليه العالميين، والإسراع في دمج الأعمال بشكل مدروس لتحقيق قيمة جديدة للمساهمين.

وبفضل شبكة شركة "نواتوم" عبر خمس قارات، أصبح القطاع اللوجستي ثاني أكبر مساهم في إيرادات المجموعة خلال عام 2023 بعد القطاع البحري والشحن، مدعوماً بحزمة من الحلول اللوجستية العالمية التي تقدمها المجموعة لأول مرة، مثل عمليات المحطات الشاملة التي تخدم قارة أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، والتخليص والتخزين في الولايات المتحدة الأمريكية، وحلول الشحن لمشاريع المناجم الكبرى في أمريكا الجنوبية، وخدمات التصدير لكبار متعاملي المجموعة في آسيا.

القطاع اللوجستي (يتبع)

مكنت صفقة الاستحواذ على "سيسيه للخدمات اللوجستية للمركبات"، الشركة الأوروبية المتخصصة في نقل المركبات الجاهزة عبر الطرق البرية والسكك الحديدية، المجموعة من تقديم حلول لوجستية شاملة لقطاع السيارات، تشمل جميع مراحل النقل من المصنع إلى صالات العرض.

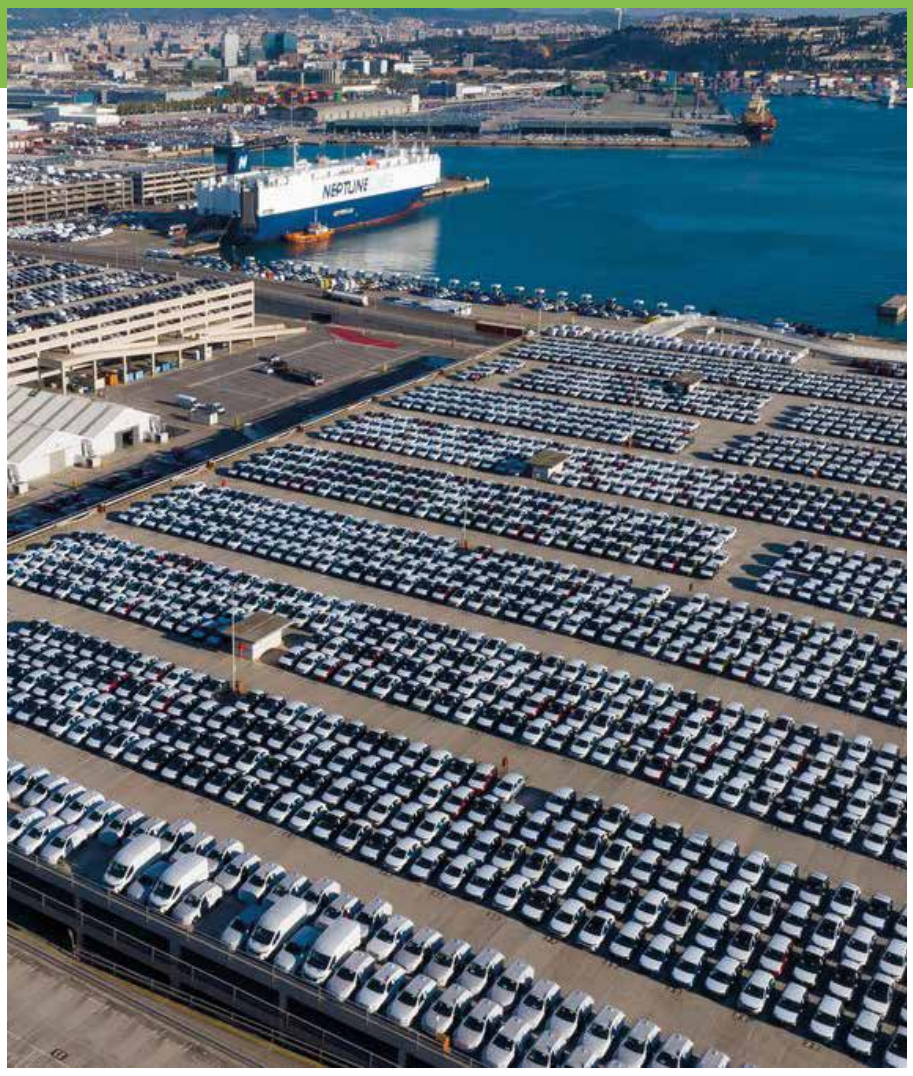

وفي أكتوبر 2023، وضع القطاع اللمسات النهائية لحلوله التكاملية عبر الاستحواذ على "سيسيه للخدمات اللوجستية للمركبات"، وهي شركة أوروبية متخصصة في النقل عبر الطرق البرية والسكك الحديدية في خمس دول أوروبية، مما مكنه من تقديم حلول لوجستية شاملة لقطاع السيارات تشمل جميع مراحل النقل من المصنع إلى صالات العرض.

نظرة حول أداء الأعمال

شهد النصف الثاني من عام 2023 قفزة كبيرة في إيرادات القطاع مدعومة بالقدرات التي أضافتها البنية التحتية العالمية والمبيعات القوية والحلول اللوجستية المبتكرة التي طورتها "نواتوم" على مدار 60 عاماً منذ تأسيسها، مما أدى إلى زيادة إجمالي إيرادات العام بأكثر من ثلاثة أضعاف. وهكذا يتعاظم دور القطاع اللوجستي في استراتيجية نمو المجموعة، باعتباره مساهماً أساسياً في إجمالي دخلها، على الرغم من أن ثمار صفقة الاستحواذ لا تزال في بداياتها.

يعود نمو إيرادات عام 2023 جزئياً إلى الانتعاش القوي لصناعة السيارات بعد انحسار جائحة كوفيد-19، حيث نقل القطاع اللوجستي 1.6 مليون مركبة خلال العام، محققاً رقماً قياسياً غير مسبوق. كما شهد العام نمواً كبيراً في أعمال الشحن الخاصة بالمشاريع، خاصة عبر أسواق الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية والجزائر، إلى جانب زيادة في واردات البضائع الزراعية، خاصة الحبوب، إلى إسبانيا، كما افتتحت "نواتوم للخدمات اللوجستية" مستودعاً رائداً في المملكة المتحدة لخدمة كبار المتعاملين في قطاع الأزياء.

151,000
حجم مناولة الحاويات النمطية (قياس 20 قدما) في المحطات البحرية والمستودعات

560,000
حاوية نمطية (قياس 20 قدما) حجم الحاويات المنقولة

14.8 مليون
طن حجم البضائع السائبة والعامة التي تم مناولتها في المحطات والمستودعات

1.6 مليون
طن حجم البضائع السائبة والعامة المنقولة

15,452
خدمة مقدمة للسفن من الوكلاء بالموانئ

1.6 مليون
المركبات التي تم مناولتها

القطاعات (يتبع)

ساهم الاستحواذ على شركة "نواتوم" في تحول القطاع اللوجستي خلال عام 2023 إلى مساهم أساسي في مجموعة موانئ أبوظبي، وبروزه كلاعب صاعد في قطاع الخدمات اللوجستية العالمي.
وفي عام مليء بالتحديات التي فرضتها اضطرابات سلسلة التوريد الناجمة عن الآثار المتبقية لجائحة كوفيد-19 والتوترات الجيوسياسية المتصاعدة، نجحت المجموعة في توسيع وجودها في جميع الأسواق العالمية الرئيسية والممرات التجارية من خلال استراتيجية تشمل النمو العضوي وصفقات الاستحواذ والمشاريع المشتركة والشراكات القوية.
وفي دلالة على مدى أهمية شركة "نواتوم" لمستقبل الخدمات اللوجستية والهوية التجارية العالمية للمجموعة، تم إعادة تسمية شركة "ميكو للخدمات اللوجستية"، ذراع المجموعة في قطاع شحن البضائع والتي قدمت خدماتها في أبوظبي ودول مجلس التعاون الخليجي على مدار أكثر من أربعة عقود، إلى "نواتوم للخدمات اللوجستية – الشرق الأوسط".

عززت "نواتوم" الطاقة التشغيلية وقدرات البنية التحتية للمجموعة وأضافت لها آفاقاً جديدة بفضل فريق عملها الذي يزيد عن 4,200 موظف في خمس قارات. كان توسيع محفظة محطات القطاع أحد الفوائد العديدة والمهمة لاستحواذ المجموعة على "نواتوم"، حيث منحها وجوداً أوسع في الموانئ العالمية، وعزز محفظتها من أصول البنية التحتية في المحطات وهو ما أتاح الاستفادة من أعمال الموانئ والشحن البحري في تسويق الخدمات اللوجستية وغيرها من خدمات المجموعة.

ومع استمرار عملية دمج قدرات "نواتوم" وشبكاتها الدولية في عمليات القطاع اللوجستي ومجموعة موانئ أبوظبي، تتفتح آفاق جديدة وفرص واعدة لتلبية احتياجات متعاملي المجموعة في الأسواق العالمية، مدعومةً بمنظومة متعددة القطاعات توجه المزيد من أنشطة الاستيراد وتدفق التجارة نحو أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة.

أبرز النتائج المالية

حققت إيرادات القطاع اللوجستي نمواً بنسبة 264% على أساس سنوي لتصل إلى 1.94 مليار درهم في عام 2023 مقارنةً بمبلغ 531.64 مليون درهم في عام 2022 قبل الاستحواذ على شركة "نواتوم"، وهو ما يعني مساهمة القطاع بنسبة 16% من إيرادات المجموعة في عام 2023 و5% من أرباحها قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك. كما حققت إيرادات القطاع اللوجستي نمواً على أساس سنوي ومقارنة المثل بالمثل، مع استثناء إيرادات نواتوم للخدمات اللوجستية، بنسبة 5% مدفوعةً بارتفاع أحجام نقل اللدائن البلاستيكية بنسبة 4% على أساس سنوي. وتراجعت أرباح القطاع قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك متأثرةً سلباً بانخفاض استثنائي بقيمة 152 مليون درهم خلال عام 2023، لعدة عوامل تشمل استثماراً في شركة تابعة مدرجة، إضافةً إلى تأثير سلبي أساسي خلال عام 2022 نتيجة أرباح غير متكررة بقيمة 73 مليون درهم من بيع مستودع كجزء من عقد جديد طويل الأجل مع متعامل استراتيجي.

وتأثرت أرباح القطاع قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بمخصصات استثنائية غير متكررة بقيمة 168 مليون درهم، وهو ما انعكس على هامش الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك الذي بلغ 9%.

مزايا التآزر والتكامل البيني التي حققتها صفقة الاستحواذ على "نواتوم"

مكّنت صفقة الاستحواذ على "نواتوم" مجموعة موانئ أبوظبي من توسيع نطاق وجودها عالمياً وتعزيز التجارة بين أمريكا الشمالية وتركيا والمملكة المتحدة وأوروبا الغربية والهند والصين وإندونيسيا. وبفضل الخبرة المرموقة التي تمتلكها "نواتوم" في مجال الخدمات اللوجستية وتوصيل الشحنات، تمكنت مجموعة موانئ أبوظبي من تطوير برنامجها لكبار المتعاملين على مستوى العالم، وتوسيع قاعدة متعامليها، وتعزيز نمو الإيرادات.

أدى استحواذ شركة "نواتوم" على شركة "سيسيه للخدمات اللوجستية للمركبات" - وهي شركة أوروبية متخصصة في نقل المركبات الخفيفة والثقيلة عبر الطرق البرية والسكك الحديدية – إلى تمهيد الطريق أمامها للدخول إلى قطاع استراتيجي جديد، وسمح لها بتطوير خدماتها للمتعاملين من مصنعي المعدات الأصلية، وتوفير خدمات نقل وشحن وتوصيل شاملة لمتعامليها تغطي مختلف مراحل سلسلة القيمة اللوجستية لقطاع السيارات. ويجسد هذا الاستحواذ نموذجاً حياً لتكامل قطاعات مجموعة موانئ أبوظبي، حيث سمح هذا التعاون بتقديم حلول متكاملة تغطي كافة مراحل سلسلة التوريد لقطاع السيارات. وتسعى المجموعة لتعميم هذا النموذج في جميع الدول التي ستدير فيها "نواتوم" محطات خدمات قطاع السيارات التابعة للمجموعة.

التقدم المحرز على صعيد عملية الدمج

بدأ دمج شركة "نواتوم" ضمن مجموعة موانئ أبوظبي في 30 يونيو 2023 مباشرةً بعد إتمام صفقة الاستحواذ – في إطار عملية اكتسبت زخمها من القوة الكامنة للمجموعة، والتي تتبع سياسة واقعية لتحقيق التكامل "السلس" تستهدف تعظيم أوجه التآزر وتعزيز ثقافة التنوع.

وعلى مدى ستة أشهر في أعقاب صفقة الاستحواذ، بدأ الفريقان جهوداً مكثفة لاستكشاف ومقارنة العمليات التجارية، واستخلاص أفضل الممارسات والابتكارات لدى الجانبين بما يخدم القطاع والمجموعة.
وخلال شهري يوليو وأغسطس، نظمت فرق تابعة لـ "نواتوم للسيارات"، وهي وحدة الأعمال المتخصصة لدى "نواتوم" والتي تأسست عام 2018،رحلة تجارية إلى الصين لزيارة المتعاملين الرئيسيين والمحتملين مثل سايك وأنجي و "إكس إي في"، وجيلي، وغيرهم. وبالتوازي مع ذلك، قدمت "نواتوم البحرية" مقترحات أولية للتسويق واستقطاب المتعاملين في قطاعات صناعات السيارات والبضائع السائبة. وبدأت "نواتوم للخدمات اللوجستية" عملية نقل الشحنات التي كانت تتم تحت إشراف مجموعة موانئ أبوظبي إلى شركة "نواتوم"، والعكس.

وفي سبتمبر، بدأت "نواتوم للمحطات" ترحيل الأدوات البرمجية لنظام الموانئ الخاص بها من PortSys إلى PortOs، وهو نظام جديد متعدد الأغراض لإدارة المحطات يجري تثبيته حالياً في جميع محطات المجموعة، ويُمثل دفعة قوية لجهود رقمنة عمليات الموانئ.

علاوة على ذلك، أدى التعاون بين شركة "جلوبال فيدر شيبينغ" وأحد متعاملي خطوط الحاويات التابعة لـ "نواتوم البحرية" إلى وفورات كبيرة لصالح شركة "جلوبال فيدر شيبينغ"، في مثال على حجم منافع القيمة المضافة المرجوة من هذه العملية ومدى مساهمتها في تعزيز إيرادات المجموعة وأرباحها.

وشملت التطورات الأخرى البارزة خلال الشهر توقيع "نواتوم للسيارات" عقداً لاستيراد السيارات إلى أوروبا عبر برشلونة مع "إكس إي في"، وهي شركة إيطالية صينية (هونغ كونغ) لتصنيع السيارات الكهربائية الصغيرة. وفي المملكة المتحدة، افتتحت "نواتوم للخدمات اللوجستية" مستودعها الرئيسي الجديد الكائن في بيجلسويد في بيدفوردشير، إنجلترا على مساحة تزيد على 21 ألف متر مربع. صممت هذه المنشأة للعمل بألواح الطاقة الشمسية دون أي انبعاثات كربونية وتعتمد على أنظمة مناولة مبتكرة وشبه آلية ودعم آلي، بطاقةٍ استيعابية تزيد عن 3 ملايين منتجاً.

وخلال الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر، تسارعت وتيرة التكامل واتسع نطاقه، حيث قامت "نواتوم" ومجموعة موانئ أبوظبي بتطوير حلول لوجستية عالمية جديدة تستفيد من أصولهما المشتركة، وتبادل الأفكار والمقترحات لتعزيز الكفاءة وتقديم خدمات لمختلف الصناعات والقطاعات والأسواق بتكلفة معقولة ومجزية.

ومن بين الأحداث البارزة في شهر نوفمبر، كان احتفال شركة نواتوم بالذكرى السنوية الستين لتأسيسها في متحف كاتالونيا الوطني للفنون في مدينة برشلونة، والذي حضره ما يقرب من 600 شخصية بارزة، على رأسهم معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، وزير دولة للتجارة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة، والكابتن محمد جمعة الشامسي، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لمجموعة موانئ أبوظبي.

وشكل إتمام صفقة الاستحواذ على المحطة البحرية "ايه بي ام تيرمينالز قسطليون" في إسبانيا، شمال فالنسيا، حيث تدير شركة "نواتوم" محطة متعددة الأغراض منذ عام 2004، دفعةً قوية لمساعيها الرامية إلى تعزيز مكانتها في السوق الإسباني وتوسيع وجود المجموعة غرب البحر الأبيض المتوسط.

وأخيراً، حقق عقد طويل الأجل مع شركة تصنيع السيارات الصينية، شيري، لاستخدام برشلونة كميناء دخول لتصدير سيارات شيري أومودا من الصين إلى أوروبا، فوائد مهمة لصالح المجموعة وكان بمثابة خطوةٍ نوعية عززت استراتيجية "نواتوم" للمنافسة بقوة في سوق الخدمات اللوجستية لقطاع السيارات عالمياً.

اتفاقيات أخرى

دخل القطاع في مستهل عام 2023 سوق الخدمات اللوجستية في أوزبكستان عبر تأسيس "إيه دي إل–أولانيش" وهو مشروع مشترك مع مجموعة "إس إي جي إينيرا"، إحدى أكبر الشركات القابضة التي تنشط في عدة قطاعات بأوزبكستان تشمل النفط والغاز والزراعة، وذلك بهدف تقديم خدمات لوجستية عالمية للسوق المحلي سريعة النمو في أوزبكستان ومنطقة آسيا الوسطى.

وفي يوليو 2023، أبرم القطاع و "أسينو"، شركة الأدوية السويسرية التي تعمل على تطوير وتصنيع الأدوية المبتكرة، اتفاقية لتزويد "أسينو" بخدمات الشحن العالمية، بما فيها النقل البحري والجوي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومكنت هذه الاتفاقية القطاع من الاستفادة من قدرات سلسلتها المتكاملة لتبريد الأدوية من أجل نقل الأدوية الحيوية من بالمواقع العالمية ل"أسينو" إلى أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

نظرة مستقبلية

يعتزم القطاع اللوجستي بقيادة "نواتوم" استكشاف المزيد من أوجه التآزر والتنويع والتوسع في المنتجات والأسواق الجديدة في عام 2024، للتخفيف من آثار الاضطرابات الناتجة عن الدورات الاقتصادية إضافة إلى زيادة الإيرادات وتعزيز الأرباح. وستكون الأولوية الرئيسية للقطاع هي استكمال دمج شركة "سيسيه للخدمات اللوجستية للمركبات" وضم المحطة البحرية "ايه بي ام تيرمينالز قسطليون"، مع التركيز في الوقت نفسه على خلق القيمة للمساهمين من خلال االاستفادة من انتشار "نواتوم" لتوسيع مستوى الخدمات المقدمة إلى المتعاملين الحاليين والجدد. وفي ضوء النجاح الذي تحققه "نواتوم" في دمج وحدات عملها الرئيسية الثلاث، فإن أحد الأدوار الأساسية المنوطة بها داخل المجموعة هو تحفيز تكامل قدرات قطاعات أعمال المجموعة الخمسة، والتي يمكنها من خلال العمل معا تطوير حلول تنافسية بتكلفة معقولة ومجزية تلبي احتياجات المتعاملين، وتؤدي بالنهاية إلى مزيد من المنافع المتبادلة والعلاقات طويلة الأمد.

القطاع الرقمي

شهد عام 2023 توسعاً لافتا للقطاع الرقمي على الصعيد الدولي، مع الاستحواذ على إحدى الشركات الرائدة في مجال تطوير التقنيات المتقدمة لمراقبة المنافذ الحدودية والنظم الجمركية، وتأسيس شركة ناشئة متخصصة في الحلول الأمنية الابتكارية، بالإضافة إلى افتتاح المنطقة الرقمية في ميناء زايد بأبوظبي الذي دشّن فصلاً جديداً في مسيرة تعزيز التجارة الرقمية والخدمات اللوجستية في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما سجل القطاع إنجازات استثنائية خلال العام تمثلت في رفع الكفاءة التشغيلية عبر المجموعة وتعزيز رقمنة قطاع التجارة في إمارة أبوظبي وخارجها، وتحقيق إيرادات قياسية غير مسبوقة.

يؤكد تدشين المنطقة الرقمية التابعة لمجموعة موانئ أبوظبي في مارس 2023، والتي تُمثّل المقر الذي يقوم القطاع من خلاله بعرض إمكاناته الرقمية لتطوير المجموعة ومنصة لتسليط الضوء على الحلول التجارية المبتكرة، على الدور المتنامي للمجموعة في تسريع وتيرة نمو التجارة الرقمية في إمارة أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة. وواصل القطاع على مدار العام دعم الحلول الرقمية والتكنولوجية لتعزيز التآزر والتكامل البيني على مستوى المجموعة، وتقديم التسهيلات للأنشطة التجارية، وتعزيز جهود رقمنة قطاع التجارة، ودعم الاستثمارات الهادفة إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام.

حقق القطاع الرقمي نمواً مدروساً خلال العام، وذلك من خلال مزيج متوازن من التوسع العضوي وصفقات الاستحواذ، التي شملت الاستحواذ على شركة "تي تيك" الرائدة في حلول مراقبة المنافذ الحدودية وإدارة النظم الجمركية. كما عمل القطاع على تعزيز وتيرة نمو بوابة المقطع، الذراع الرقمية للمجموعة والمسؤولة عن تطوير وتشغيل خدمات النافذة الموحدة التي تمثل بوابة أبوظبي التجارية الرقمية إلى العالم.

القطاع الرقمي (يتبع)

ساهم الاستحواذ على شركة "تي تيك" - المطور الرائدة للحلول الثورية والمبتكرة في مجال مراقبة المنافذ الحدودية والنظم الجمركية – في توسيع محفظة بوابة المقطع من حلول التجارة الرقمية وتعزيز عروض خدماتها، حيث تجاوزت المعاملات المنفذة من خلالها 33 مليون معاملة في عام 2023.

وساهم القطاع أيضاً في تعزيز وتيرة نمو الاقتصاد الرقمي في دولة الإمارات العربية المتحدة عبر حزمةٍ متكاملة من المبادرات كان أبرزها احتضان ودعم شركة نيشان للخدمات الأمنية، وهي شركة ناشئة توفر حلولاً أمنية متكاملة لمجموعة موانئ أبوظبي باستخدام تقنيات متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، وتطوير تطبيق "النالیا"، الذي ساهم في تعزيز السلامة والكفاءة وتسهيل الملاحة البحرية.

نظرة حول أداء الأعمال

أبرز النتائج المالية

ارتفعت إيرادات القطاع الرقمي بنسبة 13% في عام 2023 لتصل إلى 454 مليون درهم، مقارنةً مع 400 مليون درهم في عام 2022. وساهم القطاع الرقمي بنسبة 4% في إيرادات المجموعة خلال عام 2023، وارتفعت أرباحه خلال العام – قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك – بنسبة 15% إلى 251 مليون درهم، مقارنةً بـ 218 مليون درهم في عام 2022. تجاوز عدد المعاملات التي أنجزتها منصة النافذة الموحدة 33 مليون معاملة شملت نمواً قوياً لأحجام معاملات المرور الإلكتروني للموانئ في عام 2023، ليصل الإجمالي التراكمي للمعاملات منذ إطلاق بوابة المقطع إلى 153 مليون معاملة بحلول نهاية عام 2023.

تدشين المنطقة الرقمية

دشن سمو الشيخ خالد بن محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي رئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي، المنطقة الرقمية في 23 مارس

كأول مبنى يتم إنشاؤه ضمن مشروع المرسى الرقمي، الذي يُعد جزءاً أساسياً من الخطة التطويرية، التي تهدف إلى جعل ميناء زايد وجهة رائدة في تقديم خدمات متميزة للتجار والمستثمرين. ويشكل المبنى مقراً للقطاع الرقمي، ومن المقرر أن يستضيف عدداً من الشركات الدّاعمة للتحول الرقمي للتجارة ومن ضمنهاشركة بوابة المقطع وشركة نيشان للخدمات الأمنية ومختبر الابتكار الرقمي.

يمتد مشروع المرسى الرقمي، الذي يحتضن "المنطقة الرقمية"، على مساحة 370 ألف متر مربع، وتم تصميمه ليستوعب أكثر من 20 ألف مبتكر وباحث وخبير في مجالات التحول الرقمي التجاري وتطوير الخدمات اللوجستية، ما يجعل من المنطقة الرقمية التابعة لمجموعة موانئ أبوظبي رابطة حيوية لريادة الأعمال، تضم مرافق متميزة ترقى إلى توقعات الكفاءات العاملة في المجال التقني من جهة عمل عالمية بهذا المستوى الرفيع، بما في ذلك صالات رياضية منفصلة للرجال والنساء، وحضانة لأطفال الموظفين، ومسرح متعدد الأغراض للفعاليات الرياضية والثقافية.

+33 مليون
معاملة عبر النافذة الموحدة

+153 مليون
عدد المعاملات المنجزة من خلال بوابة المقطع منذ إنشائها

678,000
طن متري من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون تم توفيرها بفضل الحلول الرقمية التي قللت الحاجة إلى التنقل بالمركبات

%92
معدل رضا متعاملي المنصة المتقدمة للتجارة والخدمات اللوجستية "أطلب" التابعة لبوابة المقطع

القطاعات (يتبع)

نجحت بوابة المقطع، الشركة الرائدة على مستوى القطاع، منذ تأسيسها في تطوير مجموعةٍ كبيرة من أحدث الحلول الرقمية التي تدمج أكثر من 70 كياناً وخدمة داخل دولة الإمارات العربية المتحدة وخارجها وفق أفضل معايير الكفاءة العالمية.

بلغ عدد المعاملات التي أنجزتها بوابة المقطع بحلول نهاية عام 2023، أكثر من 152 مليون معاملة، وقدمت خدمات رقمية متكاملة لأكثر من 27 ألف مستخدم، مما ساهم في الاستغناء عن الزيارات والمراجعات التقليدية لمقار الجهات المعنية، وبالتالي تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن أنشطة التنقل ذات الصلة بمعدل 678 ألف طن متري في عام 2023 وحده.

تعتبر المنصة المتقدمة للتجارة والخدمات اللوجستية "أطلب" درة تاج حلول بوابة المقطع، وتمثل النافذة الموحدة الرسمية للتجارة في أبوظبي. تولى القطاع الرقمي التابع لمجموعة موانئ أبوظبي تطوير المنصة عام 2020 كمنتج رقمي وطني رائد، تحت إشراف دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي، لتسهيل الوصول الموحد لخدمات التجارة البرية والبحرية والجوية والخدمات اللوجستية في إمارة أبوظبي. ساعدت منصة "أطلب" منذ إطلاقها في خدمة أكثر من 24 ألف مستخدم وتتمتع منذ ذلك الحين بمعدل متميز في مجال رضا المتعاملين وصل إلى 92%.

الاستحواذ على شركة "تي تيك"

ساهم الاستحواذ على شركة "تي تيك" - وهي شركة مقرها برمادوس وتعتبر مطوراً للحلول الثورية والمبتكرة في مجال مراقبة المنافذ الحدودية والنظم الجمركية – في توسيع محفظة بوابة المقطع من حلول التجارة الرقمية وتعزيز عروض خدماتها المتعلقة بحلول النافذة الموحدة على الصعيد العالمي وزيادة الطلب على خدماتها في الأسواق العالمية. توفر "تي تيك" منصة جمركية متكاملة تمكن التجار من إنجاز معاملاتهم مع السلطات الجمركية والحدودية بكفاءة وسرعة، مما يضمن فحص البضائع وفق الأصول المرعية والحصول على الموافقات اللازمة من مختلف الجهات المعنية.

واستحوذت بوابة المقطع، التابعة لمجموعة موانئ أبوظبي على شركة "تي تيك"، والتي تمتلك مكاتب في برمادوس وفيتنام، مقابل 26.7 مليون دولار أمريكي(98 مليون درهم).

تجمع شركة "تي تيك" بين حلول التحليلات الاستنتاجية والاستقرائية وبين النمذجة التنبؤية لتشكِّل منصة متطورة تستخدم تقنية تعلّم الآلة لتقدم أفضل الخدمات إلى مؤسسات الجمارك والهجرة وأجهزة الشرطة وأمن المنافذ الحدودية. كما تستخدم الشركة أكثر من 1.5 مليون مؤشر لإدارة المخاطر، ونظم الذكاء الاصطناعي التنبؤي، لوضع ضوابط أكثر موثوقية لتعزيز أمن المنافذ والنقاط الحدودية.

وبدورها تطمح بوابة المقطع إلى الاستفادة من مركز الأبحاث والتطوير الذي تمتلكه شركة "تي تيك" في جمهورية فيتنام، وكذلك من خبرتها الواسعة في تقديم حلول الجمارك وتحديث خدمات المنافذ الحدودية في مناطق الشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا الشمالية وأستراليا، لتعزيز عروض خدماتها المتعلقة بحلول النافذة الموحدة على الصعيد العالمي، وتطبيق أفضل تدابير الحماية والتتبع الأمني وإنفاذ الأنظمة الرقابية.

ولا شك أن إضافة الحلول المتطورة القائمة على التكنولوجيا المستقبلية لشركة "تي تيك" إلى النافذة الموحدة التابعة لبوابة المقطع، سيساعد في تحسين إدارة أمن المنافذ الحدودية وتيسير حركة التجارة، وزيادة الإيرادات الجمركية، وغير ذلك مما يعزز من عروض المجموعة كمزود لخدمات النافذة الموحدة.
من المتوقع أن يحقق الاستحواذ على "تي تيك" فوائد تآزرية سريعة ومستدامة للمجموعة، تشمل تسريع الخدمات المقدمة للسوق وإضافة خبرات نوعية تثري القطاع.

احتضان شركة نيشان للخدمات الأمنية

أثمر نجاح احتضان شركة نيشان للخدمات الأمنية في عام 2023 إلى ضم شركةٍ جديدة سريعة النمو إلى محفظة القطاع الرقمي التابعة لمجموعة موانئ أبوظبي. تقدم الشركة حلولاً أمنية متكاملة تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة وتقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات لحماية مباني المجموعة،

حيث يمكن لأنظمة الشركة المعتمدة على قدرات الذكاء الاصطناعي تحديد السلوكيات المشبوهة لحظياً وتنبيه أفراد الأمن للتعامل معها. توفر هذه الحلول المتكاملة للمستخدمين المرونة اللازمة للمراقبة عن بعد من خلال أنظمة الأمان المستندة إلى الأنظمة السحابية. وتشمل الخدمات التي تقدمها الشركة تقييم المخاطر وتحليل نقاط الضعف ورصد التهديدات وتطبيق أحدث التقنيات لحماية النمو الاقتصادي وتوفير الطمأنينة.

أهمية متنامية لخدمات المنصة المتقدمة للتجارة والخدمات اللوجستية "أطلب"

وقعت بوابة المقطع في يونيو 2023 اتفاقية مع حكومة أبوظبي لتقديم خدمات جمركية رقمية عبر المنصة المتقدمة للتجارة والخدمات اللوجستية (أطلب)، مما يؤكد الدور المركزي الذي يضطلع به القطاع الرقمي في المجموعة في تعزيز التجارة والاستثمار في الإمارة.

تهدف اتفاقية مستوى الخدمة الموقعة مع الإدارة العامة للجمارك ودائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي إلى تقديم تجربة متعاملين سلسة لمجتمع أبوظبي التجاري للشحنات التي تمّر من خلال 8 معابر حدودية في أبوظبي.

وتساهم الاتفاقية في تيسير وصول المتعاملين إلى الخدمات الجمركية الرقمية وتقديم جميع هذه الخدمات عبر منصة أطلب، لتمكين التجار وأصحاب العلاقة من الإشراف على كافة مراحل تخليص البضائع من البداية إلى النهاية، ما يضمن الكفاءة والشفافية.

وتلعب منصة أطلب دوراً محورياً في تسهيل وتيسير التجارة في إمارة أبوظبي من خلال تبسيط العمليات الإدارية، وتمكين إشعارات التخليص المتقدمة لتقليل أوقات الانتظار، والسماح برؤية موحدة لمستقبل التجارة عبر أبوظبي، إذ سجلت وحدة التفتيش والتخليص في منصة أطلب حتى اليوم أكثر من مليوني معاملة، وسهلت ما يفوق 70% من معاملات التخليص الجمركي في أبوظبي.

نجحت منصة "أطلب" في تسهيل خدمات العمل المدعومة بالقدرات الرقمية، وهو ما أثمر بشكل كبير في زيادة إيرادات القطاع خلال عام 2023.

تعزيز الكفاءة عبر المجموعة

في أغسطس 2023، قام القطاع الرقمي بتطوير تجربة متعاملين معززة متعددة القنوات لمتعاملي كيزاد التابعة لقطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة، بما في ذلك تحسين اتفاقيات مستوى الخدمة للمتعاملين العابرين والاستفسارات الواردة إلى مركز الاتصال بالإضافة إلى إطلاق خدمة ترخيص المنطقة الحرة الرقمي على المنصة المتقدمة للتجارة والخدمات اللوجستية (أطلب).

كما تبنت مبادرات القطاع أساليباً مبتكرة لتسهيل تدفق المعلومات وتمكين جميع أصحاب العلاقة والشركاء الحكوميين الرئيسيين من الوصول إلى وثائق المستثمرين عبر سحابة التخزين الإلكترونية المركزية الخاصة بمجموعة كيزاد، وذلك بهدف تسهيل رحلة المتعامل وتقليل الجهد والوقت عبر تقليص مدة إنجاز المعاملات والإجراءات اللازمة للحصول على الخدمات.

ومن بين التحسينات الرئيسية الأخرى على الخدمة، دمج رقم التسجيل الجمركي الذي يوفر للمستثمر رمز استيراد فوري مع الرخصة، وهي خطوة من شانها تحفيز الأنشطة التجارية.

وبالنسبة للقطاع البحري والشحن، قام القطاع الرقمي خلال عام 2023 بتطوير تطبيق "النالية" للهواتف الذكية والمخصص لخرائط السلامة البحرية في أبوظبي لتعزيز كفاءة وسهولة استخدام الممرات المائية بالإمارة. ويساعد التطبيق المستخدمين في البحث مباشرة عن المرافق البحرية القريبة مثل المراسي ومزلقات السفن ومحطات الوقود البحري، والمواقع المخصصة للأنشطة الترفيهية بما في ذلك السباحة وركوب القوارب والتزلج على الماء وركوب الأمواج وغيرها.

إنجازات أخرى

أختير برنامج خريجي لوجستيات التجارة المتقدمة "أطلق"، التابع للمجموعة، في عام 2023 ضمن أفضل 3 مبادرات خليجية في فئة أفضل مبادرة تمكين رقمي للمرأة ضمن جائزة الحكومة الرقمية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد شهد البرنامج تخريج 91 متدرباً خلال عام 2023 ضمن دفعته الخامسة، وهو أعلى عدد منذ إطلاقه، بالإضافة إلى 59 خريجا ضمن الدفعة الأولى من برنامج "أطلق" للأطفال.

كما فاز القطاع الرقمي بالعديد من الجوائز العالمية المرموقة في عام 2023 مثل الابتكار في التقنيات المستدامة في جوائز الاستدامة الخليجية 2023، وجائزة الحكام للإنجاز الخاص في ideasUK ، وأفضل استراتيجية لتجربة المتعاملين وأفضل تجربة رقمية للمتعاملين في جوائز تجربة العملاء الدولية 2023. في 7 سبتمبر 2023، حصل نظام التتبع الرقمي الجديد والمبتكر الذي طوره القطاع الرقمي على براءة اختراع في سنغافورة وأستراليا، ليصبح أحدث تكريم دولي مرموق لجهوده الرائدة للنهوض بقطاع التجارة الرقمية والخدمات اللوجستية.

نظرة مستقبلية

يتطلع القطاع الرقمي إلى مواصلة النمو غير العضوي عبر صفقات الاستحواذ والدمج، مستهدفاً المزيد من التحسينات في حلول التجارة الرقمية المبنية على قدرات "بوابة المقطع" وحلول شركة "تي تيك" لتطوير مجموعة متكاملة من الأدوات الرقمية سهلة الاستخدام، التي تسهم في ترسيخ سمعة أبوظبي ومجموعة موانئ أبوظبي كوجهة مفضلة للتجارة الدولية. كما يولي القطاع أيضاً الأولوية لتقديم حلول ذكية ومبتكرة لزيادة الكفاءة على مستوى المجموعة، ويعتزم مواصلة رعاية المواهب الوطنية الشابة لتأهيلها للنهوض بمسؤوليتها في بناء الاقتصاد الرقمي في إمارة أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة.

الأداء المالي

كان عام 2023 حافلاً بالتحديات، حيث تم ترشيد الطلب، وعودة أسعار الشحن في القطاعين البحري واللوجستي إلى طبيعتها بعد الارتفاعات الاستثنائية التي شهدتها خلال جائحة كوفيد-19 في الفترة من 2020 إلى 2022. كما شهد العام حركات تصحيحية كبيرة لأسعار الشحن الجوي والبحري والبري التي تراجعت في ظل الاضطرابات التي طالت بيئة الاقتصاد الكلي والتوترات الجيوسياسية المحتدمة. وقد تمكنت مجموعة موانئ أبوظبي من التغلب على معظم هذه التحديات من خلال ضوابط مالية صارمة ومرونة كبيرة مكنتها من مواصلة تحقيق نتائج أساسية قوية وذلك من خلال توسيع نطاق عروض خدماتها والاستثمار في تعزيز القدرات الاستيعابية وتوطيد الشركات الواعدة بما يضمن جذب المزيد من الأعمال والخدمات على المدى الطويل.

”

بفضل الإدارة المالية الحصيفة والنهج المدروس والمتأني في تخصيص رأس المال وفقاً للأولويات الإستراتيجية، شقت مجموعة موانئ أبوظبي طريقها وسط بيئة اقتصادية متقلبة ببراعةٍ عززت مرونتها في مواجهة التحولات الاضطرابات الاقتصادية، ووفرت لها كافة المقومات التي تكفل لها الاستفادة من فرص النمو، لتواصل تقدمها على مسار تعزيز القيمة. وتعكس أحدث نتائجنا المالية أولوياتنا للنمو المستدام القائم على التآزر وتعزيز التكامل البيني، إلى جانب تنويع الإيرادات وتحقيق وفورات في التكلفة.“

الإيرادات

11.68 مليار درهم

+112% على أساس سنوي

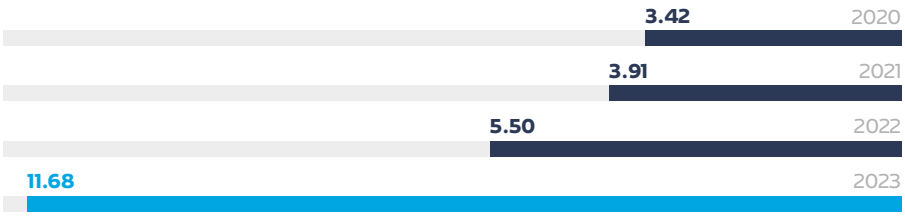

اجمالي الربح

3.11 مليار درهم

+18% على أساس سنوي

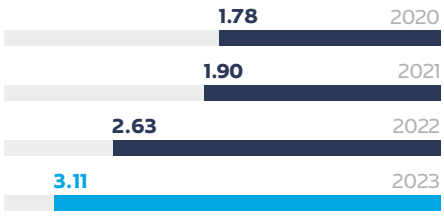

الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والاستهلاك والإهلاك

2.67 مليار درهم

+23% على أساس سنوي

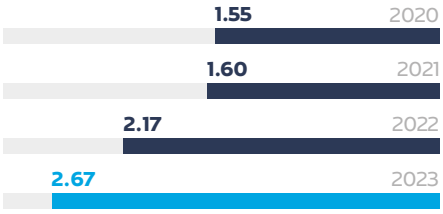

إجمالي صافي الأرباح *

1.36 مليار درهم

+6% على أساس سنوي

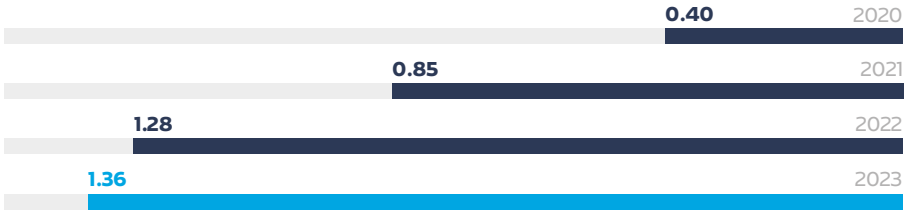

*صافي الربح قبل استقطاع حصة مساهمي الأقلية

أداء موحّد استثنائي

سجلت المجموعة زيادة قياسية في الإيرادات خلال عام 2023 بنسبة 112% على أساس سنوي لتصل إلى 11.68 مليار درهم. كما حققت الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك نمواً بنسبة 23% إلى 2.67 مليار درهم، بينما سجل صافي الأرباح ارتفاعاً بنسبة 6% إلى 1.36 مليار درهم. وجاءت الزيادة في الإيرادات مدفوعة بمشاريع النمو العضوي في كافة قطاعات المجموعة، بالإضافة إلى تأثير عمليات الدمج والاستحواذ التي أبرمت مؤخراً، لاسيما مع استكمال صفقتي الاستحواذ على شركة نواتوم ومحطة الحاويات في كراتشي ودمج أعمالهما بتاريخ 30 يونيو 2023 (تأثير ستة أشهر).

أداء القطاعات

على الصعيد التشغيلي، حقق **قطاع الموانئ** نمواً في حجم مناولة الحاويات وصل إلى 4.91 مليون حاوية نمطية (قياس 20 قدما) في عام 2023، بنسبة تزيد على 13% على أساس سنوي مدفوعا بنسبة إشغال أعلى بلغت 54% في عام 2023 مقارنة مع 51% في عام 2022.

كما ارتفع حجم مناولة البضائع العامة بنسبة 26% على أساس سنوي لتصل إلى 40.0 مليون طن في عام 2023، مقارنة مع 31.7 مليون طن في عام 2022. وحقق القطاع نمواً بأكثر من أربعة أضعاف تقريباً في حجم مناولة سفن البضائع المحرجة على أساس سنوي لتصل إلى 777 ألف مركبة، مستفيداً من الأحجام التي ناولتها نواتوم خلال ستة أشهر، في حين ارتفعت نسبة المسافرين عبر السفن السياحية لتصل إلى 183% على أساس سنوي على الرغم من تأثر عمليات محطة العقبة للسفن السياحية بالأوضاع في منطقة البحر الأحمر في الربع الرابع من عام 2023.

نمت إيرادات قطاع الموانئ بنسبة 40% على أساس سنوي لتصل إلى 1.59 مليار درهم في عام 2023، مدفوعة بأداء تشغيلي قوي ومساهمة متميزة من "نواتوم" ومحطة الحاويات في كراتشي خلال ستة أشهر. كما وصلت أرباح القطاع قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك إلى 827 مليون درهم في عام 2023، محققاً هامش أرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بنسبة 52%، بانخفاض طفيف عن نسبة 56% التي حققها في عام 2022 نتيجة للتغير في مزيج الأعمال من الأنشطة الدولية. وبهذا، تصل مساهمة قطاع الموانئ في الإيرادات الموحدة والأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك ما نسبته 16% و23% على التوالي خلال العام 2023.

سجل **قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة** زيادة في الإيرادات بنسبة 7% على أساس سنوي لتصل إلى 1.78 مليار درهم في عام 2023، مدفوعة بالزيادة في تأجير الأراضي والمستودعات والمرافق، فضلاً عن تأثير دمج "شركة الإسكان الجماعي" و "كيزاد للمجمعات". وعلى الرغم من استمرار تحسن نسبة إشغال الأسرة في "شركة الإسكان الجماعي" و "كيزاد للمجمعات"، فقد انخفض نمو إيرادات القطاع على أساس مقارنة المثل بالمثل بنسبة 13% على أساس سنوي، نظراً لتوقف إيرادات تأجير مدن رزين لأغراض العزل والحجر الصحي خلال جائحة كوفيد-19. وقد بلغت أرباح القطاع قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك 1.26 مليار درهم لهذا العام، وهو ما انعكس على هامش الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بنسبة 71% مقارنة بنسبة 66% في عام 2022. وبهذا، تصل مساهمة قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة في الإيرادات الموحدة والأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك ما نسبته 18% و33% على التوالي خلال العام 2023.

نظرة عامة على الأداء المالي (يتبع)

ربحية السهم

0.21 درهم

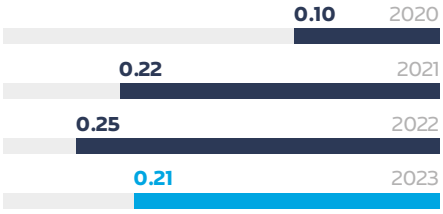

إجمالي الأصول

55.61 مليار درهم

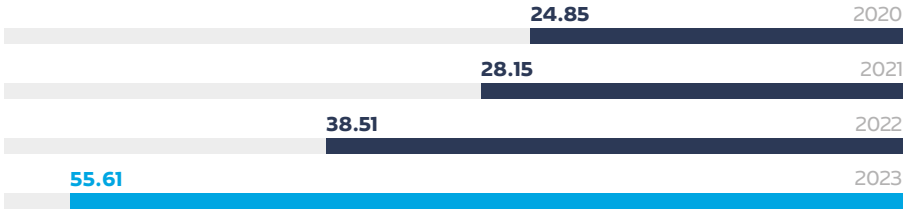

التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

1.48 مليار درهم

+107% على أساس سنوي

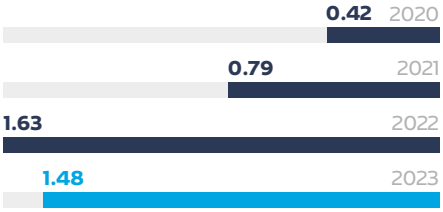

النفقات الرأسمالية

4.70 مليار درهم

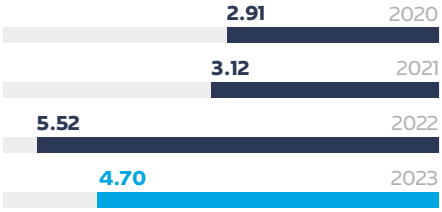

صافي الدين/الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك (x)

x4.4

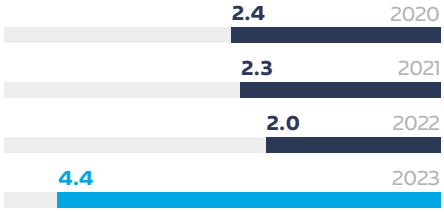

وسجَّل **القطاع البحري والشحن** نمواً قوياً في كافة المؤشرات التشغيلية خلال عام 2023، حيث بلغ إجمالي أسطول السفن 260 سفينة، مرتفعاً من 178 سفينة في عام 2022، ليضيف بذلك طاقة استيعابية كبيرة عبر جميع قطاعات الشحن. كما زادت نسبة رسو سفن حاويات الشحن الإقليمي في الموانئ لتصل إلى 34% على أساس سنوي، وارتفعت أحجام مناولة حاويات الشحن الإقليمي بنسبة 70% على أساس سنوي لتصل إلى 525 ألف حاوية نمطية، في حين حققت أنشطة الخدمات البحرية (السفن الراسية، وخدمات القطر، والخدمات الإرشادية) معدل نمو قوي من رقمين على أساس سنوي. حافظ القطاع البحري والشحن على موقعه كمحرك لنمو إيرادات المجموعة مع زيادة إيراداته ثلاثة أضعاف تقريبا لتصل إلى 6.29 مليار درهم خلال العام بزيادة نسبتها 154% على أساس سنوي ومقارنة المثل بالمثل، رغم الانخفاض الحاد في أسعار شحن الحاويات بسبب الاستثمارات الموجهة لرفع الطاقة الاستيعابية للأسطول. يحتل القطاع البحري والشحن المرتبة الأولى من حيث مساهمته في إيرادات المجموعة بنسبة 43% (باستثناء إيرادات أنشطة تجارة السفن في النصف الثاني من عام 2023)، كما يأتي في المركز الثاني كأكبر مساهم في أرباح المجموعة قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بنسبة 32%.

وفي عام 2023، ارتفعت أرباح القطاع قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بنسبة 44% على أساس سنوي لتصل إلى 933 مليون درهم، وهو ما انعكس على تحقيق هامش أرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بنسبة 27% مقارنةً بنسبة 30% في عام 2022 مع عودة رسوم الشحن بالحاويات إلى طبيعتها بعد ارتفاعاتها التاريخية عام 2022.

وفي **القطاع اللوجستي**، ارتفعت أحجام الشحن البحري عالمياً بنسبة 8% على أساس سنوي، وانخفضت أحجام الشحن الجوي عالميا بنسبة 25% على أساس سنوي، في ظل العمل ضمن بيئة محفوفة بالتحديات علاوة على انخفاض الطلب وعودة أسعار الشحن إلى طبيعتها. وقفزت إيرادات القطاع اللوجستي على أساس سنوي لتصل إلى 1.94 مليار درهم في عام 2023 مقارنة بـ 532 مليون درهم في عام 2022، مدفوعة بشكل رئيسي بتأثير دمج الأعمال اللوجستية لشركة نواتوم على مدار ستة أشهر. وتراجعت أرباح القطاع قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك إلى 16 مليون درهم في عام 2023 متأثرةً سلباً بانخفاض القيمة الاستثنائية البالغة 139 مليون درهم، والمتعلقة باستثمار في شركة زميلة مدرجة في 2023، إضافةً إلى تأثير سلبي أساسي خلال عام 2022 نتيجة أرباح غير متكررة بقيمة 73 مليون درهم من بيع مستودع كجزء من عقد جديد طويل الأجل مع متعامل استراتيجي.

وفي **القطاع الرقمي**، فاق عدد المعاملات التي أنجزتها منصة النافذة الموحدة 33 مليون معاملة بما فيها أحجام معاملات المرور الإلكتروني، ومعاملات خدمات العمالة الأجنبية، والصيانة والخدمات المتعلقة بالمشاريع الخارجية، بالإضافة إلى الاستحواذ على شركة "تي تيك"، والتي شكلت عوامل إيجابية تضافرت لدعم أداء القطاع. حققت إيرادات القطاع الرقمي نمواً بنسبة 13% على أساس سنوي لتصل إلى 454 مليون درهم في عام 2023 (+ 10% على أساس سنوي ومقارنة المثل بالمثل مع استثناء صفقة الاستحواذ على شركة "تي تيك"). كما بلغت أرباح القطاع قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك 251 مليون درهم بزيادة نسبتها 15% على أساس سنوي. وساهم القطاع بنسبة 4% من الإيرادات الموحدة للمجموعة وبنسبة 7% من الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك خلال عام 2023. حقق القطاع الرقمي هامشاً ضمنياً للأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بنسبة 55%، ليصبح بذلك ثاني أعلى قطاعات المجموعة بعد قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة.

التدفق النقدي من العمليات

شهد التدفق النقدي من العمليات انخفاضاً بنسبة 10% على أساس سنوي ليصل إلى 1.47 مليار درهم في عام 2023، نتيجة لحركة رأس المال العامل السلبية المؤقتة المرتبطة بالنمو السريع

الذي تحقق مؤخراً، في حين بلغ التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة الاستثمارية 6.88 مليار درهم، وبلغ التدفق النقدي من أنشطة التمويل 7.95 مليار درهم.

النفقات الرأسمالية

بلغت النفقات الرأسمالية للمجموعة 4.70 مليار درهم في عام 2023، بانخفاض قدره 825 مليون درهم عن عام 2022، تماشياً مع برنامجها للإنفاق الرأسمالي العضوي بقيمة 15 مليار درهم بين عامي 2023-2027. وتركزت أبرز النفقات الرأسمالية في مشاريع توسعة ميناء خليفة ضمن قطاع الموانئ، والأصول المخصّصة، والمستودعات، والقطاعات الصناعية المتخصصة في قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة إضافةً إلى مشاريع توسعة أسطول السفن بما في ذلك الحاويات والشحنات السائبة والخدمات البحرية في القطاع البحري والشحن.

الميزانية العمومية

وعلى صعيد الميزانية العمومية، ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 44% على أساس سنوي ليصل إلى 55.61 مليار درهم في عام 2023، فيما ارتفعت أسهم حقوق الملكية بنسبة 8% على أساس سنوي لتصل إلى 20.82 مليار درهم.

وعلى الرغم من تأثر الميزانية العمومية مع بلوغ نسبة صافي الدين إلى الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك 4.4 ضعفاً بعد الاستثمارات العضوية وغير العضوية الموجهة لعمليات التوسع الداخلي وصفقات الاستحواذ الكبرى في عام 2023، إلا أنها تواصل دعم التصنيفات الائتمانية من الدرجة الاستثمارية مستندةً إلى إدارة فعالة لأسعار الفائدة وتحسين شروط الاتفاقيات والتعاقدات.

ويُشار إلى أن الهيكلية الرأسمالية للمجموعة لغاية تاريخ 31 ديسمبر 2023 ضمّت ما نسبته 38% من الديون، بما فيها سندات غير مضمونة تحت برنامج سندات اليورو متوسطة الأجل مستحقة في عام 2032، وتسهيلات ائتمانية متجددة كبيرة وغير مضمونة من مجموعة من المصارف المحلية والدولية مستحقة في عام 2026، وتمويل مرحلي مستحق في عام 2025 بالإضافة إلى تسهيلات تمويلية لصالح الشركتين التي تم الاستحواذ عليهما مؤخراً وهما "شركة الإسكان الجماعي" وشركة "نواتوم". وبحلول نهاية عام 2023، كان للمجموعة سيولة نقدية بقيمة 3.33 مليار درهم، إضافة إلى تسهيلات ائتمانية فعلية بقيمة 1.70 مليار درهم، مع عدم استحقاق أي منها في عام 2024.

ونجحت مجموعة موانئ أبوظبي في تأكيد تصنيفها (A+) من قبل وكالتي "إس آند بي" و"فيتش" لعدة مرات بعد إدراجها وبعد الإعلان عن الاستحواذ.

النظرة المستقبلية

لازلنا نعايش فترة صعبة على خلفية اضطرابات سلسلة التوريد والتوترات الجيوسياسية المتواصلة وتداعياتها السلبية التي تعرقل التدفق الحر لحركة البضائع والتجارة. وقد طوّرت المجموعة قطاعات أعمال متنوعة ومتآزرة تعتمد على أنشطة تكاملية، توفّر فرصاً متميزة للبيع المباشر تُعزّز التزام المتعاملين، وتُؤمّن إيرادات تعاقدية طويلة الأجل يمكن التنبؤ بها، مدعومةً باستثمارات ضخمة في فرص النمو الداخلي والخارجي عبر الخطط التوسعية وصفقات الاستحواذ التي تُعزّز نمو المجموعة ومرونتها.

ونعتزم ضخ استثمارات رأسمالية عضوية بقيمة 12-15 مليار درهم خلال الفترة بين عامي 2024 إلى 2028، لترقية بنيتنا التحتية عالمية المستوى، وتحسين شبكة الربط عبر القطاع اللوجستي والبحري، بالتوازي مع خططنا الرامية إلى توسيع الأسطول بمختلف وحداته وفئاته. وهكذا، تواصل مجموعة موانئ أبوظبي ترسيخ ريادتها الاستراتيجية على مستوى القطاع، من خلال خارطة طريق واضحة للنمو تعتمد على خطة استثمارية طويلة الأجل، تهدف إلى دعم العوائد المستدامة عبر عمليات استحواذ كبرى واستثمارات غير عضوية مدروسة بعناية تعزز مختلف أنشطة المجموعة وأعمالها.

وتتوقع المجموعة الحفاظ على مسار نموها في عام 2024 وما بعده داخل قطاعات عملها الأساسية وفي الشركات التي استحوذت عليها مؤخراً. كما تتوقع المجموعة على المدى المتوسط، بين عامي 2024 و2028، تحقيق معدل نمو سنوي مركب للإيرادات يتراوح بين 15-20% ومعدل نمو سنوي مركب للأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك يتراوح بين 20-25%. وبالطبع ، يتوقف هذا التوجيه على الصفقات الجديدة المعلن عنها حديثاً، مع توقعات بزيادة معدل النمو جزئيا، خاصة في البداية، بسبب تأثير عمليات الاستحواذ الأخيرة.

ملخص الاستدامة

نؤمن في مجموعة موانئ أبوظبي بأن دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة في ممارسات الأعمال يشكل ضمانة قوية لتحقيق النمو المستدام وخلق قيمة مضافة على المدى الطويل لأصحاب العلاقة. ويعتمد نهجنا الشامل تجاه الاستدامة على استراتيجية متكاملة تقوم على أربعة محاور رئيسية:

تعزيز القدرة على التكيف مع التغير المناخي

ندرك في مجموعة موانئ أبوظبي الحاجة الملحة للتعامل مع قضية التغير المناخي وتأثيراته المحتملة على أعمالنا ومجتمعاتنا، وننفذ في هذا السياق مبادرات للحد من بصمتنا الكربونية وتعزيز خططنا ذات الصلة ونعمل على ضخ مزيد من الاستثمارات في البنية التحتية المجهزة للتعامل مع هذا التحدي، إيماناً منا بضرورة تعزيز قدرتنا على التكيف في مواجهة تداعيات التغير المناخي.

حماية البيئة

الحفاظ على البيئة وحمايتها يشكلان ركيزة أساسية لجهودنا في مجال الاستدامة، كما نلتزم بتقليل تأثيرنا البيئي إلى الحد الأدنى من خلال الإدارة المسؤولة للموارد، وتدابير منع التلوث، واعتماد ممارسات مستدامة في جميع عملياتنا.

رفاهية الموظفين والمجتمع

نضع رفاهية موظفينا وتمكينهم ودعم المجتمعات التي نعمل بها على رأس أولوياتنا، من خلال تعزيز ثقافة التنوع والمساواة والشمول وخلق بيئة عمل داعمة تقدر مساهمات جميع الأفراد، والتفاعل النشط مع المجتمعات المحلية لتلبية احتياجاتهم ودعم المبادرات التي تعزز الرفاهية والتنمية الاجتماعية.

تعزيز النمو الاقتصادي

ندرك في مجموعة موانئ أبوظبي دورنا في دفع النمو والازدهار الاقتصادي على المستويين المحلي والعالمي، ونسعى من خلال ممارسات الأعمال المسؤولة والحوكمة الأخلاقية والاستثمارات الاستراتيجية إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة وخلق فرص العمل وتحقيق الرخاء لجميع المعنيين وأصحاب العلاقة.

استراتيجياتنا ومبادراتنا لبناء القدرة على التكيف مع التغير المناخي

تلتزم مجموعة موانئ أبوظبي بأهداف طموحة لتقليل انبعاثات غازات الدفيئة بما يتماشى مع الحلول التي تطرحها أحدث علوم المناخ والاتفاقيات الدولية، ونحرز تقدماً مطرداً على صعيد دعم جهود دولة الإمارات العربية المتحدة لتحقيق هدفها المتمثل في تحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050. وفي إطار هذا المسعى، نعمل على تنفيذ حلول الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة الطاقة عبر عملياتنا، واستكشاف تقنيات مبتكرة لتقليل بصمتنا الكربونية.

تشمل المبادرات الجارية والمنفذة مؤخراً للحد من الانبعاثات الكربونية ما يلي:

المباني والبنية التحتية الخضراء

قمنا ببناء العديد من مرافقنا وفقاً لمعايير "استدامة" مع تنفيذ حلول ذكية لتعزيز كفاءة الطاقة والمياه، مثل العدادات الذكية، وألواح الطاقة الشمسية، وتجهيزات الإضاءة الطبيعية، وأنظمة التبريد عالية الكفاءة، وتجهيزات المياه منخفضة التدفق، والإضاءة الموفرة للطاقة.

مبانٍ ذات انبعاثات كربونية صفريّة

من بين الإنجازات الرئيسية في هذا المجال أعمال الإنشاء الجارية للمبنى الإداري ذو الانبعاثات الكربونية الصفرية، والذي يتميز بنظام طاقة متجددة بقدرة 850 كيلووات، ويهدف إلى التشغيل الكامل بحلول عام 2024. ويدعم الاستخدام المستمر لأدوات مثل OneClick LCA عمليات قياس انبعاثات الكربون وتحسين التصميمات وتعزيز الكفاءة، بينما يشكل دمج حلول الطاقة المتجددة عبر مختلف المشاريع، مثل اعتماد مصابيح الشوارع العاملة بالطاقة الشمسية، أهداف الاستدامة على نطاق أوسع. يُضاف إلى ذلك إنجاز تصميم مشروع ميناء سفاجا في مصر، الذي يُولي الاستدامة أولوية قصوى من خلال ميزات متعددة، تشمل نظاماً للطاقة المتجددة بقدرة 1 ميجاوات، وخطط للحصول على تصنيف نظام الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة "LEED Zero Energy" للمرافق ذات الانبعاثات الصفرية في مجال الطاقة.

مصادر الكهرباء على الشاطئ / التغذية الكهربائية الأرضية

البنية التحتية الجديدة لميناء مغرق مجهزة بتقنيات "التغذية الكهربائية الأرضية" عبر ربط السفن بمصادر الطاقة على الشاطئ أثناء رسوها لتقليل الانبعاثات. ويستلزم هذا النهج المبتكر قيام السفن بإيقاف محركاتها أثناء الرسو، مما يؤدي إلى الحد بشكل كبير من الانبعاثات.

أسطول أخضر

نتطلع إلى استخدام الوقود البديل والمركبات الكهربائية ضمن أسطولنا لتعزيز مساعينا لتقليل انبعاثاتنا الكربونية. ونسعى باستمرار – في إطار التزامنا بالممارسات المستدامة – إلى إيجاد طرق مبتكرة لتحسين كفاءة عمليات أسطولنا عبر تحسين المسارات، ورفع كفاءة استخدام الموارد، وتبني أحدث التقنيات الواعدة في هذا المجال. وتشمل أبرز مبادراتنا الرائدة في مجال تعزيز كفاءة أسطولنا، استخدام إضافات الوقود، والاعتماد المتزايد على وسائل التنقل الكهربائية، والتخلص التدريجي من المركبات منخفضة الكفاءة، ودمج المركبات ذاتية القيادة.

رعاية كوكبنا من أجل مستقبل مستدام

تؤكد مبادراتنا البيئية على أهمية التدوير والحفاظ على التنوع الحيوي وضمان جودة الهواء والمياه ضمن منظومتنا. ونسعى من خلال الممارسات المبتكرة إلى تقليل الهدر وزيادة كفاءة الموارد قدر الإمكان، وتعزيز مبادئ الاقتصاد الدائري. ويمتد التزامنا إلى أبعد من ذلك، حيث نشارك بنشاط في مشاريع استعادة الموائل وصيانتها للحفاظ على النظم البيئية الطبيعية، التزاماً منا بحماية التنوع البيولوجي. كما نؤكد من خلال المراقبة الصارمة لجودة الهواء والمياه على التزامنا بالمسؤولية البيئية وحرصنا على حماية صحة الإنسان والبيئة.

النظم الدائرية والإدارة المتكاملة للنفايات

نؤكد التزامنا الراسخ بتعزيز إعادة التدوير وتطبيق أفضل ممارسات الإدارة المتكاملة للنفايات على امتداد جميع مراحل سلسلة القيمة. ونسعى من خلال تقليل توليد النفايات وزيادة معدلات إعادة التدوير واعتماد مبادئ الاقتصاد الدائري إلى تقليل التلوث البيئي ورفع كفاءة استخدام الموارد قدر الإمكان. ونعمل على تبني نهج أكثر استدامة ودائرية في مجال إدارة النفايات بالتعاون مع الشركاء وأصحاب العلاقة.

الرصد البيئي

الرصد البيئي: تخضع إجراءاتنا للإدارة والرصد البيئي لمعايير شهادة الآيزو ISO 14001، وذلك ضمن نظام الإدارة المتكاملة لمجموعة موانئ أبوظبي. امتثالاً لمتطلبات هيئة البيئة في أبوظبي، نُشغّل ثماني محطات متطورة لمراقبة جودة الهواء المحيط والأرصاد الجوية في دولة الإمارات العربية المتحدة لتقييم مدى التزامنا بالمعيار الوطني لجودة الهواء المحيط من خلال رصد مجموعة واسعة من محددات جودة الهواء.

وإضافة إلى ذلك، أطلقنا برنامجنا لمراقبة جودة مياه البحر في عام 2015 لقياس مجموعة أساسية من المعايير المتعلقة بجودة مياه البحر عبر محطات مراقبة مُوزّعة في مواقع مختلفة قرب أحواض موانئ مجموعة موانئ أبوظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة. يتم اختيار مواقع المحطات بعناية فائقة، مع مراعاة نقاط التفريغ، والأنشطة التشغيلية، وأعمال المشاريع في الموانئ، والمناطق الحساسة في محيط الميناء. وتساعدنا منظومة محطات مراقبة جودة المياه على مراقبة الامتثال لمتطلبات ومعايير هيئة البيئة – أبوظبي وقياس تأثير أنشطتنا على البيئة البحرية.

مراقبة الشعاب المرجانية والحفاظ عليها

تمثل الشعاب المرجانية في محمية رأس غناضة، قبالة ساحل أبوظبي، كنزاً طبيعياً ذا قيمة استثنائية، فهي تجسّد التنوع البيولوجي الغني وتعمل كموئل حيوي للحياة البحرية في المنطقة. وقد أخذت مجموعة موانئ أبوظبي على عاتقها مسؤولية حماية هذا النظام البيئي الفريد من خلال جهود دؤوبة تشمل إجراء تقييمات دورية لحالة الشعاب المرجانية ومراقبتها ونقلها، عند الضرورة، في تأكيد على التزام المجموعة بالحفاظ على التوازن الدقيق لهذه المنظومة البديعة والمهمة.

نقل السحلية شوكية الذيل ووضع هذا النوع من السحالي تحت المراقبة المستمرة

حققت مجموعة موانئ أبوظبي اكتشافاً هاماً ضمن المنطقة الصناعية التابعة لمجموعة كيزاد حيث تم العثور على نوع من السحالي المهددة بالانقراض يُعرف باسم "السحلية شوكية الذيل". وكان هذا الاكتشاف بمثابة شرارة أطلقت تعاوناً مثمراً مع وكالات البيئة المحلية لضمان الحفاظ على هذا النوع الفريد. وتعمل مجموعة موانئ أبوظبي على تنفيذ مبادرات للنقل والمراقبة المستمرة في إطار التزامها بحماية التنوع البيولوجي في جميع مناطق تواجدها وعملياتها. وتُطبّق المجموعة حالياً استراتيجيات مراقبة دقيقة وحفظ تكيفية لضمان بقاء هذا النوع من السحالي وسط تحديات التنمية الصناعية بالتعاون مع الخبراء والسلطات البيئية.

حوكمة المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة وإدارة سلسلة التوريد

حوكمة المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة

تلتزم مجموعة موانئ أبوظبي بتطبيق نهج شامل للاستدامة في جميع عملياتها. ولتحقيق ذلك، تم إنشاء لجنة للمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة تضم ممثلين عن جميع قطاعات وإدارات الشركة الرئيسية، مما يضمن أخذ وجهات النظر المختلفة في الاعتبار عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالحفاظ على البيئة، والمسؤولية الاجتماعية، والحوكمة المؤسسية.

تُعنى اللجنة بمراقبة القضايا والمسائل المتعلقة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة بشكل منتظم، وتحديد الأهداف والغايات، ووضع الاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها على أتم وجه. وتُعدّ اللجنة تقريراً سنوياً حول التقدم المحرز والإنجازات، يُرفع إلى مجلس الإدارة، تعزيزاً لقيم الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بجهود المجموعة في مجال الاستدامة.

يُعزّز هذا النهج المنظم، الذي يُغطّي مختلف الجوانب المتصلة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة، التزام مجموعة موانئ أبوظبي بالعمل بطريقة مسؤولة وأخلاقية، سعياً منها لتحقيق تأثير بيئي واجتماعي إيجابي ومستدام.

إدارة سلسلة التوريد

تُدرك مجموعة موانئ أبوظبي أهمية الإدارة المستدامة لسلسلة التوريد في تحقيق كامل أهدافها في مجال الاستدامة. ولذلك، فإنها تلتزم بالعمل بشكل وثيق مع مورديها وشركائها لتقليل التأثيرات البيئية عبر جميع مراحل سلسلة التوريد. كما تُؤمن المجموعة بأنّ تعزيز الشراكات طويلة الأجل القائمة على الثقة والشفافية والقيم المشتركة هو السبيل إلى خلق اقتصاد عالمي أكثر مرونة واستدامة.

انطلاقاً من فهمها للدور المحوري الذي يمكن أن تؤديه ممارسات المشتريات، تسعى المجموعة جاهدة لضمان القيمة مقابل المال ورفع الكفاءة التشغيلية، بالتعاون مع الموردين والشركاء، لتمهيد الطريق أمام مزيد من المنافع المشتركة والمستدامة. وتشمل المبادرات الرئيسية في هذا الصدد ما يلي:

الامتثال الكامل من جانب الموردين:

- ضمان امتثال جميع الموردين لقواعد سلوكيات الأعمال.

دمج المعايير البيئية:

- إجراء فحص بيئي كامل للموردين المشاركين في خدمات الهندسة والبناء بنسبة 100%.

الفحص البيئي للموردين:

- إجراء فحص بيئي كامل للموردين المشاركين في تقديم خدمات الهندسة والبناء بنسبة 100%.

تفضيل الشركات المحلية:

- إعطاء الأولوية للشركات المنضوية تحت مظلة "القابضة" (ADQ) وصندوق خليفة لدعم المشاريع المحلية والمبادرات الاجتماعية.
- التعاون مع دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي لتعزيز مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في المشتريات كجزء من المرحلة الثانية من برنامج أبطال أبوظبي للشركات الصغيرة والمتوسطة.

تُؤمن مجموعة موانئ أبوظبي بأنّ دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة في استراتيجية أعمالها وعملياتها هو السبيل الأمثل لبناء مستقبل أكثر استدامة ومرونة ومواصلة التزامها بقيادة التغيير الإيجابي وخلق قيمة للمجتمع والبيئة ومساهميها مستفيدةً من نقاط قوتها ومواردها الجماعية الرائدة.

تعزيز رفاهية الموظفين والمجتمع

تشكل رفاهية الموظفين والمجتمع واحدةً من الركائز الأساسية لإطار عمل المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة الخاص بالمجموعة، إدراكاً منا بأن نجاحنا وازدهارنا مرتبط بشكل وثيق بصحة وسعادة ورضا موظفينا والمجتمعات التي نعمل فيها. إننا نعتبر تلك القيم جزءاً لا يتجزأ من جوهر رؤيتنا، ولذلك نضع على رأس أولوياتنا خلق بيئة عمل داعمة وشاملة تُعزز الرفاهية الجسدية والنفسية والمهنية لموظفينا عبر برامج شاملة وفرص للتعلم المستمر وتكافؤ للفرص وتركيز قوي على السلامة، ضمن منظومة متكاملة تهدف إلى تمكين القوى العاملة بالمجموعة من تحقيق النجاح على المستويين الشخصي والمهني. والتزامنا لا يقتصر على مكان العمل فحسب، بل يمتد إلى أبعد من ذلك من خلال انخراطنا النشط في المبادرات والشراكات المجتمعية التي تهدف إلى تحسين نوعية الحياة وتعزيز التنمية المستدامة في المناطق التي نخدمها.

إدارة المواهب

اتخذت المجموعة خطوة رائدة في مجال التميز من خلال اعتماد مقياس جديد في "مؤشر نضج التميز" لقياس تمثيل الإناث في المناصب القيادية داخل مختلف قطاعاتها. حيث حددت المجموعة نسبة مئوية مستهدفة لتمثيل الإناث من إجمالي موظفيها، ونسبة الإناث ضمن المناصب القيادية، مما يؤكد التزامها الراسخ بالتنوع وتكافؤ الفرص بين الجنسين.

تُعكس هذه المبادرات حرص مجموعة موانئ أبوظبي على تعزيز ثقافة تُقدّر التنوع الشمولية في مكان العمل، وتعمل على ضمان التقدم المهني لجميع موظفيها دون تمييز.

تكافؤ الفرص

أكدت المجموعة خلال عام 2023 التزامها الراسخ بضمان تكافؤ الفرص الوظيفية وتعزيز التنوع ضمن فريق عملها، حيث وظّفت 4,960 موظفاً و1,834 موظفة بالتعيين المباشر.

وتصل نسبة تمثيل الإناث على مستوى المجموعة بشكل عام 27%، بينما تبلغ نسبة تمثيل الإناث في الشركات العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة (باستثناء العمال) 25%.

مبادرات دعم الموظفات

اعتمدت المجموعة في عام 2023 برنامج التطوير المهني والشخصي (GLOW) لتعزيز توظيف الكوادر النسائية والاحتفاظ بهن وضمان تقدمهن. ويستهدف البرنامج تسريع الحياة المهنية للكفاءات النسائية الوطنية في المجموعة، وتسهيل مهمة التخطيط المهني الاستراتيجي بالنسبة لهن، وتمكينهن من الاستفادة من أدوات التفكير التصميمي لتعظيم الفرص الوظيفية. واستمراراً لالتزامها بالتنوع وتكافؤ الفرص بين الجنسين، اتخذت مجموعة موانئ أبوظبي خطوة رائدة في مجال التميز من خلال دمج مقياس جديد في "مؤشر نضج التميز" لقياس تمثيل الإناث في المناصب القيادية بقطاعاتها.

التوطين

في عام 2023، أكدت المجموعة التزامها الراسخ بتوطين الوظائف في مختلف قطاعاتها، حيث بلغ عدد المواطنين الإماراتيين الذين يشغلون مناصب إدارية عليا 222 موظفاً.

وارتفعت نسبة الموظفين الإماراتيين، باستثناء العمال، إلى 66.6%، مما يؤكد تركيز مجموعة موانئ أبوظبي على التوطين وتعزيز تواجد الكوادر الوطنية عبر كل قطاعاتها. كما تواصل المجموعة تعزيز بيئة العمل المتنوعة والشاملة من خلال مبادرات تدعم توظيف الموظفين الإماراتيين والاحتفاظ بهم.

التدريب والتطوير المهني

تُولي مجموعة موانئ أبوظبي أهمية قصوى للتدريب والتطوير لتعزيز مهارات موظفيها وكفاءاتهم، وتوفر المعرفة والمهارات والثقافة اللازمة لدفع الممارسات المستدامة داخل مكان العمل من خلال برامج تدريبية وتطويرية متكاملة. إننا لا نعتبر برامجنا التدريبية والتطويرية مجرد أدوات لنقل المعرفة، بل وسائل لغرس مبادئ الاستدامة وتعزيز الابتكار لدى موظفينا وتمكينهم من المساهمة بشكل هادف في تحقيق أهدافنا.

السلامة التشغيلية

تُولي المجموعة أهمية قصوى لسلامة موظفيها ومقاوليها والمجتمعات التي تعمل فيها، وتطبق نظاماً قوياً لإدارة الجوانب المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة وفقاً لمعيار الآيزو ISO 45001. كما يتم تقديم برامج تدريبية وتوعوية دورية لغرس ثقافة الأولوية للسلامة على كافة المستويات المؤسسية، إلى جانب إجراء عمليات تدقيق داخلية وخارجية منتظمة لضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية وتلبية أفضل الممارسات على مستوى القطاع. ونتيجة لتضافر هذه الجهود، يتحسن أداءنا في مجال الصحة والسلامة والبيئة عاماً بعد عام، مما يؤكد التزامنا بالحفاظ على السلامة وضمان بيئة عمل آمنة للجميع.

إشراك المجتمع

حلّقت المجموعة إلى آفاق جديدة في مجال الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية من خلال اعتمادها على أدوات تطبيقية شاملة تعتمد على أنظمة متكاملة مثل Power BI.

كما اتخذ فريق المسؤولية الاجتماعية المؤسسية خطوات استباقية لضمان التنفيذ الفعال لمبادرات المسؤولية الاجتماعية، وذلك بتشكيل فريق يضم الممثلين المعنيين بجميع القطاعات والوحدات، لاستخدام هذه المنصة المبتكرة لجمع البيانات بدقة وتحديثها بشكل مستمر. ويضمن هذا النهج المنظم أن تظل جهود المسؤولية الاجتماعية المؤسسية متوافقة مع أهدافنا ومواكبة للاحتياجات المتطورة لمجتمعاتنا.
تغطي اللوحات المعلوماتية التي يوفرها النظام جميع مبادراتنا في مجال المسؤولية الاجتماعية المؤسسية، مقسمة حسب أنواعها ومراحلها ومجالات تركيزها والفئات المستهدفة منها وأعداد المستفيدين من خدماتها. وبفضل جلسات العصف الذهني الدورية، والمتابعة الحثيثة، والمراقبة المستمرة، تمكنا من بناء نهج موحد ينظم جهودنا في مجال المسؤولية الاجتماعية المؤسسية.
ولا أدل على حجم الإنجازات من لغة الأرقام، حيث نفذنا بنجاح 124 مبادرة للمسؤولية الاجتماعية المؤسسية كان لها أثر إيجابي مهم على حياة 3.9 مليون شخص في مجتمعاتنا.
تقوم استراتيجيتنا للمسؤولية الاجتماعية المؤسسية على ستة محاور رئيسية تشكل البوصلة التي تسترشد بها جهودنا:

1. دعم مجتمعنا
2. الأنشطة البيئية
3. العمل الخيري
4. تكافؤ الفرص
5. رفاهية الموظفين وتطويرهم
6. الصحة

حظيت جهودنا الدؤوبة في هذا الصدد بالتقدير، وحصدت جوائز مرموقة مثل الجائزة الذهبية لأفضل مشاركة مجتمعية خلال جوائز المشاركة المؤسسية لبرنامج المسؤولية المجتمعية المؤسسية 2022، وجائزة التميز الدولي للمسؤولية الاجتماعية المؤسسية، وجائزة "CSR World Leader Award". كما حصدت المجموعة جائزة برونزية ضمن فئة "الإنجاز في المسؤولية المجتمعية للمؤسسات" خلال حفل توزيع جوائز ت جوائز ستيفي العالمية للأعمال.

وبنظرة مستقبلية، فإننا عازمون على المُضيّ قُدُماً في تعزيز تأثيرنا الاجتماعيّ، والسعي لإيجاد حلولٍ مُستدامة للتحديات التي تواجهها مجتمعاتنا. وبفضل وضوح إنجازاتنا وأهدافنا المستقبلية الطموحة، فإننا نمتلك كافة المقومات التي تكفل لنا إحداث تغيير ملموس ومستمر في حياة من نخدمهم.

تقرير الحوكمة المؤسسية

تُحدد سياسة الحوكمة المؤسسية لمجموعة موانئ أبوظبي مبادئ واضحة لآليات صنع القرار على مختلف مستويات المجموعة.

يشكل إطار عمل المخاطر والامتثال ركيزة أساسية لحوكمة المجموعة، ويرسي منظومة استباقية متكاملة لإدارة المخاطر والامتثال، مما يدعم أهداف المجموعة الاستراتيجية ويعزز القيمة المضافة لأصحاب العلاقة.

تُسهم سياسات المجموعة في مجال المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة في خفض البصمة الكربونية لأنشطتها وتعزيز ممارساتها التشغيلية المستدامة ودعم مجتمعاتها وفريق عملها.

مجلس الإدارة	80
الإدارة التنفيذية	84
مبادئ الحوكمة المؤسسية	86
الحوكمة والمخاطر والامتثال	94
المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة	98
الالتزام بالنمو المستدام	104

يُشكل نهج الاستدامة الذي تتبناه المجموعة تجاه المسؤولية البيئية وإثراء الحياة وممارسات الأعمال المسؤولة جوهر ثقافتها التشغيلية وأهدافها الاستراتيجية.

مجلس الإدارة

معالي فلاح محمد الأحبابي

رئيس مجلس الإدارة

يشغل معالي فلاح محمد الأحبابي منصب رئيس مجلس إدارة مجموعة موانئ أبوظبي. وبفضل قيادته الاستشرافية، ساهم بارتقاء المجموعة لتوفر محفظة متكاملة من الموانئ عالمية المستوى، والمناطق الاقتصادية، والخدمات البحرية واللوجستية والأعمال الرقمية التي تقود نمو التجارة العالمية.

يتمتع معاليه بخبرة تمتد على مدى عقدين شملت إدارة العديد من المؤسسات البارزة في إمارة أبوظبي، حيث يشغل حالياً عضوية شركة الاتحاد للقطارات ، كما ترأس سابقاً دائرة البلديات والنقل، ومركز أبوظبي لإدارة النفايات (تدوير)، وهيئة أبوظبي للإسكان، ونادي تراث الإمارات.

كما شغل معاليه سابقاً عضوية المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي، حيث ترأس لجنة البنية التحتية في المجلس. كما شغل معاليه أيضاً عضوية مجلس الإدارة في كل من "مركز إدارة الطوارئ والأزمات والكوارث لإمارة مجالس" وو"هيئة البيئة – أبوظبي" و"مدن العقارية" و"لجنة التصور المستقبلي لمنطقة مصفح".

يحمل معالي فلاح محمد الأحبابي شهادة جامعية عليا في الإدارة من جامعة ولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد خليفة سلطان السّويدي

نائب رئيس مجلس الإدارة

يشغل السيد خليفة سلطان السّويدي منصب الشريك الإداري لشركة "لونيت" ويتمتع بخبرة تزيد على 23 عاماً. ومن خلال منصبه كشريك إداري، يضطلع السيد السّويدي بدور أساسي في الإشراف على عمليات الاستثمارات في الصناديق وبناء الشراكات ووضع الاستراتيجيات في شركة "لونيت".

وقبل مشاركته في تأسيس شركة لونيت، شغل السيد السّويدي منصب الرئيس التنفيذي لـ "صندوق أبو ظبي للتنمية"، ليدير أصولاً مدارة بقيمة إجمالية تزيد عن 35 مليار دولار، ترتكز بشكل أساسي في سوق القطاع الخاص. كما شغل سابقاً منصب الرئيس التنفيذي لتكنولوجيا المعلومات في القابضة (ADQ)، كما شغل العديد من المناصب الإدارية العليا في شركة "مبادلة للاستثمار"، وشركة "أبوظبي الوطنية للكيماويات".

ويشغل السيد السّويدي حالياً منصب رئيس مجلس إدارة مجموعة "أغذية"، ونائب رئيس مجلس إدارة مجموعة موانئ أبوظبي، ونائب رئيس مجلس إدارة شركة أبوظبي الوطنية للطاقة (طاقة).

السيد السّويدي حاصل على درجة البكالوريوس في الأعمال من جامعة ولاية كاليفورنيا، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال التنفيذية بدرجة امتياز من جامعة زايد.

سعادة محمد إبراهيم الحمادي

عضو مجلس الإدارة

يتمتع سعادة محمد إبراهيم الحمادي بخبرة واسعة في قطاع الطاقة، عززت من أهمية دوره في عضوية مجلس إدارة مجموعة موانئ أبوظبي.

ويشغل سعادته حالياً منصب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لمؤسسة الإمارات للطاقة النووية، حيث تولى قيادة عدد من أبرز مبادرات المؤسسة، بما فيها تشغيل محطة براكة للطاقة النووية السلمية، الأولى من نوعها في المنطقة. كما يتولى سعادته تنفيذ البرنامج الشامل للطاقة النووية السلمية في دولة الإمارات، بما يضمن الاستخدام الكامل للطاقة النووية في الأغراض المدنية، والتي تشمل مشاريع الاستثمار المحلي والخارجي، والتكنولوجيا المتقدمة، والوقود النظيف، ودعم تطوير القطاعات ذات الصلة.

كما يمتلك سعادة الحمادي خبرة واسعة عززت من دوره في مجالس إدارات مؤسسة الإمارات للطاقة النووية، وشركة تيراباور، وشركة الجرافات البحرية الوطنية، ومجموعة موانئ أبوظبي، والرابطة النووية العالمية. ويترأس سعادة الحمادي حالياً مجلس إدارة الرابطة العالمية للمشغلين النوويين، وهو عضو مجلس إدارة مركز أتلانتا التابع للرابطة، وعضو في الجمعية النووية الأمريكية، ومعهد إدارة المشاريع بالولايات المتحدة الأمريكية؛ هذا بالإضافة إلى دوره كعضو بارز في جمعية مهندسي الكهرباء والإلكترونيات بالولايات المتحدة الأمريكية، والمجلس الدولي لأنظمة الطاقة الكهربائية الضخمة، وجمعية المهندسين بدولة الإمارات العربية المتحدة.

يحمل سعادة الحمادي شهادة ماجستير العلوم في الإدارة الهندسية وبكالوريوس العلوم في الهندسة الكهربائية من معهد فلوريدا للتكنولوجيا في الولايات المتحدة الأمريكية، ومُنح شهادة الدكتوراة الفخرية في الهندسة من جامعة آجوي في كوريا الجنوبية.

السيدة نجيبة الجابري

عضو مجلس الإدارة

تتمتع السيدة نجيبة الجابري بخبرة تفوق العقدين في مجال الهندسة الكيميائية، وهو ما يثري دورها كعضو في مجلس إدارة مجموعة موانئ أبوظبي.

وتشغل السيدة الجابري حاليًا منصب نائب الرئيس لشؤون البيئة والصحة والأمن والاستدامة في شركة الإمارات العالمية للألمنيوم.

تتمتع السيدة الجابري بمسيرة مهنية رائعة، وهي من المناصرين لقضية المساواة بين الجنسين في مكان العمل، وكانت أول امرأة تعمل في فريق العمليات في شركة دبي للألمنيوم (دوبال)، فضلاً عن كونها أول من تشغل هذا المنصب في منطقة الشرق الأوسط. كما قامت في شركة الإمارات العالمية للألمنيوم بإدارة عمليات الإعداد لتشغيل الخط الجديد الذي يعد الأطول على مستوى العالم في إنتاج الألمنيوم، مستعينة بأحدث الوسائل التكنولوجية في هذا المجال.

حصلت السيدة الجابري على شهادة البكالوريوس في الهندسة الكيميائية من جامعة العين في دولة الإمارات العربية المتحدة، وماجستير في مراقبة العمليات من جامعة أوكلاند. كما حصلت على ماجستير في إدارة الأعمال من كلية هولت الدولية. وقد تم منحها شهادة في مجال صهر الألمنيوم من جامعة نيو ساوث ويلز بأستراليا.

مجلس الإدارة

السيد جاسم حسين ثابت

عضو مجلس الإدارة

انضم السيد جاسم حسين ثابت إلى عضوية مجلس إدارة مجموعة موانئ أبوظبي، حاملاً معه خبرة طويلة في قطاع الطاقة.

شهدت المسيرة المهنية الحافلة للسيد ثابت تقلد العديد من المناصب القيادية في أهم المؤسسات بإمارة أبوظبي، بما فيها عضوية مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة أبوظبي ومجموعة "الاتحاد للطيران"، وشركة أبوظبي لطاقة المستقبل (مصدر).

يتولى السيد ثابت حالياً منصب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة أبوظبي الوطنية للطاقة (طاقة)، إلى جانب دوره كعضو في مجلس الإدارة. وقد شغل العديد من المناصب الرفيعة خلال مسيرته المهنية، بينها الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لمؤسسة أبوظبي للطاقة، والرئيس التنفيذي للشركة الوطنية للتبريد المركزي (تبريد).

يحمل السيد ثابت درجة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من جامعة سانت مارتن في الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد منصور محمد الملا

عضو مجلس الإدارة

يشغل السيد منصور محمد الملا منصب نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة "القابضة" ADQ، حيث يشرف على أعمال محفظة المجموعة ضمن أربع قطاعات اقتصادية رئيسية هي الأغذية والزراعة، والنقل والخدمات اللوجستية، والخدمات المالية، والسياحة والترفيه والعقارات.

كما يشغل السيد الملا منصب رئيس مجلس إدارة شركة أبوظبي لبناء السفن، إضافة إلى عضويته في مجلس إدارة كل من شركة أبوظبي الوطنية للطاقة (طاقة) ، وسوق أبوظبي العالمي، ومجموعة الاتحاد للطيران، وطيران أبوظبي.

تتجاوز خبرة السيد الملا أكثر من 20 عاماً في قطاعات عديدة تشمل على سبيل المثال لا الحصر التمويل، والأسواق المالية، وعمليات الدمج والاستحواذ، والاستراتيجية، والتخطيط المالي، وإدارة المخاطر، وإعادة الهيكلة، وتطوير الأعمال.

وقد شغل السيد الملا سابقاً عدة مناصب قيادية لدى مؤسسات وجهات رائدة، منها منصب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لمجموعة "إيدج". كما شغل قبل ذلك منصب رئيس الاستثمارات للمجموعة لدى "القابضة" (ADQ)، إضافة إلى منصب الرئيس المالي لقطاع البترول والبتروكيماويات في شركة "مبادلة".

السيد الملا حاصل على شهادة البكالوريوس من جامعة بورتلاند بولاية أوريغون الأمريكية.

الكابتن محمد جمعة الشامسي

عضو مجلس الإدارة

يشغل الكابتن محمد جمعة الشامسي منصب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لمجموعة موانئ أبوظبي، حيث يشرف على تطوير محفظة أصول وأنشطة المجموعة.

وبالإضافة إلى ذلك، يرأس الشامسي مجالس إدارة شركة «أرامكس» ومجلس إدارة جمعية أبوظبي التعاونية، كما يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة اتحاد الإمارات للشراع والتجديف الحديث، إضافة إلى عضويته في العديد من مجالس إدارات الشركات والمؤسسات من بينها مجلس إدارة مجموعة الاتحاد للطيران، وشركة أبوظبي للمطارات، ومؤسسة تحقيق أمنية فرع الإمارات.

وبصفته مسؤولاً تنفيذياً متمرساً في القطاع البحري، يتمتع الشامسي بخبرة 20 عاماً في هذا المجال تعزز من دوره في مجلس الإدارة. ويحمل الشامسي شهادة دبلوم الدراسات العليا في العلوم التطبيقية (قبطان أعالي البحار)، وشهادة الماجستير في إدارة الأعمال وشهادة الدراسات العليا في الإدارة من جامعة تسمانيا الاسترالية.

الإدارة التنفيذية

الكابتن محمد جمعة الشامسي
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي
لمجموعة موانئ أبوظبي

ميثة المرر
الرئيس التنفيذي لإدارة الموارد
البشرية للمجموعة
إدارة القوى العاملة والتوطين

عبدالله الهاملي
الرئيس التنفيذي – قطاع المدن
الاقتصادية والمناطق الحرة

الدكتورة نورة الظاهري
الرئيس التنفيذي – القطاع الرقمي

مارتن آروب
الرئيس التنفيذي لإدارة للشؤون المالية للمجموعة

روس تومبسون
الرئيس التنفيذي لإدارة الاستراتيجية والنمو للمجموعة

ايميل بليسر
المستشار العام للمجموعة

سيف المزروعي
الرئيس التنفيذي – قطاع الموانئ

أنتونيو كامبوي
الرئيس التنفيذي – القطاع اللوجستي

كابتن عمار مبارك الشيبه
الرئيس التنفيذي بالإنابة للقطاع البحري والشحن

مبادئ الحوكمة المؤسسية

تعتمد مجموعة موانئ أبوظبي على نموذج أعمال متكامل يتيح لها تحقيق التآزر عبر قطاعاتها الأساسية الخمس وهي: قطاع الموانئ، وقطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة، والقطاع البحري والشحن، والقطاع اللوجستي، والقطاع الرقمي. ويمكّن هذا النموذج المجموعة من الاستفادة من مزاياها التنافسية الفريدة لتؤسس مركزا عالميا رائدا متكاملا للموانئ والخدمات اللوجستية.

تضم المكونات الرئيسية لنموذج أعمال المجموعة ما يلي:

محفظة أصول عالمية	تمتلك الشركة محفظة أصول ذات مزايا استثمارية قوية وطاقة استيعابية كبيرة تشمل مرافق متطورة لمناولة الحاويات وبضائع الدحرجة والبضائع العامة والسفن السياحية بالإضافة إلى محفظة من الأراضي التي تزيد مساحتها عن 550 كم مربع من المناطق الصناعية.
المنصة المتقدمة للتجارة والخدمات اللوجستية (أطلب)	التي تمثل النافذة الموحّدة الرسمية للتجارة في أبوظبي.
شراكات استراتيجية	مشاريع مشتركة وشراكات قوية، محلياً ودولياً، مدعومة بقاعدة واسعة من الأطراف الفاعلة في القطاعات الصناعية والمؤسسية في إمارة أبوظبي.
سمعة عالمية واسعة	شهرة واسعة بين أوساط العديد من الهيئات الصناعية المرموقة وأبرز اللاعبين الدوليين في قطاع التجارة البحرية والخدمات اللوجستية.

يضطلع كل قطاع من قطاعات الشركة بدور محوري ضمن نموذج أعمالها الشامل:

- **قطاع الموانئ:** يمتلك قطاع الموانئ ويدير ميناء خليفة وموانئ ومحطات تجارية أخرى في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- **قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة** يخدم قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة أكثر من 2,000 متعامل، ويعد مركزاً حيوياً للصناعة والتجارة والخدمات اللوجستية
- **القطاع البحري والشحن:** يوفر القطاع البحري والشحن خدمات الشحن والخدمات البحرية، كما ينظم ويشرف على الأنشطة البحرية في أبوظبي.
- **القطاع اللوجستي:** يوفر القطاع اللوجستي للمتعاملين داخل دولة الإمارات وخارجها حلول سلسلة توريد وإمداد وشحن شاملة.
- **القطاع الرقمي:** يقدم القطاع الرقمي حلولاً رقمية متقدمة وذكية ومبتكرة تلبي احتياجات الجهات المعنية في مجتمعات التجارة والخدمات اللوجستية.

ويعتمد نموذج عمل المجموعة على ثقافة وقيم راسخة، وإدارة قوية للمخاطر، وتركيز دائم على الاستدامة والحوكمة المسؤولة. ويهدف إلى خلق قيمة مستدامة لأصحاب العلاقة، بما في ذلك المتعاملين والموظفين والمستثمرين والمجتمعات التي تنشط فيها عملياتنا. ويدعم هذا النهج دور المجموعة في رفد التنمية الاقتصادية ومعالجة التحديات والصعوبات التي تشكل عائقاً أمام مسيرة نمو التجارة الدولية والقطاع اللوجستي، كما يخدم طموحات إمارة أبوظبي نحو ترسيخ مكانتها كمركز عالمي رائد على خارطة التجارة والخدمات اللوجستية

اللجان الإدارية

تمتلك مجموعة موانئ أبوظبي لجاناً إدارية متعددة، تتضافر جهودها لضمان فعالية آليات الحوكمة، ومعالجة المخاطر ذات الصلة، ورفع كفاءة عملية صنع القرار، والحصول على التأكيدات اللازمة من الوحدات الإدارية المختلفة، وتوفير منصة متكاملة لرصد ومناقشة المستجدات ذات الصلة بالعمليات التشغيلية.

وتحقيقاً لهذه الغاية، أنشأ العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمجموعة اللجان الإدارية التالية:

1. **لجنة الإدارة التنفيذية:** تتمثّل الأدوار والمسؤوليات الرئيسية للجنة في التركيز على اتخاذ القرارات للمجموعة ووضع استراتيجيات الشركات التابعة لها، بالإضافة إلى وضع خطط العمل الاستراتيجية وإعداد الموازنة، والتقارير المالية وإدارة المخاطر الاستراتيجية والمالية والضوابط الداخلية في المجموعة. وتركز اللجنة أيضاً على إنشاء هياكل تنظيمية ومؤسسية فعالة تحقق أهداف المجموعة، وإدارة المخاطر الاستراتيجية والمالية، وضمان توافق الاستراتيجيات الرقمية مع أهداف العمل، واعتماد خطة التعاقب الوظيفي ضمن المجموعة.

2. **لجنة المناقصات:** تدعم لجنة مجلس المناقصات أقسام المجموعة ووحداتها الإدارية التي تمتلك صلاحيات الموافقة على العقود والالتزامات المالية المتعلقة بشراء السلع والخدمات، وذلك وفقاً لسياسة تفويض الصلاحيات المعتمدة. وتضمن اللجنة الحفاظ على النزاهة وممارسة الرقابة على عمليات الشراء والامتثال لسياسة المشتريات ودليل إجراءات الشراء وتقديم المشورة والنظر في المسائل الأخرى حيثما تقتضي الحاجة وفقاً لسياسة تفويض الصلاحيات أو بطلب من الإدارة المختصة.

3. **لجنة الاستثمار:** تشرف اللجنة على مشاريع الدمج والاستحواذ، وتمويل المشاريع الجديدة والقائمة، وتقييم فرص الاستثمار، ومبيعات الأصول، وتخصيص النفقات الرأسمالية أو نفقات التخارج من المشاريع. وتتولى اللجنة أيضاً الإشراف على الاستراتيجية العامة للمجموعة، والميزانية السنوية، والخطط الاستراتيجية طويلة الأجل، واستراتيجيات النمو في الأسواق الدولية، والتقييم الاستراتيجي للاستثمارات المحتملة، وضمان كفاية الخطة التمويلية للمجموعة، وجميع أنشطة التمويل الرئيسية التي تتطلب موافقة مجلس الإدارة.

الحوكمة المؤسسية (يتبع)

تنوع القوى العاملة للمجموعة

اتخذت المجموعة في عام 2023 خطوات استباقية لتعزيز التزامها الراسخ بالتنوع والمساواة والشمولية للقوى العاملة لديها وتهيئة بيئة العمل التي تضمن ذلك، محققةً إنجازات مرموقة في هذا الصدد على مدار العام.

أبرز الإنجازات في مجال تنوع القوى العاملة

- **التنوع بين الجنسين:** أحرزنا تقدماً ملحوظاً في تعزيز التنوع بين الجنسين على مستوى المجموعة، حيث ارتفع إجمالي عدد الموظفات في المناصب الإدارية العليا (مدير وأعلى) من 15 في عام 2022 إلى 124 في عام 2023 (بما في ذلك نواتوم)، في مؤشرٍ قوي على التزامنا بتعزيز دور المرأة في المناصب القيادية. ومن بين شركات المجموعة التي تتخذ من دولة الإمارات العربية المتحدة مقراً لها، بلغ عدد الموظفات في الإدارة العليا 92 موظفة. وتتعزز تلك الجهود بالزيادة المطردة في معدل توظيف الإناث على جميع المستويات، وارتفاع القوى العاملة النسائية إلى 1,873 موظفة بدوام كامل (بما في ذلك نواتوم) في عام 2023، من بينهن 466 موظفة في الشركات التي تتخذ من الإمارات العربية المتحدة مقراً لها.
- **التنوع الثقافي:** يتجلى التزامنا الراسخ بالشمولية الثقافية في تنوع القوى العاملة لدينا، والتي ضمت موظفين من 100 جنسية مختلفة خلال عام 2023 (بما في ذلك نواتوم). ويساهم هذا التنوع الكبير في إثراء ثقافتنا وتعزيز قدرتنا التنافسية على المستوى العالمي.
- **شمولية أصحاب الهمم:** تماشياً مع التزامنا الراسخ بالشمولية والدمج، حافظنا على ثبات نسبة أصحاب الهمم ضمن القوى العاملة بالمجموعة، وذلك في إطار جهودنا المستمرة لتوفير فرص عادلة لجميع الموظفين.
- **التدريب والتطوير المهني:** كان الاستثمار في التدريب ركيزة أساسية في استراتيجيتنا لدعم تنويع القوى العاملة، حيث ارتفعت ساعات التدريب الموظفين من 10,854 ساعة في عام 2022 إلى 18,219 في عام 2023. ويُعد هذا الإنجاز مؤشراً قوياً على التزامنا بالتطوير المهني لجميع كوادرنا من الجنسين. ويضمن التركيز على التدريب حصول جميع الموظفين، بغض النظر عن الجنس أو الجنسية، على الموارد والفرص اللازمة للنمو والتطور في مجموعتنا.

المبادرات الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية

التزاماً بأهدافنا الاستراتيجية وانسجاماً مع رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة الرامية إلى خلق اقتصاد متنوع وشمولي، تواصل مجموعة موانئ أبوظبي تنفيذ حزمة من السياسات والمبادرات الرامية إلى توفير بيئة عمل لا تقتصر فقط على تشجيع التنوع والشمولية، بل تُشكل أيضا ركيزة أساسية لنموذجها الأخلاقي والمؤسسي. وتشمل توجهاتنا المستقبلية في هذا الصدد مواصلة تعزيز التنوع بين الجنسين في المناصب القيادية، وتوسيع التنوع الثقافي للقوى العاملة لدينا، ومواصلة دعم دمج أصحاب الهمم وتطويرهم مهنياً.

لا يقتصر التزامنا تجاه التنوع والمساواة والشمولية على تحقيق الأهداف فحسب، بل يمتد أيضا إلى دمج هذه القيم الأساسية في نسيج مؤسستنا لتصبح جزءاً لا يتجزأ من ثقافتنا وسلوكنا. فنحن نؤمن بأن تنوع القوى العاملة هو مصدر قوتنا، وقاطرة تقود الابتكار وتعزز قدرتنا على التكيف ومواجهة تحديات السوق العالمية بمرونة وإبداع.

وستظل المجموعة ملتزمة بتوفير بيئة عمل أكثر شمولاً وتنوعاً ومساواة، انطلاقاً من إدراكنا لقيمة كل موظف والتزامنا بتوفير الفرص التي تمكن فريق عملنا من تحقيق النجاحات التي ينشدها.

وفي عام 2023، أطلقت المجموعة تجربة معزّزة ومتكاملة في التدريب التوجيهي للموظفين الجدد. ويحوي التوجّه الجديد عدّة مناهج تأخذ الموظف في رحلة شاملة عبر أقسام وقطاعات المجموعة لتسلّط الضوء على كافة جوانب العمل، مع إتاحة الوصول لكافة المعلومات التي يحتاجها الموظفون الجدد للمضي قدماً في مسيرتهم المهنية الجديدة. وتعرّف عملية التدريب التوجيهي للموظفين الجدد بمقاربة المجموعة تجاه التطوير المهني والتدريب، وكيفية التفاعل مع مدرائهم المباشرين لاكتساب فرص تعلّم نوعية تفيدهم على امتداد مسيرتهم المهنية، إلى جانب دعم جهود تنويع وشمولية القوى العاملة عبر البلدان التي تعمل فيها المجموعة.

”

ستظل المجموعة ملتزمة بتوفير بيئة عمل أكثر شمولية وتنوعاً ومساواة، انطلاقاً من إدراكنا لقيمة كل موظف والتزامنا بتوفير الفرص التي تمكن فريق عملنا من تحقيق النجاحات التي ينشدها.“

الحوكمة المؤسسية (يتبع)

تُعدّ سياسة الحوكمة المؤسسية التي تتبناها المجموعة مرجعاً أساسياً لشركاتها التابعة، وتوفر إطاراً توجيهياً واضحاً لمبادئ الحوكمة المؤسسية التي يتوجب الالتزام بها. ويهدف هذا الإطار إلى تحديد توزيع الأدوار والمسؤوليات بشكل واضح بين أصحاب العلاقة، بما في ذلك مجلس إدارة المجموعة والإدارة العليا والمساهمين وغيرهم. كما يمكن الإطار من وضع قواعد وإجراءات اتخاذ القرار على مستوى المجموعة وفيما يتعلق بالشؤون المؤسسية، وكذلك على مستوى الشركات التابعة من خلال مجالس إدارتها.

تم تصميم إطار الحوكمة وفق رؤية شاملة تعمل على تمكين وتوجيه القدرات المرتبطة بالحوكمة، من أجل إعلاء قيم الشفافية والنزاهة والمساءلة والمسؤولية والمساواة، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال إرساء مبادئ الحوكمة المؤسسية التي يجب على المجموعة وشركاتها التابعة الالتزام بها ضمن أنشطتها وأعمالها اليومية. وفيما يلي المبادئ الرئيسية والأهداف المنشودة منها، وتشمل هذه المبادئ ما يلي:

الشفافية	ضمان الانفتاح والوضوح في كافة العمليات وإتاحة إمكانية التحقق من كافة المعلومات وإخضاعها للتدقيق.
المساءلة	تمكين المساهمين من مساءلة الإدارة العليا عن أدائها بمقتضى القانون وأنظمة الحوكمة، كما تضمن المساءلة مسؤولية الإدارة العليا أمام مجلس الإدارة ومسؤولية مجلس الإدارة أمام المساهمين.
المسؤولية	تعزيز الشعور بالمسؤولية لدى طرفي الإدارة (مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية)، وضمان تصرف كل عضو من أعضاء الإدارة بدرجة عالية من الأخلاق المهنية، كما تقر المسؤولية بالحقوق القانونية للمساهمين وتشجع التعاون بين الشركة والمساهمين في أمور كالربح وتوفير فرص العمل.
المساواة	ضمان المساواة في الحقوق بين صغار المستثمرين وكبارهم، وبين المستثمرين المحليين والأجانب.

يهدف إطار الحوكمة ومبادئه إلى تحديد أهداف المجموعة ومراقبة تحقيقها، ضامناً بذلك الإدارة والرقابة الفعالين على أداء المجموعة وتوجهها الاستراتيجي.

إطار عمل حوكمة الشركات التابعة

يسترشد نموذج تشغيل حوكمة الشركات الذي تتبناه مجموعة موانئ أبوظبي وقطاعاتها وشركاتها التابعة بدليل حوكمة الشركات المساهمة العامة الصادر عن هيئة الأوراق المالية والسلع بموجب قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (03 /ر.م) بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة. يُشكل هذا النموذج إطاراً قوياً يضمن منظومة حوكمة عالية الكفاءة في مختلف قطاعات المجموعة ويؤكد أن المسؤولية الشاملة لحوكمة الشركات التابعة تأتي على مستوى المجموعة ككل.

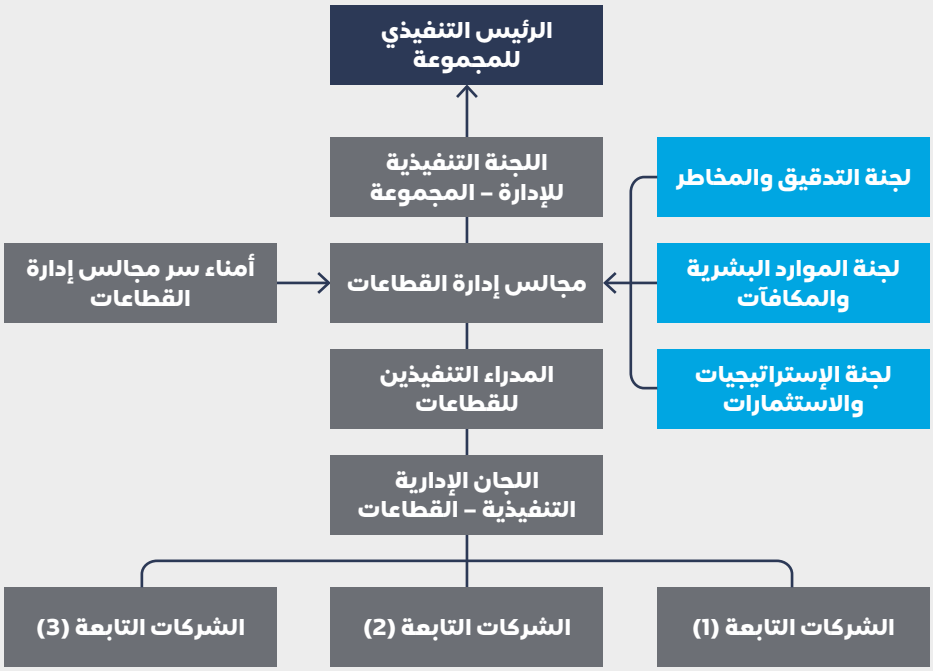

وفيما يلي مكونات النموذج التشغيلي لهيكل حوكمة الشركات التابعة للمجموعة:

1. **مجالس إدارة القطاعات واللجان المنبثقة عنها** يوجد على رأس كل قطاع من قطاعات المجموعة مجلس إدارة يضم رئيساً وعدداً من الأعضاء، وتشمل مسؤوليات مجالس إدارة القطاعات الإشراف على قطاعاتهم المعنية، بما في ذلك لجان مجالس الإدارة وأمناء مجالس الإدارة ولجان الإدارة. وتشمل المسؤوليات العامة لمجلس إدارة المجموعة الإشراف على تنفيذ الخطط الاستراتيجية والتوجهات التشغيلية للقطاعات، والموافقة على سياسات القطاعات، ومراجعة النتائج المالية للقطاعات، وتقييم أداء فريق إدارة القطاعات؛ والتأكد من توافق كافة الأنشطة والاستراتيجيات والميزانيات والنفقات مع توقعات المجموعة.
2. **سياسة تفويض الصلاحيات** توضح مصفوفة تفويض الصلاحيات الشاملة توزيع السلطات داخل المجموعة، وتفصل الصلاحيات المخولة للمساهمين ومجلس الإدارة والسلطات المفوضة من قبل مجلس الإدارة إلى الإدارة التنفيذية لإدارة شؤون المجموعة في المجالات الاستراتيجية والمالية والتشغيلية والجوانب المتعلقة بالامتثال. يهدف إطار العمل هذا إلى تمكين الإدارة من اتخاذ القرارات وإجراء المعاملات بموجب صلاحيات واضحة، وضمان سلاسة آليات الرقابة الداخلية وكفاءة الاتصالات، وفعالية العمليات التشغيلية مع الحفاظ على النزاهة بشكل كامل على صعيد السياسات والجوانب المالية، وصياغة مبادئ للتفويض تتضمن هياكل محددة تضمن المراجعة والرقابة والممارسة السليمة للسلطات المفوضة.

سياسات الحوكمة الرئيسية

تُشكل سياسات الحوكمة الرئيسية ركائز أساسية ضمن إطار عمل الحوكمة في المجموعة، حيث تدعم السلوك الأخلاقي والامتثال التنظيمي وتحمي مصالح أصحاب العلاقة وترجم التزام المجموعة بأرفع معايير حوكمة الشركات والشفافية والمساءلة.

1. **التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:** وضعت المجموعة سياسة شاملة لتنظيم المعاملات والصفقات مع الأطراف ذات العلاقة، لضمان إجرائها بشفافية ونزاهة، وتحديد الإجراءات المتبعة لاقتراحها والموافقة عليها وتضمينها في التقارير ذات الصلة، مما يضمن إدارتها بشكل ملائم وتوفير ضمانات لمساهمي الأقلية وغيرهم من أصحاب العلاقة ضد تضارب المصالح المحتمل أو إساءة استعمال السلطة.
2. **تداولات المطّلعين:** تهدف سياسة تداولات المطلعين بالمجموعة إلى منع تداولات الأشخاص المطلعين على المعلومات الداخلية وضمان الامتثال للقوانين ذات الصلة من خلال حزمةٍ متكاملة من المبادئ والإجراءات الصارمة التي تشكل إطاراً لتنظيم تصرفات المطلعين الذين يتمتعون بإمكانية الوصول إلى معلومات جوهرية وغير متاحة للعموم. كما تشدد السياسة على أهمية حماية المعلومات الحساسة وتلزم بالكشف عنها في الوقت المناسب لتجنب أي تعارض بالمصالح في حينه.
3. **توزيعات الأرباح:** تحدد سياسة توزيع أرباح المجموعة مبادئ توزيع أرباح الأسهم على مساهمي المجموعة، وبما يتوافق مع القوانين واللوائح التنظيمية المعمول والأخذ في الاعتبار معدل نمو أعمال المجموعة وشركاتها التابعة على المدى الطويل. وتضمن هذه السياسة حماية حقوق مساهمي المجموعة وترسيخ مبدأ الثقة وضمان العدالة في توزيع الأرباح مع الحفاظ على المصلحة العامة للمجموعة، فيما يخص الجوانب المرتبطة بتحقيق الاستقرار المالي.
4. **ترشيحات ومكافآت مجلس الإدارة:** توضح سياسة ترشيحات ومكافآت مجلس الإدارة تفاصيل عملية ترشيح واختيار وانتخاب وإعادة انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وفق مبدأ الكفاءة والمعايير الموضوعية التي تضمن تحقيق مصالح المجموعة وأصحاب العلاقة. وتفصّل السياسة آليات تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بما يضمن استقطاب الكفاءات والاحتفاظ بها وتحفيزها، والتوافق مع مجمل أهداف المجموعة، وتحقيق مصالح أصحاب العلاقة.
5. **التدقيق الخارجي:** تضع سياسة التدقيق الخارجي إطاراً متكاملاً يحدد المعايير والإجراءات الخاصة باختيار وتعيين والإشراف على مدققي الحسابات الخارجيين، بما يضمن سلامة وموثوقية التقارير المالية. كما تؤكد السياسة على ضرورة التحقق من استقلالية مدققي الحسابات الخارجيين وامتلاكهم للمؤهلات والخبرات اللازمة، وتقييم أدائهم لضمان تقييم موضوعي ودقيق للبيانات المالية للشركة.
6. **الإفصاح والشفافية في السوق:** تلتزم المجموعة بضمان الكشف عن المعلومات التي يتوجب الإفصاح عنها للسوق بدقة وشفافية وفي الوقت المناسب. وتحدد "سياسة الإفصاح والشفافية في السوق" إجراءات الإفصاح عن المعلومات المالية والتشغيلية، وضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية وتعزيز ثقة أصحاب العلاقة عبر التواصل المفتوح.

الحوكمة المؤسسية (يتبع)

نظام الرقابة الداخلي

وضعت المجموعة سياسة معنية بالرقابة الداخلية، بهدف دعم نموذج الحوكمة التشغيلي وتمكين نهج خطوط الدفاع الثلاثة، وقد صمم هذا النهج لضمان كفاءة آليات الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال عبر مختلف قطاعات المجموعة. ويتوزع نظام الرقابة الداخلي على ثلاث مجموعات (خطوط) مستقلة:

1. **الوحدات المسؤولة عن المخاطر وإدارتها**: يتضمن الخط الدفاعي الأول الضوابط الإدارية وتدابير الرقابة الداخلية بما في ذلك تطوير السياسات والإجراءات وآلية تفويض الصلاحيات، وتحديد المخاطر والضوابط الرقابية، إضافةً إلى تطوير المؤشرات الرئيسية المعنية بالأداء والمخاطر.
2. **الوحدات المسؤولة عن مراقبة المخاطر:** يتضمن خط الدفاع الثاني إطار الرقابة الداخلية مدعوماً بإدارة المخاطر على مستوى المجموعة، إضافةً إلى المراجعة والوقوف على جدوى تقييمات المخاطر الحالية التي يتم إجراؤها، والتنسيق بين الأجندات والتقويمات لمباشرة تنفيذ إجراءات إضافية، بما تقتضيه الضرورة، وتحديد الضوابط الرقابية المُراد اختبارها. وتقوم بتطوير برنامج إطار عمل الرقابة الداخلية، وبرنامج إدارة المخاطر المؤسسية.
3. **الوحدات التي تقدم ضمانات مستقلة:** يقدم خط الدفاع الثالث، التدقيق الداخلي، توجيهات إرشادية شاملة حول تقييم المخاطر وتحديدها وقياسها. وتتولى وحدة التدقيق الداخلي إجراء تقييمات ذاتية للمخاطر والضوابط الرقابية، كما تتولى مراقبة المخاطر الحالية والناشئة، وترصد أي خروقات تؤثر على المؤشرات الرئيسية المعنية بالأداء والمخاطر، وخطة التدقيق الداخلي القائمة على المخاطر. وتتولى الوحدة أيضاً مسؤولية اختبار كفاءة الضوابط الرقابية بشكل دوري طوال العام، وتعميم نتائج الاختبار بين مجموعات المخاطر والرقابة المعنية، والإبلاغ عن أوجه القصور وحالات عدم الامتثال في إطار عمل الرقابة الداخلية ومستويات التعرض للمخاطر المؤسسية.

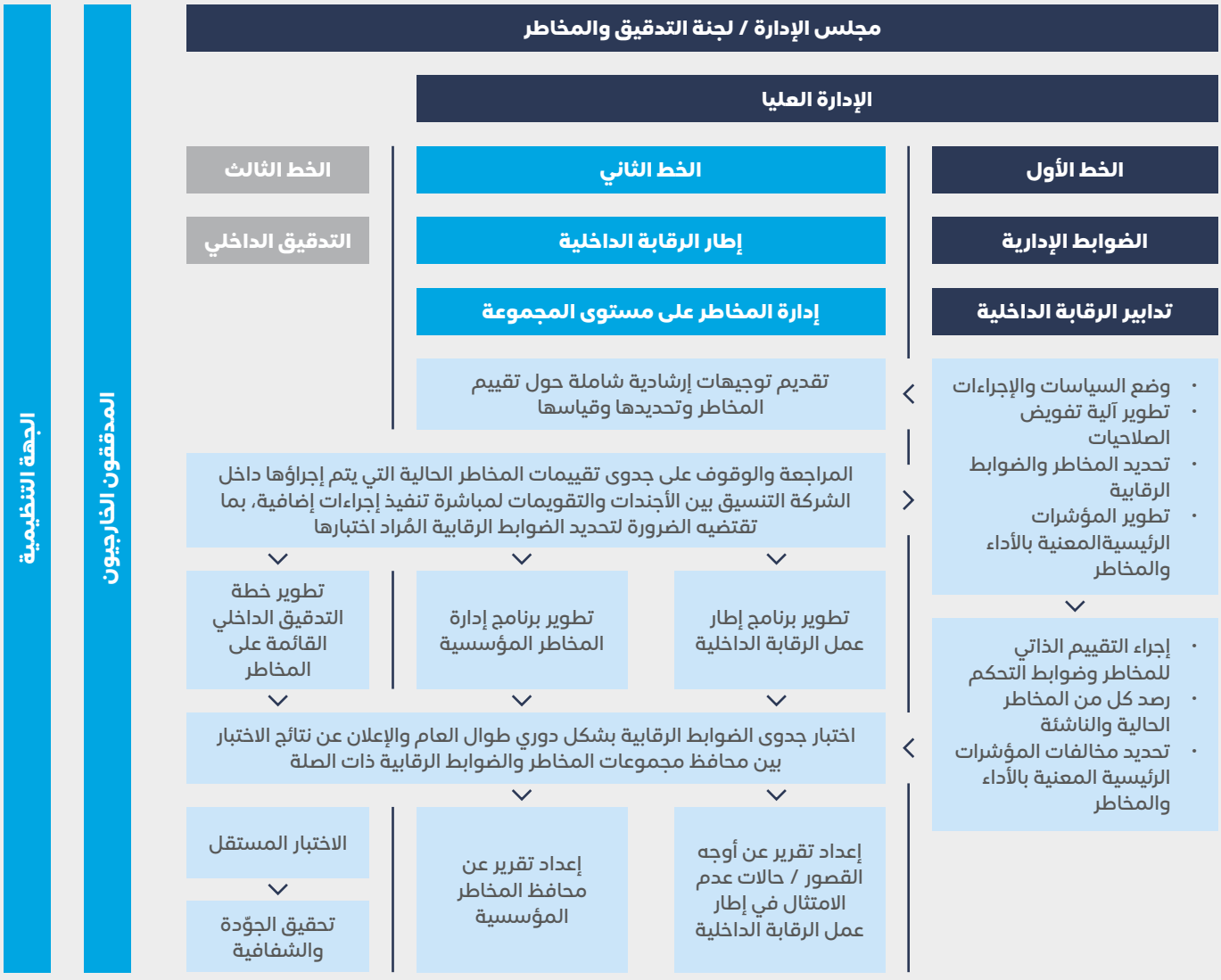

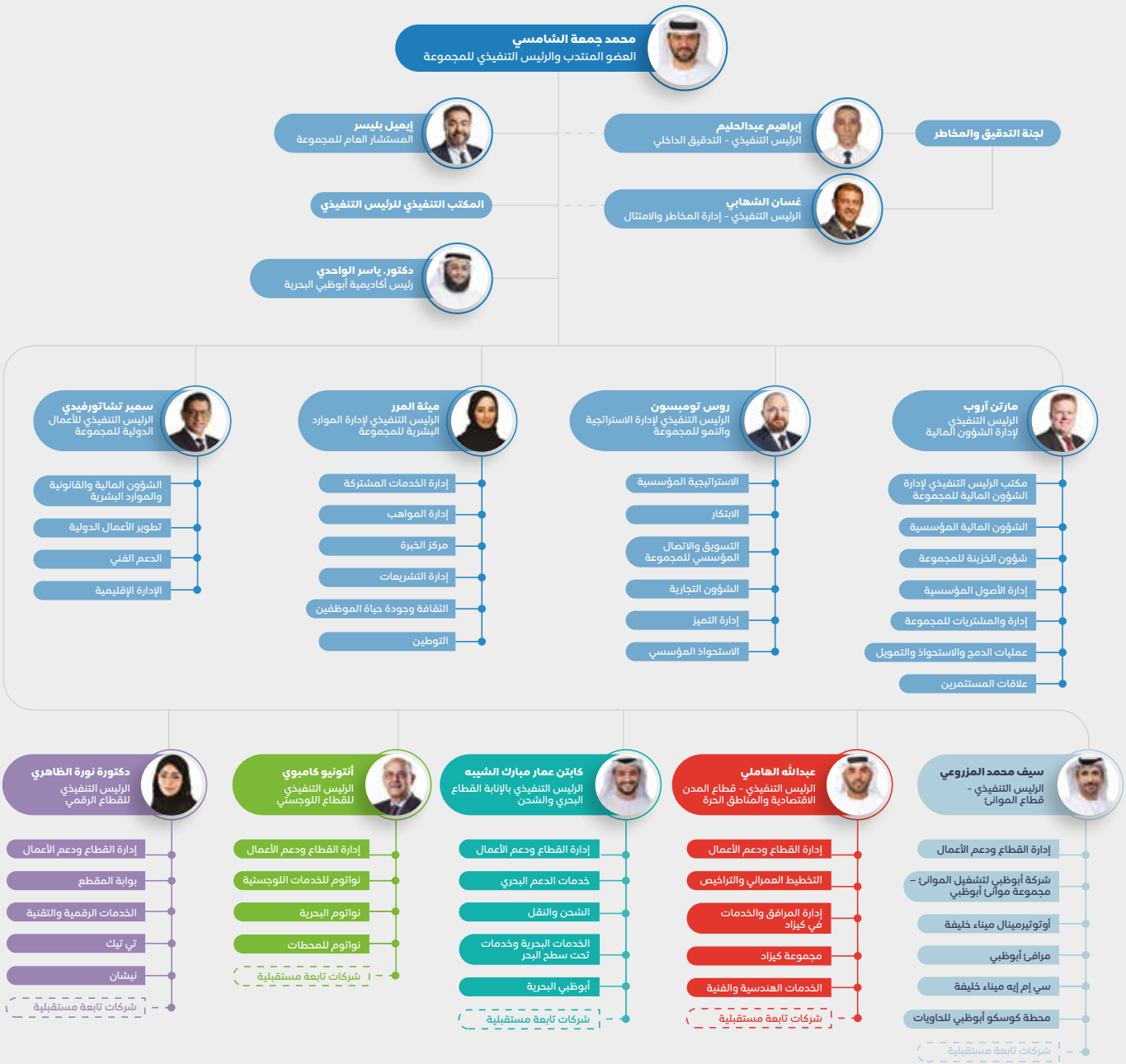

ويتم دعم نظام الرقابة الداخلي الشامل هذا بشكلٍ قوي من خلال إطار تفويض الصلاحيات للمجموعة، الذي يُحدد بوضوح نطاق السلطات على مختلف المستويات المؤسسية، ويُحدد نطاق اتخاذ القرارات وتنفيذ المعاملات من قبل الإدارة. ويهدف النظام إلى تمكين الإدارة، وتحقيق فعالية وكفاءة الرقابة الداخلية، والحفاظ على النزاهة الكاملة في السياسات والجوانب المالية، وضمان ممارسة السلطات المفوضة بشكل سليم، من خلال إنشاء وحدة مسؤولة عن الامتثال تتمتع بالاستقلالية عن العمليات التجارية.

يُعزز هيكل الحوكمة هذا التزام مجموعة موانئ أبوظبي بنهج فعال لإدارة المخاطر، يقوم على رصد وتقييم ومعالجة ومراقبة مختلف أنواع المخاطر، بالإضافة إلى الإبلاغ عنها وإعداد التقارير ذات الصلة بشأنها. وبالتالي، يدعم هذا النهج تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمجموعة وتعظيم القيمة لصالح أصحاب العلاقة.

الحوكمة والمخاطر والامتثال

تعتمد المجموعة إطاراً متكاملاً لإدارة المخاطر والامتثال يهدف إلى تعزيز الحوكمة القوية وإدارة المخاطر والامتثال على جميع المستويات داخل المجموعة. ويرتكز هذا الإطار على نهج يُعزز كفاءة عملية الإشراف على الثقافة المؤسسية المتطورة للمجموعة، ويعمل على تحويل المخاطر إلى فرص يمكن الاستفادة منها.

وفيما يلي نظرة عامة على إطار المخاطر والامتثال:

- **التكامل مع الثقافة المؤسسية:** يُشكل الإطار جزءاً لا يتجزأ من الثقافة المؤسسية، ويساهم في إدارة المخاطر باعتبارها فرصاً لخلق القيمة وفق إطار تكاملي يشمل عمليات المجموعة وأهدافها الاستراتيجية ومبادراتها وبرامجها ذات الصلة.
- **وحدات وأهداف المخاطر والامتثال:** صمم إطار المخاطر والامتثال ا في المجموعة من أجل:
  - تطوير وتحديث ضوابط الحوكمة المؤسسية بما في ذلك الأطر والسياسات والعمليات ونماذج التشغيل.
  - تنسيق أنشطة المخاطر والامتثال عبر قطاعات المجموعة والشركات التابعة المعنية والحفاظ على فعالية وكفاءة إطار الرقابة الداخلي الرئيسي.
  - تطوير وتعميم هياكل إدارة المخاطر المؤسسية للمجموعة وأهدافها وتوجهاتها لمساعدة الإدارة على دمجها ضمن عملية تطوير الإستراتيجية.
  - إعداد وتطوير وتحديث قائمة شاملة لجميع التزامات الامتثال بشكل دوري ودمجها في سياسات وإجراءات المجموعة.
- **مراقبة الامتثال:** تعمل مراقبة الامتثال على استيفاء كافة معايير الامتثال للسياسات والإجراءات والقوانين واللوائح السارية، ويضمن الإطار تطوير وتنفيذ الضوابط الرقابية على مستوى المجموعة وكافة الشركات التابعة لها.
- **أبرز الإنجازات والنتائج:** ساهم إطار إدارة المخاطر والامتثال بشكل كبير في تحقيق إنجازات تنظيمية هامة للمجموعة، بما في ذلك عدد من صفقات الاستحواذ الكبرى وعملية الإدراج في سوق أبوظبي للأوراق المالية. كما أنه وصل لمراحل متقدمة من النضج ساهمت في توسيع نطاق مهامه تعريف وتخفيف أثر المخاطر على السلوكيات التنافسية وثقافة الحوكمة المؤسسية، وضمان تحديد كافة الأدوات الرقابية ذات الصلة لتفي بالأغراض المنشودة.
- **إطار عمل إدارة المخاطر والامتثال:** يحدد الإطار ممارسات حوكمة المخاطر والامتثال الشاملة في المجموعة مبادئ ممارسات حوكمة إدارة المخاطر المؤسسية، وتضع أسساً راسخة لأصحاب العلاقة لإدارة عمليات اتخاذ القرار اليومية وقدرات إدارة المخاطر. ويهدف فريق إدارة المخاطر المؤسسية في المجموعة إلى تطبيق إطار عمل شامل في إدارة المخاطر المؤسسية، وتطبيق آلية واضحة للمساءلة ومسؤولية المخاطر والامتثال على مستوى المجموعة، وتعزيز الثقة بمفهوم الحوكمة المؤسسية في المجموعة ، وتعزيز ودعم المجموعة في تحقيقها لمستهدفاتها من خلال اعتماد آلية مناسبة في تخفيف آثار المخاطر، وتزويد كافة الموظفين بفهم شامل لاستراتيجية المجموعة الخاصة بالمخاطرة والحد المسموح للمخاطر.

يشكل إطار عمل المخاطر والامتثال ركيزة أساسية لحوكمة المجموعة، حيث يرسي منظومة متكاملة لإدارة المخاطر والامتثال بشكل استباقي، مما يدعم أهداف المجموعة الاستراتيجية ويعزز القيمة المضافة لأصحاب العلاقة.

قواعد السلوك وأخلاقيات العمل وسياسات الامتثال المؤسسي

1. **مدونة قواعد السلوك وأخلاقيات العمل:** تحرص المجموعة على تطبيق المعايير المهنية والأخلاقية على أكمل وجه في كافة أنشطتها وأعمالها. وتلتزم المجموعة بمدونة قواعد السلوك وأخلاقيات العمل تحقيقاً للنوايا والمقاصد المرجوة. ويتمثّل هدف المدوّنة في ضمان ترسيخ التوجهات الإرشادية التي تحكم السلوك الأخلاقي على مستوى كافة الأشخاص والأطراف المعنيين، بمن فيهم أصحاب العلاقة الداخليين والخارجيين، والموظفين، والمساهمين والمجتمعات الخاصة ببيئة أعمال القطاعات والشركات التابعة، والموردين، والأطراف الفاعلة في سلاسل التوريد، والمجتمع. وتضمن المدونة إجراء كافة التعاملات التجارية بنزاهة وشفافية لحماية سمعة المجموعة وتعزيز ثقة أصحاب العلاقة.
2. **تضارب المصالح:** تُلزم سياسة تضارب المصالح بالمجموعة جميع أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان المنبثقة عنه والموظفين بأن يكونوا على دراية تامة وإلمام شامل وواضح بكافة القوانين والقواعد واللوائح المعمول بها وضرورة الامتثال لها في كافة الظروف. كما تضمن هذه السياسة تماشي جميع فرص الحصول على منافع نقدية وغير نقدية، بما في ذلك المكافآت الاعتيادية، مع المعايير الأخلاقية للمجموعة وممارسات الحوكمة، وتأخذ بعين الاعتبار تجنب تضارب المصالح وتعزيز العدالة والشفافية في جميع المعاملات.
3. **سياسة الإبلاغ عن المخالفات:** وضعت المجموعة سياسة الإبلاغ عن المخالفات لتمكين الموظفين من الإبلاغ عن المخاوف أو الانتهاكات المحتملة للسياسات أو القوانين أو المعايير الأخلاقية دون خوف من التعرض للانتقام. وتعتبر هذه السياسة ضرورية للحفاظ على بيئة عمل منفتحة وخاضعة للمساءلة، وتشجيع الإبلاغ عن أي سلوك غير لائق أو لأخلاقي، وضمان التعامل مع جميع التقارير بأقصى قدر من السرية والمهنية.
4. **مكافحة الفساد والاحتيال:** تتبنى المجموعة نهجاً صارماً لا يتسامح مطلقاً مع ممارسات الاحتيال والرشوة والفساد وسائر أشكال سوء التصرف، حيث وضعت تدابير شاملة، حيث تشمل إطار عمل سياسة مكافحة مخاطر الاحتيال والفساد وسجلات المخاطر ذات الصلة، لتجنب مخاطر الاحتيال وكشفها والتصدي لها بشكل فعال. وتؤكد هذه الإجراءات مدى التزام المجموعة بحماية أصولها وسمعتها عبر ضوابط رقابية داخلية صارمة وممارساتٍ متكاملة لإدارة المخاطر.
5. **تمويل التنظيمات غير المشروعة:** تلتزم المجموعة بسياسات صارمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تضمن الامتثال للوائح الوطنية والدولية، وتدعم قدرة المجموعة على رصد المخاطر ذات الصلة واتخاذ تدابير استباقية للتصدي لها وتخفيف تداعياتها. كما تقوم المجموعة بإجراء عمليات العناية الواجبة عمليات الإفصاح والعناية الواجبة لتجنب أي ارتباط بأنشطة أو منظمات غير قانونية.
6. **الامتثال للعقوبات الاقتصادية وقوانين التجارة الدولية:** تؤكد سياسة العقوبات الاقتصادية/وعمليات الإفصاح الخاصة بالمتعاملين والأطراف المعنية ذات الصلة التزام المجموعة الصارم بالامتثال للعقوبات الاقتصادية وقوانين التجارة الدولية. وتُشكل هذه السياسة إطاراً يوجه تعاملات المجموعة وشراكاتها على نطاق عالمي ويضمن التزامها بالعقوبات الدولية والأنظمة التجارية السارية. وتبرز معاملات الإفصاح الدورية واستخدام منصات الفحص المتقدمة مثل قاعدة بيانات "وورلد تشيك" و "مجموعة سوق لندن للأوراق المالية" على جهود المجموعة الحثيثة لضمان الامتثال وترسيخ سمعتها كمحرك عالمي مسؤول للتجارة.

تعد هذه السياسات والإجراءات جزءاً لا يتجزأ من أطر عمل الحوكمة والمخاطر والامتثال بالمجموعة، كما أنها تعكس التزامها الثابت بالممارسات التجارية الأخلاقية والامتثال وإدارة المخاطر على كافة المستويات.

الاعتمادات والشهادات خلال عام 2023

شهد عام 2023 حصول المجموعة مجددا على الاعتماد لدورة جديدة مدتها 3 سنوات في مختلف معايير وشهادات الإدارة، وعلى رأسها شهادة الآيزو 31000 (إدارة المخاطر)، وشهادة الآيزو 37301 (أنظمة إدارة الامتثال)، وشهادة الآيزو 37001 (أنظمة إدارة مكافحة الرشوة)، وشهادة الآيزو 27001 (إدارة أمن المعلومات).

وتأكيداً على التزامنا الراسخ بالسلوكيات المسؤولة والشفافية والنزاهة في اتخاذ القرار، حصلت المجموعة أيضاً على شهادة ISO 37000 في مجال الحوكمة المؤسسية، وشهادة الآيزو 37002 في أنظمة إدارة الإبلاغ عن المخالفات.

الحوكمة المؤسسية (يتبع)

أبرز المخاطر التي رصدت خلال عام 2023

في ظل التحديات العالمية المتطورة، حددت المجموعة عددا من المخاطر الرئيسية التي يمكنها التأثير على عملياتها وأهدافها الاستراتيجية. وتضمن إستراتيجيتنا الشاملة لإدارة المخاطر المرونة والنمو المستدام من خلال التعامل مع تلك المخاطر وفق استراتيجيات فعالة. وفيما يلي قائمة بالمخاطر الأساسية التي تم رصدها على مدار عام 2023، والأساليب المتبعة للتخفيف من تداعياتها، والقطاعات المسؤولة عن إدارتها.

المخاطر المحددة واستراتيجيات تخفيف آثار المخاطر

اسم / وصف المخاطر	استراتيجية تخفيف آثار المخاطر
حوادث الهجمات السيبرانية تواصل حوادث الهجمات الإلكترونية حول العالم التأثير بسهولة على العلامات التجارية للمؤسسات وتقويض سمعتها، مما يؤدي في الغالب إلى تداعيات سلبية كبيرة على صعيد الخسائر المالية والإضرار بالسمعة.	• التقييم الدوري للمخاطر المتعلقة بالأمن السيبراني، وإقرار ضوابط الوصول إلى الشبكة، وتنفيذ حلول جدران الحماية الإلكترونية وبرامج مكافحة الفيروسات. • وضع جدول زمني للتحديثات الأمنية ومراقبة حركة مرور الشبكة والاستجابة في الحالات التي تستلزم ذلك وفقا لخطط استجابة معدة سلفاً.
إدارة المواهب قد يؤدي هذا الخطر إلى تحديات تعيق قدرة المؤسسات على العثور على المواهب والكفاءات المناسبة واستقطابها وتطوير مهاراتها والاحتفاظ بها لتحقيق أهدافها.	• إعداد قوائم بالمناصب المهمة على المستوى المؤسسي • تبني إطار عمل الكفاءات بمجموعة موانئ أبوظبي أنشطة إدارة المواهب والاحتفاظ بها.
تغيير القوانين والأنظمة خلال فترة قياسية إن المجموعة وقطاعات أعمالها ملزمة بالامتثال لمعايير تنظيمية ومتطلبات أطراف متقابلة ومتعددة، ويمكن أن يؤثر عدم الامتثال للتغييرات التنظيمية سلبا على القدرة التنافسية في السوق ويضر بسمعة المجموعة.	• رصد وتحديد واستيفاء جميع المتطلبات القانونية والتنظيمية والتعاقدية ذات الصلة. • تمارين عمليات الإفصاح التنظيمية الاستباقية. • تقديم معلومات كاملة وشفافة ودقيقة ومفيدة دون تأخير.
نمو تطورات الاقتصادات الكلية ربما تواجه شركات المجموعة تقلبات سوقية بسبب تداخل أنشطتها وانكشافها على عوامل متعددة على المستويين الوطني والدولي، فضلاً عن حالات عدم الاستقرار التي تشهدها دورات الاقتصاد الكلي، حيث تختلف الظروف العالمية على عدة مستويات تشمل الاقتصاد الكلي، وأسعار الفائدة، وأسعار صرف العملات، وعدم الاستقرار السياسي، والسياسات الحكومية، وانطباعات السوق.	• مراقبة وتحليل المخاطر المؤسسية المتعلقة بمعدل نمو تطورات الاقتصادات الكلية من خلال وضع هيكل مخاطر محدد لكل دولة. • الحفاظ على مركز مالي قوي من خلال تطوير فرص ومنتجات وخدمات استثمارية متنوعة
الاضطرابات المؤثرة على مرونة سلاسل التوريد والأعمال يتطلب تمكين سلاسل التوريد التابعة للمجموعة من العمل بكفاءة قصوى وتعزيز جاهزية القدرات المؤسسية على جميع المستويات، ويسري ذلك على الشراكات التجارية والموردين ذوي الصلة.	• تطوير قدرات مرنة • تمكين تحديد منظومات الأعمال الجماعية ذات التأثير التجاري الحاسم على العمليات والخدمات والاتفاقيات.
تمكين الاستثمار المستدام (الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة) نشهد حالياً تزايد الوعي بخصوص الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، ويسلط هذا الخطر الضوء على قدرات المجموعة في تمكين استراتيجيات تتناول ضمن عمليات الاستثمار المستقبلية.	• إعداد توقعات شاملة بشأن جميع العوامل الإلزامية المرتبطة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة وضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية عبر مختلف قطاعات المجموعة والشركات التابعة لها ووحداتها المؤسسية والمعلومات المفصح عنها. • ضمان سياسات السياسات الخاصة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة بهدف تغطية جميع الآثار مثل الآثار الجوهرية المالية وغير المالية (منهجية تحليل الأثر النسبي)، وممارسات الاستثمار المسؤولة، وحساب انبعاثات غازات الدفيئة وإعداد التقارير بشأنها.
متطلبات حوكمة الشركات التابعة يعد تعميم تطبيق معايير حوكمة المجموعة على القطاعات / الشركات التابعة أمرًا بالغ الأهمية لضمان نضج الشركات التابعة وقدرتها على تحقيق النمو المستدام - وعلاج أي جوانب تتعلق بضعف المواءمة على صعيد الأهداف وعدم التقيد بإعداد التقارير المطلوبة وغياب الآليات الموحدة لاتخاذ القرار. قد تؤدي عوامل الخطر المحددة إلى ضعف ثقافة الحوكمة، وبناء تصورات خاطئة، والتعرض لدعاوى قانونية، أو مواجهة أضرار تؤثر سلباً على السمعة، أو حدوث نزاع بين المساهمين والوكلاء.	• تمكين وضع مبادئ حوكمة الشركات التابعة للمجموعة لضمان التوافق مع السياسات المؤسسية والمعايير والأنظمة الأخرى ذات الصلة. • النموذج التشغيلي لحوكمة الشركات التابعة للمجموعة
تسارع وتيرة صفقات الدمج والاستحواذ يمكن أن يؤدي توجه المجموعة المتسارع حالياً نحو إبرام صفقات الدمج والاستحواذ إلى تأثيرات غير متوقعة على الوحدات المؤسسية، والقدرة على توسيع حجم القوى العاملة وإدارتها، وإمكانية تحقيق التآزر والتكامل بين العمليات البيني.	• مبادرة نموذج تحول الأعمال. • تطوير وتحسين المفهوم الأولي للأنشطة لتعزيز القدرة والقابلية للتوسع عبر القطاعات

تلتزم المجموعة بحماية أصولها وموظفيها وأصحاب العلاقة من خلال إدارة المخاطر وفق رؤية استشرافية وتخطيط استراتيجي متكامل لمواجهة المخاطر القائمة في المشهد العالمي الحالي. ويضمن هذا النهج الدقيق في تحديد المخاطر وتقييمها والتخفيف من حدتها مرونة المجموعة ويدعم رؤيتها للتنميةالمستدامة والنمو.

أبرز إنجازات الحوكمة والمخاطر والامتثال خلال عام 2023

في عام 2023، برز دور إدارة الحوكمة والمخاطر والامتثال في مجموعة موانئ أبوظبي كمساهم محوري في توجيه المجموعة نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وذلك من خلال ضمان الالتزام بأعلى معايير الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال. ونستعرض فيما يلي تفاصيل أهدافنا الرئيسية وأبرز إنجازاتنا للعام التي تُجسد التزامنا بالتميز التشغيلي والتنمية المستدامة:

تعزيز إطار إدارة المخاطر

الهدف: تعزيز قدراتنا على صعيد إدارة المخاطر للتمكن من رصد المخاطر وتقييمها والتخفيف منها وفق منهجية استشرافية عبر مختلف عملياتنا.

الإنجازات

- **تنفيذ أداة تقييم المخاطر المتقدمة:** نجحنا في نشر واعتماد أداة متقدمة لتقييم المخاطر تتيح مراقبة المخاطر بشكل دقيق، ممّا ساعد في تحديد المخاطر المحتملة في وقت مبكر واتخاذ إجراءات تخفيف فورية بشأنها.
- **الحد من المخاطر التشغيلية:** بفضل الاستخدام الفعال لهذه الأداة، حققنا انخفاضاً ملحوظاً بنسبة 25% في المخاطر التشغيلية، مما عزز بشكل كبير مرونتنا واستقرارنا التشغيلي.

تعزيز بروتوكولات الامتثال

الهدف: تحديث وتحسين بروتوكولات الامتثال المعتمدة لدى وحدات وقطاعات المجموعة، وضمان توافقها باستمرار مع المعايير التنظيمية الدولية.

الإنجازات

- **مراجعة وتحسين بروتوكول الامتثال:** أجرينا مراجعة شاملة وتحديثاً لبروتوكولات الامتثال الخاصة بالمجموعة، لمواءمتها مع أحدث المتطلبات التنظيمية العالمية.
- **تحقيق معدل امتثال بنسبة 100%:** تُوّجت هذه الجهود بتحقيق معدل امتثال بنسبة 100% في جميع عمليات التقييم والتوكيد الداخلي التي أجريت في عام 2023، مؤكدةً التزامنا الصارم بكافة المعايير ذات الصلة.

تعزيز ثقافة النزاهة الأخلاقية

الهدف: غرس وتعميق ثقافة قوية للنزاهة الأخلاقية على جميع المستويات المؤسسية.

الإنجازات

- **برنامج التدريب الأخلاقي على مستوى المجموعة:** أطلقنا برنامجاً موسعاً للتدريب الأخلاقي شارك فيه 85% من الموظفين. ويركز هذا البرنامج على تعزيز قيمنا الأساسية والمعايير الأخلاقية ذات الصلة بعملياتنا.
- **تعزيز ثقافة عمل أخلاقية:** ساهمت المشاركة الحماسية في البرنامج التدريبي بقوة في تعزيز ثقافة عمل أخلاقية، مما أدى إلى خلق بيئة عمل قائمة على الثقة والنزاهة.

تحسين البنية التحتية التكنولوجية لقدرات الحوكمة والمخاطر والامتثال

الهدف: الاستفادة من التكنولوجيا في تعزيز قدراتنا في مجال الحوكمة والمخاطر والامتثال، وخاصةً فيما يتعلق بحماية البيانات وإدارة المخاطر السيبرانية.

الإنجازات

- **ترقية البنية التحتية التكنولوجية:** في إطار سعينا لتعزيز قدرات الحوكمة والمخاطر والامتثال، استثمرنا بسخاء لترقية البنية التحتية التكنولوجية ذات الصلة، ودمج ميزات أمنية متقدمة للحماية من التهديدات السيبرانية ورفع مستوى حماية البيانات.
- **تعزيز إدارة المخاطر السيبرانية:** أثمرت هذه التطورات التكنولوجية عن تحسين قدرتنا بشكل ملحوظ على إدارة المخاطر السيبرانية والتخفيف من آثارها، وضمان أمن وسلامة أصولنا الرقمية.

تحسين مشاركة أصحاب العلاقة في عمليات الحوكمة والمخاطر والامتثال

الهدف: الحرص على تعميق مشاركة أصحاب العلاقة، ونؤكد على أن رؤاهم وملاحظاتهم تُشكل جزءاً لا يتجزأ من عمليات الحوكمة والمخاطر والامتثال.

الإنجازات

- **برنامج إشراك أصحاب العلاقة:** أطلقنا برنامجاً شاملاً لإشراك أصحاب العلاقة، مما أدى إلى زيادة بنسبة 30% في الإفادات التعقيبية والتعليقات الواردة منهم، والتي كان لها تأثير كبير في تحسين استراتيجيات وعمليات الحوكمة والمخاطر والامتثال بالمجموعة.
- **تعزيز التعاون مع أصحاب العلاقة:** عززت المشاركة المتزايدة بيئة تعاونية سمحت لنا بمواءمة جهود الحوكمة والمخاطر والامتثال بشكل أفضل مع توقعات أصحاب العلاقة، مما أدى إلى تعزيز مستوى الكفاءة الشاملة.

تسلط هذه الإنجازات الضوء على التزام المجموعة بالتميز في مجال الحوكمة والمخاطر والامتثال على مدار عام 2023. لم يعزز نهجنا الاستباقي والاستراتيجي في مجال الحوكمة والمخاطر والامتثال مرونتنا التشغيلية فحسب، بل عزز أيضاً التزامنا بالممارسات الأخلاقية، وإشراك أصحاب العلاقة، وامتثالنا للمعايير العالمية. وتتطلع مجموعة موانئ أبوظبي إلى المستقبل بثقة، عازمة على مواصلة البناء على النجاحات التي حققتها، لضمان استمرار نموها ومساهمتها في التنمية المستدامة.

المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة

عملت مجموعة موانئ أبوظبي خلال عام 2023 على تعزيز التزاماتها في مجال المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة بشكلٍ ملحوظ، مع التركيز بشكلٍ خاص على تطوير أدائها في مجال الالتزام البيئي والمسؤولية الاجتماعية وهياكل الحوكمة. وشملت أبرز مساعينا في هذا الصدد اعتماد ممارسات تشغيلية مستدامة، وتنفيذ مبادرات تهدف إلى تقليل البصمة الكربونية، والاستثمار في رفاهية المجتمع والموظفين

منهجية تقييم الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

تقدم منهجية تقييم الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة نظرة شاملة للإطار الصارم والشفاف الذي تتبناه المجموعة لتقييم أدائها في هذا المجال وتعزيزه. وتؤكد هذه المنهجية، المصممة وفقاً للمعايير العالمية، التزام المجموعة بالتنمية المستدامة وممارسات الأعمال المسؤولة وإشراك أصحاب العلاقة.

وتقوم هذه المنهجية على تقييم شامل لـ 22 معياراً رئيسياً تم اختيارها بدقة لتغطي الجوانب البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة، بما في ذلك المجالات الحيوية مثل الإدارة البيئية، وكفاءة الطاقة، والعدالة الاجتماعية، ورفاهية الموظفين، وأمن البيانات، وممارسات الحوكمة الأخلاقية.

يتم تحديد نقاط التقييم بشكل منهجي وفقاً لطريقة تعتمد على ثلاث فئات من المعايير الخاصة بالقدرات والممكنات المؤسسية، كالتالي: الالتزام (20%)، التدابير المطبقة (40%)، النتائج (40%). يركز معيار "الالتزام" على قياس التزام مجموعة موانئ أبوظبي بالمبادئ البيئية والاجتماعية وممارسات الحوكمة، وتقييم السياسات والأهداف الموضوعة لهذا الغرض، والتكامل الاستراتيجي لهذه الممارسات والمبادئ مع عمليات المجموعة. ويقيم معيار "التدابير المطبقة" الإجراءات والمبادرات الملموسة التي تم اتخاذها لمعالجة الأهداف البيئية والاجتماعية وممارسات الحوكمة، مع التركيز على التدخلات الاستباقية والمؤثرة. وأخيراً، يركز معيار "النتائج" على النتائج والتحسينات القابلة للقياس فيما يتعلق بالأداء في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، مع التركيز على فعالية الاستراتيجيات المطبقة.

ولا يسلط نظام التقييم المرن هذا الضوء على النهج الشامل الذي تتبناه مجموعة موانئ أبوظبي تجاه الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة فحسب، بل يبرز أيضاً الجهود المستمرة التي تبذلها لقياس وتحسين وتعميم مسيرتها في مجال الاستدامة.

ومن خلال هذه المنهجية، تبرهن المجموعة على تفانيها في تحقيق التميز في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتعزيز الشفافية، ومد جسور الثقة مع أصحاب العلاقة، وترسيخ مكانتها كشركة رائدة ومسؤولة في قطاع الموانئ والخدمات اللوجستية العالمي.

رحلة تقييم الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

يستعرض القسم الفرعي "رحلة تقييم الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة" ضمن قسم "الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة" بالتقرير السنوي المتكامل لعام 2023 التزام المجموعة بوضوح بالتحسين المستمر والتميز في هذا المجال.

وتجسد رحلة تقييم الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة تطوراً استراتيجياً وديناميكياً لأداء مجموعة موانئ أبوظبي في هذا المجال، كما تؤكد ذلك سلسلة من المبادرات التي صممت ونفذت بدقة لمعالجة أبرز التحديات والفرص ذات الصلة.

انطلقت المجموعة منذ سنوات في رحلة تحويلية عززت بشكل كبير منهجيتها الخاصة بتقييم الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة وأدائها عبر محاورها الثلاث. وتعد رحلة المجموعة في هذا الصدد بمثابة شهادة على سعيها الدؤوب لتحقيق التنمية المستدامة والالتزام بممارسات الأعمال المسؤولة وإشراك أصحاب العلاقة. حيث نجحت المجموعة، من خلال دمج المبادئ والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن عملياتها الأساسية وآليات اتخاذ القرار الاستراتيجي المعتمدة لديها، في تحسين تقييماتها في هذا المجال والتأكيد على التزامها العميق بحماية البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة الأخلاقية.

ويعزى تحسن نتائج تقييمات المجموعة في الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة إلى عدة عوامل يأتي على رأسها اعتمادها لأفضل الممارسات العالمية، ومواءمتها مع المعايير الدولية، ومشاركتها الاستباقية مع أصحاب العلاقة.

وقد اتخذت المجموعة تدابير واسعة النطاق في جميع عملياتها للحد من تأثيرها البيئي، وتحسين الرفاه الاجتماعي، وإنشاء أطر وآليات حوكمة قوية. وتتعزز هذه الجهود بإطار شفاف لإعداد التقارير يمكّن أصحاب العلاقة من تتبع التقدم الذي تحرزه المجموعة وطبيعة تأثيرها بشكل فعال.

وهكذا، تظل المجموعة ملتزمة، في مسيرتها المتواصلة نحو الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة الرشيدة، بالاستفادة من الابتكار وتعزيز التعاون ودفع التميز التشغيلي لتحقيق أهدافها على المدى الطويل. ولا تسلط هذه الرحلة الضوء على ريادة مجموعة موانئ أبوظبي في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة فحسب، بل تؤكد أيضاً التزامها بالمساهمة بشكل إيجابي في أجندة الاستدامة العالمية.

استراتيجية المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة

توضح هذه الإستراتيجية التزام مجموعة موانئ أبوظبي بالتنمية المستدامة، وممارسات الأعمال المسؤولة، والمشاركة الشفافة مع أصحاب العلاقة.

تؤكد استراتيجية المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة على تكامل قدرات المجموعة في هذا المجال مع قدراتها في مجال الحوكمة والمخاطر والامتثال، وضرورة مواءمة العمليات التجارية مع المتطلبات التنظيمية العالمية الناشئة وتوقعات أصحاب العلاقة. حيث تتناول استراتيجية المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة أهمية الملاءة البيئية والمسؤولية الاجتماعية على امتداد سلسلة القيمة المضافة، كما تسلط الضوء على المخاطر الناشئة والحاجة إلى الرقابة النشطة للعوامل المرتبطة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن عمليات قطاعات المجموعة.

وتشمل المبادرات الرئيسية لاستراتيجية المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة تطوير إطار عمل للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة على مستوى المجموعة، وإجراء تقييمات لتحديد الفجوات والمخاطر، والتحقق من أثر الأهمية النسبية، وذلك بهدف دمج آليات الاستثمار المسؤول والجوانب المرتبطة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة في صميم ثقافة الشركات التابعة للمجموعة. ويستهدف هذا النهج العام تأمين التمويل وجذب المستثمرين المحتملين عبر آليات قوية للإفصاح عن الأداء في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة.

وضعت استراتيجية المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة لمجموعة موانئ أبوظبي وفق رؤية شاملة تراعي اختصاصات الهيئات التنظيمية وتوقعات المستثمرين ووكالات التصنيف، وتُولي أهمية كبيرة لإعداد التقارير ذات الصلة التي تقدم إفصاحات شفافة حول الأداء. ولا تقتصر ثمار هذه الرؤية الاستراتيجية على تحقيق الامتثال فحسب، بل تتجاوزه أيضا إلى الاستفادة من ممارسات المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة كمحركات قوية للنمو المستدام والتميز التشغيلي والمزايا التنافسية في السوق العالمية.

مخاطر المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة

نتناول في التقرير السنوي المتكامل لمجموعة موانئ أبوظبي لعام 2023 الاخطار والنهج الإستراتيجية التي يتضمنها إطار عملنا للمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة. ويجسد أسلوبنا المعتمد لإدارة وتخفيف المخاطر المتعلقة بالجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة التزامنا بالاستدامة وممارسات الأعمال المسؤولة. يُوضح الجدول التالي إجراءاتنا الاستباقية للتعامل مع التحديات البيئية والاجتماعية وتحديات الحوكمة التي تم رصدها، وجهودنا الحثيثة في هذا الصدد لضمان توافق عملياتنا مع معايير الاستدامة العالمية وتوقعات أصحاب العلاقة.

مجال الخطر	وصف التحديات	استراتيجيات تخفيف الآثار والتداعيات
صحة بيانات تقارير المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة	يشكل التحقق من موثوقية ونزاهة البيانات المتعلقة بالجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة عبر مصادر داخلية وخارجية متعددة تحدياً كبيراً، نظراً لدورها الحاسم في اتخاذ القرارات الاستراتيجية وإعداد التقارير ذات الصلة.	وتحقيقاً لهذه الغاية، وضعنا أطراً قوية لحوكمة البيانات واستخدمنا أدوات متقدمة متخصصة في إدارة البيانات لضمان دقة ونزاهة واكتمال بياناتنا. وحرصنا كذلك على وضع سياسات متكاملة ومسؤوليات واضحة لضمان اتساق جودة البيانات وتوافر المعلومات ذات الصلة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة.
التحول إلى المحافظ الاستثمارية المستدامة	ينطوي تحويل المحافظ الاستثمارية التقليدية لتتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة على تعقيدات كبيرة، تشمل الآثار المالية والتحديات المتعلقة بقياس التأثيرات المستدامة.	وقد تبنت مجموعة موانئ أبوظبي نهجاً تدريجياً لتحقيق هذا التحول، يتضمن تقييمات شاملة للمخاطر ومشاركة مكثفة لأصحاب العلاقة. كما أننا نقدم تدريباً متخصصاً لمديري المحافظ الاستثمارية في مجال التكامل البيئي والاجتماعي والحوكمة ونحرص على إطلاق مشاريع تجريبية للتعرف أكثر على منافع وجدوى الاستثمارات المستدامة.
إدارة الانبعاثات غير المباشرة لغازات الدفيئة (النطاق 3)	تمثل الانبعاثات غير المباشرة (النطاق 3) المصدر الرئيسي لانبعاثات الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري ضمن نطاق عمل قطاعات المجموعة، والناتجة عن عملياتنا على امتداد سلسلة القيمة الشاملة. ويمثل هذا المجال تحدياً مهماً بسبب ما يكتنفه من تعقيدات والصعوبة المرتبطة بالتحكم غير المباشر في مصادر الانبعاثات.	وتتضمن استراتيجيتنا في هذا الصدد العمل على تعزيز الشفافية والتعاون ضمن سلسلة التوريد، وإجراء تقييمات الاستدامة للموردين، ووضع أهداف واضحة لخفض الانبعاثات. وتمثل استثماراتنا في مشاريع موازنة الانبعاثات الكربونية استكمالاً لجهودنا لإدارة وتقليل انبعاثات النطاق 3.
حوكمة الضوابط المؤسسية للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة	تفرض البيئة التنظيمية المتغيرة وتنامي توقعات أصحاب العلاقة بخصوص المسؤولية الاجتماعية والبيئية ضغوطات أكبر لتعزيز الرقابة والحوكمة الفعالة للممارسات البيئية والاجتماعية وممارسات الحوكمة، نظراً لما تنطوي عليه من تأثير مباشر على السمعة ومستوى الامتثال التشغيلي.	عملنا على دمج الاعتبارات الخاصة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة بشكل كامل في أطر عمل الحوكمة المؤسسية بالمجموعة، من خلال إجراء تقييمات دورية للمخاطر ذات الصلة ووضع سياسات شاملة لضمان الامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة. يُعد إشراك أصحاب العلاقة والتقارير الشفافة عنصراً أساسياً في نهجنا للحوكمة، كما أنها تسهم في تخفيف آثار المخاطر المحتملة وتعزز التزامنا بممارسات الأعمال الأخلاقية.
غرس ثقافة قائمة على المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة	لضمان المواءمة بين القوى العاملة بالمجموعة وأهداف الاستدامة ورسالتنا الأوسع، نؤكد على تعزيز ثقافة مؤسسية تتفهم بعمق وتقدر المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة.	تُقدم الإدارة العليا في المجموعة نموذجاً عملياً يُحتذى في تعزيز الشفافية والتواصل المفتوح حول أهدافنا ومبادراتنا في مجال المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة. وقمنا بتنفيذ برامج تدريبية موسعة حول الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة لضمان الفهم الموحد والالتزام عبر المؤسسة. فتقدير ومكافأة الإنجازات في مجال المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة يشجع على استمرار مشاركة الموظفين ويدعم جهودنا لتعزيز الاستدامة.

وتبرهن استراتيجيات التخفيف من الآثار والتداعيات حرص مجموعة موانئ أبوظبي على مواجهة المخاطر البيئية والاجتماعية ومخاطر الحوكمة بكفاءة ونزاهة، تجسيداً لالتزامها المستمر بالاستدامة والحوكمة المسؤولة ورفاهية أصحاب العلاقة والمجتمعات التي تخدمها.

الحوكمة المؤسسية (يتبع)

مؤشرات قياس أداء المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة

يعتمد مؤشر قياس أداء مجموعة موانئ أبوظبي للمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة على آلية صارمة لتقييم أدائنا في ضوء أفضل ممارسات القطاع والمعايير الدولية ذات الصلة. ويضم المؤشر مجموعة واسعة من المقاييس، تشمل على سبيل المثال لا الحصر، خفض البصمة الكربونية، وإدارة الموارد المائية، ورفاهية الموظفين، والمشاركة المجتمعية، وسلوكيات الأعمال الأخلاقية، والحوكمة الشفافة.

يتميز نهجنا الخاص بمؤشر المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة بالمرونة، حيث تم تصميمه للتكيف مع المشهد المتطور لتحديات وفرص الاستدامة. كما أنه يعتبر بمثابة معيار لتقدمنا، وتوجيه استراتيجياتنا واستثماراتنا ومبادراتنا ذات الصلة. ولا يقتصر هدفنا من تطوير هذا المؤشر على قياس أدائنا الحالي فحسب، بل نسعى أيضاً للاستفادة منه في وضع أهداف طموحة للتحسين المستمر.

وفي عام 2023، عملنا على تطوير مؤشر المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة من خلال دمج تحليلات البيانات المتقدمة والملاحظات التي يقدمها أصحاب العلاقة في تقييماتنا، وهو ما مكننا من تحديد المجالات الرئيسية التي تحتاج إلى تحسين وتنفيذ تدابير مدروسة ودقيقة تؤدي إلى تغييرات ذات مغزى. يُعدّ مؤشر المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة شهادة على نهجنا الاستباقي تجاه الاستدامة، ويُظهر إنجازاتنا والتزامنا الراسخ بتجاوز المعايير العالمية الرائدة في هذا المجال.

وستواصل المجموعة سعيها لتحقيق التميز في ممارسات الاستدامة، مدعومةً بنتائج مؤشرها للمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة. وأخيراً، نُؤكد التزامنا الراسخ بتعزيز أهداف المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة، ونعمل على مواءمة عملياتنا مع رؤيتنا للاستدامة، إيماناً منا بمسؤوليتنا في المساهمة بشكل إيجابي في رفاه المجتمع العالمي.

التوجه الإلزامي حول الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

التزام المجموعة بالتميز في مجال المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة: الموجز الإلزامي حول الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (2023)

تؤكد المجموعة، من خلال سجل التوجه الإلزامي حول الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة لعام 2023، على التزامها الراسخ بالاستدامة والممارسات المؤسسية المسؤولة. وتُعدّ هذه الوثيقة المحورية تجسيداً لنهجنا الشامل تجاه دمج الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في أنشطتنا، لتُشكل أساساً لإجراءاتنا وسياساتنا الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة والعمليات الأخلاقية.

- **إطار العمل والأهداف الاستراتيجية –** يرسم سجل التوجه إطاراً شاملاً يوجه جهود مجموعة موانئ أبوظبي لتلبية أعلى معايير الرعاية البيئية والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة النزيهة. كما يضم تفاصيل نهجنا الاستراتيجي لدمج الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في ثقافتنا التشغيلية وآليات صنع القرار المؤسسي، وذلك لضمان أقصى مستويات المسؤولية والرؤية في قيادة أعمالنا.
- **مبادئ توجيهية شاملة للمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة –** يتناول السجل التوجيهي مجموعة واسعة من الأولويات في مجال المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة، بدءاً من العمل المناخي وكفاءة استخدام الموارد إلى ممارسات العمل الأخلاقية والمشاركة المجتمعية، ويحدد الحد الأدنى من معايير امتثال مجموعة موانئ أبوظبي لمعايير الاستدامة المحلية والعالمية. ويعد هذا الالتزام شهادة على سعينا إلى تعزيز الشفافية والمساءلة والتقدم الذي أحرزناه في جميع عملياتنا.
- **ضمان التنفيذ الفعال –** تطبق مجموعة موانئ أبوظبي آليات صارمة لتنفيذ ارشادات السجل التوجيهي، بما في ذلك عمليات تدقيق الأداء المنتظمة، التشاور مع أصحاب العلاقة، والتقارير الشفافة. وتمكننا هذه الممارسات من مراقبة التقدم الذي نحرزه على صعيد الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة عن كثب، مما يضمن بقاءنا على المسار الصحيح وصولاً إلى تحقيق أهدافنا في مجال الاستدامة.
- **أسس للريادة المستدامة –** يمثل السجل التوجيهي الإلزامي حول الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة انعكاساً للقيم الأساسية للمجموعة ورؤيتها الإستراتيجية للريادة في مجال الاستدامة. كما أنه يدعم هدفنا للتفوق في القطاعات البحرية واللوجستية والصناعية ولكن بطريقة تسهم إيجاباً في خدمة كوكبنا وسكانه. ومن خلال التزامها القوي بمحتوى هذا التوجه، تضع مجموعة موانئ أبوظبي معياراً للريادة في مجال المسئولية البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتبرهن على حرصها الكبير على إحداث تأثير هادف ومستدام.

مبادرات مجموعة موانئ أبوظبي في مجال المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة قياس أثر الأهمية النسبية الشاملة (2023)

واصلت المجموعة في عام 2023 ريادتها في مجال الاستدامة والحوكمة، مدعومةً باستراتيجيتها القوية في هذا المجال، مما يعزز عملياتنا ويدعم مسيرتنا نحو التميز. ويبرز مبدأ قياس أثر الأهمية النسبية الشاملة كأحد الركائز الأساسية لنهجنا في هذا المجال، نظراً لدوره المهم في توجيه التزامنا بفهم وإدارة تأثيرنا على الكوكب والمجتمع، والتعرف على العوامل الخارجية المتعلقة بالجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة والتي تؤثر على أدائنا ومرونتنا.

تعريف قياس أثر الأهمية النسبية الشاملة

المنظور الخارجي: نقوم بتحديد ومعالجة المخاطر والفرص الخارجية المتعلقة بالجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة بشكل استباقي، مما يُعزز قوة استراتيجياتنا في مواجهة التحولات البيئية والاجتماعية، ويضمن حماية استقرارنا المالي وأدائنا التشغيلي.

المنظور الداخلي: نقوم بفحص عملياتنا للتأكد من مدى تأثيرها على السلامة البيئية والمجتمعية، ونُوجه مبادراتنا ليس فقط نحو تخفيف الأضرار، بل أيضا نحو المساهمة بشكل إيجابي في الاستدامة العالمية وازدهار المجتمع.

المشاركة والشفافية: يقع الحوار مع أصحاب العلاقة في صميم تحليلنا لأثر الأهمية النسبية الشامل، وهو عامل مهم يعزز عمق إستراتيجيتنا في مجال المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة ويوسع نطاقها. كما يضمن التفاعل المستمر مع المستثمرين والمتعاملين والموظفين والمجتمعات حيث نتواجد توافق أعمالنا مع مختلف التوقعات وأهداف الاستدامة العالمية.

آلية تفاعلية لتحديد الأهمية النسبية: إدراكاً منا لسلاسة العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة، فإننا نلتزم بإجراء مراجعات وتحديثات منتظمة لتقييمات الأهمية النسبية، لضمان المرونة والاستجابة للمعايير العالمية المتطورة واحتياجات أصحاب العلاقة.

أبرز الأهداف الاستراتيجية في مجال المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة لعام 2023:

التكامل الاستراتيجي بين المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) والحوكمة والمخاطر والامتثال (GRC): ساهم تحليلنا المنهجي للفجوات في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في تطوير استراتيجية متكاملة للمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) والحوكمة والمخاطر والامتثال (GRC)، لمواءمة عملياتنا مع أفضل الممارسات العالمية في الاستدامة والحوكمة.

تقارير مبتكرة حول المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة: أدى اعتماد منصة آلية لإعداد تقارير المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة في عام 2023 إلى تعزيز مستويات دقة وتوافر البيانات المهمة في هذا الصدد، مما عزز قدراتنا على مراقبة الأداء وتحسينه بشكل مستمر.

إدارة الكربون والالتزام المناخي: تماشياً مع طموحات دولة الإمارات العربية المتحدة للوصول إلى الحياد المناخي وتحقيق صافي انبعاثات صفري، طورنا استراتيجية لإدارة البصمة الكربونية تهدف إلى خفض الانبعاثات بدرجة كبيرة عبر جميع عملياتنا.

الاستثمار والاستدامة: طورنا إطار عمل لتقييم المخرجات الاجتماعية والبيئية، لضمان دمج اعتبارات المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن قراراتنا الاستثمارية وتقييمنا للمشاريع المختلفة.

التوافق مع المعايير العالمية: عملنا من خلال حزمة من المبادرات المدروسة لبناء القدرات على تعميق مواءمتنا مع أهم المعايير البيئية والاجتماعية وممارسات الحوكمة العالمية، بما في ذلك معايير المحاسبة المعيارية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية واعتبارات حقوق الإنسان تماشياً مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

تعزز استراتيجية المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة، مدعومة بنهج الأهمية النسبية المزدوجة، التزام مجموعة موانئ أبوظبي بالاستدامة وممارسات الأعمال المسؤولة. ونعتزم مواصلة التركيز على دمج هذه المبادئ بشكل أعمق في نسيج عملياتنا، لدفع النمو المستدام، وتعزيز مساهمتنا في بناء مستقبل مرن ومزدهر.

التوجه الإلزامي حول الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (يتبع)

نموذج الحوكمة والنموذج التشغيلي للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (2023)

يعد النهج المرجعي والمنهجية والنموذج التشغيلي للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة للمجموعة أساسا لالتزامنا بالاستدامة والمسؤولية المؤسسية. وقد صمم هذا الإطار الشامل بهدف تضمين المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة عبر جميع مستويات عملياتنا، مما يضمن اتباع نهج موحد لتحقيق أهدافنا في هذا الصدد.

ويعمل النموذج التشغيلي على تكامل قدرات المجموعة في مجالات المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة في مجال الحوكمة والمخاطر والامتثال، وضرورة مواءمة العمليات مع المتطلبات التنظيمية العالمية الناشئة وتوقعات أصحاب العلاقة. ويؤكد هذا النموذج على أهمية الملاءة البيئية والمسؤولية الاجتماعية على امتداد سلسلة القيمة، كما يسلط الضوء على المخاطر الناشئة والحاجة إلى الرقابة النشطة للعوامل المرتبطة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن عمليات قطاعات المجموعة.

النموذج التشغيلي للمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة بالمجموعة
التآزر المؤسسي التكاملي والقدرات ذات الصلة

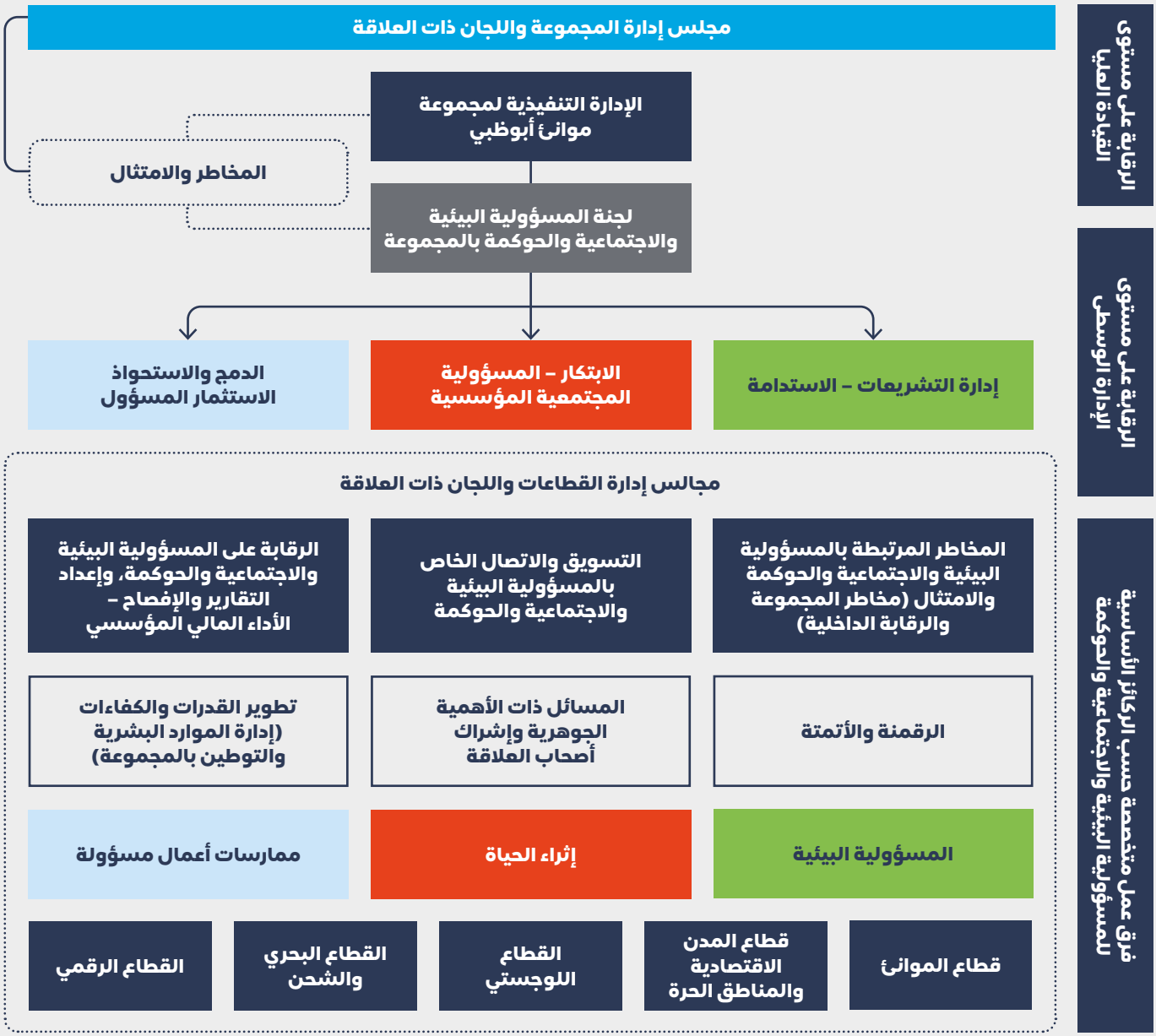

إقرار الأدوار المنوطة بمجلس الإدارة للإشراف على المخاطر والفرص ذات الصلة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة ومبادرات الاستدامة على مستوى المجموعة.

تتمثل مهمة إدارة التشريعات – الاستدامة في تعزيز أجندة التنمية المستدامة بالمجموعة، وتتلقى، بموجب هذا التكليف، دعماً وإشرافاً إضافيين على المخاطر المتصلة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة من قبل مسؤول الحوكمة وفريق المخاطر والامتثال بالمجموعة.

وتتولى الادارات المنوطة إعداد تقارير مباشرة ترفع إلى الإدارة التنفيذية للمجموعة حول الإشراف على المخاطر المتعلقة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة وتنفيذ مبادرات المجموعة في هذا المجال. وتشمل مهامهما أيضاً مراقبة الامتثال ومدى تكامل سياسة الاستثمار المسؤول عبر المجموعة.

تتولى لجنة الاستثمار المعنية مسؤولية دمج معايير المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن قرارات الاستثمار والاستحواذ الخاصة بالمجموعة. وترفع اللجنة تقاريرها مباشرة للجنة التنفيذية فيما يتصل بالمبادرات المختلفة لفرق عمل الاستدامة.

- تضم فرق العمل المتخصصة المعنية بجوانب المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة ممثلين من كل قطاع بما يتفق مع إرشادات ومتطلبات الحوكمة المؤسسية للشركات التابعة.
- يتولى سفراء الاستدامة دعم ممثلي الحوكمة والمخاطر والامتثال لكل قطاع بخصوص الجوانب المتصلة بعمليات القطاع الذي يمثلونه. ويوجه فريق العمل جميع القطاعات للمشاركة في المبادرات والتدابير التي تدعم إدارة المخاطر واقتناص الفرص المتعلقة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة على مستوى المجموعة.
- كما تدعم فرق العمل أيضًا تنسيق جهود إعداد التقارير بين مختلف القطاعات حول مجالات الاهتمام الرئيسية والأولويات الأساسية للمجموعة.

ويوضح النموذج التشغيلي والنهج المرجعي والمنهجية التزام المجموعة بالشفافية والمساءلة والتحسين المستمر في جهودها البيئية والاجتماعية ومساعيها في مجال الحوكمة. ونسعى من خلال الالتزام بهذه المبادئ إلى تعزيز أدائنا الشامل في مجال المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة، والمساهمة بشكل إيجابي في دعم مجتمعاتنا وأصحاب العلاقة وتعزيز مكانتنا كشركة رائدة مسؤولة في القطاع البحري وقطاع الخدمات اللوجستية العالمي.

إطار عمل الحوكمة

يتضمن إطار حوكمة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة تدابير رقابية صارمة وخططاً استراتيجية ويضطلع بدورٍ بالغ الأهمية في دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة في صميم ثقافتنا المؤسسية وآليات صنع القرار على مستوى المجموعة. يستهدف الإطار ما يلي:

مواءمة استراتيجية المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة بداية من المستويات العليا، مما يضمن التنفيذ المتسق والتكامل عبر المجموعة والشركات التابعة لها.

تعزيز الشفافية والمساءلة لجهودنا في مجال المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتعزيز الثقة مع أصحاب العلاقة.

إشراك أصحاب العلاقة بشكل فعال، ومواءمة عملياتنا مع المعايير وأفضل الممارسات العالمية ذات الصلة.

التميز التشغيلي

صمم النموذج التشغيلي للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة للمجموعة بغرض دمج قدرات المجموعة في هذا الصدد مع قدراتها في مجال الحوكمة والمخاطر والامتثال، بما يعكس التزامنا الاستراتيجي بالاستدامة والنزاهة التشغيلية. وتشمل عناصره الرئيسية ما يلي:

مراقبة عوامل المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة داخل قطاعاتنا التشغيلية لرصد المخاطر وتخفيفها بشكل استباقي.

دمج مبادئ الاستثمار المسؤول واعتبارات المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن العمليات الأساسية للشركات التابعة للمجموعة.

دعم تطوير إطار المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة من خلال القدرات المستهدفة مثل عمليات تقييم الفجوات، وتحليلات أثر الأهمية النسبية، وتقييمات المخاطر.

المبادرات الاستراتيجية في مجال المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة

تدعم نماذج الحوكمة والنماذج التشغيلية العديد من مبادراتنا الاستراتيجية التي ترمي إلى تعزيز أدائنا في مجال المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة، بما في ذلك:

تطوير إطار عمل شامل للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة على مستوى المجموعة لتعزيز النمو المستدام وتحسين الأداء.

تطوير الخبرة في المجالات ذات الصلة بالمعايير العالمية في مجال المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة ومواءمة ممارساتنا مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لتحقيق تأثير أوسع.

تنفيذ أدوات قوية لإعداد التقارير ومراقبة الأداء في هذا الصدد لضمان شفافية عملياتنا وإطلاع أصحاب العلاقة أولاً بأول.

الالتزام بالنمو المستدام

تلتزم مجموعة موانئ أبوظبي بتحقيق الريادة في الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، وضمان النمو المستدام، والتميز التشغيلي مستفيدةً من هذه الاستراتيجيات التشغيلية واستراتيجيات الحوكمة التفصيلية. ولا تقتصر أهدافنا في هذا الصدد على التخفيف من المخاطر المتعلقة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة فحسب، بل تشمل أيضاً الاستفادة من الفرص التي تحقق قيمة طويلة المدى لأصحاب العلاقة.

نظرة عامة على استراتيجية المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة

تعتزم المجموعة خلال الفترة بين عامي 2023 و 2027 العمل على تطبيق نهج ريادي قائم على الاستدامة، ويتضمن ثلاثة أولويات أساسية: المسؤولية البيئية وإثراء الحياة وممارسات الأعمال المسؤولة. تشكل هذه الإستراتيجية ركيزةً أساسية تدعم جهودنا لدمج الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في ثقافتنا التشغيلية وأهدافنا الإستراتيجية، لضمان الاستدامة وتحقيق قيمة دائمة.

المسؤولية البيئية

لدينا التزام راسخ تجاه البيئة، ونترجمه في صورة مبادرات مدروسة للتخفيف من بصمتنا البيئية مع التركيز على تقليل الانبعاثات، وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة، والاستفادة من الموارد المتجددة، وتحسين بروتوكولاتنا المعتمدة فيما يتعلق بالمياه والنفايات. وتتوافق هذه المبادرات مع تطلعات الاستدامة العالمية ورؤية دولة الإمارات العربية المتحدة لمستقبل أكثر مراعاةً للبيئة.

إثراء الحياة

يمثل التزامنا بإحداث تأثير مجتمعي إيجابي جوهر رسالتنا، ويتجلى هذا الالتزام من خلال حرصنا على الاستثمار في موظفينا، واعتبار صحتهم وسلامتهم أولوية قصوى، وتعزيز التنوع والشمولية، وتوطيد الروابط المجتمعية. وغايتنا من كل تلك الجهود هو رفع مستوى رفاهية وازدهار كل من يقع ضمن نطاق تأثيرنا وأنشطتنا.

ممارسات أعمال مسؤولة

النزاهة هي البوصلة التي توجه دفة عملياتنا، والتزامنا بأعلى المعايير الأخلاقية ثابت لا يتزعزع، وهو الضمانة للشفافية والمساءلة والعدالة في كافة أنشطتنا. وقد صممنا أطر الحوكمة الشاملة، وسياسات سلسلة التوريد الأخلاقية، وتدابير حماية البيانات، وبروتوكولات مكافحة الفساد على مستوى المجموعة وفق رؤيةٍ تستهدف تعزيز الثقة ودعم مكانتنا ككيان مسؤول.

الثقة والمسؤولية

يعتمد نجاح استراتيجية المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة في المجموعة على التنفيذ الدقيق والرقابة الصارمة. وقد وضعنا معايير واضحة في هذا الصدد ونحرص دورياً على نشر تقارير مرحلية لإشراك أصحاب العلاقة واطلاعهم باستمرار على كافة المستجدات. وتتميز استراتيجيتنا بالمرونة والتجاوب مع الرؤى والملاحظات الجديدة، مما يضع مجموعة موانئ أبوظبي في مكانة رائدة على صعيد الممارسات المستدامة.

تجسد استراتيجية مجموعة موانئ أبوظبي للمسئولية البيئية والاجتماعية والحوكمة للأعوام 2023-2025 التزامنا بالاستدامة وسلوكيات الأعمال الأخلاقية. ولا يقتصر تطبيقنا لتلك التوجهات الاستراتيجية على مجرد رسم خارطة طريق لتحقيق رؤيتنا بأن نكون شركة رائدة عالمياً في قطاعاتنا، بل يتجاوز ذلك إلى المساهمة بشكل كبير في تحقيق أهداف الاستدامة الأوسع.

سياسة الاستثمار المسؤول لعام 2023

سياسة الاستثمار المسؤول للمجموعة لعام 2023 هي بمثابة شهادة على التزامنا الراسخ بالاستدامة والممارسات الأخلاقية في مجال الأعمال. تُؤسس هذه السياسة لنهجنا الاستثماري القائم على دمج الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، إيماناً منا بأهمية خلق قيمة مستدامة وتعزيز المعايير الأخلاقية في جميع عملياتنا واستثماراتنا.

المبادئ الأساسية

الاستدامة وخلق القيمة: تنطلق سياستنا من إيماننا بأن الاستثمار المسؤول ضرورة لخلق قيمة طويلة الأجل لصالح أصحاب العلاقة، وضمان استدامة عملياتنا واستثماراتنا، وبناء مستقبل مزدهر للأجيال القادمة.

إدارة المخاطر من خلال تكامل الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة: نعمل على دمج الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في تقييمات مخاطر الاستثمار للاستفادة منها في إدارة المخاطر بشكل أفضل واستثمار الفرص التي تدعم أهدافنا في مجال الاستدامة.

الالتزام بالمعايير الأخلاقية: تُؤكّد مجموعة موانئ أبوظبي على التزامها الراسخ بتطبيق أرفع المعايير الأخلاقية، وتوجيه استثماراتها نحو مؤسسات تساهم بشكلٍ فعّال في تحقيق التنمية من خلال تأثيرات إيجابية على البيئة والمجتمع، وتجنب ل المؤسسات التي لا تتوافق مع رؤيتنا للاستدامة.

المشاركة والتأثير: نتعاون بقوة مع مؤسساتنا الاستثمارية لتشجيعها على تبني الممارسات المستدامة، ونستخدم نفوذنا لتعميم سلوكيات الأعمال المسؤولة على نطاق أوسع.

التنفيذ والإشراف

التكامل الشفاف للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة: تراعي المجموعة الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة في جميع مراحل تحليل الاستثمارات وعمليات صنع القرار، وذلك لضمان توافق جميع الاستثمارات مع أهدافنا في مجال المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة.

الملكية والمشاركة النشطة: نمارس حقوقنا كمساهمين في الدفاع عن مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة في الشركات التي نستثمر فيها ونهدف من خلال ذلك إلى إحداث تغيير إيجابي.

الالتزام بالشفافية: الشفافية أولوية قصوى بالنسبة لمجموعة موانئ أبوظبي، حيث نوفر لأصحاب العلاقة رؤى واضحة حول استثماراتنا وتأثيرها البيئي والاجتماعي وعلى صعيد الحوكمة.

الجهود التعاونية لتحقيق تأثير أوسع: نُدرك أنّ التعاون الدائم مع مختلف الكيانات الاستثمارية والمنظمات المعنية هو السبيل الأمثل لخلق بيئة أعمال تعلي مبادئ الاستثمار المسؤول والاستدامة.

كما أننا نُخضع سياسة الاستثمار المسؤول لمراجعة دورية وتحديثات مستمرة لضمان مواكبة التوجهات العالمية في هذا المجال وتلبية احتياجات وتوقعات أصحاب العلاقة. وستظل مجموعة موانئ أبوظبي ملتزمة بتقديم نموذجا يحتذى في مجال الاستثمار المسؤول، ومراعاة مبادئ الاستدامة والسلوك الأخلاقي والحوكمة ضمن عملياتها وأنشطتها.

سياسة حساب الكربون / نظام قوائم جرد غازات الدفيئة (2023 – 2025)

تشكل سياسة حساب الكربون ونظام قوائم جرد غازات الدفيئة العمود الفقري لالتزام المجموعة بالمسؤولية البيئية واستراتيجيتها لمكافحة التغير المناخي. وقد صمم هذا الإطار الشامل لقياس وإدارة وتقليل بصمتنا الكربونية بدقة بما يتماشى مع المبادرة الاستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050.

أهداف استراتيجية

القياس الشامل لانبعاثات غازات الدفيئة: تنفيذ نظام متكامل لقياس انبعاثات النطاق 1 (الانبعاثات المباشرة الناتجة عن عمليات المجموعة) والنطاق 2 (الانبعاثات غير المباشرة الناتجة عن استهلاك المجموعة للطاقة) والنطاق 3 (الانبعاثات غير المباشرة الناتجة عن أنشطة أخرى مرتبطة بسلسلة القيمة للمجموعة)، مما يضمن تغطية شاملة لجميع انبعاثات غازات الدفيئة المرتبطة بعملياتنا.

التوافق مع المعايير العالمية: ضمان توافق ممارساتنا الخاصة بحساب الكربون ونظام قوائم جرد غازات الدفيئة مع المعايير الدولية، مثل "بروتوكول غازات الدفيئة"، لتسهيل إعداد التقارير ذات البيانات الشفافة والقابلة للمقارنة.

التحسين المستمر: الاستفادة من قوائم جرد غازات الدفيئة لتحديد فرص تقليل الانبعاثات في جميع عملياتنا، ووضع أهداف علمية قابلة للقياس، وتتبع التقدم المحرز نحو تحقيقها.

إشراك أصحاب العلاقة: التواصل مع أصحاب العلاقة، وعلى رأسهم المستثمرون والمتعاملون والجهات التنظيمية، واطلاعهم عبر تقارير شفافة على حجم انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن أنشطتنا وجهودنا لخفضها.

أبرز مراحل التنفيذ

تطوير استراتيجية إدارة البصمة الكربونية: رسم استراتيجيات استباقية لإدارة وتقليل انبعاثات غازات الدفيئة من النطاق 1 (الانبعاثات المباشرة) والنطاق 2 (الانبعاثات غير المباشرة من استهلاك الطاقة) خلال الفترة من 2023 إلى 2027، بما يساهم في تحقيق تعهدات دولة الإمارات العربية المتحدة للوصول إلى الحياد المناخي.

الأدوات الرقمية لإدارة بيانات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة: الاستفادة من الأدوات الرقمية المتقدمة في رصد انبعاثات غازات الدفيئة والبيانات المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة وإدارتها وإعداد التقارير ذات الصلة ، مما يُسهل التتبع الدقيق وإعداد التقارير خلال الفترة من عام 2024 إلى عام 2027.

إعداد تقارير حول الانبعاثات غير المباشرة لغازات الدفيئة (النطاق 3): تحديد منهجية لإعداد تقارير انبعاثات النطاق 3 لمعالجة الانبعاثات غير المباشرة ودمجها في أدواتنا الرقمية، مما يضمن رؤية شاملة لبصمتنا الكربونية.

وتشكل سياسة حساب الكربون / نظام قوائم جرد غازات الدفيئة ركائز أساسية للاستراتيجية البيئية لمجموعة موانئ أبوظبي، كونها تركز في المقام الأول على الشفافية والمساءلة والتحسين المستمر. كما تجسد هذه السياسة التزام المجموعة بالحد من تأثيرها البيئي، وحرصها على تعزيز الاستدامة، ودعم التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون.

بناء القدرة على التكيف مع التغير المناخي وتبني الاستدامة

تفخر المجموعة بجهودها الرامية إلى تعزيز التزامها الراسخ بالمسؤولية البيئية، وتعهدها ببناء القدرات اللازمة للتكيف مع التغير المناخي، وتبني استراتيجيات ومبادرات استباقية بناءة تدفع قدماً رسالتها لحماية الكوكب والحفاظ عليه من أجل مستقبل مستدام للأجيال القادمة. ويؤكد هذا النهج الشامل انسجام رؤية المجموعة مع أهداف الاستدامة العالمية ودورها الريادي في تعزيز التميز البيئي في القطاعين البحري واللوجستي.

بناء القدرة على التكيف مع التغير المناخي

تلتزم المجموعة بأهداف طموحة لتقليل انبعاثات غازات الدفيئة بما يتماشى مع الحلول التي تطرحها أحدث علوم المناخ والاتفاقيات الدولية، وتعكس المجموعة التزامها بدعم مستهدفات دولة الإمارات العربية المتحدة لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050 من خلال عدة مبادرات تشمل تنفيذ حلول الطاقة المتجددة وتعزيز كفاءة الطاقة واستكشاف التقنيات والحلول المبتكرة لتقليل الانبعاثات الكربونية. وتشمل المبادرات الرئيسية في هذا الصدد ما يلي:

المرافق والبنية التحتية: بناء العديد من مرافقنا وفقاً لمعايير "استدامة" واستخدام العدادات الذكية، وألواح الطاقة الشمسية، وتجهيزات الإضاءة الطبيعية، وأنظمة التبريد عالية الكفاءة.

مبانٍ ذات انبعاثات كربونية صفرية: إنشاء مبنى إداري ذو انبعاثات كربونية صفرية، مجهز بنظام طاقة متجددة بقدرة 850 كيلووات، وإنجاز تصميم مشروع ميناء سفاجا في مصر بنظام للطاقة المتجددة بقدرة 1 ميجاوات.

تنوع مصادر الطاقة الكهربائية على الارصفة البحرية / التغذية الكهربائية الأرضية: تعزيز البنية التحتية لميناء مغرق بتقنيات "التغذية الكهربائية الأرضية" عبر ربط السفن بمصادر الطاقة على الشاطئ أثناء رسوها لتقليل الانبعاثات.

أسطول أخضر: استكشاف أنواع الوقود البديلة، وتبني حلول التنقل بالمركبات الكهربائية، ودمج المركبات ذاتية القيادة.

الحوكمة المؤسسية (يتبع)

سياسة حساب الكربون / نظام قوائم جرد غازات الدفيئة (2023 – 2025) (يتبع)

استراتيجياتنا ومبادراتنا

تضم الإستراتيجية البيئية للمجموعة حزمة واسعة من المبادرات الهادفة التي تقليل التأثيرات البيئية وتعزيز النمو المستدام وأهمها ما يلي:

النظم الاقتصادات الدائرية والإدارة المتكاملة للنفايات: التشديد على تقليل النفايات وزيادة معدلات إعادة التدوير واعتماد مبادئ الاقتصاد الدائري.

الرصد البيئي: تُطبق مجموعة موانئ أبوظبي معايير شهادة ISO 14001 في الإدارة والرصد البيئي، وتشغل محطات متطورة لمراقبة جودة الهواء المحيط والأرصاد الجوية في المقر الرئيسي لكيزاد وميناء خليفة، لضمان الامتثال للمعايير النظامية لجودة الهواء.

المحافظة على التنوع البيولوجي

تلتزم المجموعة بالحفاظ على التنوع البيولوجي وتعتبره حجر الزاوية في أجندتها للاستدامة، وتبذل جهوداً كبيرة لحماية النظم البيئية الحيوية من خلال عدة مبادرات تشمل ما يلي:

مراقبة الشعاب المرجانية والحفاظ عليها: تؤكد جهود الحفاظ على الشعاب المرجانية في محمية رأس غناضة، التزام المجموعة بحماية التنوع الحيوي البحري.

نقل السحلية شوكية الذيل: تُظهر الجهود التعاونية للحفاظ على السحلية شوكية الذيل المهددة بالانقراض داخل المنطقة الصناعية بكيزاد حجم جهودنا لتحقيق التوازن بين التنمية الصناعية وحماية التنوع البيولوجي. تطرح مجموعة موانئ أبوظبي رؤية استشرافية للمسؤولية البيئية من خلال الإنجازات والمبادرات الواردة في تقريرها للحوكمة المؤسسية والاستراتيجيات التفصيلية الموضحة في وثيقة "استراتيجياتنا ومبادراتنا لبناء القدرة على التكيف مع التغير المناخي" للعام 2023. وتُجسد هذه الرؤية التزام المجموعة القوي بالاستدامة، وتبرز كذلك إنجازاتها الاستراتيجية في هذا المجال، وعزمها الأكيد على تقديم مثال يُحتذى في الحفاظ على البيئة، والابتكار في التقنيات الخضراء، والمساهمة في بناء مستقبلٍ مستدام.

إثراء الحياة وتمكين المجتمعات

نفذت المجموعة 124 مبادرة للمسؤولية الاجتماعية المؤسسية كان لها أثر إيجابي مهم أثرى حياة 3.9 مليون شخص على مدار عام 2023. تُجسد برامجنا في مجال المسؤولية الاجتماعية المؤسسية التزامنا الراسخ بتحقيق تأثير إيجابي شامل، من خلال تركيزها على دعم المجتمع والأنشطة البيئية والعمل الخيري وتعزيز تكافؤ الفرص وضمان رفاهية الموظفين وتقديم أفضل خدمات الرعاية الصحية لهم. ويعكس توزّع مبادراتنا على مختلف قطاعات المجموعة رؤيتنا الشاملة التي تتبنى المسؤولية الاجتماعية في مختلف جوانبها ومجالاتها.

وقد حصدت هذه الجهود الدؤوبة لمجموعة موانئ أبوظبي تقديراتٍ مرموقة تكريماً لما تعكسه من حرص كبير على تعزيز جودة حياة المجتمع ومواجهة التحديات الاجتماعية بحلولٍ إبداعية، تجسد في جوهرها نهج المجموعة الشامل للمسؤولية الاجتماعية المؤسسية وتماهيها التام مع رسالتها الأوسع وقيمها الأشمل. ويبرهن هذا النهج المتكامل على التزام المجموعة بإحداث تأثير إيجابي كبير على المجتمعات التي تعمل فيها. وهكذا، توطد مجموعة موانئ أبوظبي مكانتها كمنظمة مسؤولة اجتماعياً من خلال هذه الجهود الحثيثة، التي تُساهم في التنمية المستدامة وتحقيق الرفاهية لعموم المجتمع. ونالت مختلف قطاعات المجموعة نصيباً وافراً من مبادرات المسؤولية الاجتماعية المؤسسية. حيث قادت وحدات الأعمال بالمجموعة وقطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة عدة مبادرات سلطت الضوء على الاستثمارات السخية للمجموعة في مجال التنمية المجتمعية والاقتصادية. وقدم القطاع البحري والشحن، وقطاع الموانئ، والقطاع الرقمي والقطاع اللوجستي، مساهماتٍ مهمة أيضاً ركزت على مجالات متخصصة مثل الاستدامة البيئية والابتكار التكنولوجي والكفاءة التشغيلية.

توزّعت مبادرات المسؤولية الاجتماعية في مجموعة موانئ أبوظبي على النحو التالي:

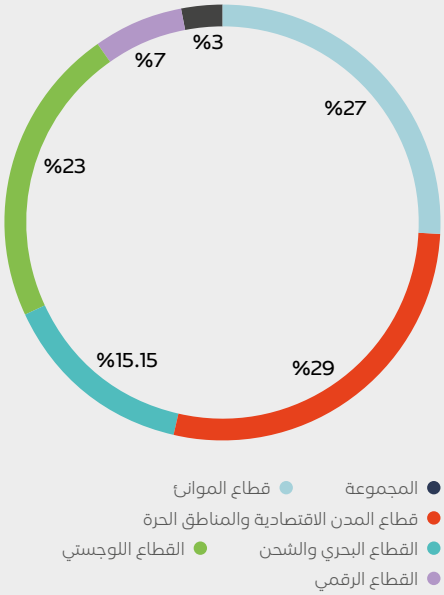

كما حصدت المجموعة العديد من الجوائز المرموقة تقديراً لجهودها في مجال المسؤولية الاجتماعية المؤسسية، شملت الجائزة الذهبية لأفضل مشاركة مجتمعية خلال جوائز المشاركة المؤسسية لبرنامج المسؤولية المجتمعية، وجائزة التميز الدولي للمسؤولية الاجتماعية المؤسسية، وجائزة "CSR World Leader Award". وتؤكد الجائزتان الأخيرتان الريادة العالمية للمجموعة في مجال المسؤولية الاجتماعية المؤسسية.

كما حصدت المجموعة جائزة برونزية ضمن فئة "الإنجاز في المسؤولية المجتمعية للمؤسسات" خلال حفل توزيع جوائز ت جوائز ستيفي العالمية للأعمال.

دمج المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة في ممارسات الأعمال للمجموعة

نؤمن في مجموعة موانئ أبوظبي بأن دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة في ممارسات الأعمال يشكل ضمانة قوية لتحقيق النمو المستدام وخلق قيمة مضافة على المدى الطويل لأصحاب العلاقة. ويعتمد نهجنا الشامل تجاه الاستدامة على استراتيجية متكاملة تقوم على أربعة محاور رئيسية:

تعزيز القدرة على التكيف مع التغير المناخي: ندرك في مجموعة موانئ أبوظبي الحاجة الملحة للتعامل مع قضية التغير المناخي وتأثيراته المحتملة على أعمالنا ومجتمعاتنا، وننفذ في هذا السياق مبادرات للحد من بصمتنا الكربونية وتعزيز خططنا ذات الصلة ونعمل على ضخ مزيد من الاستثمارات في البنية التحتية المجهزة للتعامل مع هذا التحدي، إيماناً منا بضرورة تعزيز قدرتنا على التكيف في مواجهة تداعيات التغير المناخي.

حماية البيئة: الحفاظ على البيئة وحمايتها يشكلان ركيزة أساسية لجهودنا في مجال الاستدامة، كما نلتزم بتقليل تأثيرنا البيئي إلى الحد الأدنى من خلال الإدارة المسؤولة للموارد، وتدابير منع التلوث، واعتماد ممارسات مستدامة في جميع عملياتنا.

رفاهية الموظفين والمجتمع: نضع رفاهية موظفينا وتمكينهم ودعم المجتمعات التي نعمل بها على رأس أولوياتنا، من خلال تعزيز ثقافة التنوع والمساواة والشمول وخلق بيئة عمل داعمة تقدر مساهمات جميع الأفراد، والتفاعل النشط مع المجتمعات المحلية لتلبية احتياجاتهم ودعم المبادرات التي تعزز الرفاهية والتنمية الاجتماعية.

تعزيز النمو الاقتصادي: ندرك في موانئ أبوظبي دورنا في دفع النمو والازدهار الاقتصادي على المستويين المحلي والعالمي، ونسعى من خلال الممارسات التجارية المسؤولة والحوكمة الأخلاقية والاستثمارات الاستراتيجية إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة وخلق فرص العمل وتحقيق الرخاء لجميع المعنيين وأصحاب العلاقة.

إدارة المواهب

اتخذت مجموعة موانئ أبوظبي خطوة رائدة في مجال التميز من خلال اعتماد مقياس جديد في "مؤشر نضج التميز" لقياس تمثيل الإناث في المناصب القيادية داخل مختلف قطاعاتها. حيث حددت المجموعة نسبة مئوية مستهدفة لتمثيل الإناث من إجمالي موظفيها، ونسبة الإناث ضمن المناصب القيادية، مما يؤكد التزامها الراسخ بالتنوع بين الجنسين وتكافؤ الفرص. تُعكس هذه المبادرات حرص مجموعة موانئ أبوظبي على تعزيز ثقافة تُقدّر التنوع والشمول في مكان العمل، وتعمل على ضمان التقدم المهني لجميع موظفيها دون تمييز.

تكافؤ الفرص

أكدت المجموعة خلال عام 2023 التزامها الراسخ بضمان تكافؤ الفرص الوظيفية وتعزيز التنوع ضمن فريق عملها، حيث وظّفت 4,960 موظفاً و1,834 موظفة من خلال التعيين المباشر.

وتصل نسبة تمثيل الإناث على مستوى المجموعة بشكل عام **27%**، بينما تبلغ نسبة تمثيل الإناث في الشركات العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة **25%**.

مبادرات دعم الموظفات

اعتمدت المجموعة في عام 2023 برنامج التطوير المهني والشخصي (GLOW) لتعزيز توظيف الموظفات والاحتفاظ بهن وضمان تقدمهن. ويستهدف البرنامج تسريع الحياة المهنية للكفاءات النسائية الوطنية في المجموعة، وتسهيل مهمة التخطيط المهني الاستراتيجي بالنسبة لهن، وتمكينهن من الاستفادة من أدوات التفكير التصميمي لتعظيم الفرص الوظيفية. واستمراراً لالتزامها بالتنوع بين الجنسين وتكافؤ الفرص، اتخذت مجموعة موانئ أبوظبي خطوة رائدة في مجال التميز من خلال دمج مقياس جديد في "مؤشر نضج التميز" لقياس تمثيل الإناث في المناصب القيادية داخل مختلف قطاعاتها.

التوطين

في عام 2023، أكدت المجموعة التزامها الراسخ بتوطين الوظائف في مختلف قطاعاتها، حيث بلغ عدد المواطنين الإماراتيين الذين يشغلون مناصب إدارية عليا وما فوق 222 موظفاً. وارتفعت نسبة الموظفين الإماراتيين، باستثناء العمال، إلى 66.6%، مما يؤكد تركيز المجموعة على التوطين وتعزيز تواجد الكوادر الوطنية في مختلف قطاعاتها. كما تواصل المجموعة تعزيز بيئة العمل المتنوعة والشاملة من خلال مبادرات تدعم توظيف الموظفين الإماراتيين والاحتفاظ بهم.

التدريب والتطوير المهني

تولي المجموعة أهمية قصوى للتدريب والتطوير لتعزيز مهارات موظفيها وكفاءاتهم، وتوفر المجموعة للموظفين المعرفة والمهارات والثقافة اللازمة لدفع الممارسات المستدامة داخل مكان العمل من خلال برامج تدريبية وتطويرية متكاملة. كما أن برامجنا التدريبية والتطويرية ليست مجرد أدوات لنقل المعرفة، بل هي وسائل لغرس مبادئ الاستدامة وتعزيز الابتكار لدى موظفينا وتمكينهم من المساهمة بشكل هادف في تحقيق أهدافنا.

السلامة التشغيلية

تُولي المجموعة أهمية قصوى لسلامة موظفيها ومقاوليها والمجتمعات التي تعمل فيها، وتطبق نظاماً قوياً لإدارة الجوانب المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة وفقاً لمعيار ISO 45001. كما يتم تقديم برامج تدريبية وتوعوية قوية ودورية لغرس ثقافة الأولوية للسلامة على كافة المستويات المؤسسية، إلى جانب إجراء عمليات تدقيق داخلية وخارجية منتظمة لضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية وتلبية أفضل الممارسات على مستوى القطاع. ونتيجة لتضافر هذه الجهود، يتحسن أداءنا في مجال الصحة والسلامة والبيئة عاماً بعد عام، مما يؤكد التزامنا بالحفاظ على السلامة وضمان بيئة عمل آمنة للجميع.

الحوكمة المؤسسية (يتبع)

دمج المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة في ممارسات الأعمال للمجموعة (يتبع)

إشراك المجتمع

حلّقت مجموعة موانئ أبوظبي إلى آفاق جديدة في مجال الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية من خلال اعتمادها على أدوات تطبيقية شاملة للأنظمة المتكاملة مثل Power BI. واتخذ فريق المسؤولية الاجتماعية المؤسسية خطوات استباقية لضمان التنفيذ الفعال لمبادرات المسؤولية الاجتماعية ذات الصلة، وذلك من خلال تشكيل فريق يضم الممثلين المعنيين بجميع القطاعات والوحدات، لاستخدام هذه المنصة المبتكرة لجمع البيانات بدقة وتحديثها بشكل مستمر. ويضمن هذا النهج المنظم أن تظل جهود المسؤولية الاجتماعية المؤسسية متوافقة مع أهدافنا ومواكبة للاحتياجات المتطورة لمجتمعاتنا. تغطي اللوحات المعلوماتية التي يوفرها النظام جميع مبادراتنا في مجال المسؤولية الاجتماعية المؤسسية، وأنواعها ومراحلها ومجالات تركيزها والفئات المستهدفة منها وأعداد المستفيدين. وبفضل جلسات العصف الذهني الدورية، والمتابعة الحثيثة، والمراقبة المستمرة، تمكنا من بناء نهج موحد ينظم جهودنا في مجال المسؤولية الاجتماعية المؤسسية.

ولا أدل على حجم الإنجازات من لغة الأرقام، حيث نفذنا بنجاح 124 مبادرة للمسؤولية الاجتماعية المؤسسية كان لها أثر إيجابي مهم على حياة 3.9 مليون شخص في مجتمعاتنا. تقوم استراتيجيتنا للمسؤولية الاجتماعية المؤسسية على ستة محاور رئيسية تشكل البوصلة التي تسترشد بها جهودنا:

دعم مجتمعنا
الأنشطة البيئية
العمل الخيري
تكافؤ الفرص
رفاهية الموظفين وتطويرهم
الصحة

حظيت جهودنا الدؤوبة في هذا الصدد بالتقدير، وحصدت جوائز مرموقة مثل الجائزة الذهبية لأفضل مشاركة مجتمعية خلال جوائز المشاركة المؤسسية لبرنامج المسؤولية المجتمعية المؤسسية 2022، وجائزة التميز الدولي للمسؤولية الاجتماعية المؤسسية، وجائزة "CSR World Leader Award". كما حصدت المجموعة جائزة برونزية ضمن فئة "الإنجاز في المسؤولية المجتمعية للمؤسسات" خلال حفل توزيع جوائز ت جوائز ستيفي العالمية للأعمال. وبنظرة مستقبلية، فإننا عازمون على المُضيّ قُدُماً في تعزيز تأثيرنا الاجتماعيّ، والسعي لإيجاد حلول مُستدامة للتحديات التي تواجهها مجتمعاتنا. وبفضل وضوح إنجازاتنا وأهدافنا المستقبلية، فإننا في وضع استراتيجي يسمح لنا بإحداث تغيير ملموس ومستمر في حياة من نخدمهم.

حوكمة المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة وإدارة سلسلة التوريد

إدارة سلسلة التوريد

تُدرك المجموعة أهمية الإدارة المستدامة لسلسلة التوريد في تحقيق كامل أهدافها في مجال الاستدامة. ولذلك، تلتزم المجموعة بالعمل بشكل وثيق مع مورديها وشركائها لتقليل التأثيرات البيئية على جميع مراحل سلسلة التوريد. كما تُؤمن المجموعة بأنّ تعزيز الشراكات طويلة الأجل القائمة على الثقة والشفافية والقيم المشتركة هو السبيل إلى خلق اقتصاد عالمي أكثر مرونة واستدامة.

تُدرك مجموعة موانئ أبوظبي أهمية المشتريات، وتسعى جاهدة لضمان القيمة مقابل المال ورفع الكفاءة التشغيلية بالتعاون مع الموردين والشركاء إيماناً منها بأنّ ذلك يُمهّد الطريق أمام مزيد من المنافع المشتركة والمستدامة. وتشمل المبادرات الرئيسية في هذا الصدد ما يلي:

الامتثال الكامل من جانب الموردين:
ضمان امتثال جميع الموردين لقواعد سلوكيات الأعمال.

دمج المعايير البيئية:
إجراء فحص بيئي كامل للموردين المشاركين في خدمات الهندسة والبناء بنسبة 100%

الفحص البيئي للموردين:
إجراء فحص بيئي كامل للموردين المشاركين في تقديم خدمات الهندسة والبناء بنسبة 100%

تفضيل الشركات المحلية:
إعطاء الأولوية للشركات المنضوية تحت مظلة "القابضة" (ADQ) وصندوق خليفة لدعم المشاريع المحلية والمبادرات الاجتماعية. الشراكة مع دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي لتعزيز مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في المشتريات كجزء من المرحلة الثانية من برنامج أبطال أبوظبي للشركات الصغيرة والمتوسطة. تُؤمن مجموعة موانئ أبوظبي بأنّ دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة في استراتيجية أعمالها وعملياتها هو السبيل الأمثل لبناء مستقبل أكثر استدامة ومرونة ومواصلة التزامها بقيادة التغيير الإيجابي وخلق قيمة للمجتمع والبيئة ومساهميها مستفيدةً من نقاط قوتها ومواردها الجماعية الرائدة.

التقارير والبيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

تقرير أعضاء مجلس الإدارة	112
تقرير مدقق الحسابات المستقل	113
بيان المركز المالي الموحد	118
بيان الربح أو الخسارة الموحد	120
بيان الدخل الشامل الموحد	121
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	122
بيان التدفقات النقدية الموحد	124
إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة	126

TEREX

تقرير أعضاء مجلس الإدارة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

يسر مجلس الإدارة أن يقدم تقريره السنوي مصحوباً بالبيانات المالية الموحدة المدققة لشركة أبوظبي للموانئ ش.م.ع ("الشركة") وشركاتها التابعة (يشار إليهم معاً بـ "المجموعة") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

نتائج السنة
خلال السنة، حققت المجموعة إيرادات بمبلغ 11,678,530 ألف درهم (2022: 5,497,836 ألف درهم) وبلغ صافي ربح السنة 1,360,218 ألف درهم (2022: 1,284,413 ألف درهم).

الحسابات
قام أعضاء مجلس الإدارة بمراجعة واعتماد البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

مجلس الإدارة
إن أعضاء مجلس إدارة الذين قدموا خدماتهم خلال السنة وحتى تاريخ التقرير هم كما يلي:

معالي/ فلاح محمد فلاح جابر الأحبابي	رئيس مجلس الإدارة
السيد/ خليفة سلطان حازم السويدي	نائب رئيس مجلس الإدارة
الكابتن/ محمد جمعة الشامسي	العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمجموعة
السيد/ جاسم حسين ثابت	عضو
السيد/ منصور محمد الملا	عضو
السيدة/ نجيبة حسن مبارك خديم الجابري	عضو
سعادة/ محمد إبراهيم محمد إبراهيم الحمادي	عضو

إبراء ذمة
يبرئ مجلس الإدارة ذمـة مدقق الحسابات الخارجي والإدارة من مسؤوليتهم فيما يتعلق بالمهام الموكلة إليهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

مدقق الحسابات
يقترح مجلس الإدارة بإعادة تعيين ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) كمدقق الحسابات الخارجي للمجموعة للسنة التي سوف تنتهي في 31 ديسمبر 2024.

بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة مساهمي شركة أبوظبي للموانئ ش.م.ع

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الـــرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لـ شركة أبوظبي للموانئ ش.م.ع ("الشركة") وشركاتها التابعة (يشار إليهم معاً بـ "المجموعة") والتي تشمل بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2023، وكل من بيان الربح أو الخسارة الموحد، بيان الدخل الشامل الموحد، بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة التي تشمل معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2023 وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (السياسة المحاسبية).

أساس الـــــرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق والمتطلبات المعمول بها وفقاً لقرار رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم 88 لسنة 2021 بشأن معايير تدقيق البيانات المالية للجهات الخاضعة. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة من تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين إلى جانب متطلبات السلوك الأخلاقي الأخرى في دولة الإمارات العربية المتحدة المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. ونعتقد بأن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساسا لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية بموجب تقديرنا المهني، هي الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. تم تناول أمور التدقيق الرئيسية في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأيا منفصلا بشأن هذه الأمور.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (يتبع)
إلى السادة مساهمي شركة أبوظبي للموانئ ش.م.ع

أمور التدقيق الرئيسية (يتبع)

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تناولت عملية التدقيق التي قمنا بها أمور التدقيق الرئيسية
الاعتراف بالإيرادات يتم الاعتراف بالإيرادات من تدفقات ومصادر مختلفة مثل عقود الإيجار وعمليات الموانئ والعمليات اللوجستية والامتيازات والخدمات البحرية والصناعية والرقمية. حققت المجموعة إيرادات بمبلغ 11,679 مليون درهم (2022: 5,498 مليون درهم). تركز المجموعة على الإيرادات كمقياس رئيسي للأداء وكمحرك للنمو والتوسع. إن الإيرادات جوهرية وهامة لتحديد ربحية المجموعة. ونظراً لحجم المبلغ وتدفقات الإيرادات وارتفاع حجم المعاملات وقابلية هذه الإيرادات لإدراجها بمبالغ أعلى من قيمتها بسبب مخاطر الاحتيال، قمنا بتقييم الاعتراف بالإيرادات كأمر تدقيق رئيسي. لمزيد من المعلومات المتعلقة بالإيرادات، يرجى مراجعة إيضاح 3 للسياسة المحاسبية حول الإعتراف بالإيرادات وإيضاح 27 حول البيانات المالية الموحدة.	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها ما يلي: الحصول على فهم لعمليات الإيرادات الهامة وتحديد الضوابط ذات الصلة وأنظمة تكنولوجيا المعلومات والواجهات والتقارير، بما في ذلك القيام بمراجعة تسلسل عمليات الإيرادات من البداية إلى النهاية. تقييم التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية للضوابط الرئيسية المتعلقة بعمليات الإيرادات. فهم بيئة الرقابة واختبار ضوابط تكنولوجيا المعلومات العامة على الأنظمة والتطبيقات الرئيسية المشاركة في عملية تسجيل الإيرادات. من خلال قيامنا بذلك، قمنا بإشراك أخصائي تكنولوجيا المعلومات لدينا للمساعدة في مراجعة ضوابط نظام تكنولوجيا المعلومات واختبار المعلومات التي تنتجها أنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة في الأنظمة المتعلقة بعمليات الإيرادات. قمنا بتقييم السياسة المحاسبية للمجموعة مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية إذا كانت متوافقة مع الإيرادات التي تم الإعتراف بها. قمنا أيضاً بتنفيذ إجراءات التدقيق الجوهرية التالية: • اختبارات التفاصيل على أساس عينة لفحص المستندات الداعمة ذات الصلة للتأكد من حدوث ودقة معاملات الإيرادات المدرجة خلال السنة. • اختبارات التفاصيل على عينة من المعاملات قبل وبعد نهاية السنة للتحقق من الاعتراف بالإيرادات في فترة التقارير الصحيحة. قمنا بتقييم الإفصاح في البيانات المالية الموحدة المتعلق بهذا الأمر مقابل متطلبات المعايير الدولية التقارير المالية.

Deloitte.

أمر التدقيق الرئيسي

إندماج الأعمال

خلال السنة، أبرمت المجموعة عدد من معاملات الاستحواذ على الأعمال كما هو موضح في إيضاح 37. ونتيجة لهذه المعاملات، سجلت المجموعة شهرة وأصول غير ملموسة والتزام ضريبي مؤجل والذي نتج من الاستحواذ بمبلغ 1,274 مليون درهم، 998 مليون درهم و200 مليون درهم (2022: 290 مليون درهم، 486 مليون درهم ولا شيء)، على التوالي.

تمت المحاسبة عن هذه المعاملات وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 "إندماج الأعمال". قامت الإدارة بتطبيق طريقة الاستحواذ في المحاسبة عن عمليات الاستحواذ المذكورة أعلاه والتي تتطلب ما يلي:

- تحديد المستحوذ؛
- تحديد تاريخ الاستحواذ؛
- الاعتراف وقياس الأصول المستحوذة القابلة للتحديد والمطلوبات المقبولة وحقوق الملكية غير المسيطرة في الشركة المستحوذ عليها؛ و
- الإعتراف بـ وقياس الشهرة أو المكسب من صفقة الشراء.

تم تعيين أخصائيين خارجيين مستقلين من قبل المجموعة لإجراء عملية توزيع سعر الشراء المؤقت الذي يتضمن تحديد التقييم العادل المؤقت للأصول المستحوذة والمطلوبات المقبولة، وتحديد وتقييم الأصول غير الملموسة.

لقد حددنا الاستحواذ على هذه الأعمال كأمر تدقيق رئيسي نظرًا لحجم المعاملات والتعقيدات المتأصلة المرتبطة بإندماج الأعمال، خصوصاً الأحكام المطبقة والتقديرات التي تم إجراؤها في:

- توزيع سعر الشراء المؤقت على الأصول المستحوذة القابلة للتحديد والمطلوبات المقبولة؛
- تحديد وقياس الأصول غير الملموسة وتحديد الأعمار الإنتاجية المخصصة للأصول غير الملموسة القابلة للتحديد؛ و
- التعديلات التي تم إجراؤها لمواءمة السياسات المحاسبية لهذه الأعمال مع تلك الخاصة بالمجموعة.

لمزيد من التفاصيل المتعلقة بهذا الأمر، راجع إيضاح 37 حول البيانات المالية الموجودة.

كيف تناولت عملية التدقيق التي قمنا بها أمور التدقيق الرئيسية

كجزء من إجراءات التدقيق الخاصة بنا فيما يتعلق بإندماج الأعمال، قمنا:

- بتقييم تصميم وتنفيذ الضوابط على محاسبة هذه المعاملات؛
- بتقييم ما إذا كانت افتراضات الإدارة فيما يتعلق بمحاسبة المعاملات متوافقة مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3؛ و
- بمطابقة القيم العادلة للأصول والمطلوبات التي تم تحديدها من قبل الإدارة مع المبالغ المعروضة في البيانات المالية الموحدة.
- كجزء من إجراءات التدقيق لدينا فيما يتعلق بتوزيع سعر الشراء، قمنا:
  - بتقييم مدى اكتمال ودقة الأصول المستحوذة والمطلوبات المقبولة عند توزيع سعر الشراء؛
  - بتقييم المهارات والكفاءات والموضوعية والاستقلالية لأخصائي التقييم الخارجي الذين تم تعيينهم من قبل المجموعة ومراجعة شروط التعيين مع المجموعة لتحديد ما إذا كانت كافية لأغراض التدقيق؛
  - بمشاركة الخبراء الداخليين لدينا، بتقييم المنهجيات والمدخلات الهامة التي قامت المجموعة باستخدامها، بما في ذلك تحديد الأصول غير الملموسة وتحديد العمر الإنتاجي للأصول غير الملموسة القابلة للتحديد؛
  - بمشاركة الخبراء الداخليين لدينا، بتقييم القيم العادلة المؤقتة لعينة من الأصول المستحوذة والمطلوبات المقبولة؛
  - تحليل تعديلات القيمة العادلة المؤقتة المعترف بها من قبل الإدارة، وتقييم ما إذا كانت التعديلات التي تم إجراؤها متوافقة مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3؛ و
  - بمشاركة الخبراء الداخليين لدينا، بتقييم الشهرة المؤقتة المعترف بها من قبل الإدارة وتقييم ما إذا كان قد تم المحاسبة عنها وفقًا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3؛
- بتقييم الإفصاحات في البيانات المالية الموحدة المتعلقة بهذا الأمر مقابل متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (يتبع)
إلى السادة مساهمي شركة أبوظبي للموانئ ش.م.ع

معلومات أخرى
إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، والتقرير السنوي للمجموعة، الذي نتوقع الحصول عليه بعد ذلك التاريخ. إن المعلومات الأخرى لا تتضمن البيانات المالية الموحدة وتقرير تدقيقنا حولها.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، ولا نعبر بأي شكل عن تأكيد أو استنتاج بشأنها.

تتمثل مسؤوليتنا بالنسبة لأعمال تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في الاطلاع على المعلومات الأخرى، وفي سبيل ذلك نقوم بتحديد فيما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بأعمال التدقيق، أو إذا اتضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاءً مادية.

إذا استنتجنا وجود أي أخطاء مادية في المعلومات الأخرى، فإنه يتعين علينا الإفصاح عن ذلك، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها فيما يتعلق بهذه المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير. ليس لدينا ما نُفصِح عنه في هذا الشأن.

إذا استنتجنا وجود أخطاء جوهرية في التقرير السنوي للمجموعة، عند الاطلاع عليه، فإنه يتعين علينا إخطار القائمين على الحوكمة بذلك وتحديد ما إذا كانت هناك مخالفات ينبغي الإفصاح عنها وفقاً لمعايير التدقيق.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة في إعداد البيانات المالية الموحدة
إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وطبقاً للنظام الأساسي للشركة وللأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لسنة 2021، وكذلك عن وضع نظام الرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة ضرورية لتمكنها من إعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، إن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح متى كان مناسباً، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واعتماد مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية المجموعة أو وقف عملياتها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

يعتبر القائمون على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على مسار إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة
إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمّت وفقا للمعايير الدولية للتدقيق والمتطلبات المعمول بها وفقاً لقرار رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم 88 لسنة 2021 بشأن معايير تدقيق البيانات المالية للجهات الخاضعة دائمًا سوف تكشف أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الاخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مُجمع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.
كجزء من عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية والمتطلبات المعمول بها وفقاً لقرار رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم 88 لسنة 2021 بشأن معايير تدقيق البيانات المالية للجهات الخاضعة، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم أيضا:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، بالتصميم والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساسا لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي؛
- بالاطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية؛
- بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- باستنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكا جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو، في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالمجموعة إلى توقف أعمال المجموعة على أساس مبدأ الاستمرارية؛
- بتقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل؛ و
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من المنشآت والأنشطة داخل المجموعة المحتسبة وفقاً لحقوق الملكية لإبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف والقيام بأعمال التدقيق على صعيد المجموعة ونتحمل كامل المسؤولية عن رأينا حول التدقيق.

Deloitte.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم باطلاع القائمين على الحوكمة ببيان يظهر امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يحتمل الاعتقاد أنها قد تؤثر تأثيراً معقولاً على استقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان مناسباً.

من الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة، نقوم بتحديد الأمور التي كان لها الأثر الأكبر في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الإفصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، ألا يتم الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا في حال ترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

إفصاح حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

علاوة على ذلك، ووفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لسنة 2021، نفيد بما يلي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023:

- أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛
- أنه تم إعداد البيانات المالية الموحدة، من جميع جوانبها الجوهرية بما يتطابق مع الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لسنة 2021؛
- أن المجموعة قد احتفظت بدفاتر محاسبية نظامية؛
- أن المعلومات المالية الواردة بتقرير أعضاء مجلس الإدارة تتوافق مع الدفاتر الحسابية للمجموعة؛
- يظهر الإيضاح 3 استثمار المجموعة في الأسهم خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023؛
- يظهر الإيضاح 32 الإفصاحات المتعلقة بالمعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة مع الشروط التي قد تم بموجبها إبرام تلك المعاملات؛
- يظهر الإيضاح 29 الإفصاحات المتعلقة بالمساهمات الاجتماعية التي تمت خلال السنة؛ و
- أنه، طبقاً للمعلومات التي توفرت لنا، لم يلفت انتباهنا أي أمر يجعلنا نعتقد أن المجموعة قد ارتكبت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 أي مخالفات للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لسنة 2021 أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي مما قد يؤثر جوهرياً على أنشطتها أو مركزها المالي كما في 31 ديسمبر 2023.

إضافة إلى ذلك، ووفقاً لمتطلبات مرسوم رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم (88) لسنة 2021 فيما يتعلق بمعايير تدقيق البيانات المالية للجهات الخاضعة، نقر بأننا فيما يتعلق بتدقيق البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، أنه لم يلفت انتباهنا أي أمر، يجعلنا نعتقد أن المجموعة لم تمتثل، من جميع النواحي الجوهرية، لأي من أحكام القوانين والأنظمة والتعاميم التالية حسب الإقتضاء، والتي من شأنها التأثير جوهرياً على أنشطتها أو على البيانات المالية كما في 31 ديسمبر 2023:

- قانون التأسيس؛ و
- الأحكام ذات الصلة من القوانين والقرارات والتعاميم المطبقة والتي لها تأثير على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)

راما بادمانابها أشاريا
رقم القيد 701
11 مارس 2024
أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة

بيان المركز المالي الموحد
كما في 31 ديسمبر 2023

	إيضاحات	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
الأصول			
الأصول غير المتداولة			
ممتلكات وآلات ومعدات	5	**24,451,715**	21,789,636
استثمارات عقارية	6	**9,937,893**	4,481,935
أصول غير ملموسة وشهرة	7	**3,096,231**	946,902
حق استخدام الأصول	8	**1,149,534**	799,838
استثمار في مشاريع مشتركة	9	**642,473**	612,241
استثمار في شركات زميلة	10	**1,274,926**	1,280,325
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	11	**2,518,539**	2,078,388
أصول الضريبة المؤجلة	18.2	**38,809**	-
ذمم مدينة تجارية وأخرى	14	**2,520,932**	2,113,729
مصاريف مدفوعة مقدماً ودفعات مقدمة	15	**41,096**	48,600
ودائع لأجل	17	**50,000**	–
أصول مالية مشتقة	13	**23,990**	–
مجموع الأصول غير المتداولة		**45,746,138**	34,151,594
الأصول المتداولة			
مخزون	16	**374,667**	50,772
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	12	**71,627**	–
ذمم مدينة تجارية وأخرى	14	**4,741,868**	2,922,064
مصاريف مدفوعة مقدماً ودفعات مقدمة	15	**1,166,704**	596,739
أصول محتفظ به للبيع	38	**226,895**	–
نقد وأرصدة لدى البنوك	17	**3,283,090**	790,822
مجموع الأصول المتداولة		**9,864,851**	4,360,397
مجموع الأصول		**55,610,989**	38,511,991
حقوق الملكية والمطلوبات			
حقوق الملكية			
رأس المال	19	**5,090,000**	5,090,000
علاوة إصدار أسهم	19	**2,750,000**	2,750,000
أسهم خزينة	19	**(12,098)**	–
إحتياطي قانوني	20	**504,696**	504,696
احتياطي توزيع الأصول	20	**(22,063)**	(22,063)
احتياطي تحوط التدفقات النقدية	20	**(43,964)**	(41,154)
احتياطي إعادة تقييم إستثمار	11	**1,367,850**	928,942
إحتياطي تحويل عملات أجنبية		**(32,380)**	(21,786)
احتياطي اندماج	20	**1,319,288**	1,319,288
أرباح مستبقاة		**5,344,124**	4,272,152
مساهمة المالك	32	**4,559,468**	4,467,655
حقوق الملكية العائدة لمالكي الشركة		**20,824,921**	19,247,730
حقوق الملكية غير المسيطرة	39	**3,484,292**	387,403
مجموع حقوق الملكية		**24,309,213**	19,635,133

تشكل الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

	إيضاحات	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
المطلوبات			
المطلوبات غير المتداولة			
منح حكومية مؤجلة	21	**6,423,832**	6,561,872
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	22	**180,623**	157,308
مستحقات إلى شركات المشروع	23	**2,110,764**	2,139,765
مطلوبات عقود الإيجار	8	**857,210**	845,078
سندات دائنة	24	**3,599,058**	3,589,954
قروض بنكية	25	**11,165,566**	80,795
ذمم دائنة تجارية وأخرى	26	**951,321**	506,288
مطلوبات الضريبة المؤجلة	18.2	**232,725**	–
مجموع المطلوبات غير المتداولة		**25,521,099**	13,881,060
المطلوبات المتداولة			
منح حكومية مؤجلة	21	**279,740**	279,740
مستحقات إلى شركات المشروع	23	**296,185**	278,681
مطلوبات عقود الإيجار	8	**219,321**	70,249
قروض بنكية	25	**339,909**	1,395,698
ذمم دائنة تجارية وأخرى	26	**4,645,522**	2,971,430
مجموع المطلوبات المتداولة		**5,780,677**	4,995,798
مجموع المطلوبات		**31,301,776**	18,876,858
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات		**55,610,989**	38,511,991

على حد علمنا، فإن البيانات المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، الوضع المالي ونتائج العمليات والتدفقات النقدية للمجموعة، كما في، وللفترات المعروضة فيها.

معالي/ فلاح محمد فلاح جابر الأحبابي
رئيس مجلس الإدارة

الكابتن/ محمد جمعة الشامسي
الرئيس التنفيذي للمجموعة والعضو المنتدب

السيد/ مارتن آروب
الرئيس التنفيذي للشؤون المالية للمجموعة

تشكل الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الربح أو الخسارة الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

	إيضاحات	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
إيرادات	27	**11,678,530**	5,497,836
تكاليف مباشرة	28	**(8,573,823)**	(2,865,409)
إجمالي الربح		**3,104,707**	2,632,427
مصاريف عمومية وإدارية	29.1	**(1,407,871)**	(984,516)
خسائر انخفاض القيمة على الأصول المالية وذمم التأجير المدينة التي لم يصدر بها فواتير	14	**(80,094)**	(142,313)
مصاريف بيع وتسويق		**(76,680)**	(82,975)
حصة النتائج من مشاريع مشتركة	9	**118,377**	127,929
حصة ربح من شركة زميلة	10	**26,071**	36,913
عكس انخفاض قيمة/ (إنخفاض القيمة وشطب) إستثمارات عقارية	6	**363,501**	(4,553)
إنخفاض قيمة إستثمارات في شركات زميلة	10	**(139,452)**	–
تكاليف تمويل	30	**(666,957)**	(394,108)
إيرادات تمويل		**31,238**	15,116
خسارة استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	12	**(3,822)**	–
مكسب من إستبعاد شركات زميلة	10	**39,119**	–
مكسب من إستبعاد أصل محتفظ به للبيع	38	**–**	73,000
إيرادات أخرى، صافي	31	**102,552**	9,507
ربح السنة قبل الضريبة		**1,410,689**	1,286,427
مصروف ضريبة الدخل	18.1	**(50,471)**	(2,014)
صافي ربح السنة		**1,360,218**	1,284,413
عائد إلى:			
مالكي الشركة		**1,071,972**	1,248,342
حقوق الملكية غير المسيطرة	39	**288,246**	36,071
		1,360,218	1,284,413
العائد الأساسي والمخفض للسهم (بالدرهم)	33	**0.21**	0.25
الأرباح المعدلة قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك	34	**2,668,133**	2,175,091

تشكل الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الشامل الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

	إيضاحات	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
ربح السنة		**1,360,218**	1,284,413
الدخل الشامل الآخر:			
البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الربح أو الخسارة:			
مكسب القيمة العادلة لأصول مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	11	**438,908**	928,950
مكسب القيمة العادلة لأصول مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر			
- حصة إستثمارات محتسبة وفقاً لطريقة حقوق الملكية	10	**–**	(8)
البنود التي قد يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الربح أو الخسارة:			
حصة الإستثمارات المحتسبة وفقاً لطريقة حقوق الملكية:			
صافي خسارة القيمة العادلة لأدوات التحوط التي تم إبرامها لتحوطات التدفقات النقدية		**(14,519)**	–
حصة شركة زميلة محتسبة وفقاً لحقوق الملكية	10	**(4,271)**	(21,390)
حصة مشاريع مشتركة محتسبة وفقاً لحقوق الملكية	9	**4,768**	55,885
خسارة تحويل عمليات أجنبية		**(11,687)**	(567)
مجموع الدخل الشامل الآخر		**413,199**	962,870
مجموع الدخل الشامل للسنة		**1,773,417**	2,247,283
عائد إلى:			
مالكي الشركة		**1,497,476**	2,211,383
حقوق الملكية غير المسيطرة	39	**275,941**	35,900
		1,773,417	2,247,283

تشكل الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

	رأس المال ألف درهم	علاوة إصدار أسهم ألف درهم	أسهم خزينة ألف درهم	إحتياطي قانوني ألف درهم	إحتياطي توزيع الأصول ألف درهم
الرصيد في 1 يناير 2022	3,840,000	–	–	379,861	(22,063)
ربح السنة	–	–	–	–	–
الدخل الشامل الآخر للسنة	–	–	–	–	–
مجموع الدخل/ (الخسارة) الشاملة للسنة	–	–	–	–	–
محول إلى احتياطي قانوني	–	–	–	124,835	–
مساهمة المالك (إيضاح 32)	–	–	–	–	–
توزيعات أرباح معلنة لحقوق ملكية غير مسيطرة في شركة تابعة (إيضاح 39)	–	–	–	–	–
أسهم جديدة صادرة (إيضاح 19)	1,250,000	2,750,000	–	–	–
الإستحواذ على شركات تابعة جديدة (إيضاح 37)	–	–	–	–	–
الرصيد في 1 يناير 2023	5,090,000	2,750,000	-	504,696	(22,063)
ربح السنة	–	–	–	–	–
الدخل/ (الخسارة) الشاملة الأخرى للسنة	–	–	–	–	–
مجموع الدخل الشامل للسنة	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**
توزيعات أرباح معلنة لحقوق ملكية غير مسيطرة في شركة تابعة (إيضاح 39)	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**
مساهمة مقدمة من حقوق الملكية غير المسيطرة (إيضاح 39)	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**
الإستحواذ على شركات تابعة جديدة (إيضاح 39)	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**
حركات أخرى (إيضاح 39)	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**
إعادة شراء أسهم (إيضاح 19)	**–**	**–**	**(12,098)**	**–**	**–**
مساهمة المالك (إيضاح 32)	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**
الرصيد في 31 ديسمبر 2023	**5,090,000**	**2,750,000**	**(12,098)**	**504,696**	**(22,063)**

.The accompanying notes form an integral part of these consolidated financial statements

إحتياطي تحوط التدفقات النقدية ألف درهم	احتياطي إعادة تقييم استثمار ألف درهم	إحتياطي تحويل عملات أجنبية ألف درهم	إحتياطي إندماج ألف درهم	أرباح مستبقاة ألف درهم	مساهمة المالك ألف درهم	حقوق الملكية العائدة إلى مالك الشركة ألف درهم	حقوق الملكية غير المسيطرة ألف درهم	المجموع ألف درهم
(97,039)	–	–	1,319,288	3,148,645	2,069,710	10,638,402	52,546	10,690,948
–			–	1,248,342	–	1,248,342	36,071	1,284,413
55,885	928,942	(21,786)	–	–	–	963,041	(171)	962,870
55,885	928,942	(21,786)	–	–	–	2,211,383	35,900	2,247,283
–	–	–	–	1,248,342	–	–	–	–
–	–	–	–	(124,835)	2,397,945	2,397,945	–	2,397,945
–	–	–	–	–	–	–	(2,241)	(2,241)
–	–	–	–	–	–	4,000,000	–	4,000,000
–	–	–	–	–	–	–	301,198	301,198
(41,154)	928,942	(21,786)	1,319,288	4,272,152	4,467,655	19,247,730	387,403	19,635,133
–	–	–	–	1,071,972	–	1,071,972	288,246	1,360,218
(2,810)	438,908	(10,594)	–	–	–	425,504	(12,305)	413,199
(2,810)	**438,908**	**(10,594)**	**–**	**1,071,972**	**–**	**1,497,476**	**275,941**	**1,773,417**
–	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**(17,688)**	**(17,688)**
–	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**2,821,257**	**2,821,257**
–	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**19,460**	**19,460**
–	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**(2,081)**	**(2,081)**
–	**–**	**–**	**–**	**–**	**-**	**(12,098)**	**–**	**(12,098)**
–	**–**	**–**	**–**	**–**	**91,813**	**91,813**	**–**	**91,813**
(43,964)	**1,367,850**	**(32,380)**	**1,319,288**	**5,344,124**	**4,559,468**	**20,824,921**	**3,484,292**	**24,309,213**

تشكل الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

	إيضاحات	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
ربح قبل الضريبة		**1,410,689**	1,286,427
تعديلات لـ:			
استهلاك ممتلكات وآلات ومعدات واستثمارات عقارية	6 ,5	**913,055**	789,053
استهلاك حق استخدام الأصول	8	**112,130**	45,960
إطفاء أصول غير ملموسة	7	**143,376**	53,160
(إنخفاض القيمة وشطب)/ عكس إنخفاض قيمة إستثمارات عقارية	6	**(363,501)**	4,553
حصة النتائج من مشاريع مشتركة	9	**(118,377)**	(127,929)
حصة الربح من شركات زميلة	10	**(26,071)**	(36,913)
خسائر انخفاض القيمة (بالصافي من العكوسات) على الأصول المالية	14	**80,094**	142,313
مخصص مخزون بطيء الحركة	16	**1,923**	1,832
إطفاء منح حكومية	21	**(183,335)**	(383,042)
مكسب من استبعاد ممتلكات وآلات ومعدات		**(3,387)**	(1,972)
خسارة من بيع أصول محتفظ بها للبيع		**-**	(73,000)
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	22	**36,733**	37,211
خسارة صرف عملات أجنبية		**-**	2,710
تكاليف تمويل	30	**666,957**	394,108
إيرادات تمويل		**(31,238)**	(15,116)
إنخفاض قيمة إستثمار في شركات زميلة		**139,452**	–
خسارة القيمة العادلة للقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	12	**3,822**	–
مكسب من إستبعاد إستثمارات		**(39,119)**	–
تسديد عقود إيجار قصيرة الأجل	8	**(9,800)**	(13,602)
تسديد لأصول منخفضة القيمة	8	**(22,938)**	(8,722)
التدفقات النقدية التشغيلية قبل الحركة في رأس المال العامل		**2,710,465**	2,097,031
نقص/ (زيادة) في مخزون		**20,533**	(25,804)
زيادة في ذمم مدينة تجارية وأخرى		**(1,165,822)**	(1,241,792)
(نقص)/ زيادة في مصاريف مدفوعة مقدماً ودفعات مقدمة		**(146,105)**	44,335
زيادة في ذمم دائنة تجارية وأخرى		**61,892**	761,886
النقد الناتج من العمليات		**1,480,963**	1,635,656
مكافآت نهاية خدمة الموظفين المدفوعة	22	**(15,847)**	(9,456)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		**1,465,116**	1,626,200
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
شراء ممتلكات وآلات ومعدات		**(2,838,630)**	(5,199,708)
شراء استثمارات عقارية	6	**(1,842,099)**	(321,629)
بدل شراء مدفوع لاستحواذ شركات تابعة جديدة		**(1,680,951)**	(880,642)
شراء أصول غير ملموسة		**(16,074)**	–
متحصلات من بيع أصل محتفظ به للبيع		**–**	310,000
متحصلات من بيع ممتلكات وآلات ومعدات		**8,014**	12,336
أنصبة أرباح مستلمة من مشاريع مشتركة	9	**45,500**	27,066
توزيعات أرباح مستلمة من شركات زميلة	10	**34,422**	42,485
إستثمارات في شركات زميلة	10	**(35,972)**	–
الإستثمار في ودائع قصيرة الأجل	17	**29,402**	(29,616)
وديعة في استثمار	15	**(587,600)**	–
دفعة مقدمة مدفوعة مقابل الاستحواذ على استثمار		**151,228**	–
متحصلات من استبعاد مشاريع مشتركة وشركات زميلة		**32,028**	15,116
الإستحواذ على حق إستخدام الأصول		**(181,093)**	–
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(6,881,825)**	(6,024,592)

تشكل الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

	إيضاحات	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
متحصلات من قروض بنكية	25	**9,694,221**	1,476,493
تسديد قروض بنكية	25	**(1,000,144)**	(1,146,132)
متحصلات من إصدار أسهم	19	**-**	4,000,000
متحصلات من إصدار سندات	23	**-**	-
مساهمة المالك		**91,813**	-
مساهمة من قبل حقوق الملكية غير المسيطرة		**49,000**	-
منح حكومية مستلمة		**40,733**	303,354
تكاليف تمويل مدفوعة		**(453,600)**	(113,069)
مدفوعات لشركات المشروع		**(254,797)**	(253,933)
تسديد المبلغ الرئيسي لمطلوبات عقود إيجار	8	**(146,365)**	(116,065)
تسديد جزء الفائدة لمطلوبات عقود الإيجار		**(54,440)**	(40,649)
توزيعات أرباح مدفوعة لحقوق ملكية غير مسيطرة في الشركات التابعة	39	**(17,688)**	(1,675)
		7,948,733	4,108,324
صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية			
صافي الزيادة/ (النقص) في النقد ومرادفات النقد		**2,532,024**	(290,068)
فروقات تحويل العملات الأجنبية		**(10,354)**	-
النقد ومرادفات النقد في بداية السنة	17	**745,735**	1,035,803
النقد ومرادفات النقد في نهاية السنة	17	**3,267,405**	745,735
معاملات غير نقدية هامة:			
استثمار في شركة زميلة مستلم كمساهمة في راس المال	10	**–**	1,307,295
استثمار بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مستلم كمساهمة في راس المال	11	**–**	1,090,650
تحويل إلى ممتلكات وآلات ومعدات – تطوير ميناء الفجيرة (إيضاح 5)		**–**	500,000
تحويل إلى عقارات قيد التطوير (إستثمارات عقارية) من أعمال رأسمالية قيد التنفيذ (ممتلكات وآلات ومعدات)	6	**–**	730,936
تحويل من ممتلكات وآلات ومعدات إلى مخزون	5	**333,514**	–
تحويل من ممتلكات وآلات ومعدات إلى أصل محتفظ به للبيع	5	**226,895**	–

تشكل الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

1 معلومات عامة

إن شركة أبوظبي للموانئ ش.م.ع ("الشركة" أو "مجموعة موانئ أبوظبي") هي شركة مساهمة عامة تأسست وفقاً لأحكام المرسوم الأميري رقم (6) لسنة 2006 الصادر بتاريخ 4 مارس 2006 ("المرسوم") كجزء من إعادة هيكلة قطاع الموانئ التجارية في إمارة أبوظبي ("الإمارة"). في سنة 2022، تم إدراج الأسهم العادية للشركة في سوق أبوظبي للأوراق المالية.

تم تسجيل الشركة لدى دائرة التخطيط والاقتصاد وحصلت على رخصتها التجارية بتاريخ 29 مارس 2006. إن عنوان المكتب الرئيسي المسجل للشركة هو ص.ب: 54477، ميناء زايد، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

بموجب قانون أبوظبي رقم (2) لسنة 2018 وقرار المجلس التنفيذي رقم 2019/143، تم نقل ملكية الشركة إلى شركة أبوظبي التنموية القابضة ش.م.ع. من حكومة أبوظبي اعتباراً من 20 يونيو 2019 وبناءً على ذلك، فإن شركة أبوظبي التنموية القابضة ش.م.ع. هي الشركة الأم للشركة، وحكومة أبوظبي ("الحكومة") هي الجهة المسيطرة النهائية على الشركة.

نمت الشركة والشركات التابعة لها والمشاريع المشتركة (يشار إليها معاً بـ "المجموعة") وتنوعت إلى أعمال متكاملة رأسياً مع عمليات عبر الموانئ والمدن الاقتصادية والمناطق الحرة والخدمات اللوجستية والخدمات البحرية والرقمية:

- **الموانئ**، التي تمتلك موانئ في إمارة أبوظبي وتقوم بتشغيل المحطات بموجب ترتيبات الامتياز في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- **المدن الاقتصادية والمناطق الحرة**، التي تدير بشكل أساسي شركة منطقة خليفة الصناعية ذ.م.م. (كيزاد) وثماني مناطق صناعية أخرى بعد دمج شركة المناطق الاقتصادية المتخصصة (زوز كورب) في المجموعة في بداية 2020.
- **اللوجستيات**، والتي تقدم مجموعة من الخدمات اللوجستية، مثل خدمات النقل والتخزين ومناولة البضائع وخدمات القيمة المضافة.
- **البحرية والشحن**، التي تقدم مجموعة من الخدمات البحرية، بما في ذلك التغذية، وكذلك خدمات الدعم البحري وإعادة الشحن داخل وخارج دولة الإمارات العربية المتحدة؛ و
- **الرقمية**، والتي تقدم الخدمات الرقمية للعملاء الخارجيين من خلال بوابة المقطع ذ.م.م. بالإضافة إلى الخدمات المقدمة إلى القطاعات الأخرى.

إن الأنشطة الرئيسية للشركات التابعة والمشاريع المشتركة الرئيسية مبينة في إيضاح 3، 9 و10 أدناه على التوالي.

2 تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة (معايير المحاسبة)

2.1 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التي تم تطبيقها وليس لها تأثير هام على البيانات المالية الموحدة

تم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية، التي أصبحت سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023، في هذه البيانات المالية الموحدة. لم يكن لتطبيق هذه المعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة أي تأثير هام على المبالغ المدرجة للسنوات الحالية والسابقة ولكنها قد تؤثر على المعاملات المحاسبية أو الترتيبات المستقبلية.

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 عقود التأمين (بما في ذلك تعديلات يونيو 2020 وديسمبر 2021 على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17)
- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 عرض البيانات المالية وبيان الممارسة رقم 2 إصدار أحكام الأهمية – المتعلق بالمعايير الدولية للتقارير المالية – الإفصاح عن السياسات المحاسبية.
- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 – الضرائب المؤجلة المتعلقة بالأصول والمطلوبات الناتجة عن معاملة واحدة.
- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 ضرائب الدخل – الإصلاح الضريبي الدولي – القاعدة النموذجية للركيزة الثانية.
- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 8 السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء – تعريف التقديرات المحاسبية.

2.2 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة المصدرة والتي لم يحن موعد تطبيقها بعد

لم تقم المجموعة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المصدرة والتي لم يحن موعد تطبيقها بعد:

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة	يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 البيانات المالية الموحدة والمعيار المحاسبي الدولي رقم 28 استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة المتعلقة بمعالجة بيع أو المساهمة في الأصول بين المستثمر والشركات الزميلة أو المشاريع المشتركة.	1 يناير 2024
تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 عرض البيانات المالية – تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة.	1 يناير 2024
تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 عرض البيانات المالية – المطلوبات غير المتداولة مع التعهدات.	1 يناير 2024
تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 7 بيان التدفقات النقدية والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 الأدوات المالية: الإفصاحات – ترتيبات تمويل الموردين.	1 يناير 2024
تعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 عقود الإيجار – إلتزامات عقود الإيجار في البيع وإعادة الاستئجار.	1 يناير 2024

تتوقع الإدارة أن هذه المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات سوف يتم تطبيقها في البيانات المالية الموحدة للمجموعة في فترة التطبيق الأولي، ولن يكون لتطبيق هذه المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات أي تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة في فترة التطبيق المبدئي.

3 ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية

بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية الموحدة بناءً على المعايير الدولية للتقارير المالية (معايير المحاسبة) وتتوافق مع النظام الأساسي للشركة والأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 32 لسنة 2022.

صدر القانون الاتحادي رقم 32 لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية ("قانون الشركات الجديد") في 20 سبتمبر 2021، ودخل حيز التنفيذ في 2 يناير 2022 ليحل بالكامل محل القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية، وتعديلاته ("قانون 2015"). قامت الشركة بتطبيق متطلبات قانون الشركات الجديد خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء إعادة تقييم بعض الأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في نهاية كل فترة تقرير، كما هو موضح في السياسات المحاسبية أدناه. تستند التكلفة التاريخية بشكل عام على القيمة العادلة للبدل المقدم مقابل تبادل السلع والخدمات.

إن القيمة العادلة هي القيمة التي سيتم استلامها لبيع أحد الأصول، أو دفعها لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملات منتظمة بين المتعاملين بالسـوق في تـاريخ القياس، بغض النظر عما إذا كان السعر يمكن تحقيقه أو تم تقديره بطريقة مباشرة باستخدام تقنية تقييم أخرى. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الأصول أو المطلوبات، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار تلك العوامل عند تسعير الأصول أو المطلوبات في تاريخ القياس. إذا أخذ المتعاملين في السوق تلك العوامل بالحسبان عند تسعير الأصول أو المطلوبات في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة لأغراض القياس و / أو الإفصاح في هذه البيانات المالية الموحدة على هذا الأساس، باستثناء معاملات التأجير التي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16، والقياسات التي لها بعض أوجه التشابه مع القيمة العادلة ولكنها ليست القيمة العادلة، مثل صافي القيمة القابلة للتحقق في المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 أو القيمة في الاستخدام في المعيار المحاسبي الدولي رقم 36.

بالإضافة إلى ذلك، لأغراض إعداد التقارير المالية، يتم تصنيف قياسات القيمة العادلة في المستوى 1، 2 أو 3 استناداً إلى درجة ما إذا كانت هذه المدخلات إلى قياسات القيمة العادلة يمكن ملاحظتها، وأهمية المدخلات لقياس القيمة العادلة بصورة شاملة.

لقد تم عرض البيانات المالية الموحدة بالدرهم الإماراتي (الدرهم) باعتباره عملة العرض للمجموعة ويتم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف (ألف درهم) إلا إذا أشير إلى غير ذلك.

مبدأ الاستمرارية

إن لدى أعضاء مجلس الإدارة، في تاريخ اعتماد البيانات المالية الموحدة، توقعات معقولة بأن المجموعة لديها الموارد الكافية للاستمرار في الأعمال في المستقبل المنظور. وبالتالي، استمروا في اعتماد مبدأ الاستمرارية للمحاسبة في إعداد البيانات المالية الموحدة.

3 ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية ((يتبع))

أساس التوحيد

تتضمن البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للشركة والشركات التابعة لها. إن الشركات التابعة العاملة الهامة مدرجة أدناه:

إسم الشركة التابعة	نسبة الملكية 2023	نسبة الملكية 2022	بلد التأسيس	النشاط الرئيسي
الشركات التابعة العاملة الهامة				
شركة المناطق الاقتصادية المتخصصة (زونز كورب) – شركة الشخص الواحد ذ.م.م	**%100**	%100	الإمارات العربية المتحدة	تأجير قطع الأراضي الصناعية والمباني السكنية للعمال.
نواتوم لوجستكس الشرق الأوسط ذ.م.م (المعروفة سابقاً باسم ميكو لوجستكس – شركة الشخص الواحد ذ.م.م)	**%100**	%100	الإمارات العربية المتحدة	إدارة تحميل وتفريغ البضائع والخدمات اللوجستية.
شركة أبوظبي للخدمات البحرية – سفين ذ.م.م	**%100**	%100	الإمارات العربية المتحدة	الخدمات الملاحية.
شركة منطقة خليفة الصناعية ذ.م.م	**%100**	%100	الإمارات العربية المتحدة	تأجير الأراضي والمخازن الصناعية والتجارية.
منطقة أبوظبي الحرة ذ.م.م	**%100**	%100	الإمارات العربية المتحدة	إدارة المناطق الحرة الصناعية
شركة بوابة المقطع ذ.م.م	**%100**	%100	الإمارات العربية المتحدة	الخدمات الرقمية وحلول تكنولوجيا المعلومات.
شركة الفجيرة لتشغيل المرافئ – مرافئ الفجيرة ذ.م.م	**%100**	%100	الإمارات العربية المتحدة	مشغل المحطة.
شركة موانئ أبوظبي للتشغيل والخدمات اللوجستية ذ.م.م	**%100**	%100	الإمارات العربية المتحدة	إدارة الموانئ.
أوتوتيرمنال ميناء خليفة ذ.م.م	**%51**	%51	الإمارات العربية المتحدة	محطة آر أو آر أو والتعامل مع واردات السيارات وعمليات إعادة الشحن.
أكاديمية أبوظبي البحرية – شركة الشخص الواحد ذ.م.م	**%100**	%100	الإمارات العربية المتحدة	التعليم والتدريب البحري في دولة الإمارات والمنطقة.
اوفكو للدعم البحري والخدمات اللوجستية ذ.م.م	**%51**	%51	الإمارات العربية المتحدة	الخدمات البحرية والبرية.
الهيئة البحرية – شركة الشخص الواحد ذ.م.م	**%100**	%100	الإمارات العربية المتحدة	الخدمات البحرية.
شركة سفين فيدرز – شركة الشخص الواحد ذ.م.م	**%100**	%100	الإمارات العربية المتحدة	عمليات الشحن.
شركة ديفيتيك لخدمات الهندسة البحرية ذ.م.م	**%100**	%100	الإمارات العربية المتحدة	خدمات الهندسة البحرية
شركة أليغاتور شيبنغ كونتينر لاين ذ.م.م	**%100**	%100	الإمارات العربية المتحدة	مزود عالمي لخدمات الشحن والخدمات اللوجستية
شركة انترناشيونال أسوشيتد كارجو كاريار بي في	**%70**	%70	مصر	خدمات الشحن والتفريغ والتخزين والموانئ
سفين لخدمات الغوص والعمليات البحرية ذ.م.م.	**%51**	%51	الإمارات العربية المتحدة	أنشطة الغوص في أعماق البحار والمسح تحت سطح البحر
شركة كيزاد للتطوير والخدمات المجتمعية – شركة الشخص الواحد ذ.م.م	**%52.2**	%100	الإمارات العربية المتحدة	إدارة المرافق
سفين اللوجستية البحرية – شركة الشخص الواحد ذ.م.م	**%100**	-	الإمارات العربية المتحدة	مزود الخدمات البحرية
شركة عين قاف لإدارة الموانئ السياحية	**%100**	–	الأردن	عمليات محطات الرحلات البحرية
شركة الاسكان الجماعي – شركة الشخص الواحد ذ.م.م	**%100**	–	الإمارات العربية المتحدة	مشغل لسكن الموظفين
شركة تي تيك انك	**%100**	–	الإمارات العربية المتحدة	حلول تقنية المعلومات
سفين إنفيكتوس ليمتد اف زد	**%51**	–	الإمارات العربية المتحدة	أعمال تأجير السفن
سفين إنفيكتوس اس بي في	**%85**	–	جزيرة مارشال	أعمال تأجير السفن
عين قاف شركة مرسى زايد لإدارة الأعمال	**%100**	–	الأردن	تأجير الأراضي الصناعية
محطة بوابة كراتشي (برايفت) المحدودة	**%60**	–	باكستان	عمليات الموانئ
سيفين ترانس شيبمان – شركة الشخص الواحد ذ.م.م	**%100**	–	الإمارات العربية المتحدة	أعمال إعادة الشحن
نواتوم القابضة، اس.ال.يو.	**%100**	–	اسبانيا	مشغل الخدمات اللوجستية والموانئ والملاحة البحرية

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للشركة والمنشآت الخاضعة لسيطرة الشركة (شركاتها التابعة) حتى 31 ديسمبر من كل سنة. تتحقق السيطرة عندما يكون لدى الشركة:

- السلطة على الجهة المستثمر فيها؛ التعرض للعوائد المتغيرة الناتجة من الشراكة مع الجهة المستثمر بها أو الحقوق فيها؛ و
- القدرة على استخدام سلطتها على الجهة المستثمر بها للتأثير على عوائدها.

تقوم الشركة بإعادة تقييم فيما إذا كان لديها سيطرة على الجهة المستثمر بها أم لا في حال أشارت الوقائع والظروف إلى وجود تغيرات في واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاث المدرجة أعلاه.

عندما يكون لدى الشركة أقل من غالبية حقوق التصويت في الجهة المستثمر بها، فإنها تمتلك السيطرة على الجهة المستثمر بها عندما تكون حقوق التصويت كافية لمنحها القدرة العملية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة للجهة المستثمر بها بشكل منفرد. تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع الوقائع والظروف ذات الصلة لتقييم فيما إذا كانت حقوق تصويت الشركة في الجهة المستثمر بها كافية أم لا لمنحها السيطرة، بما في ذلك:

- حجم امتلاك الشركة لحقوق التصويت بالنظر إلى حجم وتوزيع أسهم أصحاب الأصوات الآخرين؛
- حقوق التصويت المحتملة التي تمتلكها الشركة، أو أي من مالكي الأصوات الآخرين أو أطراف أخرى؛
- الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ و
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى أن الشركة تمتلك، أو لا تمتلك، القدرة الحالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة في الوقت الذي يطلب فيه إصدار قرارات، بالإضافة إلى أنماط التصويت في اجتماعات المساهمين السابقة.

يبدأ توحيد الشركة التابعة عندما يكون للشركة السيطرة على الشركة التابعة وينتهي عندما تفقد الشركة السيطرة على الشركة التابعة. وعلى وجه التحديد، يتم إدراج إيرادات ومصاريف الشركات التابعة المستحوذة أو المستبعدة خلال السنة في بيان الربح أو الخسارة الموحد بدءاً من التاريخ الذي تحصل فيه الشركة على السيطرة وحتى التاريخ الذي تفقد فيه الشركة السيطرة على الشركة التابعة.

عندما يكون ذلك ضرورياً، يتم إجراء التعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة لتتوافق مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

يتم حذف جميع الأصول والمطلوبات، حقوق الملكية، الإيرادات، المصاريف والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات ما بين شركات المجموعة بالكامل عند توحيدها.

يتم تحديد حقوق الملكية غير المسيطرة في الشركات التابعة بشكل منفصل عن حقوق المجموعة في هذه الشركات. قد يتم قياس حقوق الملكية غير المسيطرة التي تمثل حقوق ملكية حالية وتمنح حامليها للحصول على حصة نسبية في صافي الموجات في حالة التصفية مبدئياً بالقيمة العادلة أو بالحصة النسبية لحقوق الملكية غير المسيطرة في القيمة العادلة لصافي الأصول القابلة للتحديد. يتم اختيار أساس القياس على أساس كل معاملة على حدة. يتم قياس حقوق الملكية غير المسيطرة الأخرى مبدئياً بالقيمة العادلة. لاحقاً لتاريخ الاستحواذ، إن القيمة المدرجة لحقوق الملكية غير المسيطرة هي قيمة هذه الحصص عند الإعتراف المبدئي بالإضافة إلى حصص حقوق الملكية غير المسيطرة في التغييرات اللاحقة في حقوق الملكية.

إن الربح أو الخسارة وكل بند من الدخل الشامل الآخر تكون عائدةً إلى مالكي الشركة وحقوق الملكية غير المسيطرة حتى وإن نتج عن ذلك عجز في رصيد حقوق الملكية غير المسيطرة.

يتم احتساب التغيرات في حصص المجموعة في شركات تابعة والتي لا تؤدي إلى خسارة السيطرة كمعاملات حقوق ملكية. يتم تعديل القيم المدرجة لحصص المجموعة والحصص غير المسيطرة لتعكس التغيرات في حصصها في الشركات التابعة. يتم الإعتراف بأي فرق بين قيمة تعديل حقوق الملكية غير المسيطرة والقيمة العادلة للبدل المدفوع أو المقبوض مباشرة في حقوق الملكية ويكون عائداً إلى مالكي الشركة.

3 ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

أساس التوحيد (يتبع)

عندما تفقد المجموعة السيطرة على أي من الشركات التابعة، يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة في الربح أو الخسارة ويتم احتسابه على أنه الفرق بين (1) مجموع القيمة العادلة للبدل المقبوض والقيمة العادلة لأي ملكية محتفظ بها؛ و (2) القيمة المدرجة السابقة لأصول الشركة التابعة (بما فيها الشهرة)، مطروحاً منها مطلوبات الشركة التابعة وأي من حقوق الأقلية غير المسيطرة. يتم معالجة جميع المبالغ المعترف بها سابقاً ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى والمتعلقة بتلك الشركة التابعة كما لو أن المجموعة قامت باستبعاد الأصول أو المطلوبات ذات الصلة بشكل مباشر (يتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر أو يتم تحويلها إلى فئة أخرى ضمن حقوق الملكية كما هو محدد/مسموح به في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية). يتم اعتبار القيمة العادلة لأي استثمار متبقي في الشركة التابعة سابقاً بتاريخ فقدان السيطرة على أنها القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي والمستخدمة للمعالجة المحاسبية اللاحقة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 أو، عند الضرورة، التكلفة عند الاعتراف المبدئي للاستثمار في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.

اندماج الأعمال

يتم احتساب الاستحواذ على الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ. يتم قياس البدل المحول في اندماج الأعمال بالقيمة العادلة، والذي يتم احتسابه على أنه مجموع القيم العادلة في تاريخ الاستحواذ للأصول المحولة من قبل المجموعة، والمطلوبات التي تكبدتها المجموعة إلى المالكين السابقين للشركة المشتراة وحصة حقوق الملكية الصادرة من قبل المجموعة في مقابل السيطرة على الجهة المستحوذ عليها. يتم احتساب التكاليف المتعلقة بالاستحواذ عند تكبدها ويتم إدراجها في الربح أو الخسارة.

بتاريخ الاستحواذ، يتم الاعتراف بالأصول المستحوذة القابلة للتحديد والمطلوبات المقبولة بقيمها العادلة بتاريخ الاستحواذ، باستثناء ما يلي:

- يتم الاعتراف بأصول أو مطلوبات الضريبة المؤجلة والأصول أو المطلوبات المتعلقة بترتيبات مزايا الموظفين وقياسها وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 12 والمعيار المحاسبي الدولي رقم 19 على التوالي؛
- يتم قياس المطلوبات أو أدوات حقوق الملكية العائدة إلى ترتيبات الدفعات على أساس الأسهم للجهة المستحوذ عليها أو ترتيبات الدفعات على أساس الأسهم للمجموعة المبرمة لاستبدال ترتيبات الدفعات على أساس الأسهم للجهة المستحوذ عليها وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 2 بتاريخ الاستحواذ؛ و
- إن الأصول (أو مجموعات الاستبعاد) المصنفة كمحتفظ بها للبيع وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 يتم قياسها وفقاً لذلك المعيار.

يتم قياس الشهرة باعتبارها الفائض لإجمالي البدل المحول، قيمة حقوق الملكية غير المسيطرة في الجهة المستحوذ عليها والقيمة العادلة لحصة حقوق الملكية المحتفظ بها سابقاً من قبل المشتري في الجهة المستحوذ عليها (إن وجدت) على صافي مبالغ الأصول المستحوذة القابلة للتحديد والمطلوبات المقبولة. في حالة أنه، بعد إعادة التقييم، كان صافي مبالغ الأصول المستحوذة القابلة للتحديد والمطلوبات المقبولة بتاريخ الاستحواذ يتجاوز إجمالي البدل المحول، وقيمة حقوق الملكية غير المسيطرة في الجهة المستحوذ عليها والقيمة العادلة لحصة المستحوذ المحتفظ بها سابقاً في الجهة المستحوذ عليها (إن وجدت)، يتم الاعتراف بالفائض كمكسب على صفقة الشراء مباشرةً في الربح أو الخسارة.

عندما يتضمن البدل المحول من قبل المجموعة ضمن اندماج الأعمال ترتيب بدل طارئ، يتم قياس البدل الطارئ بقيمته العادلة بتاريخ الاستحواذ وإدراجه كجزء من البدل المحول ضمن اندماج الأعمال. يتم تعديل التغيرات في القيمة العادلة للبدل الطارئ المؤهل كتعديلات لفترة القياس بأثر رجعي، مع التعديلات المماثلة مقابل الشهرة. إن تعديلات فترة القياس هي التعديلات التي تنشأ من المعلومات الإضافية التي تم الحصول عليها خلال "فترة القياس" (التي لا يمكن أن تتجاوز سنة واحدة من تاريخ الاستحواذ) حول الوقائع والظروف التي توفرت بتاريخ الاستحواذ.

تعتمد المحاسبة اللاحقة للتغيرات في القيمة العادلة للبدل الطارئ غير المؤهل كتعديلات لفترة القياس على كيفية تصنيف البدل الطارئ. لا يتم إعادة قياس البدل الطارئ المصنف كحقوق ملكية بتواريخ التقارير اللاحقة ويتم احتساب تسويته اللاحقة ضمن حقوق الملكية. يتم إعادة قياس البدل الطارئ الآخر بالقيمة العادلة بتواريخ التقارير اللاحقة، مع الإعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة.

عند إنجاز اندماج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس حصة حقوق الملكية المحتفظ بها سابقاً من قبل المجموعة (بما في ذلك العمليات المشتركة) في الجهة المستحوذ عليها إلى القيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ (بمعنى، عندما تحصل المجموعة على السيطرة) ويتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجة، إن وجدت، في الربح او الخسارة. يتم إعادة تصنيف المبالغ الناتجة من الحصص في الجهة المستحوذ عليها قبل تاريخ الاستحواذ التي تم الاعتراف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الربح او الخسارة حيث تكون هذه المعاملة ملائمة فيما لو تم استبعاد هذه الحصة.

إذا لم تكتمل المحاسبة الأولية لاندماج الأعمال في نهاية فترة التقرير عند حدوث الاندماج، تقوم المجموعة بإدراج مبالغ مؤقتة للبنود التي لم تكتمل المحاسبة لها. يتم تعديل تلك المبالغ المؤقتة خلال فترة القياس (انظر أعلاه)، أو يتم الاعتراف بأصول أو مطلوبات إضافية، لتعكس المعلومات الجديدة التي تم الحصول عليها حول الوقائع والظروف القائمة بتاريخ الاستحواذ، التي لو كانت معلومة، لأثرت على المبالغ المعترف بها في ذلك التاريخ.

الشهرة
يتم الإعتراف بالشهرة مبدئياً وقياسها كما هو مبين أعلاه.

لا يتم إطفاء الشهرة ولكن يتم مراجعتها لتحديد انخفاض القيمة على الأقل سنوياً. لغرض اختبار انخفاض القيمة، يتم تخصيص الشهرة على كل وحدة من الوحدات المنتجة للنقد التابعة للمجموعة (أو مجموعات الوحدات المنتجة للنقد) والتي من المتوقع أن تستفيد من الدمج. يتم اختبار الوحدات المنتجة للنقد التي تم تخصيص الشهرة لها للتحقق من انخفاض القيمة سنوياً، أو بشكل أكثر تقارباً عندما يكون هناك مؤشر على أن الوحدة قد انخفضت قيمتها. إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المنتجة للنقد أقل من القيمة المدرجة للوحدة، يتم تحميل خسارة انخفاض القيمة أولاً لتخفيض القيمة المدرجة للشهرة الموزعة على الوحدة ثم على الأصول الأخرى للوحدة تناسبياً على أساس القيمة المدرجة لكل أصل في الوحدة. لا يتم عكس خسائر انخفاض القيمة المعترف بها للشهرة في فترة لاحقة.

عند استبعاد الوحدة المنتجة للنقد، يتم إدراج المبلغ العائد للشهرة في تحديد الربح أو الخسارة الناتجة من الاستبعاد.

المعاملات الخاضعة للسيطرة المشتركة
يتم الاعتراف بالاستحواذ على المنشآت/ الأعمال الخاضعة للسيطرة المشتركة للمساهمين بالقيمة الدفترية لهذه المنشآت/ الأعمال في تاريخ الاستحواذ. يتم تعديل حقوق الملكية لأي فرق بين البدل المدفوع للاستحواذ ورأس مال الشركة المستحوذ عليها.

تقوم المجموعة باحتساب معاملات السيطرة المشتركة بأثر رجعي من خلال إعادة عرض أرقام المقارنة الخاصة بها وتعديل فترة إعداد التقارير الحالية الخاصة بها قبل تاريخ المعاملة كما لو أن الدمج قد حدث قبل بداية الفترة الأولى المعروضة. ومع ذلك، فإن إعادة البيان هذه لا تمتد إلى الفترات التي لم تكن خلالها المنشآت خاضعة لسيطرة مشتركة.

الاستثمار في المشاريع المشتركة
المشروع المشترك هو ترتيب مشترك حيث يكون للجهات التي لديها سيطرة مشتركة على الترتيب حقوقاً في صافي أصول الترتيب المشترك. إن السيطرة المشتركة هي المشاركة المتفق عليها تعاقدياً للسيطرة على الترتيب التي تظهر فقط عندما تستلزم القرارات حول الأنشطة ذات العلاقة موافقة إجماعيه من الجهات التي تتشارك السيطرة.

إن الاعتبارات التي يتم تحديدها عند تحديد التأثير الجوهري أو السيطرة المشتركة مماثلة لتلك الضرورية لتحديد السيطرة على الشركات التابعة. يتم احتساب استثمارات المجموعة في مشاريعها المشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية.

يتم إدراج نتائج وأصول ومطلوبات الشركات الزميلة في البيانات المالية باستخدام طريقة حقوق الملكية، إلا في حال تم تصنيف الاستثمار كاستثمار محتفظ به للبيع، في تلك الحالة يتم تسجيله بناء على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 "أصول غير متداولة محتفظ بها للبيع وعمليات متوقفة".

بموجب طريقة حقوق الملكية، يتم الاعتراف بالاستثمار في مشروع مشترك مبدئياً في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة ويتم تعديله لاحقاً للاعتراف بحصة المجموعة في الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للمشروع المشترك. عندما تزيد حصة المجموعة في خسائر المشروع المشترك عن حصة المجموعة في ذلك المشروع المشترك (التي تتضمن حقوقاً طويلة الأجل وتشكل بالجوهر جزءاً من صافي استثمار المجموعة في المشروع المشترك)، تتوقف المجموعة عن الاعتراف بحصتها من الخسائر الإضافية. يتم الاعتراف بالخسائر الإضافية فقط إلى الحد الذي يكون فيه لدى المجموعة التزامات قانونية أو استدلالية أو قدمت دفعات بالنيابة عن المشروع المشترك.

يتم احتساب الاستثمار في المشروع المشترك باستخدام طريقة حقوق الملكية من التاريخ الذي أصبحت فيه الجهة المستثمر فيها مشروع مشترك. عند الاستحواذ على استثمار في مشروع مشترك، يتم الاعتراف بأي فائض لتكلفة الاستثمار على حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة لأصول ومطلوبات الجهة المستثمر فيها القابلة للتحديد كشهرة، التي يتم إضافتها في المبلغ المدرج للاستثمار. يتم الاعتراف بأي فائض لحصة المجموعة على صافي القيمة العادلة للأصول والمطلوبات القابلة للتحديد على تكلفة الاستثمار، بعد إعادة التقييم، مباشرة في الربح أو الخسارة في فترة الاستحواذ على الاستثمار.

يتم تطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 36 لتحديد ما إذا كان من الضروري الاعتراف بأي خسارة لانخفاض قيمة استثمار المجموعة في مشروع مشترك. عندما يكون ذلك ضرورياً، يتم اختبار إجمالي القيمة المدرجة للاستثمار (بما في ذلك الشهرة) للتحقق من انخفاض القيمة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 36 كأصل منفصل من خلال مقارنة قيمته القابلة للاسترداد (قيمة الاستخدام والقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أعلى) مع القيمة المدرجة للاستثمار. لا يتم توزيع أي خسارة انخفاض قيمة معترف بها لأي أصل، بما في ذلك الشهرة التي تشكل جزءً من القيمة المدرجة للاستثمار. ويتم الاعتراف بأي عكس لخسارة انخفاض القيمة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 36 إلى الحد الذي يزيد فيه المبلغ القابل للاسترداد للاستثمار لاحقاً.

3 ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

الاستثمار في المشاريع المشتركة (يتبع)

تقوم المجموعة بالتوقف عن استخدام طريقة حقوق الملكية بدءاً من التاريخ الذي يتوقف فيه الاستثمار عن كونه مشروع مشترك. عندما تحتفظ المجموعة بحصة في المشروع المشترك سابقاً وتكون الحصة المستبقاة أصلاً مالياً، تقوم المجموعة بقياس الحصة المستبقاة بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ ويتم اعتبار القيمة العادلة كقيمتها العادلة عند الاعتراف المبدئي كأصل مالي وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9. يتم إدراج الفرق بين المبلغ المدرجة للمشروع المشترك في تاريخ إيقاف طريقة حقوق الملكية، والقيمة العادلة لأي حصة محتفظ بها وأي متحصلات من استبعاد جزء من حصة المشروع المشترك المدرجة في تحديد المكسب أو الخسارة من استبعاد المشروع المشترك. بالإضافة لذلك، تقوم المجموعة باحتساب إجمالي المبلغ المعترف به سابقاً في الدخل الشامل الآخر المتعلق بتلك المشروع المشترك على نفس الأساس الذي قد يكون مطلوباً فيما لو قامت تلك المشروع المشترك باستبعاد الأصول أو المطلوبات ذات الصلة مباشرة. وبالتالي، إذا تم إعادة تصنيف أي مكسب أو خسارة معترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر من قبل تلك المشروع المشترك إلى الربح أو الخسارة عند استبعاد الأصول أو المطلوبات ذات الصلة، تقوم المجموعة بإعادة تصنيف المكسب أو الخسارة من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة (كتعديل لإعادة تصنيف) عند استبعاد المشروع المشترك.

عندما تقوم المجموعة بتخفيض حصة ملكيتها في مشروع مشترك ولكنها تستمر في استخدام طريقة حقوق الملكية، فإن المجموعة تقوم بإعادة التصنيف إلى الربح أو الخسارة الحصة من الربح أو الخسارة التي تم الاعتراف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر المتعلقة بذلك الانخفاض في حصة الملكية فيما لو كان سيتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة إلى الربح أو الخسارة عند استبعاد الأصول أو المطلوبات ذات العلاقة.

عندما تقوم احدى منشآت المجموعة بالتعامل مع مشروع مشترك لدى المجموعة، فإن الأرباح والخسائر الناتجة من المعاملات مع المشروع المشترك يتم الاعتراف بها في البيانات المالية الموحدة للمجموعة فقط ضمن نطاق الحصص في المشروع المشترك غير المرتبطة بالمجموعة.

تطبق المجموعة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، بما في ذلك متطلبات انخفاض القيمة، على الحصص طويلة الأجل في المشروع المشترك التي لا تطبق عليها طريقة حقوق الملكية والتي تشكل جزء من صافي الاستثمار في الشركة المستثمر فيها. علاوة على ذلك، عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 على الحصص طويلة الأجل، لا تأخذ المجموعة في الحسبان التعديلات على قيمتها المدرجة التي يتطلبها المعيار المحاسبي الدولي رقم 28 (أي التعديلات على القيمة المدرجة للحصص طويلة الأجل الناشئة عن تخصيص خسائر الشركة المستثمر فيها أو تقييم الانخفاض في القيمة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 28).

الاستثمار في شركة زميلة

الشركة الزميلة هي شركة تمتلك المجموعة تأثيراً هاماً عليها وهي ليست شركة تابعة ولا حصة في مشروع مشترك. التأثير الهام هو القدرة على المشاركة في قرارات السياسة المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها ولكنها غير خاضعة للسيطرة أو للسيطرة المشتركة على تلك السياسات.

يتم المحاسبة عن نتائج وأصول ومطلوبات الشركة الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية للمحاسبة، باستثناء عندما يتم تصنيف الاستثمار على أنه محتفظ به للبيع، وفي هذه الحالة يتم المحاسبة عنه بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة. بموجب طريقة حقوق الملكية، يتم الاعتراف بالاستثمار في شركة زميلة مبدئياً في البيانات المالية الموحدة بالتكلفة. يتم تعديل القيمة المدرجة للاستثمار للاعتراف بالتغيرات في حصة المجموعة في صافي أصول الشركة الزميلة منذ تاريخ الاقتناء. يتم إدراج الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة في القيمة المدرجة للاستثمار ولا يتم اختبارها للانخفاض القيمة بشكل فردي. عندما يتم تحويل شركة زميلة من منشأة خاضعة لسيطرة مشتركة، سيتم الاعتراف بها مبدئياً بالقيمة المدرجة التي يتم تحويلها بها من الطرف الآخر.

الاعتراف بالإيراد

يتم قياس الإيرادات على أساس البدل الذي تتوقع المجموعة تحقيقه في العقد المبرم مع العميل وتستثني المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف أخرى. تعترف المجموعة بالإيرادات عندما تقوم بتحويل السيطرة على منتج أو خدمة إلى العميل. يقدم الجدول التالي معلومات حول طبيعة ووقت الوفاء بالتزام الأداء في العقود المبرمة مع العملاء، بما في ذلك شروط الدفع الهامة وسياسة الاعتراف بالإيرادات ذات الصلة.

نوع الخدمة	طبيعة وتوقيت الوفاء بالتزامات الأداء
الخدمات المتعلقة بالموانئ بما في ذلك الخدمات الرقمية	تتكون خدمات المجموعة المتعلقة بالموانئ من حاويات الشحن والتفريغ والبضائع العامة والخدمات الرقمية والتي يتم تنفيذها بشكل عام في فترة زمنية قصيرة. يتم التعاقد على الخدمات المتعلقة بالميناء مع العملاء كمعاملة واحدة. تتمتع هذه الخدمات المتعلقة بالموانئ بدرجة عالية من التكامل وبالتالي فهي تشكل التزام أداء منفرد للمجموعة. يتم الاعتراف بالإيرادات من هذه الخدمات في الوقت الذي يتم فيه تقديم الخدمات للعميل وعادة ما تكون مستحقة الدفع في غضون 30 إلى 45 يوماً. تقدم المجموعة كذلك خدمات تخزين الحاويات بناءً على طلب العميل بناءً على فترة الاستخدام في ساحة التخزين والتي تشكل التزام أداء منفصل ومتميز. يتم الاعتراف بالإيرادات من خدمات تخزين الحاويات على مدى فترة أيام التخزين وعادة ما تكون مستحقة الدفع في غضون 30 إلى 45 يوماً. للاعتراف بالإيرادات، تحدد المجموعة سعر المعاملة وفقاً لمعدلات التعرفة المعلنة من قبل سلطات الميناء أو الأسعار المتفق عليها مع العملاء.
ترتيبات امتياز الخدمة	تمثل امتيازات الميناء إيرادات الإيجار من الامتياز الممنوح لطرف ثالث للحق الحصري لتشغيل محطات الحاويات، والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16. تعود إيرادات الإيجار المعترف بها إلى رسوم الامتياز الثابتة على أساس العقد المبرم ورسوم الامتياز المتغيرة. تعترف المجموعة بالإيرادات على مدى فترة زمنية. للاعتراف بالإيرادات، تحدد المجموعة سعر المعاملة وفقاً للمعدلات المتفق عليها مع العملاء.
الخدمات البحرية	يتم الاعتراف بالإيرادات من رفع السفن ورسوها وفكها في الوقت الذي يستهلك فيه العميل الخدمات ويستفيد منها. يتم التعاقد على هذه الخدمات مع العملاء كمعاملة واحدة وتشكل التزام أداء متميز واحد للمجموعة. للاعتراف بالإيرادات، تحدد المجموعة سعر المعاملة وفقاً لمعدلات التعرفة المنشورة من قبل سلطات الميناء أو الأسعار المتفق عليها مع العملاء.
الخدمات اللوجستية	تتكون الإيرادات من الخدمات اللوجستية من الشحن والنقل بالشاحنات ويتم الاعتراف بها في الفترة الزمنية التي يتم فيها استيفاء الشروط التعاقدية للاتفاقية، وإما أن المستخدم النهائي قد وافق على الخدمات وفقاً لعقد البيع، أو انقضت شروط القبول، أو لدى المجموعة دليل موضوعي على استيفاء جميع معايير القبول. تتضمن جميع العقود تسليماً واحداً ولا تتضمن خدمة تكامل ولا يمكن لطرف آخر تنفيذها. ولذلك يتم احتسابها كالتزام أداء واحد. للاعتراف بالإيرادات، تحدد المجموعة سعر المعاملة وفقاً للمعدلات المتفق عليها مع العملاء.
عقود الإيجارات والخدمات من المدن الاقتصادية والمناطق الحرة	يتم الاعتراف بعقود الإيجار في بيان الدخل على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار. عندما يتم استلام بدل عقد الإيجار لفترة لاحقة، يتم تأجيل مبلغ الإيرادات العائد والاعتراف به في الفترة اللاحقة. يتم تصنيف الإيرادات غير المعترف بها كإيرادات مؤجلة ضمن المطلوبات في بيان المركز المالي الموحد. يتم الاعتراف بالإيرادات من الخدمة الإدارية والترخيص والتسجيل في الوقت الذي يتم فيه تقديم الخدمات للعميل. للاعتراف بالإيرادات، تحدد المجموعة سعر المعاملة وفقاً للمعدلات المتفق عليها مع العملاء.

3 ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

إيرادات التمويل

يتم الاعتراف بإيرادات التمويل من إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم تماماً المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأداة المالية إلى:

- إجمالي القيمة المدرجة للأصل المالي؛ أو
- التكلفة المطفأة للالتزام المالي.

عند احتساب إيرادات الفائدة، يتم تطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة المدرجة للأصل (عندما لا يكون الأصل ذات ائتمان منخفض القيمة). ومع ذلك، بالنسبة للأصول المالية ذات ائتمان منخفض القيمة بعد الإعتراف المبدئي، يتم احتساب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة للأصل المالي. إذا لم يعد الأصل ذات ائتمان منخفض القيمة، يتم احتساب إيرادات الفوائد على أساس الإجمالي.

إيرادات أخرى

تشمل الإيرادات الأخرى على الإيرادات عندما ينشأ الحق للمجموعة في الحصول على المنافع (الغرامات، رسوم حجز الأراضي ورسوم المناقصات، إلخ) من خلال الترتيبات التعاقدية وغيرها من الترتيبات ويتم الاعتراف بها عندما ينشأ الحق لصالح المجموعة.

عقود الإيجار

المجموعة كمؤجر

تقوم المجموعة بتأجير استثماراتها العقارية، بما في ذلك العقارات الخاصة بها وحق استخدام الأصول.

يتم تصنيف عقود الإيجار والتي تكون المجموعة مؤجراً لها كعقود إيجار تمويلية أو تشغيلية. عندما تنقل الشروط لعقد الإيجار كل المخاطر والمزايا الملكية إلى المستأجر، يتم تصنيف العقد كعقد إيجار تمويلي. يتم تصنيف جميع عقود الإيجار الأخرى كعقود إيجار تشغيلية.

يتم احتساب إيرادات الإيجار الناتجة عن عقود الإيجار التشغيلية للاستثمارات العقارية على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ويتم إدراجها في الإيرادات في الربح أو الخسارة بسبب طبيعتها التشغيلية، باستثناء إيرادات الإيجار الطارئة التي يتم الاعتراف بها عند نشأتها. يتم الاعتراف بالتكاليف المبدئية المباشرة المتكبدة في التفاوض على عقد الإيجار التشغيلي وترتيبه كمصروفات على مدى فترة الإيجار على نفس الأساس مثل إيرادات الإيجار.

يتم الاعتراف بإيرادات الإيجار التي لم يصدر بها فواتير كنتيجة لتوزيع ذمم الإيجار المدينة على أساس القسط الثابت على أساس أن الاتفاقيات التعاقدية ذات الصلة تقدم زيادة معينة في الإيجارات. تعكس هذه المحاسبة تقديرات الإدارة للمبالغ القابلة للاسترداد استناداً إلى نية العملاء ومستوى الاستثمارات التي قاموا بها والتي من شأنها خلق حافز تجاري للمستأجر لمواصلة التزامات الإيجار. علاوة على ذلك، فإن اعتبار الاستحقاق التعاقدي للأضرار المادية في حدود هذه الأرصدة التي لم يصدر بها فواتير، من شأنه أن يؤثر على الاعتراف بذمم الإيجار المدينة التي لم يصدر بها فواتير.

يتم خصم حوافز الإيجار التي يتم دفعها أو مستحقة للمستأجر من مدفوعات الإيجار. وبالتالي، يتم الاعتراف بحوافز عقد الإيجار كتخفيض في إيرادات الإيجار على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار. إن مدة عقد الإيجار هي الفترة غير القابلة للإلغاء من عقد الإيجار مع أي مدة أخرى يكون للمستأجر فيها خيار مواصلة عقد الإيجار، حيث تكون المجموعة، في بداية عقد الإيجار، متأكدة بشكل معقول من أن المستأجر سيقوم بممارسة هذا الخيار.

يتم الاعتراف بالمبالغ المستلمة من المستأجرين لإنهاء عقود الإيجار أو للتعويض عن حالات التعطيل في الربح أو الخسارة عندما ينشأ الحق في استلامها.

يتم الاعتراف بالمبالغ المستحقة من عقود الإيجار بموجب عقود الإيجار التمويلي كذمم مدينة بمبلغ صافي استثمار المجموعة في عقود الإيجار. يتم توزيع إيرادات عقود الإيجار التمويلية للفترات المحاسبية لتعكس معدل عائد دوري ثابت على صافي استثمار المجموعة القائم فيما يتعلق بعقود الإيجار. لاحقاً للاعتراف المبدئي، تقوم المجموعة بشكل منتظم بمراجعة القيمة المتبقية المقدرة غير المضمونة وتطبق متطلبات انخفاض القيمة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، مع الاعتراف بمخصص لخسائر الائتمان المتوقعة على ذمم الإيجار المدينة.

عندما يتضمن العقد على مكونات الإيجار وغير الإيجار، تطبق المجموعة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 لتوزيع البدل بموجب العقد لكل مكون.

المجموعة كمستأجر

تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد مبرماً أو يحتوي على عقد إيجار، عند بدء العقد. تعترف المجموعة بحق استخدام الأصول ومطلوبات عقود الإيجار المقابلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات عقود الإيجار التي يكون فيها المستأجر، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل (تعرف بأنها عقود إيجار مدتها 12 شهراً أو أقل) وعقود الإيجار لأصول منخفضة القيمة. بالنسبة لهذه العقود، تعترف المجموعة بمدفوعات عقود الإيجار كمصروفات تشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ما لم يكن هناك أساس منهجي آخر أكثر تمثيلاً للنمط الزمني الذي يتم فيه استهلاك الفوائد الاقتصادية من الأصول المؤجرة.

يتم قياس مطلوبات عقود الإيجار مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات عقود الإيجار التي لم يتم سدادها في تاريخ البدء، وتخصم باستخدام السعر الضمني في عقد الإيجار. إذا كان هذا السعر لا يمكن تحديده فوراً، فإن المجموعة تستخدم سعر الفائدة الإضافي.

تشمل مدفوعات عقود الإيجار المدرجة في قياس مطلوبات عقود الإيجار ما يلي:

- مدفوعات عقود الإيجار الثابتة (بما في ذلك المدفوعات الثابتة الأخرى)، ناقصاً أي حوافز عقود إيجار؛
- مدفوعات عقود الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، تقاس بشكل مبدئي باستخدام المؤشر أو المعدل في تاريخ البدء؛
- المبلغ المتوقع أن يدفعه المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية؛
- سعر ممارسة خيارات الشراء، إذا كان المستأجر على يقين معقول من ممارسة الخيارات؛ و
- دفعات لغرامات إنهاء العقد، إذا كان عقد الإيجار يعكس ممارسة خيار إنهاء عقد الإيجار.

يتم عرض مطلوبات عقد الإيجار كبند منفصل في بيان المركز المالي الموحد.

يتم قياس مطلوبات عقد الإيجار لاحقاً من خلال زيادة القيمة المدرجة لتعكس الفائدة على مطلوبات عقد الإيجار (باستخدام طريقة الفائدة الفعلية) ومن خلال خصم القيمة المدرجة لتعكس مدفوعات عقد الإيجار التي تم إجراؤها.

تقوم المجموعة بإعادة قياس مطلوبات عقد الإيجار (وإجراء تعديل مماثل لحق استخدام الأصول ذي العلاقة) عندما:

- يتم تغيير فترة عقد الإيجار أو هناك تغيير في تقييم ممارسة خيار الشراء، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس مطلوبات عقد الإيجار من خلال خصم مدفوعات عقد الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل؛
- تتغير مدفوعات عقد الإيجار بسبب التغييرات في مؤشر أو معدل أو تغيير في المدفوعات المتوقعة بموجب قيمة متبقية مضمونة، وفي هذه الحالات يتم إعادة قياس مطلوبات عقد الإيجار من خلال خصم مدفوعات عقد الإيجار المعدل باستخدام معدل الخصم المبدئي (ما لم تتغير مدفوعات عقد الإيجار بسبب التغيير في سعر الفائدة العائم، وفي هذه الحالة يتم استخدام معدل الخصم المعدل)؛ و
- يتم تعديل عقد الإيجار ولا يتم احتساب تعديل عقد الإيجار كعقد إيجار منفصل، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس مطلوبات عقد الإيجار من خلال خصم مدفوعات عقد الإيجار المعدل باستخدام معدل الخصم المعدل.

لم تقم المجموعة بأي من هذه التعديلات خلال الفترات التي تم عرضها.

يتم استهلاك حق استخدام الأصول خلال الفترة الأقصر من مدة عقد الإيجار والعمر الإنتاجي للأصل الأساسي. إذا كان عقد الإيجار ينقل ملكية الأصل الأساسي أو تكلفة حق استخدام الأصول، فإن ذلك يعكس أن المجموعة تتوقع ممارسة خيار الشراء، ويتم استهلاك حق استخدام الأصول ذات العلاقة من خلال العمر الإنتاجي للأصل الأساسي. يبدأ الاستهلاك في تاريخ بدء عقد الإيجار.

يتم عرض حق استخدام الأصول ضمن الممتلكات والآلات والمعدات في بيان المركز المالي الموحد.

تشتمل حق استخدام الأصول على القياس المبدئي للالتزام الإيجار المقابل، ودفعات الإيجار التي تتم في أو قبل يوم البدء، ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة وأي تكاليف مباشرة مبدئية. يتم عرض حق استخدام الأصول بشكل منفصل في بيان المركز المالي الموحد ويتم استهلاكه على مدى العمر الإنتاجي للأصل الأساسي على النحو التالي، والتي هي مماثلة / أقصر لفترة الإيجار. يبدأ الاستهلاك في تاريخ بدء عقد الإيجار.

الأراضي	50 سنة
امتيازات الموانئ	35 سنة
المستودعات	10 – 30 سنة
آلات ومعدات	25 سنة

إذا كان عقد الإيجار ينقل ملكية الأصل الأساسي أو تعكس تكلفة حق استخدام الأصول، فإن المجموعة تتوقع ممارسة خيار الشراء، يتم استهلاك حق استخدام الأصول ذي الصلة على مدار العمر الإنتاجي للأصل الأساسي. تطبق المجموعة المعيار المحاسبي الدولي رقم 36 لتحديد ما إذا كان حق استخدام الأصول قد انخفضت قيمته وتسجيل خسارة انخفاض القيمة المحددة كما هو موضح في سياسة انخفاض قيمة الأصول غير المالية. لا يتم إدراج الإيجارات المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل في قياس مطلوبات عقد الإيجار وحق استخدام الأصول. يتم الإعتراف بالمدفوعات ذات العلاقة كمصروف في الفترة التي يتم فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي إلى هذه المدفوعات ويتم إدراجها ضمن "مصاريف عمومية وإدارية" في بيان الربح أو الخسارة الموحد. كوسيلة عملية، يسمح المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 للمستأجر بعدم فصل المكونات غير المؤجرة، وبدلاً من ذلك يتم احتساب أي عقد إيجار ومكونات غير مؤجرة مرتبطة به كترتيب واحد. لم تستخدم المجموعة هذه الوسيلة العملية.

3 ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

العملات الأجنبية

عند إعداد البيانات المالية لشركات المجموعة، يتم الاعتراف بالمعاملات التي تتم بعملات غير العملة الوظيفية للمنشأة (العملات الأجنبية) بأسعار الصرف السائدة في تواريخ المعاملات. في تاريخ كل تقرير، يتم إعادة تحويل الأصول والمطلوبات المالية المقومة بالعملات الأجنبية بالأسعار السائدة في ذلك التاريخ. يتم تحويل البنود غير النقدية المدرجة بالقيمة العادلة والمحددة بالعملات الأجنبية بالمعدلات السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. لا يتم إعادة تحويل البنود غير النقدية التي يتم قياسها من حيث التكلفة التاريخية بعملة أجنبية. لغرض عرض البيانات المالية الموحدة، يتم تحويل الأصول والمطلوبات بالعمليات الأجنبية للمجموعة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ التقرير. يتم تحويل بنود الإيرادات والمصروفات بمتوسط أسعار الصرف للفترة، ما لم تتقلب أسعار الصرف بشكل كبير خلال تلك الفترة، وفي هذه الحالة يتم استخدام أسعار الصرف في تاريخ المعاملات. يتم الاعتراف بفروق الصرف الناشئة، إن وجدت، في الدخل الشامل الآخر ويتم تكبدها في احتياطي تحويل العملات الأجنبية (العائد إلى حقوق الملكية غير المسيطرة حسب الاقتضاء).

عقود الضمانات المالية

عقد الضمان المالي هو عقد يتطلب من المُصدر سداد مدفوعات محددة لتعويض حامل الضمان عن خسارة تكبدها بسبب فشل المدين المحدد في سداد المدفوعات عند استحقاقها وفقاً لشروط أداة الدين. يتم قياس عقود الضمانات المالية الصادرة عن منشأة المجموعة مبدئياً بقيمتها العادلة، وإذا لم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ولم تكن ناتجة عن تحويل أصل مالي، يتم قياسها لاحقاً عند القيمة الأعلى مما يلي:

- مبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9؛ و
- المبلغ المعترف به مبدئياً ناقصاً، حيثما كان ذلك مناسباً، المبلغ التراكمي للدخل المعترف به وفقاً لسياسات الاعتراف بالإيرادات للمجموعة.

يتم عرض عقود الضمان المالي غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على أنها "مخصص خسارة ائتمان متوقعة".

تكاليف الاقتراض

يتم إضافة تكاليف الاقتراض المتعلقة مباشرةً إلى استحواذ أو إنشاء أو إنتاج أصول مؤهلة، وهي الأصول التي تتطلب بالضرورة فترة جوهرية من الوقت لتصبح جاهزة للاستخدام المقصود له أو لبيعها، إلى تكلفة هذه الأصول إلى أن تصبح هذه الأصول جاهزة بصورة جوهرية للاستخدام المقصود له أو لبيعها.

يتم إدراج كافة تكاليف الاقتراض الأخرى في الربح أو الخسارة في الفترة التي يتم تكبدها.

الممتلكات والآلات والمعدات

يتم إدراج الممتلكات والآلات والمعدات المحتفظ بها للاستخدام في إنتاج أو توريد السلع أو الخدمات للتأجير للآخرين (باستثناء الاستثمارات العقارية)، أو لأغراض إدارية، في بيان المركز المالي الموحد على أساس تكلفتها ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي خسائر انخفاض القيمة المتراكمة.

تتضمن التكلفة النفقات المنسوبة مباشرة إلى شراء الأصل. يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة المدرجة للأصل أو الاعتراف بها كأصل منفصل، حسبما يكون ملائماً، فقط عندما يكون من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند إلى المجموعة ويمكن قياس تكلفة البند بشكل موثوق.

يتم رسملة النفقات المتكبدة لاستبدال بند من بنود الممتلكات والآلات والمعدات التي يتم احتسابها بشكل منفصل ويتم شطب القيمة المدرجة للبند المستبدل. تتم رسملة النفقات اللاحقة الأخرى فقط عندما تزيد من المنافع الاقتصادية المستقبلية للبند المتعلق بالممتلكات والآلات والمعدات. يتم الاعتراف بجميع النفقات الأخرى في بيان الربح أو الخسارة الموحد عند تكبدها.

يتم احتساب الاستهلاك على أساس الأعمار الإنتاجية المقدرة المعمول بها للأصول على أساس القسط الثابت والتي تبدأ عندما تكون الأصول جاهزة للاستخدام المقصود منها. تتم مراجعة العمر الإنتاجي المقدر، والقيم المتبقية وطرق الاستهلاك في تاريخ كل بيان مركز مالي، مع تأثير أي تغييرات في التقدير على أساس مستقبلي.

يتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول كما يلي:

	السنوات
البنية التحتية للموانئ	3 – 50 سنة
البنية التحتية للطرق	3 – 50 سنة
المحطات الفرعية	25 سنة
المباني والتحسينات على المباني	2 – 50 سنة
السفن والمعدات	25 – 40 سنة
المعدات المكتبية	3 – 25 سنة
المركبات	4 – 10 سنة

تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة والقيم المتبقية وطرق الاستهلاك في نهاية كل سنة، ويتم احتساب أثر أي تغير في القيم المقدرة على أساس مستقبلي.

يتم إلغاء الاعتراف بأحد بنود الممتلكات والآلات والمعدات عند الاستبعاد أو عندما لا يتوقع أن تنشأ فوائد اقتصادية مستقبلية عن الاستخدام المستمر للأصل. يتم تحديد المكسب أو الخسارة الناتجة عن الاستبعاد أو تقاعد أحد بنود الممتلكات والآلات والمعدات كالفرق بين صافي عوائد المبيعات والقيمة المدرجة للأصل ويتم الاعتراف به في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز

يتم إدراج العقارات أو الأصول قيد الإنشاء لأغراض الإنتاج والتوريد أو الإدارة، بالتكلفة ناقصاً أي خسائر انخفاض مدرجة. تشتمل التكلفة على جميع التكاليف المباشرة العائدة إلى تصميم وإنشاء العقار بما في ذلك تكاليف الموظفين المرتبطة، وبالنسبة للأصول المؤهلة يتم رسملة تكاليف الاقتراض وفقاً لسياسة المجموعة المحاسبية. عندما تصبح الأصول جاهزة للاستخدام المقرر، يتم تحويل الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز إلى البند الملائم ضمن ممتلكات ومعدات، ويتم استهلاكها وفقاً لسياسات المجموعة. لا يتم احتساب استهلاك على الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز.

الاستثمارات العقارية

تتكون الاستثمارات العقارية على عقارات منجزة وعقارات قيد التطوير. يتم الاحتفاظ بالعقارات المكتملة لكسب الإيجارات و/أو زيادة رأس المال والعقارات قيد الإنشاء للاستخدام المستقبلي كاستثمارات عقارية.

يتم قياس الاستثمارات العقارية مبدئياً بالتكلفة متضمنة تكاليف المعاملة. لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم قياس الاستثمارات العقارية بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي خسائر انخفاض القيمة المتراكمة.

يتم احتساب الاستهلاك على أساس الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول المعمول بها على أساس القسط الثابت (الأعمار الإنتاجية المقدرة من 20 إلى 50 سنة) تبدأ عندما تصبح الأصول جاهزة للاستخدام المقصود. تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة والقيم المتبقية وطرق الاستهلاك في تاريخ كل بيان مركز مالي، مع احتساب تأثير أي تغييرات في التقديرات على أساس مستقبلي.

لا يتم احتساب استهلاك على الأرض المدرجة في الاستثمارات العقارية.

يتم استبعاد الاستثمار العقاري عند البيع أو عندما يتم سحب العقار الاستثماري بشكل دائم من الاستخدام ولا يتوقع أي منافع اقتصادية مستقبلية من الاستبعاد. يتم إدراج أي مكسب أو خسارة ناتجة عن استبعاد العقار (يتم احتسابه على أنه الفرق بين صافي عائدات البيع والقيمة المدرجة للأصل) في بيان الربح أو الخسارة الموحد في الفترة التي تم فيها استبعاد العقار.

3 ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

الأصول غير الملموسة

يتم قياس الأصول غير الملموسة الأخرى، بما في ذلك علاقات وحقوق العملاء التي تم الاستحواذ عليها من قبل المجموعة والتي لديها أعمار إنتاجية محددة، بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وأي خسائر انخفاض قيمة متراكمة.

تتم رسملة المصروفات اللاحقة وذلك فقط عندما تُزيد من المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصل المحدد الذي تتعلق به. يتم الاعتراف بكافة النفقات الأخرى، بما في ذلك النفقات على الشهرة والعلامات التجارية التي يتم إنتاجها داخلياً، ضمن الربح أو الخسارة عند تكبدها.

يتم احتساب الإطفاء لشطب تكلفة الأصول غير الملموسة ناقصاً القيم المتبقية المقدرة على أساس القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة ويتم عادةً الاعتراف به ضمن الربح أو الخسارة. لا يتم إطفاء الشهرة.

	سنوات
حقوق	3-30
عقود المتعاملين	3- 29

يتم مراجعة طرق الإطفاء والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية في تاريخ كل تقرير وتعديلها إذا كان ذلك مناسبًا.

يتم مراجعة القيم المدرجة للشهرة للانخفاض في القيمة على أساس سنوي والأصول غير الملموسة الأخرى عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة المدرجة قد لا تكون قابلة للاسترداد، على التوالي. في حالة وجود مثل هذا المؤشر وعندما تتجاوز القيمة المدرجة المبلغ المقدر القابل للاسترداد، يتم تخفيض الأصول إلى قيمتها القابلة للاسترداد، وتمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع وقيمة الاستخدام، أيهما أعلى.

انخفاض قيمة الأصول غير المالية

تعمل المجموعة في نهاية كل فترة تقرير على مراجعة القيم المدرجة للممتلكات والآلات والمعدات والأصول غير الملموسة لتحديد إن كان هنالك ما يشير إلى أن هذه الأصول قد تعرضت إلى خسائر انخفاض القيمة. إذا وجد ما يشير إلى ذلك يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد للأصل وذلك لتحديد خسائر إنخفاض القيمة (إن وجدت). عندما لا ينتج الأصل تدفقات نقدية مستقلة عن الأصول الأخرى، تقوم المجموعة بتقدير القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المنتجة للنقد التي يعود إليها الأصل نفسه. عندما يمكن تحديد أسس توزيع معقولة وثابتة، يتم توزيع الأصول المشتركة إلى وحدات منتجة للنقد محددة، أو يتم توزيعها إلى أصغر مجموعة من الوحدات المنتجة للنقد التي يمكن تحديد أسس توزيع معقولة وثابتة لها.

إن الأصول غير الملموسة بأعمار استخدام غير محددة والأصول غير الملموسة التي لم تصبح متوفرة للاستخدام بعد أن يتم اختبارها لانخفاض القيمة سنوياً على الأقل وعند وجود مؤشر على انخفاض قيمة الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكلفة البيع أو قيمة الاستخدام، أيهما أعلى. عند تقييم قيمة الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمها الحالية باستخدام معدل خصم ما قبل الضريبة الذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر الخاصة بالأصل التي لم يتم تعديل تقييم التدفقات النقدية المستقبلية لها.

في حال تم تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) بما يقل عن القيمة المدرجة، يتم تخفيض القيمة المدرجة للأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض مباشرةً في الربح أو الخسارة.

في حالة استرجاع خسائر انخفاض القيمة لاحقاً، يتم زيادة القيمة المدرجة للأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) إلى القيمة المعدلة القابلة للاسترداد، بحيث لا تزيد القيمة المدرجة المتزايدة عن القيمة المدرجة التي كان من الممكن تحديدها لو لم يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة للأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) في السنوات السابقة. يتم الاعتراف بعكس خسائر انخفاض القيمة مباشرةً في الربح أو الخسارة.

المخزون

يتم تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، بعد تكوين المخصص المطلوب لأي بنود متقادمة أو بطيئة الحركة. تمثل التكاليف المصاريف المتكبدة في إحضار كل منتج إلى وضعه الحالي وحالته الراهنة ويتم تحديدها على أساس متوسط التكلفة المرجح.

يمثل صافي القيمة القابلة للتحقق على سعر البيع المقدر في سياق الأعمال الاعتيادية، ناقصاً التكاليف المقدرة اللازمة لإتمام البيع.

المخصصات

يتم الإعتراف بالمخصصات عندما يكون على المجموعة أي التزام حالي (قانوني أو استدلالي) ناتج عن أحداث سابقة والتي يكون من المحتمل أن تكون المجموعة ملزمة لتسديد الالتزام ويمكن تقدير مبلغ الالتزام بشكل موثوق.

إن المبلغ المعترف به كمخصص يتم احتسابه حسب أفضل التوقعات للبدل المطلوب لمقابلة الالتزام كما بنهاية فترة التقرير بعد الأخذ بعين الاعتبار المخاطر والأمور غير المؤكدة المحيطة بالالتزام. عندما يتم قياس المخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدّرة لسداد الالتزام الحالي، فإن قيمته المدرجة هي القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

عندما يكون جزء أو كافة المنافع الاقتصادية المطلوبة لسداد المخصص متوقع استردادها من طرف ثالث، فإنه يتم الاعتراف بالذمة المدينة كأصول في حالة كون استلام واستعاضة المبلغ مؤكدة ويمكن قياس المبلغ بشكل موثوق.

مكافآت الموظفين

يتم تكوين استحقاق للالتزامات المقدّرة لاستحقاقات الموظفين المتعلقة بالإجازات السنوية وتذاكر السفر بناءً على الخدمات المقدمة من قبل الموظفين المؤهلين حتى نهاية السنة.

تقوم المجموعة بتقديم مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها. يستند استحقاق هذه المكافآت على أساس آخر راتب للموظفين وفترة خدمتهم، رهناً باكتمال الحد الأدنى لفترة الخدمة. يتم استحقاق التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فترة الخدمة.

تساهم المجموعة في خطة التقاعد لمواطني دولة الإمارات بموجب قانون صندوق معاشات ومكافآت التقاعد لإمارة أبوظبي. يتمثل ذلك في خطة معاشات تقاعدية محددة المساهمة ويتم تحميل مساهمات المجموعة على بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد في الفترة التي تتعلق بها. فيما يتعلق بهذه الخطة، يقع على المجموعة التزام قانوني واستدلالي بدفع المساهمات الثابتة عند استحقاقها ولا توجد التزامات بدفع المنافع المستقبلية.

يتم الإفصاح عن الاستحقاق المتعلق بالإجازة السنوية وتذاكر السفر ومساهمة المجموعة في نظام التقاعد لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة كمطلوبات متداولة، في حين يتم الإفصاح عن المخصصات المتعلقة بمكافآت نهاية الخدمة للموظفين الوافدين كمطلوبات غير متداولة.

المنح الحكومية

لا يتم الاعتراف بالمنح الحكومية إلا عند وجود تأكيد معقول بالتزام المجموعة بالشروط المرتبطة بها واستلام المنح.

يتم الإعتراف بالمنح الحكومية في الربح أو الخسارة على أساس منتظم على مدى الفترات التي تقوم فيها المجموعة بالإعتراف بالتكاليف ذات العلاقة والتي يقصد بالمنح تعويضها كمصاريف. وعلى وجه الخصوص، فإن المنح الحكومية التي يتمثل شرطها الأساسي في أن يكون على المجموعة شراء أو إنشاء أو تملك أصول غير متداولة (بما في ذلك الممتلكات والآلات والمعدات) يتم الإعتراف بها كمنح حكومية مؤجلة في بيان المركز المالي ويتم تحويلها إلى الربح أو الخسارة بشكل منتظم وعقلاني (تم خصمها مقابل التكاليف المباشرة) على مدى الأعمار الإنتاجية للأصول ذات العلاقة.

يتم الاعتراف بالمنح الحكومية المدينة كتعويض عن مصاريف أو خسائر تم تكبدها فعلياً أو لغرض تقديم دعم مالي فوري للمجموعة مع عدم وجود تكاليف مستقبلية ذات علاقة في الربح أو الخسارة في الفترة التي تصبح مستحقة فيها.

يتم إدراج المنح الحكومية غير النقدية بالقيمة الاسمية عند الاعتراف بها.

الأدوات المالية

يتم الإعتراف بالأصول والمطلوبات المالية عندما تصبح المجموعة طرفا في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم قياس الأصول المالية والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. يتم إضافة تكاليف المعاملات التي تعود مباشرةً إلى شراء أو إصدار أصول مالية ومطلوبات مالية (باستثناء الأصول المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) أو خصمها من القيمة العادلة للأصول المالية أو المطلوبات المالية، أيهما أنسب، عند الاعتراف المبدئي. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة العائدة مباشرة إلى اقتناء أصول مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مباشرة في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

3 ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

الأدوات المالية (يتبع)

الأصول المالية

يتم الإعتراف وإلغاء الإعتراف بجميع مشتريات أو مبيعات الأصول المالية التي تتم بالطريقة الاعتيادية على أساس تاريخ المتاجرة. إن المشتريات أو المبيعات التي تتم بالطريقة الاعتيادية هي مشتريات أو مبيعات الأصول المالية التي تستلزم تسليم الأصول ضمن إطار زمني تم تحديده من خلال التشريع أو العرف السائد في السوق.

يتم قياس جميع الأصول المالية المعترف بها بالكامل لاحقاً إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة على أساس تصنيف الأصول المالية.

تصنيف الأصول المالية

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا تم الوفاء بالشروط التالية ولا يتم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال حساب الربح أو الخسارة:

- الأصل المالي المحتفظ به ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- الشروط التعاقدية للأصل المالي ينتج عنها تدفقات نقدية في تواريخ محددة تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس أدوات الدين التي تستوفي الشروط التالية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ولا يتم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال حساب الربح أو الخسارة:

- يتم الإحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كلٍ من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصل المالي؛ و
- الشروط التعاقدية للأصل المالي ينتج عنها تدفقات نقدية في تواريخ محددة تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الاعتراف المبدئي باستثمار في حقوق الملكية غير محتفظ به للمتاجرة، قد تختار المجموعة بشكل نهائي عرض التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في الدخل الشامل الآخر. يتم اتخاذ هذا القرار بحسب كل استثمار على حدة.

يتم قياس جميع الأصول المالية غير المصنفة كمقاسة بالتكلفة المطفأة أو الدخل الشامل الآخر كما هو موضح أعلاه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. وهذا يشمل جميع الأصول المالية المشتقة. عند الاعتراف المبدئي، قد تقوم المجموعة بشكل غير قابل للإلغاء بتخصيص أصل مالي يلبي بطريقة أخرى المتطلبات، ليتم قياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا كان القيام بذلك يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ بطريقة أخرى.

تقوم المجموعة بإجراء تقييم للهدف من نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بالأصل المالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس بشكل أفضل طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات للإدارة. تتضمن تلك المعلومات ما يلي:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات. ويشمل ذلك ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق إيرادات الفوائد التعاقدية، والاحتفاظ بمعدل فائدة محدد، مطابقة فترة الأصول المالية مع فترة أي التزامات ذات صلة أو تدفقات نقدية خارجة متوقعة أو تحقيق تدفقات نقدية من خلال بيع الأصول؛
- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقارير إلى إدارة المجموعة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛
- كيفية تعويض مديري الأعمال – على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يعتمد على القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية التي تم تحصيلها؛ و
- مدى تكرار وحجم وتوقيت مبيعات الأصول المالية في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعات بشأن نشاط المبيعات في المستقبل.

لا تعتبر تحويلات الأصول المالية إلى أطراف ثالثة في المعاملات غير المؤهلة لإلغاء الاعتراف مبيعات لهذا الغرض، بما يتفق مع الاعتراف المستمر للمجموعة بالأصول.

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو التي تتم إدارتها والتي يتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة في الربح أو الخسارة.

التكلفة المطفأة وطريقة الفائدة الفعلية

إن طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة لاحتساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتوزيع دخل الفوائد خلال الفترة المعنية.

إن التكلفة المطفأة للأصل المالي هي القيمة التي يتم من خلالها قياس الأصل المالي عند الاعتراف المبدئي ناقصاً الدفعات الرئيسية، بالإضافة إلى الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأي فرق بين المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق، ويتم تعديلها لأي مخصص خسارة.

أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند الاعتراف المبدئي، يمكن للمجموعة أن تقوم باختيار بشكل نهائي (لكل أداة على حدة) وذلك لتصنيف الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. ولا يسمح بتحديد القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا كان الاستثمار في حقوق الملكية محتفظ به للمتاجرة أو إذا كان بدل طارئ تم الاعتراف به من قِبل المُستحوذ من خلال دمج الأعمال.

يتم قياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة. ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة ويتم إدراج المكاسب والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في إحتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.

لا يتم إعادة تصنيف المكاسب أو الخسائر المتراكمة إلى الربح أو الخسارة عند استبعاد استثمارات حقوق الملكية، وبدلاً من ذلك، يتم تحويلها إلى الأرباح المستبقاة.

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح من الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية في الربح أو الخسارة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، إلا إذا كانت أنصبة الأرباح تمثل بوضوح تحصيل جزء من تكلفة الاستثمار.

الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يتم قياس الأصول المالية التي لا تستوفي معايير القياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. على وجه التحديد:

- يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، إلا إذا قامت المجموعة بتحديد الاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ به للمتاجرة أو البدل الطارئ الناتج عن اندماج الأعمال بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند الاعتراف المبدئي.

يتم قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير، مع الاعتراف بأي مكاسب أو خسائر في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءًا من علاقة تحوط محددة. يتضمن صافي الربح أو الخسارة المعترف به في الربح أو الخسارة أي توزيعات أرباح أو فوائد مكتسبة على الأصول المالية.

مكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية

يتم تحديد القيمة المدرجة للأصول المالية المقومة بعملة أجنبية بتلك العملة الأجنبية ويتم تحويلها بالسعر الفوري في نهاية كل فترة تقرير. على وجه التحديد:

- بالنسبة للأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة التي لا تشكل جزء من علاقة تحوط محددة، يتم الاعتراف بفروق الصرف في الربح أو الخسارة؛
- بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم الاعتراف بفروق الصرف في الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات؛ و
- بالنسبة للأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي ليست جزءًا من علاقة تحوط محددة، يتم الاعتراف بفروق الصرف في بيان الربح أو الخسارة.

انخفاض قيمة الأصول المالية

تعترف المجموعة بمخصص خسائر الائتمان المتوقعة للاستثمارات في الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة، الذمم المدينة التجارية، المستحق من الجهات ذات العلاقة، الإيرادات المستحقة وذمم الإيجار المدينة التي لم يصدر بها فواتير. يتم تحديث مبلغ خسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ كل تقرير لتعكس التغيرات في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي بالأداة المالية المعنية.

وتعترف المجموعة بشكل دائم بخسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني للذمم المدينة التجارية، المستحق من الجهات ذات العلاقة، الإيرادات المستحقة وذمم الإيجار المدينة التي لم يصدر بها فواتير. يتم تقدير خسائر الائتمان المتوقعة على هذه الأصول المالية باستخدام مخصص ماتريكس بناءً على خبرة المجموعة السابقة في مجال خسارة الائتمان، وتعديلها وفقاً للعوامل الخاصة بالمدينين، والظروف الاقتصادية العامة، وتقييم كل من الاتجاه الحالي والمتوقع للظروف في تاريخ التقرير، بما في ذلك القيمة الزمنية للأموال حسبما يكون ملائماً. بالنسبة لجميع الأدوات المالية الأخرى، تعترف المجموعة بخسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني عندما تكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. ومع ذلك، إذا لم تزد مخاطر الائتمان للأداة المالية بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي، تقوم المجموعة بقياس مخصص الخسارة لتلك الأداة المالية بمبلغ يعادل خسارة الائتمان الموقعة لفترة 12 شهراً.

تمثل خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع لأداة مالية. في المقابل، تمثل خسارة الائتمان المتوقعة على فترة 12 شهر جزء من خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني والذي من المتوقع أن ينتج عن أحداث التخلف عن السداد على الأداة المالية المحتملة خلال 12 شهر بعد تاريخ التقرير.

3 ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

الأدوات المالية (يتبع)

الأصول المالية (يتبع)

انخفاض قيمة الأصول المالية (يتبع)

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد ارتفعت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي، تقوم المجموعة بمقارنة مخاطر حدوث التخلف عن السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير مع خطر التخلف عن سداد الأداة المالية في تاريخ الاعتراف المبدئي. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة بالاعتبار كلٍ من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد كبير.

تتضمن المعلومات المستقبلية التي تم أخذها بالاعتبار الآفاق المستقبلية للمجالات التي يعمل فيها المدينون للمجموعة، ويتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية والمنظمات المماثلة الأخرى، وكذلك الأخذ في الاعتبار المصادر الخارجية المختلفة والمعلومات الاقتصادية المتوقعة التي تتعلق بالعمليات الأساسية للمجموعة.

تعريف التخلف عن السداد

تعتبر المجموعة ما يلي بمثابة حدث تخلف عن السداد لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية حيث تشير الخبرة التاريخية إلى أن الأصول المالية التي تستوفي بأي من المعايير التالية غير قابلة للاسترداد بشكل عام:

- عندما يكون هناك خرق للعهود المالية من قبل المدين؛ و
- تشير المعلومات التي تم تطويرها داخلياً أو التي تم الحصول عليها من مصادر خارجية إلى أنه من غير المحتمل أن يدفع المدين للدائنين بالكامل، بما في ذلك المجموعة (دون الأخذ بالاعتبار أي ضمانات تملكها المجموعة).

بصرف النظر عن التحليل السابق، تعتبر المجموعة أن التخلف عن السداد قد حدث عندما تجاوز أحد الأصول المالية أكثر من 90 يوماً من تاريخ الاستحقاق ما لم يكن لدى المجموعة معلومات معقولة وقابلة للدعم لإثبات أن معيار آخر للتخلف عن السداد أكثر ملاءمة.

الأصول المالية ذات القيمة الائتمانية المنخفضة

يعتبر الأصل المالي ذات قيمة ائتمانية منخفضة عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. تشمل الأدلة على الانخفاض في القيمة الائتمانية بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

- صعوبات مالية هامة يواجها المصدر أو المقترض؛
- إخلال في العقد، على سبيل المثال العجز أو التأخير في التسديد (راجع (2) أعلاه)؛
- أن يقوم الدائن (الدائنين) للمقترض، نتيجة لصعوبات مالية لأسباب اقتصادية أو تعاقدية يواجها المقترض، بمنح المقترض امتياز (امتيازات) والتي لم يكن ليأخذها الدائن (الدائنين) بالاعتبار، بخلاف ذلك؛
- يصبح من المحتمل أن يدخل المقترض في حالة إفلاس أو أي إعادة تنظيم مالي أخر؛ أو
- عدم وجود سوق نشط لهذا الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.

سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب الأصل المالي عندما تكون هناك معلومات تشير إلى أن المدين يواجه صعوبة مالية شديدة وليس هناك أي احتمال واقعي للتعافي، على سبيل المثال عندما يكون المدين قد تم وضعه تحت التصفية أو دخل في إجراءات الإفلاس، أو في حالة الذمم المدينة التجارية، عندما تكون المبالغ قد تجاوزت عامين من استحقاقها، أيهما أقرب. يمكن أن تبقى الأصول المالية المشطوبة خاضعة لأنشطة الإنفاذ وفقاً لإجراءات الاسترداد الخاصة بالمجموعة، مع مراعاة المشورة القانونية حيثما كان ذلك مناسباً. يتم الإعتراف بأية مبالغ مستردة في الربح أو الخسارة.

القياس والاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة

يعتبر قياس خسارة الائتمان المتوقعة دليلاً لاحتمالية التخلف عن السداد، والخسارة بافتراض التخلف عن السداد (أي حجم الخسارة في حالة وجود تخلف عن السداد) والتعرضات عند التخلف عن السداد. إن تقييم احتمالية التخلف عن السداد والخسارة بافتراض التخلف عن السداد على البيانات التاريخية المعدلة هو بناءً على معلومات مستقبلية.

بالنسبة للأصول المالية، يتم تقدير خسارة الإئتمان المتوقعة كالفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها، مخصومة على أساس سعر الفائدة الفعلي الأصلي.

إلغاء الاعتراف بالأصول المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بأصل مالي فقط عند انتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل أو عندما تحول المجموعة الأصل المالي، وبشكل جوهري كافة مخاطر ومنافع الملكية إلى منشأة أخرى. أما في حالة عدم قيام المجموعة بالتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بمخاطر ومنافع الملكية واستمرارها بالسيطرة على الأصل المحول، فإن المجموعة تقوم بالاعتراف بحصتها المستبقاة في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به التي قد يجب على المجموعة دفعها. أما في حالة احتفاظ المجموعة بشكل جوهري بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول، فإن المجموعة تستمر بالاعتراف بالأصل المالي والاعتراف بالقروض المرهونة بالمبالغ المستلمة.

عند إلغاء الاعتراف بأصل مالي تم قياسه بالتكلفة المطفأة، يتم الاعتراف بأي فرق بين المبلغ المدرج للأصل وإجمالي البدل المستلم أو الذي سوف يتم استلامه في الربح أو الخسارة. في المقابل، عند إلغاء الإعتراف بالاستثمار في أداة حقوق الملكية التي قامت المجموعة باختيارها عند الإعتراف المبدئي بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإنه لا يتم إعادة تصنيف المكاسب أو الخسائر المتراكمة سابقاً في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات في الربح أو الخسارة، ولكن يتم تحويلها إلى الأرباح المستبقاة

المطلوبات المالية وأدوات حقوق الملكية

التصنيف كدين أو حقوق ملكية

يتم تصنيف أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية كمطلوبات مالية أو حقوق ملكية بما يتماشى مع جوهر الترتيب التعاقدي وتعريف المطلوبات المالية وأداة حقوق الملكية.

أدوات حقوق الملكية

إن أداة حقوق الملكية هي أي عقد يبرهن حصة متبقية في أصول منشأة بعد طرح كافة مطلوباتها. يتم تسجيل أدوات الملكية الصادرة من قبل المجموعة بالمبالغ المستلمة بعد تنزيل مصاريف الإصدار المباشرة.

المطلوبات المالية

يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

المطلوبات المالية المقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأ

المطلوبات المالية التي هي ليست (1) بدل محتمل لمشتري في اندماج الأعمال، (2) محتفظ بها للمتاجرة، أو (3) مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

إن طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة لاحتساب التكلفة المطفأة للالتزام المالي وتوزيع مصروفات الفائدة خلال الفترة ذات العلاقة. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يقوم بشكل محدد بخصم المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزء أساسي من معدل الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) من خلال العمر المتوقع للالتزام المالي أو لفترة أقصر (حسبما يكون ملائماً)، إلى التكلفة المطفأة للالتزام المالي.

مكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية

بالنسبة للمطلوبات المالية بعملة أجنبية والتي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة في نهاية كل فترة تقرير، يتم تحديد أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية على أساس التكلفة المطفأة للأدوات.

إلغاء الإعتراف بالمطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما وفقط عندما يتم استيفاء الالتزام التعاقدي أو إلغائه أو انتهاء مدته. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة المدرجة للالتزام المالي الذي تم إلغاء الاعتراف به والبدل المدفوع والمستحق السداد في الربح أو الخسارة.

المقاصة

يتم مقاصة الأصول المالية والمطلوبات المالية ويتم عرض صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد عندما وفقط عندما يكون للمجموعة حق قانوني لمقاصة المبالغ وتنوي إما تسويتها على أساس صاف أو لتحقيق الأصل، وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

الأدوات المالية المشتقة

تقوم المجموعة بإبرام معاملات متنوعة للأدوات المالية المشتقة لإدارة تعرضها لمخاطر أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية، بما في ذلك عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة والخيارات ومقايضات أسعار الفائدة.

يتم الاعتراف بالمشتقات مبدئياً بالقيمة العادلة بتاريخ ابرام العقود المشتقة ويتم إعادة قياسها لاحقاً إلى قيمتها العادلة في نهاية كل فترة تقرير. يتم الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة مباشرةً في الربح او الخسارة إلا في حال كانت الأداة المشتقة مصنفة وفعالة كأداة تحوط، وفي هذه الحالة يعتمد توقيت الاعتراف بالربح أو الخسارة على طبيعة علاقة التحوط.

3 ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

الأدوات المالية المشتقة (يتبع)

يتم الإعتراف بالمشتق ذو القيمة العادلة الموجبة كأصل مالي في حين يتم الإعتراف بالمشتق ذو القيمة العادلة السالبة كإلتزام مالي. لا يتم مقاصة المشتقات في البيانات المالية الموحدة ما لم يكن لدى المجموعة حق قانوني والنية في التسوية. يتم إدراج المشتقات كأصل غير متداول أو إلتزام غير متداول في حال كان الإستحقاق المتبقي للأداة أكثر من 12 شهر وعندما لا يكون من المتوقع بأن يتم تحقيق أو تسديد الأداة المالية المشتقة خلال 12 شهر. يتم إدراج المشتقات الأخرى كأصول متداولة أو كمطلوبات متداولة.

محاسبة التحوط

تقوم المجموعة بتحديد بعض المشتقات كأدوات تحوط للتحوط من التقلبات في التدفقات النقدية المرتبطة بالمعاملات المتوقعة المحتملة للغاية والتي تنشأ من التغيرات في أسعار الفائدة.

تحوطات التدفقات النقدية

عندما يتم تخصيص المشتقات كأداة تحوط للتدفقات النقدية، يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للأداة المشتقة في الدخل الشامل الآخر ويتم تراكمه في احتياطي التحوط. يقتصر الجزء الفعال من التغييرات في القيمة العادلة للمشتقات المعترف بها في الدخل الشامل الآخر على التغير التراكمي في القيمة العادلة للبند الخاضع للتحوط، والذي يتم تحديده على أساس القيمة الحالية، من بداية التحوط. يتم الاعتراف بأي جزء غير فعال من التغييرات في القيمة العادلة للمشتقات مباشرة في الربح أو الخسارة.

الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع

يتم قياس الأصول غير المتداولة (ومجموعات الاستبعاد) المصنفة كمحتفظ بها للبيع بالقيمة المدرجة والقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أقل.

يتم تصنيف الأصول غير المتداولة ومجموعات الاستبعاد كمحتفظ بها للبيع إذا كان سيتم استرداد قيمتها المدرجة من خلال صفقة بيع بدلاً من الاستخدام المستمر. يتم تلبية هذا الشرط فقط عندما يكون البيع محتملاً بشكل عالي ويكون الأصل غير المتداول (ومجموعات الاستبعاد) متوفراً للبيع الفوري في شكله الحالي. ينبغي أن تكون الإدارة ملتزمة بالبيع الذي يتوقع أن يكون مؤهلاً للاعتراف به كبيع كامل خلال سنة واحدة من تاريخ التصنيف.

عندما تلتزم المجموعة بخطة بيع تتضمن خسارة للسيطرة على شركة تابعة، يتم تصنيف جميع أصول ومطلوبات تلك الشركة التابعة كمحتفظ بها للبيع عند تلبية المعيار الوارد أعلاه، بغض النظر عن فيما إذا كانت المجموعة سوف تحتفظ بحقوق الملكية غير المسيطرة في الشركة التابعة السابقة بعد البيع.

عندما تلتزم المجموعة بخطة بيع تتضمن استبعاد لاستثمار في شركة زميلة أو جزء من استثمار في شركة زميلة، فإنه يتم تصنيف الاستثمار أو جزء من الاستثمار في الشركة الزميلة، الذي سيتم استبعاده كمحتفظ به للبيع عند تلبية المعيار الوارد أعلاه. تتوقف المجموعة بعد ذلك عن تطبيق طريقة حقوق الملكية فيما يتعلق بالجزء المصنف كمحتفظ به للبيع. يتم الاستمرار في احتساب أي جزء محتفظ به للاستثمار في شركة زميلة لم يتم تصنيفه كمحتفظ به للبيع باستخدام طريقة حقوق الملكية.

الضريبة

الضريبة الحالية

يتم قياس أصول ومطلوبات ضريبة الدخل الحالية بالمبلغ المتوقع استرداده أو دفعه إلى السلطات الضريبية. إن معدلات الضرائب وقوانين الضرائب المستخدمة لاحتساب المبلغ هي تلك المطبقة أو المطبقة بشكل جوهري في تاريخ التقرير في البلدان التي تعمل فيها المجموعة وتحقق دخلاً خاضعًا للضريبة.

يتم الاعتراف بضريبة الدخل الحالية المتعلقة بالبنود المعترف بها مباشرة في حقوق الملكية في حقوق الملكية وليس في بيان الربح أو الخسارة. تقوم الإدارة بشكل دوري بتقييم المراكز المتخذة في الإقرارات الضريبية فيما يتعلق بالحالات التي تخضع فيها اللوائح الضريبية المعمول بها للتفسير ووضع الأحكام عند الاقتضاء.

الضريبة المؤجلة

يتم تكوين الضريبة المؤجلة باستخدام طريقة الإلتزام على الفروق المؤقتة ما بين قواعد الضريبة للأصول والمطلوبات والمبالغ المدرجة لأغراض إعداد التقارير المالية في تاريخ التقرير.

يتم الاعتراف بأصول ضريبة الدخل المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة القابلة للخصم، ترحيل اعفاءات الضريبة وأي خسائر ضريبية غير مستخدمة. يتم الاعتراف بأصول الضريبة المؤجلة عندما يكون من غير المحتمل توفر ربح خاضع للضريبة يمكن مقابله استخدام الفروق المؤقتة القابلة للخصم، وترحيل الأرصدة الضريبية غير المستخدمة والخسائر الضريبية غير المستخدمة، باستثناء:

- عند نشوء أصل ضريبة الدخل المؤجلة المتعلق بالفرق المؤقت القابل للخصم من الاعتراف المبدئي بأصل أو التزام في معاملة ما ليست اندماج أعمال و، في وقت المعاملة، لا تؤثر على الربح المحاسبي أو الربح أو الخسارة الخاضعة للضريبة؛
- فيما يتعلق بالفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة المتعلقة بالاستثمارات في الشركات التابعة، المنشآت الزميلة والحصص في مشاريع مشتركة، يتم الاعتراف بأصول ضريبة الدخل المؤجلة فقط إلى الحد الذي يكون فيه محتملاً بأن الفروق المؤقتة سوف يتم عكسها في المستقبل المنظور وتوفر الربح الخاضع للضريبة الذي يمكن استخدام الفروق المؤقتة مقابله.

يتم مراجعة القيمة المدرجة لأصول ضريبة الدخل المؤجلة بتاريخ كل تقرير وتخفيضه ضمن النطاق الذي لا يكون فيه من المحتمل بأن يتوفر ربح كافٍ خاضع للضريبة للسماح باستخدام جميع أو جزء من أصل ضريبة الدخل المؤجلة. يتم إعادة تقييم أصول ضريبة الدخل المؤجلة غير المعترف بها بتاريخ كل تقرير ويتم الاعتراف بها ضمن النطاق الذي يصبح فيه محتملاً بأن الربح المستقبلي الخاضع للضريبة سوف يتيح تحصيل أصل الضريبة المؤجلة.

عند تقييم إمكانية استرداد أصول الضريبة المؤجلة، تعتمد المجموعة على نفس الافتراضات المتوقعة المستخدمة في أماكن أخرى في البيانات المالية وفي تقارير الإدارة الأخرى، والتي تعكس، من بين أمور أخرى، التأثير المحتمل للتطوير المتعلق بالمناخ على الأعمال، مثل زيادة تكلفة الإنتاج نتيجة لتدابير الحد من انبعاثات الكربون.

يتم قياس أصول ومطلوبات الضريبة المؤجلة بمعدلات الضريبة التي من المتوقع تطبيقها في السنة التي يتم فيها تحقيق الأصل أو تسوية الالتزام، استنادا إلى معدلات الضريبة (وقوانين الضرائب) التي تم تشريعها أو تشريعها بشكل أساسي في تاريخ التقرير.

إن الضريبة المؤجلة المتعلقة بالبنود المعترف بها خارج الربح أو الخسارة يتم الإعتراف بها خارج الربح أو الخسارة. يتم الاعتراف ببنود الضريبة المؤجلة فيما يتعلق بالمعاملة الأساسية إما في الدخل الشامل الآخر أو مباشرة في حقوق الملكية.

إن المنافع الضريبية المكتسبة كجزء من اندماج الأعمال، ولكنها لا تستوفي معايير الاعتراف المنفصل في ذلك التاريخ، يتم الاعتراف بها لاحقا إذا تغيرت معلومات جديدة حول الحقائق والظروف. يتم معاملة التعديل إما كتخفيض في الشهرة (بحيث لا يتجاوز الشهرة) إذا تم تكبده خلال فترة القياس أو تم الاعتراف به في الربح أو الخسارة.

تقوم المجموعة بمقاصة أصول الضريبة المؤجلة ومطلوبات الضريبة المؤجلة في حال كان هناك حق قانوني ملزم لتسوية أصول الضريبة الحالية ومطلوبات الضريبة الحالية وتتعلق بأصول الضريبة المؤجلة ومطلوبات الضريبة المؤجلة بضرائب الدخل التي تفرضها نفس سلطة الضرائب على إما نفس المنشأة الخاضعة للضريبة أو منشآت مختلفة خاضعة للضريبة والتي تنوي إما تسوية المطلوبات والأصول الضريبية الحالية على أساس صافي، أو تحقيق الأصول وتسوية المطلوبات في وقت واحد، في كل فترة مستقبلية يتوقع فيها تسديد مبالغ هامة من مطلوبات أو أصول الضريبة المؤجلة.

أسهم الخزانة

تمثل الأسهم المملوكة أسهم الشركة المحتفظ بها في الخزانة. يتم تسجيل الأسهم المملوكة بالتكلفة ويتم خصمها من حقوق الملكية.

4 أحكام محاسبية حساسة ومصادر رئيسية للتقدير غير المؤكد

خلال تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والموضحة في الإيضاح 3، يتطلب من أعضاء مجلس الإدارة اتخاذ أحكام (بخلاف تلك التي تتضمن التقديرات) التي لها تأثير جوهري على المبالغ المعترف بها، وتكوين تقديرات وافتراضات حول القيم المدرجة للأصول والمطلوبات التي ليست جلية الوضوح من مصادر أخرى. تستند التقديرات والافتراضات المرتبطة بها إلى الخبرة السابقة وعوامل أخرى تعتبر ذات صلة. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

يتم مراجعة هذه التقديرات والافتراضات بشكل مستمر. ويتم الاعتراف بمراجعة التقديرات المحاسبية في فترة المراجعة التي يتم فيها مراجعة التقدير إذا كان التعديل يؤثر فقط على تلك الفترة، أو في فترة المراجعة والفترات المستقبلية إذا كان التعديل يؤثر على الفترات الحالية والمستقبلية.

4 أحكام محاسبية حساسة ومصادر رئيسية للتقدير غير المؤكد (يتبع)

الأحكام الحساسة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة

فيما يلي القرارات الحساسة، عدا تلك التي تتضمن تقديرات (الموضحة أدناه بشكل منفصل)، والتي قامت الإدارة باتخاذها خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والتي لها أكثر تأثير جوهري على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة.

تقييم السيطرة على مشروع مشترك

يبين إيضاح 9 حول البيانات المالية الموحدة أن الشركات المستثمر بها التالية هي مشروع مشترك للمجموعة على الرغم من أن المجموعة تمتلك 51٪ من حقوق الملكية وحقوق التصويت.

إسم الشركة المستثمر بها	مكان التأسيس	مكان التشغيل	نسبة الفائدة الفعلية والسيطرة الفعالة
شركة مرافئ أبوظبي	أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة	أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة	%51
شركة قزوين للحلول البحرية المتكاملة المحدودة ("سي آي ام اس")	جمهورية كازاخستان	جمهورية كازاخستان	%51

يتم الاحتفاظ بحقوق الملكية المتبقية من قبل المساهمين غير المرتبطين بالمجموعة.

قامت إدارة الشركة بتقييم ما إذا كانت المجموعة لديها سيطرة على "شركة مرافئ أبوظبي" "وشركة سي آي ام اس" أم لا بناءً على ما إذا كانت المجموعة لديها حقوق حالية والقدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة من شركة مرافئ أبوظبي" "وشركة سي آي ام اس" من جانب واحد. استنتجت الإدارة إلى أن المجموعة تتمتع بحقوق تصويت متساوية مع المستثمر الآخر ونفس التمثيل في مجلس إدارة الشركات المستثمر بها وأن المجموعة لديها سيطرة مشتركة على الشركات المستثمر بها.

المصادر الرئيسية للتقدير غير المؤكد

إن الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الرئيسية للتقدير غير المؤكد في فترة التقرير والتي تحمل مخاطر هامة قد تتسبب في تعديلات جوهرية على القيم المدرجة للأصول والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة هي كما يلي.

تقييم انخفاض قيمة الاستثمارات العقارية

يتم تقييم الاستثمارات العقارية لتحديد انخفاض القيمة بناءً على تقييم التدفقات النقدية للوحدات الفردية المنتجة للنقد عند وجود مؤشر على انخفاض القيمة.

عند تقييم ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن الاستثمارات العقارية في نهاية فترة التقرير قد انخفضت قيمتها، فقد أخذت المجموعة في الاعتبار ما يلي:

- التغييرات في البيئة التكنولوجية، السوقية، الاقتصادية أو القانونية التي تعمل فيها المجموعة والتي لها أو قد يكون لها تأثير سلبي على المجموعة،
- الضرر المادي للأصول قيد الإنشاء؛
- خطط لوقف أو إعادة هيكلة العمليات التي تنتمي إليها الأصول قيد الإنشاء؛ و
- دليل من تقارير داخلية يُشير إلى وجود انخفاض جوهري في صافي التدفقات النقدية المتوقع من الأصل.

يتم اختبار انخفاض قيمة الاستثمارات العقارية عندما تكون هناك مؤشرات على أن القيم المدرجة قد لا تكون قابلة للاسترداد. عند إجراء إحتسابات القيمة في الاستخدام، تقوم الإدارة بتقدير توقعات التدفقات النقدية المخصومة بناءً على تقديرات موثوقة للتدفقات النقدية المستقبلية، مدعومة بالشروط المتوقعة لترتيبات الإيجار الحالية من الأصل أو الوحدة المنتجة للنقد وتحدد معدل الخصم المناسب من أجل احتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية. بناءً على هذا التقييم التفصيلي الذي تم إجراؤه، استنتجت الإدارة عدم وجود خسائر انخفاض في قيمة الاستثمارات العقارية كما في 31 ديسمبر 2023.

الأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية للممتلكات والآلات والمعدات والاستثمارات العقارية

تستند الأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية للممتلكات والآلات والمعدات والاستثمارات العقارية إلى حكم الإدارة على النمط التاريخي للأعمار الإنتاجية والمعايير العامة في الصناعة. يمكن أن يتغير بشكل جوهري نتيجة للابتكارات التقنية وإجراءات المنافسين استجابة لدورات الصناعة الشديدة. ستزيد الإدارة من تكلفة الاستهلاك عندما تكون الأعمار الإنتاجية أقل من الأعمار المقدرة سابقاً، أو ستقوم بشطب أو تخفيض الأصول المتقادمة أو غير الإستراتيجية التي تم التخلي عنها أو بيعها. قامت الإدارة بمراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية المقدرة للممتلكات والآلات والمعدات والاستثمارات العقارية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 16 الممتلكات والآلات والمعدات، المعيار المحاسبي الدولي رقم 40 الاستثمارات العقارية وقد حددت أن هذه التوقعات لا تختلف بشكل كبير عن التقديرات السابقة باستثناء القيم المتبقية والعمر الإنتاجي المقدر للسفن.

احتساب مخصص الخسارة

يعتبر قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة تقدير مهم يتضمن منهجية التحديد والنماذج ومدخلات البيانات. تم الإفصاح عن تفاصيل منهجية قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة في إيضاح 11. للمكونات التالية تأثير هام على مخصص الخسارة الائتمانية: تعريف التخلف عن السداد، احتمال التعثر عن السداد، التعرض عند التعثر عن السداد والخسارة بافتراض التعثر عن السداد.

تستخدم المجموعة مصفوفة المخصص لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للذمم المدينة. تستند معدلات المخصصات إلى الأيام التي تجاوزت تاريخ الاستحقاق. تستند مصفوفة المخصص مبدئياً إلى معدلات التعثر عن السداد التاريخية القابلة للملاحظة للمجموعة. ستعمل المجموعة على معايرة المصفوفة لإدراج البيانات المستقبلية. في تاريخ كل تقرير، يتم تحديث معدلات التعثر عن السداد التاريخية القابلة للملاحظة ويتم تحليل التغييرات في التقديرات المستقبلية.

إن تقييم العلاقة بين معدلات التعثر عن السداد التاريخية القابلة للملاحظة والظروف الاقتصادية المتوقعة والخسائر الائتمانية المتوقعة هو تقدير هام. قد لا تكون الخبرة التاريخية للمجموعة في الخسائر الائتمانية والظروف الاقتصادية المتوقعة ممثلة عن السداد الفعلي للعملاء في المستقبل.

إنخفاض قيمة الشهرة

يتطلب تحديد ما إذا كانت الشهرة قد انخفضت قيمتها تقديرًا للقيمة في الإستخدام للوحدات المنتجة للنقد التي تم تخصيص الشهرة لها. يتطلب احتساب القيمة في الاستخدام أن تقوم المجموعة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الوحدة المنتجة للنقد ومعدل خصم مناسب من أجل احتساب القيمة الحالية التي تتضمن بالضرورة عمل تقديرات وافتراضات عديدة فيما يتعلق بنمو الإيرادات وهوامش التشغيل المناسبة ومعدلات الخصم ومتطلبات رأس المال العامل. من المحتمل أن تختلف هذه التقديرات عن النتائج الفعلية المستقبلية للعمليات والتدفقات النقدية، ومن المحتمل أن تكون هذه الفروق جوهرية.

إنخفاض قيمة الأصول غير المالية

يتم تقييم الممتلكات والآلات والمعدات وحق استخدام الأصول والأصول البيولوجية والإستثمارات العقارية لتحديد الانخفاض في القيمة بناء على تقييم التدفقات النقدية على الوحدات المنتجة للنقد الفردية عندما يكون هناك مؤشر على انخفاض القيمة يتم تحديد التدفقات النقدية بناءً على الاتفاقيات التعاقدية والتقديرات على مدى العمر الإنتاجي للأصول ويتم خصمها باستخدام مجموعة من معدلات الخصم التي تمثل معدل العائد على هذه الوحدات المنتجة للنقد. يتم مقارنة صافي القيم الحالية مع القيم المدرجة لتقييم أي انخفاض محتمل. إن الإدارة مقتنعة بأنه لم يتم تسجيل أي انخفاض في قيمة الممتلكات والآلات والمعدات والإستثمارات العقارية كما في نهاية السنة.

انخفاض قيمة الاستثمارات في الشركات الزميلة

عند اختبار انخفاض القيمة، تقوم المجموعة بتقييم ربحية الشركة المستثمر فيها والسيولة والملاءة المالية والقدرة على تحقيق التدفقات النقدية التشغيلية في المستقبل المنظور. يتم الإعتراف بأي عجز بين القيمة المقدرة القابلة للاسترداد والقيمة المدرجة للاستثمار كمصروف في بيان الربح أو الخسارة الموحد. إن الإدارة مقتنعة بعدم ضرورة وجود مخصص انخفاض في قيمة الإستثمارات في شركتها الزميلة.

معدل الخصم المستخدم للقياس المبدئي لالتزام عقد الإيجار

تقوم المجموعة، كمستأجر، بقياس التزام الإيجار بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار غير المسددة في تاريخ البدء. يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار، إذا كان من الممكن تحديد هذا السعر بسهولة. إذا تعذر تحديد هذا السعر بسهولة، عند الاعتراف الأولي بعقد الإيجار، تستخدم المجموعة معدل الاقتراض الإضافي. معدل الاقتراض الإضافي هو معدل الفائدة الذي يتعين على المجموعة دفعه للاقتراض على مدى فترة مماثلة، وبضمان مماثل، تكون الأموال اللازمة للحصول على أصل بقيمة مماثلة لأصول حق الاستخدام في بيئة اقتصادية مماثلة.

تحديد مدة عقد الإيجار

عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تنشئ حافز اقتصادي لممارسة خيار التمديد، أو عدم ممارسة خيار الإنهاء. يتم إدراج خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإنهاء) فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان عقد الإيجار مؤكد بشكل معقول أن يتم تمديده (أو لن يتم إنهائه). لا يتم إدراج التدفقات النقدية المستقبلية المحتملة في مطلوبات عقود الإيجار، لأنه ليس من المؤكد بشكل معقول أن عقود الإيجار سيتم تمديدها (أو لن يتم إنهاؤها).

الضرائب المؤجلة

يتم الاعتراف بأصول الضريبة المؤجلة للخسائر الضريبية غير المستخدمة إلى الحد الذي يكون فيه من المحتمل توفر ربح خاضع للضريبة يمكن مقابله استخدام الخسائر. يتطلب الأمر اتخاذ أحكام إدارية هامة لتحديد مبلغ الأصول الضريبية المؤجلة التي يمكن الاعتراف بها، بناءً على التوقيت المحتمل ومستوى الأرباح الخاضعة للضريبة المستقبلية، إلى جانب استراتيجيات التخطيط الضريبي المستقبلية.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

5 ممتلكات وآلات ومعدات

	البنية التحتية للموانئ ألف درهم	البنية التحتية للطرق ألف درهم	المحطات الفرعية ألف درهم	المباني والتحسينات ألف درهم	السفن والمعدات البحرية ألف درهم
التكلفة					
في 1 يناير 2022	8,978,883	512,880	359,016	3,741,021	1,472,290
إضافات خلال السنة	–	–	–	–	12,713
تحويلات من أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	207,316	–	79,256	400,442	2,513,277
تحويلات إلى إستثمارات عقارية (إيضاح 6)	–	–	–	–	–
تحويلات من ذمم مدينة (1)	67,000	–	–	433,000	–
تحويلات من حق إستخدام الأصول (إيضاح 8)	–	–	–	–	122,570
تم الإستحواذ عليها من خلال إندماج أعمال (إيضاح 37)	–	–	–	–	327,617
استبعادات	(8,748)	–	–	–	(2,775)
في 1 يناير 2023	9,244,451	512,880	438,272	4,574,463	4,445,692
إضافات خلال السنة	–	–	–	37	128,080
تحويلات من أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	561,074	–	–	560,792	2,573,105
تحويل إلى مخزون	–	–	–	–	(338,961)
تحويل إلى محتفظ به للبيع	–	–	–	–	–
تحويلات من حق إستخدام الأصول (إيضاح 8)	–	–	–	–	74,646
تم الإستحواذ عليها من خلال إندماج أعمال (إيضاح 37)	36,092	–	–	175,485	9,464
استبعادات	–	–	–	(27,871)	(12,421)
فروقات تحويل عملات أجنبية	74	–	87	811	–
في 31 ديسمبر 2023	**9,841,691**	**512,880**	**438,359**	**5,283,717**	**6,879,605**
الاستهلاك المتراكم					
في 1 يناير 2022	1,322,584	163,223	128,994	374,141	448,187
محمل للسنة	178,795	20,650	15,375	67,968	207,339
تم الإستحواذ عليها من خلال إندماج أعمال (إيضاح 37)	–	–	–	–	98,430
تحويلات من حق إستخدام الأصول (إيضاح 8)	–	–	–	–	10,563
استبعادات	(5,373)	–	–	–	(444)
في 1 يناير 2023	1,496,006	183,873	144,369	442,109	764,075
محمل للسنة	116,039	4,538	3,273	170,256	289,652
استبعادات	–	–	–	(27,195)	(4,764)
تحويل إلى مخزون	–	–	–	–	(5,447)
تحويل إلى محتفظ به للبيع	–	–	–	–	–
تحويلات من حق إستخدام الأصول (إيضاح 8)	–	–	–	–	66,163
تم الإستحواذ عليها من خلال إندماج أعمال (إيضاح 37)	–	–	–	44,422	7,169
فروقات تحويل عملات أجنبية	430		(6)	4	–
في 31 ديسمبر 2023	**1,612,475**	**188,411**	**147,636**	**629,596**	**1,116,848**
القيمة المدرجة					
في 31 ديسمبر 2023	**8,229,216**	**324,469**	**290,723**	**4,654,121**	**5,762,757**
في 31 ديسمبر 2022	7,748,445	329,007	293,903	4,132,354	3,681,617

المعدات المكتبية ألف درهم	المركبات ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ ألف درهم	المجموع ألف درهم
814,698	85,768	4,041,094	20,005,650
4,674	–	5,105,294	5,122,681
73,687	–	(3,273,978)	–
–	–	(730,936)	(730,936)
–	–	–	500,000
–	–	–	122,570
–	–	–	327,617
(4,658)	(1,518)	–	(17,699)
888,401	84,250	5,141,474	25,329,883
20,054	19,319	3,260,131	3,427,621
125,145	187	(3,820,303)	–
–	–	–	(338,961)
(152,435)	–	(171,074)	(323,509)
–	–	–	74,646
497,850	7,144	120,594	846,629
(4,266)	(39)	–	(44,597)
(5,126)	(314)	(1,842)	(6,309)
1,369,623	**110,547**	**4,528,981**	**28,965,403**
406,011	10,328	–	2,853,468
94,349	645	–	585,121
–	–	–	98,430
–	–	–	10,563
–	(1,518)	–	(7,335)
500,360	9,455	–	3,540,247
106,110	11,597	–	701,465
(4,927)	–	–	(36,886)
–	–	–	(5,447)
(96,614)	–	–	(96,614)
–	–	–	66,163
284,064	6,330	–	341,985
2,228	119	–	2,775
791,221	**27,501**	**–**	**4,513,688**
578,402	**83,046**	**4,528,981**	**24,451,715**
388,041	74,795	5,141,474	21,789,636

5 ممتلكات وآلات ومعدات (يتبع)

قامت المجموعة بمراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة لتكلفة السفن البالغة 4,065 مليون درهم، والمصنفة حاليًا كممتلكات وآلات ومعدات، ابتداءً من سنة 2023. تم تطبيق هذا التغيير في التقدير حاليًا ومستقبليًا ونتج عنه انخفاض في مصاريف الاستهلاك بمبلغ 123 مليون درهم خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

يتم احتساب الاستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع تكلفتها على قيمها المتبقية على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة.

تم توزيع الاستهلاك المحمل في بيان الربح أو الخسارة الموحد كما يلي:

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
تكاليف مباشرة (إيضاح 28)	**611,900**	481,868
مصاريف عمومية وإدارية (إيضاح 29)	**89,565**	103,253
	701,465	585,121

باستثناء الممتلكات والآلات والمعدات الممنوحة من قبل حكومة أبوظبي الموضحة في إيضاح 18، يتم الاعتراف بجميع الممتلكات والآلات والمعدات الممنوحة من قبل حكومة أبوظبي للمجموعة بقيمة إسمية تبلغ 1 درهم.

تشتمل الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ بشكل أساسي على التكاليف المتعلقة بتطوير ميناء خليفة والمدن الاقتصادية والمناطق الحرة.

تمت رسملة تكاليف الموظفين بمبلغ 175 مليون درهم ضمن أعمال رأسمالية قيد التنفيذ خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (2022: 165,6 مليون درهم).

تمت رسملة تكاليف القروض بمبلغ 113 مليون درهم خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (2022: 35,2 مليون درهم).

(1) خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، قامت المجموعة بإجراء تحسينات على البنية التحتية لميناء الفجيرة بقيمة إجمالية تبلغ 500 مليون درهم. تم تمويل الأصول التي تم تطويرها من قبل وزارة شؤون الرئاسة وتم الإفصاح عنها ضمن الذمم المدينة لتطوير ميناء الفجيرة (إيضاح 12) والدفعات المقدمة لمشروع تطوير ميناء الفجيرة (إيضاح 23). خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، استلمت المجموعة مراسلات من وزارة شؤون الرئاسة للاحتفاظ بهذه الأصول، وبالتالي تم تحويل هذه الأصول إلى "ممتلكات وآلات ومعدات" من الذمم المدينة و"المنح الحكومية المؤجلة" (إيضاح 18) ومن "الدفعات المقدمة لتطوير مشروع ميناء الفجيرة" (إيضاح 23) على التوالي.

6 استثمارات عقارية

	عقارات منجزة ألف درهم	عقارات قيد التطوير ألف درهم	المجموع ألف درهم
التكلفة			
في 1 يناير 2022	4,528,576	550,327	5,078,903
إضافات	–	321,629	321,629
تحويلات من عقارات قيد التطوير	78,099	(78,099)	–
تحويلات من ممتلكات وآلات ومعدات (إيضاح 5)	–	730,936	730,936
شطب عقارات قيد التطوير	–	(34,145)	(34,145)
في 1 يناير 2023	4,606,675	1,490,648	6,097,323
إضافات	130,486	1,711,613	1,842,099
تحويلات من عقارات قيد التطوير	1,009,141	(1,009,141)	–
استحواذ من خلال اندماج الأعمال (إيضاح 37)	4,838,399	–	4,838,399
في 31 ديسمبر 2023	**10,584,701**	**2,193,120**	**12,777,821**
الاستهلاك المتراكم			
في 1 يناير 2022	1,007,962	–	1,007,962
محمل للسنة	203,932	–	203,932
في 1 يناير 2023	1,211,894	–	1,211,894
محمل للسنة	211,590	–	211,590
استحواذ من خلال اندماج الأعمال (إيضاح 37)	1,376,451	–	1,376,451
في 31 ديسمبر 2023	**2,799,935**	**–**	**2,799,935**
انخفاض القيمة المتراكم			
في 1 يناير 2022	433,086	–	433,086
عكس إنخفاض القيمة على إستثمارات عقارية – صافي	(29,592)	–	(29,592)
في 1 يناير 2023	403,494	–	403,494
عكس إنخفاض القيمة على إستثمارات عقارية – صافي	(363,501)	–	(363,501)
في 31 ديسمبر 2023	**39,993**	**–**	**39,993**
القيمة المدرجة			
في 31 ديسمبر 2023	**7,744,773**	**2,193,120**	**9,937,893**
في 31 ديسمبر 2022	2,991,287	1,490,648	4,481,935

تم تسجيل الاستهلاك المحمل ضمن التكاليف المباشرة في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

تم الاعتراف بإيرادات الإيجار من الاستثمارات العقارية بمبلغ 1,877 مليون درهم (2022: 1,739 مليون درهم) وتم تكبد مصاريف التشغيل (بما في ذلك مصاريف الصيانة) بمبلغ 541,1 مليون درهم خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (2022: 561,4 مليون درهم).

6 استثمارات عقارية (يتبع)

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، قامت المجموعة بإعادة تصنيف مبلغ 730,9 مليون درهم من ممتلكات وآلات ومعدات (أعمال رأسمالية قيد التنفيذ) إلى استثمارات عقارية (عقارات قيد التطوير) نتيجة التغيير في الاستخدام المقصود للأصول عند الإنجاز.

تشتمل الاستثمارات العقارية المنجزة بشكل رئيسي على التكاليف المتعلقة بالمستودعات ورزين والمدن السكنية للعمال في المدن الاقتصادية والمنطقة الحرة.

لا تستند المدخلات المستخدمة في التقييم إلى بيانات السوق القابلة للملاحظة، وبالتالي تم اعتبار تقنيات التقييم لتكون ضمن تقييم المستوى 3.

تم الاعتراف ببعض الاستثمارات العقارية للمجموعة بتكلفة 1 درهم، والتي تمثل القيمة الاسمية للعقارات التي مُنحت من حكومة أبوظبي كما هو موضح في إيضاح 21. تشتمل هذه الاستثمارات العقارية على المستودعات المتعلقة بشركة منطقة خليفة الصناعية ذ.م.م.، ميناء زايد والمدينة الصناعية لأبوظبي.

تشمل العقارات الاستثمارية قيد التطوير بشكل رئيسي التكاليف المتعلقة بالمستودعات ورزين والمدن السكنية للعمال في المناطق الصناعية.

لم يطرأ أي تغيير على أسلوب التقييم خلال السنة ولا يوجد تحويل في السنة الحالية بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (2022: لا شيء).

7 أصول غير ملموسة وشهرة

	الشهرة ألف درهم	عقود وعلاقات العملاء ألف درهم	حقوق وعلامة تجارية وأخرى ألف درهم	حقوق الامتياز ألف درهم	المجموع ألف درهم
التكلفة					
في 1 يناير 2022	54,534	181,200	27,170	–	262,904
استحواذ من خلال اندماج الأعمال (إيضاح 37)	289,990	372,599	113,430	–	776,019
في 1 يناير 2023	**344,524**	**553,799**	**140,600**	**–**	**1,038,923**
استحواذ من خلال اندماج الأعمال (إيضاح 37)	**1,273,938**	**465,333**	**99,214**	**433,695**	**2,272,180**
إضافات خلال السنة	**–**	**–**	**–**	**16,072**	**16,072**
فروقات صرف العملات الأجنبية	**–**	**–**	**–**	**5,355**	**5,355**
كما في 31 ديسمبر 2023	**1,618,462**	**1,019,132**	**239,814**	**455,122**	**3,332,530**
الإطفاء المتراكم					
في 1 يناير 2022	–	35,691	3,170	–	38,861
محمل للسنة	–	40,436	12,724	–	53,160
في 1 يناير 2023	**–**	**76,127**	**15,894**	**–**	**92,021**
محمل للسنة	**–**	**95,723**	**31,254**	**16,399**	**143,376**
فروقات صرف العملات الأجنبية	**–**	**(495)**	**(477)**	**1,874**	**902**
كما في 31 ديسمبر 2023	**–**	**171,355**	**46,671**	**18,273**	**236,299**
القيمة المدرجة					
كما في 31 ديسمبر 2023	**1,618,462**	**847,777**	**193,143**	**436,849**	**3,096,231**
كما في 31 ديسمبر 2022	344,524	477,672	124,706	–	946,902

الشهرة

تقوم المجموعة باختبار الشهرة سنوياً للتحقق من انخفاض القيمة، أو بشكل أكثر تكراراً إذا كانت هناك مؤشرات على أن الشهرة قد انخفضت قيمتها. تم توزيع القيمة المدرجة للشهرة على الوحدات المنتجة للنقد كما يلي:

قيمة الشهرة

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
قطاع اللوجستية – شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م	**32,824**	32,824
قطاع اللوجستية – ميكو لوجستكس	**21,710**	21,710
قطاع البحري والشحن – ديفتيك للخدمات الهندسية البحرية ذ.م.م	**26,100**	26,100
قطاع بحري – أليغاتور للشحن البحري ذ.م.م	**18,526**	10,826
قطاع بحري – سفين للمسح والخدمات تحت سطح البحر ذ.م.م	**102,572**	92,572
قطاع بحري – شركة ترانسمار الدولية للشحن	**153,609**	148,704
قطاع الموانئ – ترانسكارجو انترناشيونال	**11,788**	11,788
قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة – الإسكان الجماعي ذ.م.م	**232,489**	–
قطاع الخدمات الرقمية- تي تي ئي كي إنك.	**46,389**	–
قطاع الخدمات اللوجستية/ البحرية والشحن/ مجموعات الموانئ- شركة نواتوم اس.ال.يو والشركات التابعة	**972,455**	–
	1,618,462	344,524

خلال السنة، انتهت المجموعة من تخصيص سعر الشراء لشركة أليغاتور للشحن البحري ذ.م.م وشركة ترانسمار الدولية للشحن وشركة ترانسكارجو انترناشيونال وشركة سفين للمسح والخدمات تحت سطح البحر ذ.م.م. وبناء على ذلك، اعترفت المجموعة بالفرق بين صافي الأصول القابلة للتحديد المستحوذة والبدل كشهرة. كانت المحاسبة الأولية للاستحواذ هذه غير مكتملة كما في 31 ديسمبر 2022 وتم تسجيل تخصيص مؤقت لسعر الشراء. وقد نتج عن ذلك شهرة إضافية بمبلغ 22,6 مليون درهم.

تم تحديد القيمة القابلة للاسترداد للوحدات المنتجة للنقد على أساس القيمة في الاستخدام المحتسبة باستخدام التدفقات النقدية المتوقعة بناءً على الموازنات المالية المعتمدة من قبل الإدارة والتي تغطي فترة خمس سنوات وبمعدل خصم بنسبة 5,5% (2022: 5,5%) سنويًا تم احتسابه من خلال المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال.

إن الافتراضات الرئيسية المستخدمة من قبل الإدارة في تحديد الموازنات المالية لفترة الخمس سنوات الأولية كانت كما يلي:

معدلات نمو المبيعات المتوقعة

تستند معدلات نمو المبيعات المتوقعة إلى الخبرة السابقة التي تم تعديلها وفقاً للاتجاهات المستقبلية في الصناعات ذات الصلة.

الأرباح التشغيلية

تستند الأرباح التشغيلية المتوقعة على الخبرة التاريخية في هوامش التشغيل، مع تعديلها لتأثير الاتجاهات المستقبلية في الصناعات ذات الصلة.

تم استخلاص التدفقات النقدية التي تتجاوز فترة الخمس سنوات باستخدام معدل نمو سنوي ثابت يبلغ 3,5٪ (2022: 4٪).

يتم تقدير معدل النمو الثابت بنسبة 3,5٪ (2022: 4%) من قبل أعضاء مجلس إدارة المجموعة بناءً على الأداء السابق للوحدة المنتجة للنقد وتوقعاتهم لتطور السوق. قام أعضاء مجلس الإدارة بتقدير أن أي انخفاض في معدل النمو بنسبة 3,5٪ لن يخفض من الارتفاع في الوحدة المنتجة للنقد إلى الصفر ولن يؤدي إلى مصاريف انخفاض في القيمة.

بالنسبة لعمليات الاستحواذ الجديدة التي تمت خلال السنة، ترى الإدارة أن القيمة المدرجة للوحدات المنتجة للنقد هذه التي تم تخصيص الشهرة لها لا تتجاوز القيمة القابلة للاسترداد.

عقود وعلاقات العملاء

تشمل عقود وعلاقات العملاء ما يلي:

- تم الاستحواذ على 173 مليون درهم خلال سنة 2018 من اندماج الأعمال نتيجة لتقييم عقد طويل الأجل بين شركة مرافئ أبوظبي ومنشأة محلية والتي تقوم شركة مرافئ أبوظبي بتقديم خدمات تشغيل البوابة منذ سنة 2013؛
- مبلغ 8 مليون درهم من عقود وعلاقات العملاء نتيجة الاستحواذ على شركة المزروعي العالمية للشحن في 24 يناير 2019؛ و
- مبلغ 373 مليون درهم و 625 مليون درهم من عقود وعلاقات العملاء نتيجة لعمليات الاستحواذ خلال سنة 2023 و2022 على التوالي.

7 أصول غير ملموسة وشهرة (يتبع)

الحقوق

خلال السنة، سجلت المجموعة حقوق وعلامات تجارية بمبلغ 241,3 مليون درهم (2022: 113,4 مليون درهم) من عمليات اندماج الأعمال.

تتراوح فترة إطفاء عقود وعلاقات العملاء في المجموعة من 3 إلى 29 سنة. يتم إطفاء الحقوق على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة والتي تتراوح من 3 إلى 30 سنة.

حقوق الامتياز

خلال سنة 2023، استحوذت المجموعة على حقوق الامتياز بمبلغ 406 مليون درهم من خلال عمليات الاستحواذ على الأعمال.

8 حق استخدام الأصول ومطلوبات عقود الإيجار

حق استخدام الأصول

	أراضي ألف درهم	امتيازات الميناء ألف درهم	مستودعات ألف درهم	آلات ومعدات ألف درهم	المجموع ألف درهم
التكلفة					
في 1 يناير 2022	89,089	391,461	252,071	74,646	807,267
استحواذ من خلال اندماج الأعمال خلال السنة (إيضاح 37)	–	–	–	316,948	316,948
إضافات خلال السنة	–	–	–	30,762	30,762
تحويل إلى ممتلكات وآلات ومعدات (إيضاح 5)	–	–	–	(122,570)	(122,570)
في 1 يناير 2023	89,089	391,461	252,071	299,786	1,032,407
استحواذ من خلال اندماج الأعمال خلال السنة (إيضاح 37)	–	66,376	367,878	47,821	482,075
إضافات خلال السنة	–	216,831	31,683	150,663	399,177
فروقات صرف العملات الأجنبية	–	(4,890)	2,883	609	(1,398)
تحويل إلى ممتلكات وآلات ومعدات (إيضاح 5)	–	–	(74,645)	–	(74,645)
حركات أخرى	–	(3)	(2,565)	(9,864)	(12,432)
إنهاء عقد الإيجار	–	(2,909)	(109,715)	(140,485)	(253,109)
في 31 ديسمبر 2023	**89,089**	**666,866**	**467,590**	**348,530**	**1,572,075**
الاستهلاك المتراكم					
في 1 يناير 2022	8,950	50,330	49,971	62,607	171,858
استحواذ من خلال اندماج الأعمال خلال السنة (إيضاح 37)	–	–	–	25,314	25,314
الإستهلاك المتراكم عند التحويل إلى ممتلكات وآلات ومعدات	–	–	–	(10,563)	(10,563)
محمل للسنة	1,724	11,185	16,964	16,087	45,960
في 1 يناير 2023	10,674	61,515	66,935	93,445	232,569
استحواذ من خلال اندماج الأعمال خلال السنة (إيضاح 37)	–	29,201	135,410	23,957	188,568
الإستهلاك المتراكم عند التحويل إلى ممتلكات وآلات ومعدات	–	–	(66,163)	-	(66,163)
محمل للسنة	1,725	24,411	56,054	29,940	112,130
فروقات صرف العملات الأجنبية	–	109	1,583	383	2,075
حركات أخرى	–	(72)	75	(3,383)	(3,380)
إنهاء عقد الإيجار	–	(1,497)	–	(41,761)	(43,258)
في 31 ديسمبر 2023	**12,399**	**113,667**	**193,894**	**102,581**	**422,541**
القيمة المدرجة في 31 ديسمبر 2023	**76,690**	**553,199**	**273,696**	**245,949**	**1,149,534**
في 31 ديسمبر 2022	78,415	329,946	185,136	206,341	799,838

تقوم المجموعة باستئجار الأراضي والمستودعات والبنية التحتية للموانئ. عادةً ما تستمر عقود الإيجار لمدة تتراوح من 10 إلى 50 سنة، مع خيار تجديد عقد الإيجار بعد ذلك التاريخ. يحظر على المجموعة إبرام عقود إيجار من الباطن.

تقوم المجموعة باستئجار معدات تقنية المعلومات لفترات تعاقدية من سنة إلى ثلاث سنوات. إن عقود الإيجارات هذه قصيرة الأجل و / أو عقود إيجار لبنود منخفضة القيمة. اختارت المجموعة عدم الاعتراف بحق استخدام الأصول ومطلوبات عقود الإيجار لعقود الإيجار هذه.

المبالغ المعترف بها في بيان الربح أو الخسارة الموحد:

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
مصاريف استهلاك على حق استخدام الأصول (إيضاح 28)	**112,130**	45,960
مصاريف فائدة على مطلوبات عقود الإيجار (إيضاح 30)	**61,351**	40,649
مصاريف متعلقة بعقود إيجار قصيرة الأجل	**9,800**	13,602
مصاريف متعلقة بعقود إيجار أصول منخفضة القيمة	**22,938**	8,722

تحتوي جميع عقود إيجار العقارات التي تكون فيها المجموعة هي المستأجر على شروط سداد إيجار ثابتة ولا توجد عقود إيجار ذات مدفوعات إيجار متغيرة.

مطلوبات عقود الإيجار

إن الحركة في مطلوبات عقود الإيجار هي كما يلي:

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
في 1 يناير	**915,327**	805,269
إضافات خلال السنة	**203,897**	30,977
استحواذ من خلال اندماج الأعمال خلال السنة (إيضاح 37)	**304,330**	195,146
مصاريف فائدة للسنة (إيضاح 30)	**61,351**	40,649
تسديدات خلال السنة	**(146,365)**	(156,714)
إنهاء عقد الإيجار	**(209,656)**	–
حركات أخرى	**(54,544)**	–
فروقات صرف العملات الأجنبية	**2,191**	–
في 31 ديسمبر	**1,076,531**	915,327

لا تواجه المجموعة مخاطر سيولة جوهرية فيما يتعلق بمطلوبات عقود الإيجار. تتم مراقبة مطلوبات عقود الإيجار ضمن وظيفة الخزينة بالمجموعة.

يتم عرض تحليل استحقاق مطلوبات عقود الإيجار أدناه:

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
تحليل الإستحقاق:		
السنة الأولى	**198,252**	71,639
السنة الثانية	**144,874**	73,380
السنة الثالثة	**131,878**	73,388
السنة الرابعة	**123,719**	64,069
السنة الخامسة	**113,086**	64,078
وما بعدها	**1,387,533**	1,158,195
الرصيد في نهاية السنة	**2,099,342**	1,504,749
ينزل: فائدة مستقبلية	**(1,022,811)**	(589,422)
	1,076,531	915,327

إن التصنيف المتداول وغير المتداول لمطلوبات عقود الإيجار كما في تاريخ التقرير هو كما يلي:

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
مطلوبات متداولة	**219,321**	70,249
مطلوبات غير متداولة	**857,210**	845,078
	1,076,531	915,327

9 استثمار في مشاريع مشتركة

فيما يلي تفاصيل المشاريع المشتركة للمجموعة في نهاية فترة التقرير:

المشاريع المشتركة	نسبة الملكية 2023	نسبة الملكية 2022	مكان التسجيل
شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م	**%51**	%51	الإمارات العربية المتحدة
كى شبنج انفستمنت ليمتد	**%50**	%50	الإمارات العربية المتحدة
ايه إل إم شبنج مانجمنت ليمتد	**%50**	%50	الإمارات العربية المتحدة
كامباني ديس شارجرز دي جوني اس ايه	**%50**	%50	غينيا
كامباني ماريتايم دي جوني اس ايه	**%50**	%50	غينيا
صندوق البنية التحتية لزونزكورب	**%50**	%50	الإمارات العربية المتحدة
قزوين للحلول البحرية المتكاملة ليمتد	**%51**	–	جمهورية كازاخستان

يتم احتساب جميع المشاريع المشتركة أعلاه باستخدام طريقة حقوق الملكية في هذه البيانات المالية الموحدة كما هو مبين في السياسات المحاسبية للمجموعة في إيضاح 3.

فيما يلي الحركة في الاستثمار في مشاريع مشتركة خلال السنة:

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
في 1 يناير	**612,241**	455,493
إضافات خلال السنة	**60,860**	–
حصة الربح للسنة	**118,377**	127,929
حصة الدخل الشامل الآخر للسنة	**4,768**	55,885
توزيعات أرباح مستلمة	**(45,500)**	(27,066)
انخفاض الاستثمار	**(108,273)**	–
في 31 ديسمبر	**642,473**	612,241

استثمار في شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م

يمثل الاستثمار في شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م حصة الشركة البالغة 51٪ في (عمليات الحاويات) لـ شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م.

قامت شركة أبوظبي للموانئ ش.م.ع ببيع نسبة 49٪ من شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م إلى شركة تريمينال أنفستمنت ليمتد اس ايه ار ال وفقاً لاتفاقية البيع والشراء بتاريخ 7 مايو 2018. استناداً إلى اتفاقية البيع والشراء، ستتم إدارة عمليات شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م والسيطرة عليها بشكل مشترك من قبل موانئ أبوظبي وشركة تريمنال انفستمنت. ونتيجة لذلك، فقدت موانئ أبوظبي السيطرة على شركة مرافئ أبوظبي وألغت الاعتراف بالأصول والمطلوبات ذات الصلة من بيان المركز المالي الموحد.
تم احتساب الحصة المستبقاة في شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م كمشروع مشترك بمبلغ 20,7 مليون درهم بما في ذلك شهرة عمليات الحاويات بمبلغ 17,9 مليون درهم. خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، تم تخفيض قيمة هذه الشهرة بالكامل والقيمة المدرجة للاستثمار لا شيء.

استثمار في مشاريع مشتركة مع إل دي بي إل

في 15 يونيو 2018، وقعت شركة أبوظبي للموانئ وإل دي بي إل لإدارة وتشغيل السفن دي إم سي إيه إس تي ("إل دي بي إل") تعهدات بالموافقة على تشكيل المشاريع المشتركة التالية والتي سوف يتم إدارتها بشكل مشترك من قبل شركة أبوظبي للموانئ وإل دي بي إل:

- كى شبنج انفستمنت ليمتد (كي شبنج)؛
- ايه إل إم شبنج مانجمنت ليمتد (إيه إل إم شبنج)؛
- كامباني ديس شارجرز دي جوني اس ايه؛ و
- كامباني ماريتايم دي جوني اس ايه

يشار إليها معا بـ " إل دي بي إل"

إن الهدف الرئيسي لهذه المنشآت هو لإنشاء وامتلاك وتشغيل عدد من السفن لإدارة عمليات نقل بعض المواد من ميناء غينيا إلى السفن الأم في المحيط لشحنها إلى دولة الإمارات العربية المتحدة. وقعت إل دي بي إل عقد في 16 أبريل 2018 مع شركة الإمارات العالمية للألمنيوم لأعمال إعادة الشحن.

علاوة على ذلك، استنتجت الإدارة إلى أن القروض الممنوحة للمشاريع المشتركة مثل كى شبنج انفستمنت ليمتد وايه إل إم شبنج مانجمنت ليمتد وكامباني ديس شارجرز دي جوني اس ايه وكامباني ماريتايم دي جوني اس ايه هي امتداد لاستثمارات المجموعة في المشاريع المشتركة.

يتم حاليا تصفية إل دي بي إل المشروع المشترك. قامت الإدارة بتقييم القيمة القابلة للاسترداد من هذا الاستثمار واستنتجت إلى أنه لا ينبغي تكوين أي مخصص لانخفاض القيمة.

الاستثمار في صندوق زون كورب للبنية التحتية

في الأول من يونيو 2020، إستحوذت المجموعة على حصة بنسبة 50٪ في صندوق زون كورب للبنية التحتية الذي تم تشكيله. يتكون صندوق زون كورب للبنية التحتية من 100٪ من حصص الأسهم في أربع شركات تابعة، "شركات المشروع"، راجع إيضاح رقم 20. إن صندوق زون كورب للبنية التحتية هو صندوق استثمار مغلق مقره في دولة الإمارات العربية المتحدة ويخضع لسلطة مجلس إدارة البنك المركزي "قرار المديرين رقم 94/8/164".

وقعت شركات المشروع اتفاقيات مع المجموعة لإنشاء وتحويل مدينة أبوظبي الصناعية في المرحلتين 1 و 2 في أبوظبي، مدينة العين الصناعية والمدينة الصناعية لمحطة معالجة النفايات الصناعية في أبوظبي. تم الانتهاء من جميع أعمال الإنشاء ولا توجد عمليات جارية حالياً باستثناء الفواتير الدورية وتسويات القروض.

الاستثمار في شركة قزوين للحلول البحرية المتكاملة ليمتد

خلال السنة، استحوذت المجموعة على حصة بنسبة 51٪ من أسهم شركة قزوين للحلول البحرية المتكاملة ليمتد ("سي آي أم اس") من خلال شركة إنترناشيونال ماريتايم للاستثمارات ليمتد، وهي شركة تابعة لشركة موانئ أبوظبي ش.م.ع مقابل إجمالي بدل بمبلغ 60,9 مليون درهم. تتمثل الأنشطة الرئيسية لـ سي آي أم اس في القيام بخدمات نقل البضائع البحرية والساحلية.

فيما يلي ملخص بيان المركز المالي الموحد للمشاريع المشتركة:

	شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م		مشاريع مشتركة مع إل دي بي إل		صندوق زون كورب للبنية التحتية		سي آي أم اس
	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم	2023 ألف درهم
أصول متداولة	**216,716**	259,001	**135,019**	103,597	**370,157**	354,660	**7,898**
أصول غير متداولة	**2,444,029**	2,529,285	**1,253**	498,551	**2,113,383**	2,139,765	**116,355**
مطلوبات متداولة	**(162,043)**	(345,525)	**(8,099)**	(333,071)	**(86,043)**	(80,275)	**(3,420)**
مطلوبات غير متداولة	**(3,165,795)**	(2,933,657)	**(89)**	(328,306)	**(1,169,833)**	(1,261,798)	**–**
(صافي المطلوبات)/ صافي الأصول	**(667,093)**	(490,896)	**128,084**	(59,229)	**1,227,664**	1,152,352	**120,833**
حصة المجموعة في صافي الأصول	**–**	–	**64,042**	–	**613,832**	576,176	**61,625**
حركات حقوق الملكية الأخرى	**–**	–	**(988)**	136,028	**(96,038)**	(99,963)	**–**
القيمة المدرجة للمجموعة في المشاريع المشتركة	**–**	–	**63,054**	136,028	**517,794**	476,213	**61,625**
نقد وأرصدة لدى البنوك	**83,219**	118,342	**26,942**	25,823	**73,760**	75,766	**1,239**
المطلوبات المالية (باستثناء ذمم دائنة تجارية ومخصصات)	**(3,046,950)**	(3,057,809)	**(117,030)**	(613,362)	**(1,246,480)**	(1,331,854)	**–**
ضمانات	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**
إلتزامات رأسمالية	**9,206**	9,525	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**

فيما يلي ملخص بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد للمشاريع المشتركة:

	شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م		مشاريع مشتركة مع إل دي بي إل		صندوق زون كورب للبنية التحتية		سي آي أم اس
	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم	2023 ألف درهم
إيرادات	375,739	351,579	20,134	221,762	253,132	248,307	2,063
تكاليف مباشرة	(234,935)	(244,687)	(39,955)	(197,200)	–	–	(2,791)
مصاريف إدارية	(139,810)	(136,009)	(775)	(6,455)	(1,501)	(2,180)	(1,820)
إيرادات أخرى	–	–	–	–	–	–	24,360
تكاليف تمويل	(154,859)	(141,801)	(1,332)	(9,847)	(87,086)	(190)	(20,308)
إيرادات	1,421	16,540	92,519	1,577	83	85	–
(خسارة)/ ربح السنة	**(150,944)**	(154,378)	**70,591**	**9,837**	**164,628**	**246,022**	**1,504**
حصة المجموعة في ربح السنة	–	–	35,296	4,918	82,314	123,011	767
الدخل الشامل الآخر	–	–	–	–	9,536	111,770	–
حصة الدخل الشامل الآخر للسنة	–	–	–	–	4,768	55,885	–
مجموع الدخل/ (لخسارة) الشاملة للسنة	**–**	**–**	**35,296**	**4,918**	**87,082**	**178,896**	**767**

9 استثمار في مشاريع مشتركة (يتبع)

الاستثمار في شركة قزوين للحلول البحرية المتكاملة ليمتد (يتبع)

يتضمن الربح/ (الخسارة) للسنة أعلاه ما يلي:

	شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م		مشاريع مشتركة مع إل دي بي إل		صندوق زون كورب للبنية التحتية		سي آي أم اس
	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم	2023 ألف درهم
استهلاك وإطفاء	**(117,181)**	(126,997)	**(908)**	(31,628)	**-**	-	**-**
إيرادات فائدة	**-**	-	**-**	-	**83**	85	**24,360**
مصاريف فائدة	**(154,859)**	(141,801)	**(1,268)**	(9,847)	**(93,370)**	(190)	**(20,308)**
حصة خسارة غير معترف بها لمشروع مشترك للسنة	**(76,982)**	(78,733)	**-**	-	**-**	-	**-**
حصة خسائر غير معترف بها متراكمة	**(265,805)**	(188,823)	**-**	-	**-**	-	**-**

10 استثمار في شركات زميلة

فيما يلي الحركة في رصيد الإستثمار في شركات زميلة:

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
الرصيد في 1 يناير	**1,280,325**	-
إضافات خلال السنة	**35,972**	-
إستبعاد إستثمار	**(3,836)**	-
محول من الشركة الأم	**-**	1,307,295
حصة في الربح للسنة	**26,071**	36,913
حصة في الخسارة الشاملة الأخرى للسنة	**(4,271)**	(21,398)
توزيعات أرباح مستلمة	**(34,422)**	(42,485)
استحواذ من خلال اندماج الأعمال خلال السنة (إيضاح 37)	**113,796**	-
فروقات صرف العملات الأجنبية	**743**	-
خسارة انخفاض القيمة	**(139,452)**	-
في 31 ديسمبر	**1,274,926**	1,280,325

إستثمار في أرامكس ش.م.ع.

خلال السنة السابقة، قامت الشركة الأم للمجموعة، شركة أبوظبي التنموية القابضة بتحويل 22,32٪ من حصة حقوق الملكية في أرامكس ش.م.ع. كمساهمة من المساهم دون مقابل. اعترفت المجموعة بالحصة المحولة كاستثمار في شركة زميلة حيث قررت المجموعة أن لها تأثيرًا هامًا على الاستثمار بموجب التمثيل في مجلس الإدارة. قامت المجموعة بتسجيل الملكية المحولة بالقيمة العادلة للإستثمار في شركة زميلة في تاريخ الاستحواذ.

استثمار في محطة سي إم إيه خليفة ذ.م.م.

بموجب اتفاقية المساهمين المبرمة بين شركة أبوظبي للموانئ ش.م.ع ("موانئ أبوظبي")، وشركة سي إم إيه سي جي إم اس.ايه. ("سي إم إيه سي جي إم")، وشركة سي إم إيه تيرمينالز ساس ("سي إم إيه")، ستقوم موانئ أبوظبي ببناء محطة الرصيف الشمالي، وستستخدم شركة سي إم إيه جي إم محطة الرصيف الشمالي كبوابة في دولة الإمارات العربية المتحدة ومركزا إقليميا لإعادة الشحن لخدمات شحن الحاويات في الخليج العربي. وبناء على هذا الترتيب، قامت شركة موانئ أبوظبي وشركة سي إم ايه تي بتأسيس شركة ذات مسؤولية محدودة وهي محطة سي إم إيه خليفة ذ.م.م. وفقا لقوانين إمارة أبوظبي للقيام بهذه الأعمال. استحوذت موانئ أبوظبي على حصة 30٪ في محطة سي إم إيه خليفة ذ.م.م. مقابل 36 مليون درهم.

استحواذ من خلال اندماج أعمال

استحوذت المجموعة على بعض الاستثمارات في الشركات الزميلة من خلال اندماج الأعمال مع شركة نواتوم القابضة اس.ال.يو والشركات التابعة.

فيما يلي ملخص بيان المركز المالي للشركات الزميلة:

	أرامكس ش.م.ع.		محطة سي إم إيه خليفة د.م.م.	الشركات الزميلة لشركة نواتوم القابضة اس.آل.يو
	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم	2023 ألف درهم	2023 ألف درهم
الأصول المتداولة	**1,936,880**	2,189,571	**79,025**	**356,552**
الأصول غير المتداولة	**3,890,960**	3,902,938	**137,454**	**569,104**
المطلوبات المتداولة	**(2,058,409)**	(1,519,857)	**(5,656)**	**(293,280)**
المطلوبات غير المتداولة	**(1,301,511)**	(2,054,264)	**(98,981)**	**(218,532)**
صافي الأصول	**2,467,920**	2,518,388	**111,842**	**413,844**
عائد إلى:				
مالكي الشركة	**2,461,366**	2,509,523	**111,842**	**271,228**
حقوق الملكية غير المسيطرة	**6,554**	8,865	**–**	**142,616**
حصة المجموعة في صافي الأصول	**549,377**	560,126	**33,553**	**114,902**
الشهرة	**712,428**	712,428	**–**	**–**
تعديلات أخرى	**(141,074)**	7,771	**2,419**	**3,321**
القيمة المدرجة للمجموعة في الشركة الزميلة	**1,120,731**	1,280,325	**35,972**	**118,223**
نقد وأرصدة لدى البنوك	**567,189**	758,954	**75,969**	**61,823**
المطلوبات المالية (باستثناء ذمم دائنة تجارية ومخصصات)	**2,985,882**	3,336,062	**102,900**	**134,660**
ضمانات	**143,414**	162,881	**-**	**-**
التزمات رأسمالية	**17,000**	18,000	**-**	**-**

فيما يلي ملخص بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر:

	أرامكس ش.م.ع.		محطة سي إم إيه خليفة د.م.م.	الشركات الزميلة لشركة نواتوم القابضة اس.آل.يو
	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم	2023 ألف درهم	2023 ألف درهم
إيرادات	**5,694,022**	5,926,005	**–**	**440,482**
تكاليف مباشرة	**(4,267,093)**	(4,501,701)	**–**	**(448,987)**
مصاريف إدارية	**(845,128)**	(1,181,383)	**(6,320)**	**44,969**
مصاريف بيع وتسويق	**(308,453)**	–	**–**	**(1,008)**
إنخفاض قيمة ذمم مدينة تجارية	**(19,812)**	–	**–**	**(71)**
مصاريف أخرى	**(227)**	–	**–**	**(813)**
تكاليف تمويل	**(128,152)**	(72,773)	**–**	**(3,814)**
إيرادات تمويل	**8,367**	4,933	**–**	**2,864**
إيرادات أخرى	**18,924**	15,979	**–**	**8,112**
مصروف ضريبة الدخل	**(22,713)**	(25,674)	**–**	**(9,955)**
تعديلات أخرى	**(61,246)**	–	**6,320**	**–**
ربح السنة	**68,489**	165,386	**–**	**31,779**
حصة المجموعة في الربح	**15,286**	36,913	**–**	**10,785**
الدخل الشامل الآخر في الشركات الزميلة	**(25,167)**	(134,657)	**–**	**–**
حصة المجموعة في الدخل الشامل الآخر	**(5,617)**	(30,055)	**–**	**–**
تعديلات أخرى	**1,346**	8,657	**–**	**–**
حصة الخسارة الشاملة الأخرى للسنة	**(4,271)**	(21,398)	**–**	**–**
مجموع الخسارة الشاملة للسنة	**11,015**	15,515	**–**	**10,785**

10 استثمار في شركات زميلة (يتبع)

يتضمن الربح أعلاه للسنة ما يلي:

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم	2023 ألف درهم	2023 ألف درهم
إستهلاك وإطفاء	**(347,509)**	(363,665)	**–**	**(18,528)**
إيرادات فائدة	**8,367**	4,933	**–**	**3,151**
مصاريف فائدة	**(128,152)**	(72,773)	**–**	**(4,099)**

11 أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تتكون الأصول المالية للمجموعة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر من الاستثمارات الإستراتيجية في الأوراق المالية التي تم تصنيفها بشكل غير قابل للإلغاء كمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. لا يتم الإحتفاظ بهذه الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية للمتاجرة. وبدلاً من ذلك، تم الإحتفاظ بها لأغراض استراتيجية متوسطة إلى طويلة الأجل. وبناءً عليه، اختار أعضاء مجلس إدارة المجموعة تصنيف هذه الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر حيث يعتقدون أن الاعتراف بالتقلبات قصيرة الأجل في القيمة العادلة لهذه الاستثمارات في الأرباح أو الخسائر لن يكون متوافق مع استراتيجية المجموعة في الاحتفاظ بهذه الاستثمارات لأغراض طويلة الأجل وتحقيق إمكانات أدائها على المدى الطويل.

تشتمل تفاصيل الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما في نهاية فترة التقرير ما يلي:

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
أوراق مالية مدرجة (1)	**2,459,751**	2,019,600
أوراق دين وأوراق مالية غير مدرجة (2)	**58,788**	58,788
	2,518,539	2,078,388

(1) خلال سنة 2022، قامت الشركة الأم للمجموعة، شركة أبوظبي التنموية القابضة بتحويل 10٪ من حصة حقوق الملكية في شركة الجرافات البحرية الوطنية ش.م.ع ("إن إم دي سي") كمساهمة المساهم دون مقابل. اعترفت المجموعة بالحصة المحولة كأصل مالي بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وتم تسجيلها بالقيمة العادلة للأوراق المالية في تاريخ الاستحواذ.

(2) تحتفظ المجموعة بنسبة 10٪ من حقوق الملكية في سي اس بي أبوظبي تيرمينال ذ.م.م، وهي شركة تعمل في تشغيل محطات الحاويات من ميناء خليفة.

إن الحركة في رصيد الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر هي كما يلي:

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
في 1 يناير	**2,078,388**	58,788
استحواذ من خلال اندماج أعمال (إيضاح 37)	**1,221**	–
محول من المنشأة الأم خلال السنة	**–**	1,090,650
التغيير في القيمة العادلة المعترف بها في الدخل الشامل الآخر	**438,908**	928,950
فروقات صرف عملات أجنبية	**22**	–
في 31 ديسمبر	**2,518,539**	2,078,388

تم الإفصاح عن منهجية التقييم لهذه الاستثمارات في إيضاح 33.

12 أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تشتمل الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة استثمار في أسهم مدرجة في دولة الإمارات العربية المتحدة. كانت الحركة خلال السنة كما يلي:

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
في 1 يناير	**–**	–
استحواذ من خلال اندماج أعمال (إيضاح 37)	**75,449**	–
خسارة في القيمة العادلة	**(3,822)**	–
في 31 ديسمبر	**71,627**	–

تم الإفصاح عن قياس القيمة العادلة والتسلسل الهرمي للأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في إيضاح 30.

13 أدوات مالية مشتقة

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
أصل غير متداول		
أصول مالية مشتقة	**23,990**	–

كجزء من اندماج الأعمال (إيضاح 37)، استحوذت المجموعة على الأصول المالية المشتقة لشركة الإسكان الجماعي والذي تم إبرامه كإتفاقية مقايضة أسعار الفائدة ("اتفاقية مقايضة أسعار الفائدة") مع بنك محلي مقابل معدل فائدة ثابت يبلغ 3,75٪ سنوياً والحصول على مقايضة سعر فائدة ايبور بالدرهم على الاقتراض البنكي. إن المبلغ الإسمي للمبادلة هو بمبلغ 975,49 مليون درهم في نهاية فترة التقرير. إن الأسعار الثابتة والمتغيرة مستحقة الدفع / القبض كل 24 يناير وأبريل ويوليو وأكتوبر حتى تاريخ الإنهاء في 1 يوليو 2030.

14 ذمم مدينة تجارية وأخرى

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
جزء غير متداول		
إيجارات مدينة لم يصدر بها فواتير	**2,669,095**	2,309,214
ينزل: مخصص خسارة	**(203,904)**	(195,485)
ذمم مدينة أخرى	**26,466**	–
قرض إلى جهة ذات علاقة (إيضاح 14 (1) و32)	**29,275**	–
	2,520,932	2,113,729
جزء متداول		
ذمم مدينة تجارية وأخرى	**3,127,410**	2,318,949
مستحق من جهات ذات علاقة (إيضاح 32)	**726,235**	414,268
إيرادات مستحقة	**1,033,571**	623,931
	4,887,216	3,357,148
ينزل: مخصص خسارة	**(613,625)**	(598,561)
	4,273,591	2,758,587
ضريبة مدينة	**73,499**	–
ذمم موظفين مدينة	**35,446**	28,984
ذمم مدينة أخرى	**359,332**	134,493
	4,741,868	2,922,064

(1) بموجب الاتفاقية ("الاتفاقية") بتاريخ 1 سبتمبر 2023 التي تم إبرامها بين محطة سي إم إيه خليفة ذ.م.م ("المقترض") ومحطات سي إم إيه وشركة أبوظبي للموانئ ش.م.ع (يشار إليهم معًا "بالمقرضين")، سيقوم المقترض بجمع تمويل من المقرضين بمبلغ إجمالي قدره 48,8 مليون دولار أمريكي مقسم بين 14,6 مليون دولار أمريكي من شركة أبوظبي للموانئ ش.م.ع و 34,2 مليون دولار أمريكي من محطات سي إم إيه. خلال السنة، تم صرف مبلغ 29,2 مليون درهم من قبل شركة موانئ أبوظبي ش.م.ع. يحمل هذا القرض فائدة تبلغ 7,40٪ سنويا ويستحق بعد فترة سماح مدتها 18 شهرا من تاريخ توقيع الاتفاقية.

إن معدل فترة الائتمان على تقديم الخدمات هو من 60-90 يوم. لا يتم تحميل فوائد على الذمم المدينة التجارية القائمة.

خلال سنة 2022، قامت المجموعة بإنشاء تحسينات على البنية التحتية لميناء الفجيرة بإجمالي قيمة بمبلغ 500 مليون درهم. تم تمويل الأصول المطورة من قبل وزارة شؤون الرئاسة وتم الإفصاح عنها ضمن الذمم المدينة لتطوير ميناء الفجيرة (إيضاح 12) ودفعات مقدمة لمشروع تطوير ميناء الفجيرة (إيضاح 23). خلال السنة، استلمت المجموعة مراسلات من وزارة شؤون الرئاسة للاحتفاظ بهذه الأصول، وبالتالي تم تحويل هذه الأصول إلى "ممتلكات وآلات ومعدات" من الذمم المدينة و "المنح الحكومية المؤجلة" (إيضاح 18) ومن " دفعات مقدمة لمشروع تطوير ميناء الفجيرة" (إيضاح 23) على التوالي.

تقوم المجموعة دائماً بقياس مخصص الخسارة للذمم المدينة التجارية، مستحق من جهات ذات علاقة، إيرادات مستحقة وذمم مدينة لم يصدر بها فواتير بمبلغ يساوي قيمة خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني. ويتم تقدير خسائر الائتمان المتوقعة على الذمم المدينة التجارية بما في ذلك ذمم مدينة لم يصدر بها فواتير، إيرادات مستحقة ومستحق من جهات ذات علاقة باستخدام مخصص ماتريكس بالرجوع إلى خبرة التخلف عن السداد للمدين وتحليل للمركز المالي الحالي للمدين، ويتم تعديلها بما يتوافق مع العوامل المتعلقة بالمدينين والأوضاع الاقتصادية العامة للمجالات التي يعمل فيها المدينون وتقييم كل من الاتجاه الحالي وكذلك توقعات الأوضاع في تاريخ التقرير. قامت المجموعة بالاعتراف بمخصص خسارة بنسبة 100٪ مقابل أرصدة العملاء الفردية المحددة على أنها منخفضة القيمة الإئتمانية بالكامل وغير قابلة للإسترداد.

14 ذمم مدينة تجارية وأخرى (يتبع)

تقوم المجموعة بشطب الذمم المدينة التجارية عندما تكون هناك معلومات تشير إلى أن المدين يعاني من صعوبات مالية شديدة ولا يوجد احتمال واقعي للإسترداد. خلال السنة، قامت المجموعة بشطب 57,0 مليون درهم (2022: 82,7 مليون درهم) خاضعة لأنشطة التنفيذ. قامت المجموعة بتكوين مخصصات انخفاض القيمة بشكل كامل لهذه الذمم المدينة التجارية في السنوات السابقة.

يوضح الجدول التالي تفاصيل مخاطر الذمم المدينة التجارية (بما في ذلك ذمم عقود الإيجار المدينة التي لم يصدر بها فواتير، الدخل المستحق والمستحق من الجهات ذات العلاقة) بناءً على مخصص ماتريكس المجموعة. نظراً لأن خبرة خسارة الائتمان التاريخية للمجموعة لا تظهر أنماط مختلفة بشكل جوهري للخسارة لمختلف قطاعات العملاء، فإنه لا يتم تمييز مخصص الخسارة الذي يستند على حالة الاستحقاق المتأخر السداد بين مختلف قاعدة العملاء للمجموعة.

	لم تتجاوز فترة استحقاقها ألف درهم	0 – 90 يوم ألف درهم	91 – 180 يوم ألف درهم	181 – 270 يوم ألف درهم	271 – 365 يوم ألف درهم	أكثر من 365 يوم ألف درهم	مقيمة بشكل فردي ألف درهم	المجموع ألف درهم
31 ديسمبر 2023								
إجمالي القيمة المدرجة للتخلف عن السداد	**925,730**	**706,078**	**341,252**	**247,498**	**157,967**	**364,909**	**464,786**	**3,208,220**
معدل خسارة الائتمان المتوقعة (المتوسط)	**%1.51**	**%2.12**	**%5.42**	**%9.89**	**%12.09**	**%15.73**		
خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني	**13,981**	**14,963**	**18,500**	**24,488**	**19,093**	**57,385**	**464,786**	**613,196**
31 ديسمبر 2022								
إجمالي القيمة المدرجة للتخلف عن السداد	566,110	506,391	241,430	95,278	109,069	377,315	423,356	2,318,949
معدل خسارة الائتمان المتوقعة (المتوسط)	%3.02	%4.42	%6.73	%10.24	%12.20	%14.35		
خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني	17,084	22,367	16,240	9,756	13,308	54,157	423,356	556,268

فيما يلي الحركة في مخصص انخفاض قيمة الذمم المدينة التجارية والأخرى:

	المقيمة بشكل جماعي ألف درهم	المقيمة بشكل فردي ألف درهم	المجموع ألف درهم
في 1 يناير 2022	100,813	633,630	734,443
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	55,945	86,368	142,313
مبالغ مشطوبة	–	(82,710)	(82,710)
في 1 يناير 2023	**156,758**	**637,288**	**794,046**
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	**39,526**	**40,568**	**80,094**
مبالغ مشطوبة	**–**	**(56,977)**	**(56,977)**
فروقات صرف عملات أجنبية	**–**	**366**	**366**
في 31 ديسمبر 2023	**196,284**	**621,245**	**817,529**

من إجمالي مخصص انخفاض قيمة الذمم المدينة التجارية والأخرى، يتعلق مبلغ 204 مليون درهم (2022: 201 مليون درهم) بذمم إيجار لم يتم إصدار فواتير بها والإيرادات المستحقة ومستحق من جهات ذات علاقة.

15 مصاريف مدفوعة مقدماً ودفعات مقدمة

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
الجزء غير المتداول		
دفعات مقدمة للمقاولين	**41,096**	–
مصاريف مدفوعة مقدماً	**–**	48,600
	41,096	48,600
الجزء المتداول		
دفعة مقدمة عند الاستحواذ على الاستثمار (إيضاح 15(1))	**587,600**	–
دفعات مقدمة للمقاولين	**245,292**	470,614
مصاريف مدفوعة مقدماً	**333,812**	126,125
	1,166,704	596,739

(1) وقعت المجموعة اتفاقية للاستحواذ على 51% في حصة شركة جلوبال فيدر شيبينغ (جي افس اس)، وهي شركة عالمية لشحن الحاويات. بلغ بدل الشراء في عملية الاستحواذ 1,873 مليون درهم، تم دفع 588 مليون درهم منها خلال السنة. تم الانتهاء من الصفقة في 31 يناير 2024.

16 مخزون

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
قطع غيار	**65,204**	25,481
وقود	**56,457**	35,038
سفن	**264,676**	–
ناقصاً: مخصص مخزون متقادم وبطيء الحركة	**(11,670)**	(9,747)
	374,667	50,772

بلغت تكلفة المخزون المعترف به كمصاريف خلال السنة 2,050 مليون درهم (2022: 68 مليون درهم).

فيما يلي الحركة في مخصص مخزون متقادم وبطيء الحركة:

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
في 1 يناير	**9,747**	7,915
محمل خلال السنة (إيضاح 29.1)	**1,923**	1,832
في 31 ديسمبر	**11,670**	9,747

17 وديعة لأجل ونقد وأرصدة لدى البنوك

تتكون الوديعة لأجل مما يلي:

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
الجزء غير المتداول		
وديعة لأجل بتواريخ إستحقاق لأكثر من سنة	**50,000**	–

لأغراض بيان التدفقات النقدية، يتكون النقد ومرادفات النقد مما يلي:

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
الجزء المتداول		
نقد لدى البنوك	**3,167,486**	691,209
نقد في الصندوق	**8,056**	4,256
ودائع قصيرة الأجل	**107,548**	95,357
نقد وأرصدة لدى البنوك	**3,283,090**	790,822
ناقصاً: ودائع قصيرة الأجل بتواريخ إستحقاق أصلية لأكثر من ثلاثة أشهر	**(15,685)**	(45,087)
النقد ومرادفات النقد	**3,267,405**	745,735

تحمل الودائع الثابتة لدى البنوك متوسط معدل فائدة بنسبة 4,50%-5,15% (2022: 0,81%) سنوياً.

تحمل الودائع لأجل بتواريخ إستحقاق لأكثر من سنة معدل فائدة بنسبة 2% سنويًا.

يتم تقييم الأرصدة لدى البنوك على أنها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة بسبب التخلف عن السداد حيث أن هذه البنوك تخضع لرقابة عالية من قبل البنوك المركزية في الدول ذات العلاقة. وفقاً لذلك، تقوم إدارة المجموعة بتقدير مخصص الخسارة على الأرصدة لدى البنوك في نهاية فترة التقرير بمبلغ يعادل خسارة الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهراً. لم يتجاوز أي من الأرصدة لدى البنوك في نهاية فترة التقرير استحقاق السداد، ومع الأخذ في الاعتبار الخبرة السابقة في التخلف عن السداد ومعدلات الائتمان الحالية للبنك، قامت إدارة المجموعة بتقييم عدم وجود انخفاض في القيمة، وبالتالي لم تسجل أي مخصصات خسارة على هذه الأرصدة.

18 ضريبة الدخل

18.1 مصروف ضريبة الدخل

تتعلق ضريبة الدخل للسنة بالعمليات الخارجية للمجموعة. تقوم المجموعة باحتساب مصروف ضريبة الدخل باستخدام معدل الضريبة الذي سيتم تطبيقه على صافي الربح المتوقع. إن المكونات الرئيسية لمصروف ضريبة الدخل في بيان الربح أو الخسارة الموحد هي كما يلي:

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
ضريبة الدخل الحالية:		
ضريبة الدخل الحالية المحملة من الولاية القضائية الأجنبية	**16,577**	2,014
ضريبة الدخل المؤجلة:		
المتعلقة بإنشاء وعكس الفروق المؤقتة من الشركات التابعة الأجنبية	**3,407**	–
متعلقة بتشريع ضريبة دخل الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة*	**30,487**	–
	33,894	–
مصروف ضريبة الدخل معترف بها في بيان الربح أو الخسارة	**50,471**	2,014

فيما يلي جدول تسوية ضريبة الدخل:

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
ربح السنة قبل الضريبة	**1,410,689**	1,286,427
صافي الربح غير الخاضع للضريبة	**(1,359,034)**	(1,277,476)
صافي الربح الخاضع للضريبة	**51,655**	8,951
ضريبة الدخل الفعالة على العمليات الأجنبية	**18,859**	2,014
المصاريف غير المسموح بها	**8,525**	–
حركات أخرى	**(7,400)**	–
	19,984	2,014
ضريبة الدخل المؤجلة المتعلقة بتشريع ضريبة دخل الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة*	**30,487**	–
مصروف ضريبة الدخل	**50,471**	2,014

18.2 أصول / مطلوبات الضريبة المؤجلة

فيما يلي أهم أصول ومطلوبات الضريبية المؤجلة المعترف بها من قبل المجموعة. يتم مقاصة أصول ومطلوبات الضريبة المؤجلة عندما يكون هناك حق قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة أصول الضريبة الحالية مقابل مطلوبات الضريبة الحالية وعندما تتعلق بضرائب الدخل التي تفرضها نفس سلطة الضرائب وتنوي المجموعة تسوية أصولها ومطلوباتها الضريبية الحالية على أساس صافي.

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
أصول الضريبة المؤجلة		
في 1 يناير	**–**	–
استحواذ من خلال اندماج أعمال (إيضاح 37)	**40,149**	–
متعلقة بإنشاء وعكس الفروق المؤقتة من العمليات الأجنبية	**(1,340)**	–
في 31 ديسمبر	**38,809**	–

الأصول / المطلوبات الضريبية المؤجلة غير المعترف بها

لم يكن هناك أصول/مطلوبات ضريبية مؤجلة لم يتم الاعتراف بها خلال السنة نتيجة عدم اليقين بشأن التوقيت وإمكانية استردادها في المستقبل المنظور.

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
مطلوبات الضريبة المؤجلة		
إستثمارات عقارية	**202,238**	–
ممتلكات وآلات ومعدات	**1,402**	–
أصول غير ملموسة والشهرة	**29,085**	–
	232,725	–

تنشأ مطلوبات الضريبة المؤجلة من قانون ضريبة دخل الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة (إيضاح 35) ومن عمليات الاستحواذ التي تمت خلال السنة.

فيما يلي الحركة في مطلوبات الضريبة المؤجلة:

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
في 1 يناير	–	–
استحواذ من خلال اندماج أعمال (إيضاح 37)	**200,171**	–
ضريبة الدخل المؤجلة المعترف بها في قانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة*	**30,487**	–
متعلقة بإنشاء وعكس الفروق المؤقتة من العمليات الأجنبية	**2,067**	–
في 31 ديسمبر	**232,725**	–

بتاريخ 9 ديسمبر 2022، أصدرت وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة مرسوم بقانون اتحادي رقم 47 لسنة 2022 بشأن فرض ضريبة على الشركات والأعمال (قانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة أو القانون) لتنفيذ نظام ضريبة الشركات الإتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة. يتم تطبيق نظام ضريبة الشركات على الفترات الضريبية التي تبدأ في أو بعد 1 يونيو 2023 (حيث تتوافق الفترة الضريبية بشكل عام مع فترة المحاسبة المالية).

يتم تطبيق قانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة على المجموعة اعتبارًا من 1 يناير 2024. ويخضع قانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة لمزيد من التوضيح من خلال القرارات التكميلية الصادرة عن مجلس وزراء دولة الإمارات العربية المتحدة (القرارات). إن مثل هذه القرارات والتوجيهات التفسيرية الأخرى الصادرة عن الهيئة الاتحادية للضرائب في دولة الإمارات العربية المتحدة، مطلوبة لإجراء تقييم كامل لتأثير قانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة على المجموعة.

يحدد القرار رقم 116 لسنة 2022 (الذي تم نشره في ديسمبر 2022 والذي يعتبر ساري المفعول اعتبارا من 16 يناير 2023) على أن الدخل الخاضع للضريبة الذي لا يتجاوز 375,000 درهم سيخضع لمعدل ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة صفر٪، وأن الدخل الخاضع للضريبة الذي يتجاوز 375,000 درهم سيخضع لمعدل ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 9٪.

مع نشر هذا القرار، تعتبر المجموعة أن قانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة قد تم تشريعه بشكل جوهري لأغراض المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 – ضرائب الدخل، وبالتالي تم تقييم تأثير قانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة على البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

الضريبة الحالية

كما هو مبين أعلاه، يتم تطبيق قانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة على المجموعة اعتبارًا من 1 يناير 2024 وستكون ملزمة بدفع ضريبة الشركات على الدخل الخاضع للضريبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024. وبناءً على ذلك، لا يتم احتساب مخصص ضريبي حالي في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 المتعلقة بمنشآت الإمارات العربية المتحدة.

الضريبة المؤجلة*

بعد تقييم التأثير المحتمل لقانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة، ترى المجموعة أن الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة تنشأ فيما يتعلق بتسويات توزيع أسعار الشراء التاريخية ومواءمة السياسات المحاسبية المدرجة في بيان المركز المالي المرحلي الموحد للمجموعة. في حين أن تعديلات توزيع سعر الشراء تتعلق بمعاملات الشركات المنجزة في فترات محاسبية سابقة، فإن الالتزام الضريبي المؤجل ينشأ نتيجة تطبيق قانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة، وعلى أساس أن المنشآت التي تخضع لتعديلات توزيع سعر الشراء هذه يجب أن تخضع لضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة في المستقبل. ستواصل المجموعة مراقبة نشر القرارات اللاحقة والتوجيهات ذات الصلة، بالإضافة إلى مواصلة مراجعتها الأكثر تفصيلاً لأمورها المالية، للنظر في أي تغييرات على هذا الوضع في تواريخ التقارير اللاحقة.

الإصلاح الضريبي الدولي – قواعد نموذج الركيزة الثانية

نشرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ومجموعة العشرين (G20) الإطار الشامل بشأن تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح (BEPS) قواعد الركيزة الثانية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية العالمية ("قواعد GloBE") المصممة لمعالجة التحديات الضريبية الناشئة عن 80 من التحول الرقمي للاقتصاد العالمي.

تقع المجموعة في نطاق تشريعات الركيزة الثانية لأنها تعمل في ولاية قضائية نفذت بشكل جوهري تشريعات الركيزة الثانية وتتجاوز إيراداتها الموحدة الحد الأدنى 750 مليون يورو.

نشرت دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يقع المقر الرئيسي للمجموعة، مرسوم بقانون اتحادي رقم 60 لسنة 2023 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم 47 لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال بتاريخ 24 نوفمبر 2023، كجزء من التزامها بالمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

18 ضريبة الدخل (يتبع)

18.2 أصول / مطلوبات الضريبة المؤجلة (يتبع)

الضريبة المؤجلة* (يتبع)

الإصلاح الضريبي الدولي – قواعد نموذج الركيزة الثانية (يتبع)

تهدف التعديلات على المرسوم بقانون اتحادي رقم 60 لسنة 2023 إلى التحضير لتطبيق قواعد الركيزة الثانية BEPS 2,0. لا يزال تنفيذ هذه القواعد في دولة الإمارات العربية المتحدة بانتظار قرارات إضافية من مجلس الوزراء، ولم يتم بعد تحديد الشكل وطريقة التنفيذ المحددة.

بالإضافة إلى ذلك، تسري تشريعات الركيزة الثانية في الولاية القضائية في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 حيث تعمل المجموعة. ستواصل المجموعة مراقبة تشريعات الركيزة الثانية في جميع الولايات القضائية ذات الصلة وتسجيل أي ضريبة مستحقة إضافية محتملة عندما يكون التشريع ساريًا في تلك الولايات القضائية وفقًا لتعديلات المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 مع الأخذ في الاعتبار تخفيف الملاذ الآمن الانتقالي من CbC.

تقوم المجموعة بتقييم التعرض المحتمل لضرائب دخل الركيزة الثانية كما في 31 ديسمبر 2023. إن التعرض المحتمل، إن وجد، لضرائب دخل الركيزة الثانية غير معروف حاليًا أو يمكن تقديره بشكل معقول. وتتوقع المجموعة أن تكون في وضع يسمح لها بإدراج التعرض المحتمل في البيانات المالية المرحلية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2024.

من غير الواضح ما إذا كانت القواعد النموذجية للركيزة الثانية تخلق اختلافات مؤقتة إضافية، وما إذا كان سيتم إعادة قياس الضرائب المؤجلة لقواعد الركيزة الثانية النموذجية، وما هو معدل الضريبة الذي سيتم استخدامه لقياس الضرائب المؤجلة. استجابةً لعدم اليقين هذا، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في 23 مايو 2023 تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12 "ضرائب الدخل" لتوفير استثناء مؤقتًا إلزاميًا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 الذي بموجبه لا تعترف المنشأة أو تفصح عن معلومات حول الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة المتعلقة بالقواعد النموذجية المقترحة لتآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح للركيزة الثانية لمنظمة التعاون والتنمية ومجموعة العشرين.

قامت المجموعة بتطبيق هذا الاستثناء الإلزامي للاعتراف والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأصول والتزامات الضرائب المؤجلة الناشئة عن ضرائب الدخل في الركيزة الثانية.

19 رأس المال

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع		
5,090,000 سهم عادي بقيمة 1 درهم للسهم (2022: 5,090,000 سهم عادي بقيمة 1 درهم للسهم)	**5,090,000**	5,090,000

فيما يلي الحركة في الرصيد:

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
الرصيد في 1 يناير	**5,090,000**	3,840,000
إضافات خلال السنة	**–**	1,250,000
الرصيد في نهاية السنة	**5,090,000**	5,090,000

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، قامت المجموعة بأول عملية طرح لها للاكتتاب في الأسهم من خلال اكتتاب خاص قبل الإدراج لعدد 1,250 مليون سهم عادي. إن القيمة الاسمية للسهم هي 1 درهم ويتم إصدارها بسعر 3,20 درهم للسهم. بلغ إجمالي النقد المستلم من الاكتتاب 4,000 مليون درهم بعلاوة قدرها 2,750 مليون درهم. ستبقى شركة أبوظبي التنموية القابضة المساهم الأكبر بحصة 75,42٪ في رأس مال الشركة.

أسهم الخزينة

خلال السنة، استحوذت الشركة على 2,107,500 من الأسهم العادية الخاصة بها من خلال الاستحواذ على شركة الإسكان الجماعي (حيث كانت تمتلكها شركة الإسكان الجماعي وقت المعاملة) بقيمة إجمالية بمبلغ 12,098 ألف درهم. إن هذه الأسهم محتفظ بها كأسهم خزينة كما في 31 ديسمبر 2023.

20 احتياطيات

20 (أ) إحتياطي قانوني

وفقاً للنظام الأساسي للشركة وبما يتماشى مع أحكام القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 32 لسنة 2021، يتوجب على الشركة سنوياً تحويل إلى حساب احتياطي قانوني مبلغ يعادل 10٪ من الأرباح السنوية، حتى يبلغ هذا الاحتياطي 50٪ من رأس مال الشركة.

20 (ب) احتياطي توزيع الأصول

وفقاً لقرار المجلس التنفيذي رقم (108) لسنة 2015، يجب أن على المجموعة أن تتحمل تكلفة بناء بعض أصول المنشآت الحكومية ذات الصلة دون طلب أو الحصول على أي أموال من حكومة أبوظبي. ستقوم حكومة أبوظبي بتعويض المجموعة من خلال خصم تكلفة أصول المنشآت الحكومية ذات الصلة من توزيعات الأرباح المستقبلية التي سيتم الإعلان عنها سنويًا.

20 (ج) احتياطي تحوط التدفقات النقدية

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
الرصيد في 1 يناير	**41,154**	97,039
مكسب ناتج عن التغيرات في القيمة العادلة لأدوات التحوط خلال السنة	**2,810**	(55,885)
الرصيد في 31 ديسمبر	**43,964**	41,154

يمثل احتياطي تحوط التدفقات النقدية المبلغ المتراكم للمكاسب والخسائر على أدوات التحوط التي تعتبر فعالة في تحوطات التدفقات النقدية. يتم الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر المؤجلة المتراكمة على أداة التحوط في الربح أو الخسارة فقط عندما تؤثر معاملة التحوط على الربح أو الخسارة، أو يتم إدراجها مباشرة في التكلفة الأولية أو القيمة المدرجة الأخرى للبنود غير المالية المتحوط لها (التعديل الأساسي).

20 (د) احتياطي اندماج

في 1 يونيو 2020، أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، القانون رقم (16) لسنة 2020. وفقاً للقانون، تم حل المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة في إمارة أبوظبي ("زونززكورب") وتم تحويل كافة أصولها وحقوقها والتزاماتها إلى مجموعة موانئ أبوظبي من الشركة الأم المباشرة، شركة أبوظبي التنموية القابضة ش.م.ع.

عملت زونزكورب بشكل أساسي في تأجير المباني السكنية والأراضي الصناعية في المدينة الصناعية في أبوظبي ومدينة العين الصناعية وتوفير خدمات العمالة الأجنبية. بدأت ونزكورب أنشطتها التجارية اعتباراً من 1 أكتوبر 2004.

وفقاً للقانون المعمول به، ستقوم المجموعة بإنشاء وتملك وتخطيط وإدارة وتشغيل مناطق اقتصادية، بالإضافة إلى تطوير بنيتها التحتية، وتقديم الخدمات التي تتطلبها المنشآت أو الشركات لممارسة أنشطتها في المناطق الاقتصادية، بالتعاون مع السلطات ذات الصلة. كما يجب أن تزود المناطق الاقتصادية بالدعم الفني والإداري واللوجستي والتكنولوجي.

وفقاً للسياسة، قامت المجموعة باحتساب الاستحواذ على زونزكورب بالقيمة الدفترية، واختيار المحاسبة بأثر رجعي، مما أدى إلى إعادة بيان الأرصدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019. خلال سنة 2020، تم إجراء تعديل على احتياطي الاندماج ليعكس أي فرق بين البدل المدفوع مقابل الاستحواذ على زونزكورب وصافي رأس مالها. تم تسجيل تعديل البدل في الفترة التي حدثت فيها المعاملة؛ السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

21 منح حكومية مؤجلة

اعترفت المجموعة بالعديد من المنح المقدمة من حكومة أبوظبي كما هو مبين أدناه:

1. خلال السنوات السابقة، منحت حكومة أبوظبي للمجموعة أصول غير نقدية تتكون من أرض في الطويلة ومبنى المركز الرئيسي والأثاث والتجهيزات والمستودعات والموانئ التجارية وأصول الموانئ الأخرى في أبوظبي. يتم الاعتراف بهذه المنح الحكومية غير النقدية بقيمة إسمية بمبلغ 1 درهم.

   يتم تصنيف المستودعات الممنوحة وأجزاء من مباني المكاتب المحتفظ بها لتحقيق إيرادات الإيجار كاستثمارات عقارية (إيضاح 6). أما بقية الأصول الممنوحة فهي إما محتفظ بها لاستعمال المجموعة أو قيد التطوير من أجل استعمال المجموعة في المستقبل، وبالتالي يتم تصنيفها كممتلكات وآلات ومعدات (إيضاح 5).

2. في 13 ديسمبر 2011، وافق المجلس التنفيذي على تمويل إضافي للمجموعة كتعويض عن بعض الأصول التي تم إنشاؤها من قبل المجموعة، وفي ديسمبر 2013 وقعت المجموعة اتفاقية مع حكومة أبوظبي، من خلال دائرة المالية – أبوظبي فيما يتعلق بتلك الأصول. إن الشروط الهامة للاتفاقية هي كما يلي:

   قامت دائرة المالية بتسديد تكلفة إنشاء الأصول للمجموعة بمبلغ 6 مليار درهم. تم تقديم مبلغ 5 مليار درهم من هذا المبلغ كقرض تم التنازل عنه لاحقاً من قبل دائرة المالية، إلى جانب كافة الفوائد المستحقة؛
   - كجزء من اتفاقية التسوية، استلمت المجموعة مبلغ 1 مليار درهم خلال سنة 2013؛
   - منحت دائرة المالية المجموعة الاستحواذ والاستفادة من الأصول بشكل دائم بموجب الاتفاقية؛ و
   - تتمتع موانئ أبوظبي بحق دائم في:
     - تطوير أو تغيير أو تعديل أو إنشاء أو التعامل مع الأصول حسبما تراه مناسب؛ و
     - إدارة واستخدام والاستفادة من الأصول وفقاً لنظامها الأساسي والمرسوم.

   قامت الإدارة بتقييم الاتفاقية مع دائرة المالية واستنتجت إلى أنها تمثل منحة حكومية نقدية. على هذا النحو، تم الاعتراف بمنحة حكومية بمبلغ 6 مليار درهم في بيان المركز المالي الموحد.

3. خلال سنة 2020، استلمت المجموعة منح بمبلغ 322,9 مليون درهم تتعلق بإنشاء الأصول ذات العلاقة بكوفيد – 19 والتي تشمل بشكل أساسي مخزن التبريد والبنية التحتية لرازين.

4. بالإضافة إلى تحويل أصول ومطلوبات شركة المناطق الاقتصادية المتخصصة إلى المجموعة خلال سنة 2019، اعترفت المجموعة بمنحة حكومية بمبلغ 223,8 مليون درهم. كانت هناك إضافات أخرى بمبلغ 362,6 مليون درهم خلال سنة 2019. وتضمن الرصيد الختامي البالغ 498,5 مليون درهم كما في 31 ديسمبر 2019 بشكل رئيسي منحة بمبلغ 221,3 مليون درهم تم استلامها من مساندة ومبلغ 90,3 مليون درهم من المجلس التنفيذي ومبلغ 186,8 مليون درهم من دائرة المالية لمشاريع محددة.

5. خلال سنة 2022، استلمت المجموعة منح نقدية بمبلغ 21,6 مليون درهم من الشركة الأم ومبلغ 300,3 مليون درهم من دائرة المالية بهدف تمويل إنشاء بعض المشاريع الرأسمالية للمجموعة.

6. يتم تحويل المنح الحكومية التي يتم استلامها لإنشاء الأصول في حالة توقف إنشاء تلك الأصول، إلى الربح أو الخسارة عند اكتمال ثلاث سنوات من توقف إنشاء الأصول أو استلام هذه المنح الحكومية أيهما يأتي لاحقاً.

7. خلال سنة 2022، قامت المجموعة بإنشاء تحسينات على البنية التحتية لميناء الفجيرة بلغ مجموعها 500 مليون درهم. يتم تمويل الأصول التي تم تطويرها من قبل وزارة شؤون الرئاسة وتم الإفصاح عنها ضمن بند الذمم المدينة لتطوير ميناء الفجيرة (إيضاح 12) ودفعات مقدمة لمشروع تطوير ميناء الفجيرة (إيضاح 23). خلال السنة السابقة، استلمت المجموعة مراسلات من وزارة شؤون الرئاسة للاحتفاظ بهذه الأصول، وبالتالي تم تحويل هذه الأصول إلى "الممتلكات والآلات والمعدات" من الذمم المدينة و "المنح الحكومية المؤجلة" (إيضاح 18) ومن "دفعات مقدمة لمشروع تطوير ميناء الفجيرة" (إيضاح 23) على التوالي.

8. خلال سنة 2023، حصلت المجموعة على منحة بمبلغ 22,5 مليون درهم لبناء مرافق الثروة الحيوانية في موانئ خليفة من هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية. علاوة على ذلك، تم الحصول على منحة بقيمة 20,6 مليون درهم من دائرة البلديات والنقل لرعاية المشاريع التي تنفذها هيئة أبوظبي البحرية.

فيما يلي الحركة في الرصيد:

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
في 1 يناير	**6,841,612**	6,402,712
إضافات خلال السنة	**45,251**	821,942
مبالغ معترف بها كإيرادات خلال السنة (إيضاح 28)	**(183,335)**	(383,042)
فروقات صرف عملات أجنبية	**44**	–
في 31 ديسمبر	**6,703,572**	6,841,612

إن التصنيف المتداول وغير المتداول للمنح الحكومية المؤجلة هو كما يلي:

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
مطلوبات متداولة	**279,740**	279,740
مطلوبات غير متداولة	**6,423,832**	6,561,872
	6,703,572	6,841,612

22 مخصص مكافآت نهاية خدمة الموظفين

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
في 1 يناير	**157,308**	120,011
تحويل من خلال إندماج الأعمال (إيضاح 37)	**2,429**	9,542
محمل للسنة	**36,733**	37,211
دفعات خلال السنة	**(15,847)**	(9,456)
في 31 ديسمبر	**180,623**	157,308

23 مستحقات لشركات المشروع

يتعلق الرصيد المستحق بالمشاريع التالية:

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
مدينة أبوظبي الصناعية (آيكاد 3)	**1,050,785**	1,074,908
مدينة أبوظبي الصناعية (آيكاد 2)	**776,117**	767,266
مدينة العين الصناعية	**344,062**	333,738
مصنع معالجة المخلفات الصناعية	**235,985**	242,534
	2,406,949	2,418,446

فيما يلي الحركة في الرصيد:

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
في 1 يناير	**2,418,446**	2,424,072
فائدة محملة للسنة (إيضاح 30)	**243,300**	248,307
تسديدات خلال السنة	**(254,797)**	(253,933)
في 31 ديسمبر	**2,406,949**	2,418,446

إن التصنيف المتداول وغير المتداول على المستحق لشركات المشروع هو كما يلي:

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
مطلوبات متداولة	**296,185**	278,681
مطلوبات غير متداولة	**2,110,764**	2,139,765
	2,406,949	2,418,446

23 مستحقات لشركات المشروع (يتبع)

تمثل المبالغ المستحقة لشركات المشروع المملوكة من قبل صندوق زون كورب للبنية التحتية المبالغ المستحقة الدفع مقابل تكاليف إنشاء المدينة الصناعية بأبوظبي بتوسعة المرحلة 1 ("آيكاد 2")، توسعة مدينة أبوظبي الصناعية توسعة المرحلة 2 ("إيكاد 3")، مدينة العين الصناعية ومحطة معالجة النفايات الصناعية وفقاً للاتفاقيات المبرمة مع آيكاد 2 ليمتد ذ.م.م وآيكاد 3 ليمتد ذ.م.م ومشروع مدينة العين الصناعية ذ.م.م وآيكاد لخدمات معالجة النفايات الصناعية ذ.م.م على التوالي ("شركات المشروع").

تلزم الاتفاقيات شركات المشروع بما يلي:
- تصميم وتطوير وإنشاء آيكاد 2 وإيكاد 3 ومدينة العين الصناعية ومحطة معالجة النفايات الصناعية؛
- تشغيل وصيانة محطة معالجة النفايات الصناعية؛ و
- تمويل المشاريع من خلال الحصول على قروض بنكية أو أموال أخرى.

وفقاً للاتفاقيات المعاد بيانها لـ آيكاد 2 وآيكاد 3 وأمر التغيير لـ محطة معالجة النفايات الصناعية زونز كورب تم إعفاء شركات المشروع من الالتزام بتشغيل وصيانة المدن الصناعية.

تعكس تكلفة التمويل البالغة 243,3 مليون درهم (2022: 248,3 مليون درهم) الفائدة الفعلية بنسبة 9%-12% (2022: 9%-12%) على المبالغ المستحقة لشركات المشروع. حصلت شركات المشروع على قروض من أحد البنوك لتمويل إنشاء المشاريع المذكورة أعلاه.

وفقاً لشروط الاتفاقيات، يتوجب على المجموعة سداد مدفوعات لشركات المشروع عن كل شهر تعاقدي، والتي تستمر خلال فترة الاتفاقيات على النحو التالي:

	تاريخ البدء	تاريخ الاستحقاق
مدينة أبوظبي الصناعية (آيكاد 3)	26 أكتوبر 2007	25 أكتوبر 2037
مدينة أبوظبي الصناعية (آيكاد 2)	14 فبراير 2008	13 فبراير 2038
مدينة العين الصناعية	26 أكتوبر 2009	25 أكتوبر 2039
محطة معالجة النفايات الصناعية	26 فبراير 2009	25 فبراير 2039

يتم قياس المستحقات لشركات المشروع وفقاً لطريقة التكلفة المطفأة، حيث تقارب القيمة العادلة قيمتها الحالية.

24 سندات دائنة

أصدرت الشركة سندات غير مضمونة بقيمة 1 مليار دولار أمريكي لمدة 10 سنوات ("السندات") بموجب برنامج السندات الأوروبية متوسطة الأجل، والذي تم إدراجه بشكل مشترك في بورصة لندن وسوق أبوظبي للأوراق المالية. تستحق السندات في 6 مايو 2031 وتحمل كوبون بنسبة 2,5٪ سنوياً. سيتم استخدام العائدات للأغراض العامة للشركة وإعادة تمويل الديون. تم اكتمال الاكتتاب في 6 مايو 2021 واستلمت المجموعة مبلغ 979,2 مليون دولار أمريكي (3,579,2 مليون درهم). تبلغ القيمة الاسمية للسند 1,000 مليون دولار أمريكي (3,673,5 مليون درهم) وتم إصدارها بسعر أقل من القيمة الاسمية مما أدى إلى انخفاض صافي العائدات بمبلغ 20,8 مليون دولار أمريكي (76,3 مليون درهم).

بلغت القيمة العادلة للسندات الدائنة كما في 31 ديسمبر 2023 مبلغ 851,8 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 3,128 مليون درهم (2022: 829,16 مليون دولار أمريكي ومبلغ 3,046 مليون درهم).

كما في 31 ديسمبر 2023، بلغت تكلفة المعاملات المدفوعة مقدماً للسندات غير المطفأة 16,2 مليون درهم (2022: 18,4 مليون درهم) ويبلغ الخصم غير المطفأ 58,3 مليون درهم (2022: 65,1 مليون درهم).

25 قروض بنكية

	2023 ألف درهم (غير المدقق)	2022 ألف درهم (المدقق)
غير متداول		
قرض لأجل 1 (2)	**66,537**	80,795
قرض لأجل 2 (3)	**778,388**	–
قرض لأجل 3 (4)	**5,632,335**	–
قرض لأجل 4 (5)	**98,371**	–
تسهيل اجارة (6)	**917,500**	–
تسهيلات قرض (1)	**3,672,435**	–
	11,165,566	80,795
متداول		
تسهيل قرض (1)	**–**	1,395,698
الجزء المتداول لقرض لأجل 1 (2)	**14,258**	–
الجزء المتداول لقرض لأجل 2 (3)	**130,502**	–
الجزء المتداول لقرض لأجل 4 (5)	**195,149**	–
	339,909	1,395,698
مجموع القروض البنكية	**11,505,475**	1,476,493

(1) تسهيل قرض

خلال سنة 2021، حصلت المجموعة على اتفاقية تسهيل ائتماني متجدد غير مضمون بحد ائتماني يبلغ 1,000 مليون دولار أمريكي (3,673,5 مليون درهم) من مجموعة من البنوك المحلية والدولية لغرض تمويل المصروفات الرأسمالية والأغراض العامة للمجموعة. لدى التسهيل فترة 3 سنوات وخيار التمديد لمدة عامين بزيادات سنة واحدة ويحمل معدل فائدة فعلي بنسبة 0,85٪ فوق سعر ليبور إستناداً إلى استخدام التسهيل. تتطلب شروط الاتفاقية من المجموعة الحفاظ على صافي حقوق ملكية ملموسة لا تقل عن 6 مليار درهم. كما في تاريخ التقرير، إن المجموعة ملتزمة بهذا التعهد المالي.

(2) قرض لأجل 1

خلال سنة 2022، حصلت إحدى الشركات التابعة للمجموعة على قرض متوسط الأجل مضمون بقيمة 22 مليون دولار أمريكي (80,8 مليون درهم) من أحد البنوك المحلية في مصر بغرض التسوية المبكرة لالتزامات الإيجار والرسملة اللاحقة لسفينة تم تسجيلها سابقا كحق استخدام الأصل بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16. يحمل القرض معدل فائدة 5,88٪. يتم تسديد القرض على أقساط ربع سنوية، حيث يبدأ القسط الأول بعد خمسة عشر شهرا من تاريخ سحب القرض.

(3) قرض لأجل 2

خلال السنة، أكملت المجموعة صفقة لدمج 100٪ من شركة الإسكان الجماعي ذ.م.م. مع شركة كيزاد لتنمية المجتمعات والخدمات، وهي شركة تابعة مملوكة بنسبة 100٪ للمجموعة. وكجزء من إندماج الأعمال، اعترفت المجموعة بتسهيل قرض من شركة الإسكان الجماعي بقيمة 725 مليون درهم تم إبرامه في 24 يونيو 2020 مع بنك محلي لتمويل تسوية القرض المستخدم لبناء المرحلة الثانية من مدينة ايكاد السكنية. يتحمل القرض فائدة بنسبة إيبور لمدة 3 أشهر + 2,35٪ سنويا ويتم تسديده على مدى 7 سنوات من خلال 28 قسط ربع سنوي بدأت في 24 أكتوبر 2020.

في 24 يونيو 2022، أبرمت شركة الإسكان الجماعي اتفاقية تسهيل قرض بقيمة 453,49 مليون درهم مع أحد البنوك المحلية لإعادة تمويل جزء من التسهيل. يتحمل القرض فائدة بمعدل 3 أشهر إيبور + 3٪ سنويًا ويستحق السداد على مدى 7 سنوات من خلال 28 قسط ربع سنوي تبدأ في 24 يناير 2024.

(4) قرض لأجل 3

في 3 أبريل 2023، وقعت المجموعة اتفاقية تسهيلات عامة للشركة مع اتحاد يضم 13 بنك إقليمي ودولي. يشمل التسهيل متعدد العملات، الذي يعادل حوالي 2 مليار دولار أمريكي، ثلاث شرائح بقيمة 0,6 مليار يورو و 0,6 مليار دولار أمريكي و 2,8 مليار درهم لمدة تصل إلى 2,5 سنة بشروط أولية مدتها 1,5 سنة قابلة للتمديد حتى 12 شهرًا حسب تقدير المجموعة. يجب أن يستخدم إجمالي ما لا يقل عن 50٪ من هذا التمويل لتمويل عمليات الاستحواذ التي تقوم بها المجموعة أو الشركات التابعة لها ويمكن استخدام المتبقي لتمويل مشاريع النمو العضوي ولأغراض عامة للشركة. تم تسعير التسهيلات بشكل تنافسي عند هامش أولي لمدة 12 شهرًا بنسبة 0,50٪ و 0,65٪ و 0,45٪ لشرائح اليورو والدولار الأمريكي والدرهم على التوالي. تتطلب شروط الاتفاقية من المجموعة الحفاظ على صافي قيمة ملموسة لا تقل عن 6 مليار درهم.

25 قروض بنكية (يتبع)

(5) قرض لأجل 4

خلال السنة، أكملت المجموعة صفقة للاستحواذ على 100٪ من شركة نواتوم القابضة اس.ال.يو. والشركات التابعة ("مجموعة نواتوم"). وكجزء من اندماج الأعمال، اعترفت المجموعة بتسهيلات القروض التي دخلت فيها مجموعة نواتوم مع مؤسسات بنكية مختلفة بأسعار فائدة مختلفة.

(6) تسهيل إجارة

On 23 June 2023, the Group signed a commercial terms agreement for إجارة مع مصرف أبوظبي الإسلامي. إن التسهيلات هي عبارة عن تسهيلات شريحة واحدة بالدرهم بقيمة 917,5 مليون درهم بشروط مماثلة لـ GCF بشروط أولية مدتها 1,5 سنة قابلة للتمديد لمدة تصل إلى 12 شهرًا وفقًا لتقدير المجموعة.

إن تسوية حركة القروض لأجل مع التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية هي كما يلي:

2023 ألف درهم	2022 ألف درهم	
1,476,493	1,146,132	في 1 يناير
9,694,221	1,476,493	سحب قروض خلال السنة
1,337,526	–	استحواذ من خلال إندماج أعمال (إيضاح 37)
(1,000,144)	(1,146,132)	تسديد قروض خلال السنة
(2,621)	–	فروقات صرف عملات أجنبية
11,505,475	1,476,493	**في 31 ديسمبر**

26 ذمم دائنة تجارية وأخرى

2023 ألف درهم	2022 ألف درهم	
		الجزء غير المتداول
462,117	405,973	إيرادات مؤجلة
137,183	100,315	تأمينات العملاء
335,565	–	ذمم دائنة أخرى
16,456	–	بدل الشراء مستحق الدفع
951,321	506,288	
		الجزء المتداول
2,177,742	1,392,102	مصاريف مستحقة وتكاليف متعلقة بالإنشاءات
1,121,103	572,630	مقاولين وموردين دائنين
599,565	475,116	إيرادات مؤجلة
296,507	180,312	سلفيات عملاء
131,055	227,667	مستحق إلى جهات ذات علاقة (إيضاح 32)
51,094	61,861	محتجزات دائنة
205,084	56,442	ذمم دائنة أخرى
–	5,300	البدل الطارئ والمؤجل
33,920	–	ضريبة دائنة
29,452	–	بدل الشراء مستحق الدفع
4,645,522	2,971,430	

يبلغ متوسط فترة الائتمان 60 يوماً. تقوم المجموعة بتطبيق سياسات إدارة المخاطر المالية بغرض ضمان سداد كافة الذمم الدائنة خلال فترة الائتمان.

27 إيرادات

تستمد المجموعة إيراداتها من العقود المبرمة مع العملاء لنقل البضائع والخدمات مع مرور الوقت وفي زمن محدد، كما تعترف المجموعة أيضاً بإيرادات عقود الإيجار من ممتلكاتها في خطوط الخدمة الرئيسية التالية. يتوافق هذا الإفصاح مع معلومات دخل الإيرادات والإيجارات التي تم الإفصاح عنها لكل قطاع بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 8 (إيضاح 34).

2023 ألف درهم	2022 ألف درهم	
6,246,142	2,136,972	خدمات بحرية وشحن (أ)
1,444,381	1,316,618	تأجير المدن الاقتصادية والمناطق الحرة (ب)
578,866	547,943	امتيازات وتأجير الموانئ (ج)
990,963	531,703	عمليات الموانئ (د)
1,921,287	518,268	عمليات لوجستية (ه)
320,050	333,168	خدمات المدن الاقتصادية والمناطق الحرة (و)
176,841	113,164	خدمات رقمية (ز)
11,678,530	5,497,836	

أ) تمثل الخدمات البحرية والشحن الإيرادات من خدمات التغذية وكذلك خدمات الشحن والدعم البحري داخل وخارج دولة الإمارات العربية المتحدة. تستمد الخدمات البحرية إيراداتها بشكل رئيسي من رسوم الخدمات الجانبية للميناء، التغذية، الخدمات البحرية، استئجار السفن، المسوحات تحت الماء والخدمات البحرية العامة الأخرى.

ب) تمثل الإيرادات من تأجير المدن الاقتصادية والمناطق الحرة الإيرادات المحققة من تأجير الأراضي والتخزين والأصول الأخرى التي تم إنشاؤها داخل مدينة خليفة الصناعية (كيزاد) وزونز كورب.

ج) تمثل امتيازات وتأجير الموانئ الإيرادات من الامتيازات الممنوحة لمحطات الحاويات في ميناء خليفة وإيرادات تأجير البنية التحتية للموانئ وإيرادات التأجير من تأجير الأراضي داخل مناطق الميناء.

د) تمثل الإيرادات من عمليات الميناء الإيرادات من الشحن العام والرحلات البحرية والعمليات الأخرى داخل الموانئ المختلفة التي تملكها المجموعة.

ه) تمثل العمليات اللوجستية الإيرادات المحققة من العمليات اللوجستية المختلفة بما في ذلك الشحن والنقل بالشاحنات والنقل والتخزين.

و) تمثل خدمات المدن الاقتصادية والمناطق الحرة الأخرى الإيرادات المحققة من توريد الغاز لعملاء المنطقة الصناعية، وتقديم خدمات العمالة الأجنبية وغيرها من الخدمات المتنوعة.

ز) تمثل الخدمات الرقمية الإيرادات من التطوير الرقمي والتقني ودعم العملاء الخارجيين وكذلك خدمات العمالة الأجنبية.

في الجدول التالي، تم تصنيف الإيرادات من العقود مع العملاء حسب خطوط الخدمة وتوقيت الاعتراف بالإيرادات.

أ) تصنيف الإيرادات من العقود مع العملاء:

2023 ألف درهم	2022 ألف درهم	
		خدمات محولة في زمن محدد
6,246,142	2,136,972	خدمات بحرية وشحن
1,921,287	518,268	عمليات لوجستية
990,963	531,703	عمليات الموانئ
176,841	113,164	خدمات رقمية
43,479	75,049	خدمات المدن الاقتصادية والمناطق الحرة الأخرى
9,378,712	3,375,156	
		خدمات محولة مع مرور الوقت
276,571	254,583	خدمات المدن الاقتصادية والمناطق الحرة الأخرى متعلقة بعقود الإيجار
9,655,283	3,629,739	**إجمالي إيرادات من عقود مع عملاء**

27 إيرادات (يتبع)

ب) تصنيف الإيرادات من إيرادات الإيجار:

2023 ألف درهم	2022 ألف درهم	
1,444,381	1,316,618	خدمات المدن الاقتصادية والمناطق الحرة
578,865	547,943	امتيازات وتأجير الموانئ
–	3,536	إيرادات إيجار أخرى
2,023,246	1,868,097	

28 تكاليف مباشرة

2023 ألف درهم	2022 ألف درهم	
1,927,386	–	تكاليف السفن
1,689,081	266,299	تكاليف المستودعات والمناولة
1,184,379	348,643	تكاليف تشغيل السفن
823,490	685,800	استهلاك ممتلكات وآلات ومعدات واستثمارات عقارية (إيضاح 5 و6)
826,962	476,200	تكاليف الموظفين
503,489	280,122	تكلفة الوقود
299,658	227,077	تكلفة خدمات
299,027	280,618	تكاليف الإصلاح والصيانة
211,371	29,143	تكاليف الموانئ البحرية
164,202	197,460	تكلفة حركة النقل بالشاحنات
136,143	18,807	تكاليف تشغيلية أخرى
133,024	51,996	الاستعانة بمصادر خارجية والأيدي العاملة الخارجية
143,376	53,160	إطفاء أصول غير ملموسة (إيضاح 7)
112,130	45,960	إطفاء حق استخدام الأصول (إيضاح 8)
100,350	53,831	تكاليف التأمين والاستشارات
80,758	62,555	تكلفة تشغيل ناقلة الحاويات من غير السفن
75,579	121,058	استئجار معدات
31,324	31,566	رخصة التطبيق وتكلفة الصيانة
15,429	18,156	تكاليف الأيدي العاملة الخارجية
8,757,158	3,248,451	
(183,335)	(383,042)	ناقص: منح حكومية (إيضاح 21)
8,573,823	2,865,409	

29.1 مصاريف عمومية وإدارية

2023 ألف درهم	2022 ألف درهم	
745,558	532,750	تكاليف موظفين
147,916	128,006	تكاليف الأيدي العاملة الخارجية
213,567	110,204	أتعاب مهنية
89,565	103,253	استهلاك ممتلكات وآلات ومعدات (إيضاح 5)
49,030	22,677	مصاريف أخرى
21,888	21,088	إدارة المرفق
28,117	20,104	مصاريف إدارية
19,332	12,589	مصاريف الاتصال
14,484	10,905	مصاريف تأجير السيارات والوقود
14,275	8,284	رسوم التراخيص والاشتراكات
39,531	6,004	مصاريف تكنولوجيا المعلومات
16,331	3,987	مصاريف التأمين
6,354	2,833	مصاريف خدمات
1,923	1,832	مخصص مخزون بطيء الحركة (إيضاح 16)
1,407,871	984,516	

قامت المجموعة بتقديم مساهمات اجتماعية بمبلغ 660,767 درهم خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (2022: 2,5 مليون درهم).

29.2 تكاليف موظفين

تتضمن تكاليف موظفين المجموعة ما يلي:

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
رواتب ومكافآت ومزايا أخرى	**1,528,282**	877,721
الاستعانة بمصادر خارجية وتكاليف التوظيف	**280,940**	268,155
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح 22)	**36,733**	37,211
تدريب وتطوير الموظفين	**7,505**	5,865
	1,853,460	1,188,952

قدمت المجموعة مساهمات تقاعدية بمبلغ 129,9 مليون درهم (2022: 53,1 مليون درهم) فيما يتعلق بالموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة إلى صندوق معاشات ومكافآت التقاعد لإمارة أبوظبي، وفقاً للقانون رقم (2) لسنة 2000 لإمارة أبوظبي.

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
يتم توزيع تكاليف الموظفين إلى:		
تكاليف مباشرة	**959,986**	528,196
مصاريف عمومية وإدارية	**893,474**	660,756
	1,853,460	1,188,952

30 تكاليف تمويل

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
تكلفة الفائدة الموحدة لشركات المشروع (إيضاح 23)	**243,300**	248,307
فائدة على سندات دائنة	**100,941**	100,771
تكلفة تمويل على مطلوبات عقود الإيجار (إيضاح 8)	**61,351**	40,649
فائدة على قروض بنكية	**368,159**	23,818
تكاليف تمويل أخرى	**6,283**	15,803
مجموع مصاريف فائدة	**780,034**	429,348
ينزل: مبالغ مدرجة في تكلفة الأصول المؤهلة (إيضاح 5)	**(113,077)**	(35,240)
	666,957	394,108

نشأت تكاليف القروض المدرجة في تكلفة الأصول المؤهلة خلال السنة على مجمع الاقتراض العام ويتم احتسابها من خلال تطبيق معدل رسملة بنسبة 0,66٪ (2022: 0,51%) على الإنفاق على هذه الأصول.

31 إيرادات أخرى، صافي

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
ذمم دائنة معاد إدراجها	**98,314**	–
إيرادات أخرى	**5,615**	7,535
(خسارة)/ مكسب استبعاد ممتلكات وآلات ومعدات	**(1,377)**	1,972
	102,552	9,507

32 أرصدة ومعاملات جهات ذات علاقة

تجري المجموعة خلال المسار الاعتيادي للأعمال معاملات بشروط وأحكام متفق عليها والتي تم تنفيذها وفقاً لشروط تجارية متفق عليها مع منشآت الأعمال أو الأفراد كما تم تعريفها في المعيار المحاسبي الدولي رقم 24: الإفصاح عن الجهات ذات العلاقة. تتكون الجهات ذات العلاقة في المساهمين، أعضاء مجلس الإدارة، موظفي الإدارة الرئيسيين ومنشآت الأعمال التي يمتلكون فيها القدرة على السيطرة أو ممارسة تأثير هام على القرارات المالية والتشغيلية.

تم حذف الأرصدة والمعاملات بين الشركة والشركات التابعة لها، وهي جهات ذات علاقة، عند التوحيد ولم يتم الإفصاح عنها في هذا الإيضاح. وتم الإفصاح عن المعاملات والأرصدة مع الجهات ذات العلاقة الأخرى في الإيضاح أدناه.

شروط وأحكام المعاملات مع الجهات ذات العلاقة

تتم الخدمات إلى ومن الجهات ذات العلاقة بأسعار السوق الاعتيادية.

تنشأ الأرصدة مع هذه الجهات ذات العلاقة عموماً من المعاملات التجارية المبرمة في سياق العمل الاعتيادي على أسس تجارية بحتة. إن المبالغ المستحقة غير مضمونة وسيتم تسديدها نقدًا. لم يتم تقديم أو استلام أي ضمانات.

تتكون الأرصدة مع الجهات ذات العلاقة المدرجة في بيان المركز المالي الموحد في تاريخ التقرير المالي مما يلي:

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
مستحق من جهات ذات علاقة (إيضاح 14):		
مشاريع مشتركة		
شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م	**48,050**	46,418
الشركة الأم		
شركة أبوظبي التنموية القابضة ش.م.ع	**103**	–
منشآت تخضع لسيطرة مشتركة		
دائرة المالية – أبوظبي	**25,399**	20,564
شرطة أبوظبي	**36,168**	8,562
شركة أبوظبي للبوليمرات المحدودة (بروج)	**27,196**	27,252
شركة الإمارات للصناعات الحديدية ش.م.ع (حديد الإمارات)	**70,457**	64,323
دائرة البلديات والنقل	**2,739**	11,018
شركة بترول أبوظبي الوطنية	**266,696**	111,249
رافد للرعاية الصحية ذ.م.م	**21,502**	10,435
محطة سي إم إيه خليفة ذ.م.م	**–**	47,712
القيادة العامة للقوات المسلحة	**3,287**	3,485
دائرة التنمية الاقتصادية	**83,407**	–
منشآت أخرى خاضعة لسيطرة حكومة أبوظبي	**141,231**	63,055
	678,082	367,850
	726,235	414,268

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
إيرادات مستحقة (إيضاح 14)		
الشركة الأم		
شركة أبوظبي التنموية القابضة ش.م.ع	**2,912**	2,466
مشروع مشترك		
شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م.	**17,532**	26,504
منشآت تخضع لسيطرة مشتركة		
شرطة أبوظبي	**9,156**	119,450
شركة بترول أبوظبي الوطنية	**61,405**	513
دائرة البلديات والنقل	**12,652**	31,764
رافد للرعاية الصحية ذ.م.م.	**3,694**	1,516
منشآت أخرى تخضع لسيطرة حكومة أبوظبي	**296**	12,526
	87,203	165,769
	107,647	194,739
ذمم إيجار مدينة لم يصدر بها فواتير (إيضاح 14)		
مشروع مشترك		
شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م.	**307,672**	286,269
منشآت تخضع لسيطرة مشتركة		
شركة الغربية للأنابيب ذ.م.م.	**26,267**	–
جي 42 لصناعة الأدوية ذ.م.م.	**24,937**	–
شركة بترول أبوظبي الوطنية	**4,474**	–
مجموعة اللولو العالمية	**14,936**	–
تو فور 54 منطقة حرة ذ.م.م.	**19,899**	–
منشآت أخرى تخضع لسيطرة حكومة أبوظبي	**28,583**	71,546
	426,768	357,815
قرض إلى جهة ذات علاقة (إيضاح 14)		
محطة سي إم إيه خليفة ذ.م.م	**29,275**	–

32 أرصدة ومعاملات جهات ذات علاقة (يتبع)

أرصدة مع جهات ذات علاقة (يتبع)

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
مصاريف مدفوعة مقدماً وسلفيات (إيضاح 15) (يتبع)		
مشروع مشترك		
شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م.	**30,400**	48,600
منشآت تخضع لسيطرة مشتركة		
الشركة الوطنية للتأمين الصحي (ضمان)	**12,954**	3,544
	43,354	52,144
نقد وأرصدة لدى البنوك (إيضاح 17)		
منشآت تخضع لسيطرة مشتركة		
بنوك تخضع لسيطرة حكومة أبوظبي	**2,756,215**	573,387
إستثمارات في مشاريع مشتركة (إيضاح 9)	**642,473**	612,241
خسائر انخفاض القيمة على أصول مالية وذمم إيجار مدينة لم يصدر بها فواتير (إيضاح 14)	**7,935**	32,382
مستحق إلى جهات ذات علاقة (إيضاح 26)		
الشركة الأم		
شركة أبوظبي التنموية القابضة ش.م.ع	**323**	646
مشروع مشترك		
شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م.	**3,667**	9,228
منشآت تخضع لسيطرة مشتركة		
دائرة المالية – أبوظبي	**23,402**	98,314
شركة بترول أبوظبي الوطنية	**1,980**	30,551
صندوق معاشات ومكافآت التقاعد لإمارة أبوظبي	**11,949**	7,674
وزارة الموارد البشرية والتوطين	**45,749**	–
شركة أبوظبي الوطنية للتأمين	**17,986**	–
منشآت أخرى تخضع لسيطرة حكومة أبوظبي	**25,999**	81,254
	127,065	217,793
	131,055	227,667
إيرادات أخرى، صافي (إيضاح 31)		
منشآت تخضع لسيطرة مشتركة		
دائرة المالية – أبوظبي	**98,314**	–

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
مستحقات لشركات المشروع (إيضاح 23)		
مشروع مشترك		
صندوق زونز كورب للبنية التحتية	**2,406,949**	2,418,446
منح حكومية مؤجلة (إيضاح 21)		
الجهة المسيطرة النهائية		
حكومة أبوظبي	**6,513,589**	6,648,395
الشركة الأم		
شركة أبوظبي التنموية القابضة ش.م.ع	**189,983**	193,217
	6,703,572	6,841,611
قروض (إيضاح 25)		
منشآت تخضع لسيطرة مشتركة		
بنك أبوظبي الأول	**1,643,377**	279,140
بنك أبوظبي التجاري	**704,042**	–
	2,347,419	279,140
مصاريف مستحقة وتأمينات العملاء وسلف وذمم دائنة أخرى (إيضاح 26)		
منشآت تخضع لسيطرة مشتركة		
شركة بترول أبوظبي الوطنية	**–**	22,745
منشآت أخرى تخضع لسيطرة حكومة أبوظبي	**–**	10,409
	–	33,154
مساهمة المالك		
الشركة الأم		
شركة أبوظبي التنموية القابضة ش.م.ع	**4,559,468**	4,467,655

فيما يلي المعاملات الهامة مع جهات ذات علاقة:

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
إيرادات (إيضاح 27)		
الشركة الأم		
شركة أبوظبي التنموية القابضة ش.م.ع	**1,977,838**	14,976
مشروع مشترك		
شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م.	**147,886**	169,208
منشآت تخضع لسيطرة مشتركة		
شرطة أبوظبي	**62,667**	329,575
شركة أبوظبي للبوليمرات المحدودة (بروج)	**49,998**	76,108
شركة الإمارات للصناعات الحديدية ش.م.ع.	**187,147**	188,633
شركة بترول أبوظبي الوطنية	**436,089**	322,800
رافد للرعاية الصحية ذ.م.م.	**21,274**	7,508
دائرة البلديات والنقل	**138,782**	143,626
سلال للأغذية والتكنولوجيا ذ.م.م.	**6,893**	5,817
دائرة المالية – أبوظبي	**1,416**	1,416
القيادة العامة للقوات المسلحة	**2,592**	1,186
أرامكس	**1,306**	–
منشآت أخرى تخضع لسيطرة حكومة أبوظبي	**160,748**	104,506
	1,068,912	1,181,175
	3,194,636	1,365,359

29 أرصدة ومعاملات جهات ذات علاقة (يتبع)

فيما يلي المعاملات الهامة مع جهات ذات علاقة (يتبع):

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
معاملات مع مشاريع مشتركة (إيضاح 9)		
حصة الربح خلال السنة	**118,377**	127,929
حصة في الدخل الشامل للسنة	**4,768**	55,885
توزيعات أرباح مستلمة	**45,500**	27,066
مخصص خسارة الائتمان المتوقعة على الذمم المدينة التجارية والأخرى لمنشآت تخضع لسيطرة مشتركة (إيضاح 14)		
مبالغ مشطوبة للسنة	**25,196**	99
مساهمات المالك المستلمة		
الشركة الأم		
شركة أبوظبي التنموية القابضة ش.م.ع	**91,813**	2,397,945
معاملات متعلقة بالمنح الحكومية (إيضاح 21)		
منح مستلمة خلال السنة	**45,351**	821,942
مبالغ تم الإعتراف بها خلال السنة	**183,334**	383,042

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
مبالغ مستحقة عن المشروع تتعلق بمعاملات مع مشروع مشترك- صندوق زونزكورب للبنية التحتية (إيضاح 23)		
تكاليف تمويل خلال السنة	**243,300**	248,307
مبالغ مدفوعة خلال السنة	**254,797**	253,933
معاملات متعلقة بقروض بنكية مع بنك يخضع لسيطرة حكومة أبوظبي (إيضاح 25)		
قرض مسحوب خلال السنة	**1,298,992**	279,140
مبالغ مدفوعة خلال السنة	**227,043**	1,146,132
تكاليف تمويل خلال السنة	**91,604**	23,818
دفعات مقدمة إلى مشروع مشترك		
شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م	**30,400**	48,600
تعويضات الإدارة الرئيسية		
مزايا قصيرة الأجل للموظفين	**60,064**	52,509
مزايا طويلة الأجل للموظفين	**5,848**	1,085
	65,912	53,594
قروض ودفعات مقدمة لموظفي الإدارة الرئيسية	**–**	946

مساهمة المالك

تتكون مساهمة المالك مما يلي:

1) التدفقات النقدية المقدمة من الشركة الأم المباشرة لتمويل التوسع في المجموعة ومتطلبات رأس المال العامل؛ و
2) نقل بعض الأصول من قبل الشركة الأم المباشرة إلى الشركة.

يتم تقديم هذه المساهمات دون أي التزام على الشركة بتسليم النقد أو الأصول المالية الأخرى أو تسليم أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة.

33 العائد الأساسي والمخفض للسهم

يتم احتساب ربحية السهم الأساسية عن طريق قسمة ربح السنة العائد على مالكي حقوق ملكية الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة. نظراً لعدم وجود أدوات مخففة قائمة، فإن الربح الأساسي والمخفض للسهم متطابق. إن احتساب ربحية السهم الأساسية والمخفضة العائدة إلى مالكي الشركة مبين أدناه.

	2023	2022
أرباح (ألف درهم)		
أرباح لغرض ربحية السهم الأساسية والمخفضة (ربح السنة العائد إلى مالكي المجموعة)	**1,071,972**	1,248,342
المتوسط المرجح لعدد الأسهم (بالألف)		
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية لغرض ربحية السهم الأساسية والمخفضة	**5,087,893**	4,959,863
العائد الأساسي والمخفض للسهم العائد إلى مالكي المجموعة (بالدرهم)	**0.21**	0.25

خلال السنة السابقة، تم تجزئة/ تقسيم أسهم الشركة بحيث تم تقسيم كل سهم بقيمة إسمية تبلغ 10 درهم مدفوعة بالكامل، إلى عشرة (10) أسهم بقيمة إسمية تبلغ 1 درهم لكل سهم، مدفوعة بالكامل اعتباراً من يناير 2022.

34 معلومات القطاع

تركز المعلومات المقدمة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة (المسؤول الرئيسي عن اتخاذ القرارات التشغيلية) لأغراض تخصيص الموارد وتقييم أداء القطاع على المنتجات والخدمات التي تقدمها مجموعات منشآت الأعمال. يتم تنظيم وإدارة قطاعات التشغيل بشكل منفصل وفقاً لطبيعة المنتجات والخدمات المقدمة، حيث يمثل كل قطاع وحدة تشغيل استراتيجية تقدم منتجات مختلفة وتخدم أسواقاً مختلفة.

قطاعات التشغيل

لأغراض الإدارة، تم تنظيم المجموعة حالياً في ست قطاعات تشغيلية رئيسية. هذه القطاعات هي الأساس الذي على أساسه تقدم المجموعة تقاريرها عن المعلومات القطاعية الأساسية. وهذه هي:

- **الموانئ**، الذي يمتلك أو يدير موانئ ومحطات في المنطقة. يستمد قطاع الموانئ إيراداته بشكل أساسي من عمليات الشحن العامة وامتيازات محطات الحاويات وإيجارات البنية التحتية للموانئ.
- **المدن الاقتصادية والمناطق الحرة**، والذي يدير بشكل أساسي مدينة خليفة الصناعية وثماني مناطق صناعية أخرى. يستمد قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة إيراداته بشكل أساسي من عقود الأراضي والمستودعات وخدمات المرافق الأخرى.
- **اللوجستية**، والذي يقدم مجموعة من الخدمات اللوجستية، مثل خدمات النقل والمستودعات والشحن وخدمات سلسلة التوريد ومناولة البضائع إلى جانب خدمات أخرى ذات قيمة مضافة. يستمد قطاع اللوجستية إيراداته بشكل أساسي من إدارة المستودعات وشحن البضائع وخدمات الشحن.
- **البحرية والشحن**، الذي يقدم مجموعة من الخدمات البحرية، بما في ذلك التغذية، إلى جانب خدمات الدعم البحري. يستمد قطاع البحرية والشحن إيراداته بشكل أساسي من رسوم الخدمات الجانبية للميناء، التغذية، الخدمات البحرية وتأجير السفن والمسوحات تحت الماء والخدمات البحرية العامة الأخرى.
- **الرقمية**، الذي يوفر الخدمات الرقمية للعملاء الخارجيين من خلال بوابة المقطع بالإضافة إلى الخدمات المقدمة إلى القطاعات الأخرى للمجموعة. يستمد قطاع الرقمية إيراداته بشكل أساسي من رقمنة خدمات المعاملات، وتطوير البرمجيات وخدمات الدعم الأخرى.
- **قطاع الشركات**، المسؤول عن إدارة الاستثمارات التي تحتفظ بها المجموعة، تطوير أصول البنية التحتية للقطاعات الأخرى، إدارة الأنشطة الإدارية للقطاعات والتنسيق العام لأنشطة المجموعة.

إن السياسات المحاسبية للقطاعات التي يتم رفع التقارير عنها هي نفسها السياسات المحاسبية للمجموعة المبينة في إيضاح 3. تقوم الإدارة بمراقبة النتائج التشغيلية لوحدات أعمالها بشكل منفصل لغرض اتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد وإدارة الأداء. يتم قياس أداء القطاع على أساس الأرباح المعدلة قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك. يتم احتساب الأرباح المعدلة قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك من خلال تعديل صافي الربح للفترة من العمليات المستمرة من خلال استبعاد تأثير الضرائب وصافي تكاليف التمويل والاستهلاك والإطفاء والإيرادات من إطفاء المنح الحكومية وانخفاض القيمة المتعلقة بالشهرة والأصول غير الملموسة والممتلكات والآلات والمعدات والاستثمارات العقارية. تقوم عملية إعداد التقارير للمجموعة بتخصيص الأرباح داخل المجموعة من بيع المنتج إلى السوق الذي يتم فيه تسجيل هذا البيع.

34 معلومات القطاع (يتبع)

	الموانئ ألف درهم	المدن الاقتصادية والمناطق الحرة ألف درهم
31 ديسمبر 2023		
إيرادات خارجية	1,554,924	1,764,431
إيرادات ما بين القطاعات	37,506	15,906
مجموع الإيرادات (إيضاح 27)	**1,592,430**	**1,780,337**
تكاليف مباشرة (إيضاح 28)	(654,066)	(737,492)
إجمالي الربح / (الخسارة)	**938,364**	**1,042,845**
مصاريف عمومية وإدارية (إيضاح 29.1)	(333,872)	(156,921)
خسائر انخفاض القيمة (بما في ذلك عكوسات خسائر انخفاض القيمة) على الأصول المالية وذمم الإيجار المدينة التي لم يصدر بها فواتير (إيضاح 14)	(4,749)	(43,203)
مصاريف بيع وتسويق	(10,722)	(16,667)
حصة الربح من مشاريع مشتركة (إيضاح 9)	–	82,314
حصة الربح من شركة زميلة (إيضاح 10)	6,851	–
عكس إنخفاض قيمة / (إنخفاض القيمة وشطب) / إستثمارات عقارية (إيضاح 6)	–	363,501
إيرادات تمويل	5,202	1,780
تكاليف تمويل (إيضاح 30)	(51,865)	(282,487)
خسارة إستثمار بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (إيضاح 12)	–	(1,841)
مكسب من إستبعاد شركات زميلة (إيضاح 10)	39,119	–
إنخفاض قيمة إستثمار في شركات زميلة (إيضاح 10)	–	–
إيرادات أخرى، صافي (إيضاح 31)	9	103,892
مصروف ضريبة الدخل (إيضاح 18.1)	(18,618)	2,227
صافي ربح / (خسارة) السنة	**569,719**	**1,095,440**
تعديلات لـ:		
تكاليف تمويل	51,865	282,487
إيرادات تمويل	(5,202)	(1,780)
استهلاك ممتلكات وآلات ومعدات واستثمارات عقارية	299,097	238,506
إطفاء حق استخدام الأصول والأصول غير الملموسة	58,619	18,660
إطفاء منح حكومية	(166,164)	(5,056)
(إنخفاض القيمة وشطب) / عكس إنخفاض قيمة إستثمارات عقارية	–	(363,501)
مصروف ضريبة الدخل	18,618	(2,227)
الأرباح المعدلة قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك	**826,552**	**1,262,529**

اللوجستية ألف درهم	البحرية والشحن ألف درهم	الرقمية ألف درهم	الشركات ألف درهم	الحذوفات ألف درهم	المجموع ألف درهم
1,885,685	6,280,292	176,840	16,358	–	11,678,530
49,523	9,412	276,978	281	(389,606)	–
1,935,208	**6,289,704**	**453,818**	**16,639**	**(389,606)**	**11,678,530**
(1,705,309)	(5,478,461)	(98,199)	(31,668)	131,372	(8,573,823)
229,899	**811,243**	**355,619**	**(15,029)**	**(258,234)**	**3,104,707**
(195,466)	(273,339)	(119,130)	(507,136)	177,993	(1,407,871)
(10,523)	(25,560)	1,205	2,736	–	(80,094)
(2,271)	(9,077)	(2,840)	(35,131)	28	(76,680)
–	36,063	–	–	–	118,377
15,772	3,448	–	–	–	26,071
–	–	–	–	–	363,501
12,791	9,738	3	11,848	(10,124)	31,238
(40,895)	(21,520)	(51)	(282,730)	12,591	(666,957)
–	–	–	–	(1,981)	(3,822)
–	–	–	–	–	39,119
(139,452)	–	–	–	–	(139,452)
59	(1,410)	–	2	–	102,552
(10,158)	(18,122)	130	(5,930)	–	(50,471)
(140,244)	**511,464**	**234,936**	**(831,370)**	**(79,727)**	**1,360,218**
40,895	21,520	51	282,730	(12,591)	666,957
(12,791)	(9,739)	(3)	(11,847)	10,124	(31,238)
54,061	286,471	14,801	20,575	(456)	913,055
63,586	116,728	1,611	–	(3,698)	255,506
–	(12,115)	–	–	–	(183,335)
–	–	–	–	–	(363,501)
10,158	18,122	(130)	5,930	–	50,471
15,665	**932,451**	**251,266**	**(533,982)**	**(86,348)**	**2,668,133**

34 معلومات القطاع (يتبع)

	الموانئ ألف درهم	المدن الاقتصادية والمناطق الحرة ألف درهم
31 ديسمبر 2022		
إيرادات خارجية	1,081,914	1,646,249
إيرادات ما بين القطاعات	53,450	11,433
مجموع الإيرادات	1,135,364	1,657,682
تكاليف مباشرة	(394,783)	(449,625)
إجمالي الربح/ (الخسارة)	740,581	1,208,057
مصاريف عمومية وإدارية	(260,660)	(109,138)
خسائر انخفاض القيمة (بما في ذلك عكوسات خسائر انخفاض القيمة) على الأصول المالية وذمم الإيجار المدينة التي لم يصدر بها فواتير	(3,105)	(121,264)
مصاريف بيع وتسويق	(5,467)	(18,319)
حصة الربح من مشاريع مشتركة	–	123,011
حصة الربح من شركة زميلة	–	–
(إنخفاض القيمة وشطب)/ عكس إنخفاض قيمة إستثمارات عقارية	–	(4,553)
إيرادات تمويل	951	308
تكاليف تمويل	(30,160)	(265,734)
مكسب من إستبعاد أصول محتفظ بها للبيع	–	–
إيرادات أخرى، صافي	1,895	55
مصروف ضريبة الدخل على العمليات الخارجية	(220)	–
صافي ربح/ (خسارة) السنة	443,815	812,423
تعديلات لـ:		
تكاليف تمويل	30,160	265,734
إيرادات تمويل	(951)	(308)
استهلاك ممتلكات وآلات ومعدات واستثمارات عقارية	274,118	231,070
إطفاء حق استخدام الأصول والأصول غير الملموسة	14,786	20,357
إطفاء منح حكومية	(123,596)	(247,296)
(إنخفاض القيمة وشطب)/ عكس إنخفاض قيمة إستثمارات عقارية	–	4,553
مصروف ضريبة الدخل على العمليات الخارجية	220	–
الأرباح المعدلة قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك	638,552	1,086,533

الأصول والالتزامات والنفقات الرأسمالية للقطاع:

	الموانئ ألف درهم	المدن الاقتصادية والمناطق الحرة ألف درهم
31 ديسمبر 2023		
مجموع الأصول	**28,985,100**	**17,758,920**
مجموع المطلوبات	**26,517,694**	**10,867,379**
نفقات رأسمالية*	**–**	**–**
31 ديسمبر 2022		
مجموع الأصول	25,767,734	13,377,006
مجموع المطلوبات	24,315,459	10,374,429
نفقات رأسمالية*	–	–

* يتم تكبد النفقات الرأسمالية من قبل الشركة بالنيابة عن القطاعات الأخرى ويتم تحويل الأصول إلى القطاعات عند الانتهاء.

اللوجستية ألف درهم	البحرية والشحن ألف درهم	الرقمية ألف درهم	الشركات ألف درهم	الحذوفات ألف درهم	المجموع ألف درهم
518,268	2,138,242	113,163	–	–	5,497,836
13,375	2,324	287,019	264	(367,865)	–
531,643	2,140,566	400,182	264	(367,865)	5,497,836
(465,063)	(1,515,350)	(67,688)	(187,528)	214,628	(2,865,409)
66,580	625,216	332,494	(187,264)	(153,237)	2,632,427
(44,948)	(195,919)	(122,427)	(323,359)	71,935	(984,516)
2,267	(18,111)	(2,554)	454	–	(142,313)
(1,688)	(7,489)	(823)	(49,189)	–	(82,975)
–	4,918	–	–	–	127,929
36,913	–	–	–	–	36,913
–	–	–	–	–	(4,553)
(1,455)	366	–	14,946	–	15,116
(3,332)	(7,074)	(1)	(90,370)	2,563	(394,108)
73,000	–	–	–	–	73,000
951	6,546	–	60	–	9,507
–	(1,794)	–	–	–	(2,014)
128,288	406,659	206,689	(634,722)	(78,739)	1,284,413
3,332	7,075	1	90,371	(2,565)	394,108
1,455	(366)	–	(14,946)	–	(15,116)
43,813	190,724	11,122	38,206	–	789,053
10,782	54,063	–	–	(880)	99,108
–	(12,150)	–	–	–	(383,042)
–	–	–	–	–	4,553
–	1,794	–	–	–	2,014
187,670	647,799	217,812	(521,091)	(82,184)	2,175,091

اللوجستية ألف درهم	البحرية والشحن ألف درهم	الرقمية ألف درهم	الشركات ألف درهم	الحذوفات ألف درهم	المجموع ألف درهم
8,240,549	**20,145,633**	**2,171,776**	**53,337,434**	**(75,028,423)**	**55,610,989**
7,226,798	**17,053,896**	**1,693,925**	**41,355,159**	**(73,413,075)**	**31,301,776**
–	**–**	**–**	**4,696,803**	**–**	**4,696,803**
4,405,348	11,261,583	1,749,354	39,158,850	(57,207,884)	38,511,991
4,099,515	9,327,521	1,493,793	26,320,667	(57,054,526)	18,876,858
–	–	–	5,521,337	–	5,521,337

34 معلومات القطاع (يتبع)

نفقات رأسمالية

يتم تكبد النفقات الرأسمالية من قبل الشركة بالنيابة عن القطاعات الأخرى ويتم تحويل الأصول إلى القطاعات عند الانتهاء.

معلومات حول القطاعات الجغرافية

تعمل المجموعة بشكل رئيسي في ستة قطاعات جغرافية:

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
إيرادات (إيضاح 27)		
دولة الإمارات العربية المتحدة	**9,363,495**	5,363,965
باقي دول الشرق الأوسط	**3,146**	–
أوروبا	**1,378,178**	–
أمريكا	**368,199**	–
آسيا	**261,685**	–
أفريقيا	**303,827**	133,871
مجموع الإيرادات	**11,678,530**	5,497,836
الأصول		
دولة الإمارات العربية المتحدة	**51,800,308**	37,565,159
باقي دول الشرق الأوسط	**128,326**	–
أوروبا	**2,145,150**	–
أمريكا	**236,416**	–
آسيا	**438,605**	–
أفريقيا	**862,184**	946,832
مجموع الأصول	**55,610,989**	38,511,991
المطلوبات		
دولة الإمارات العربية المتحدة	**28,670,848**	18,584,852
باقي دول الشرق الأوسط	**29,961**	–
أوروبا	**1,977,406**	–
أمريكا	**124,284**	–
آسيا	**233,345**	–
أفريقيا	**265,932**	292,006
مجموع المطلوبات	**31,301,776**	18,876,858

إيرادات من المنتجات والخدمات الرئيسية

تم الإفصاح عن إيرادات المجموعة من خدماتها الرئيسية في الإيضاح رقم 27.

معلومات عن أهم العملاء

تم إدراج الإيرادات الناتجة من قطاع النقل البحري والشحن (2022: قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة) التي تبلغ حوالي 1,978 مليون درهم (2022: 330 مليون درهم) من المبيعات إلى أهم عملاء المجموعة. لم يساهم أي عميل آخر بنسبة 10% أو أكثر من إيرادات المجموعة في سنة 2023 أو 2022.

35 مطلوبات طارئة والتزامات

مطلوبات طارئة

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
ضمانات بنكية	**348,549**	157,802
ضمانات مالية	**367,500**	367,500

تتمثل سياسة المجموعة في تقديم ضمانات مالية مقابل مطلوبات الشركات التابعة والمشاريع المشتركة. لدى المجموعة الضمانات التالية القائمة كما في تاريخ التقرير.

1) أصدرت المجموعة ضماناً في 2019 لبنك أبوظبي التجاري ش.م.ع فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية الممنوحة لمشروعها المشترك مرافئ أبوظبي، بما يعادل 50٪ من المبلغ الأساسي للتسهيل القائم آنذاك، ويجب ألا يتجاوز هذا المبلغ الإجمالي 367,5 مليون درهم، وهو أقصى مبلغ تتعرض له المجموعة.

التزامات

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
التزامات لأصول ثابتة	**1,301,553**	1,467,320
التزامات لاستثمارات	**1,252,000**	5,400,000

1) أعلنت المجموعة أنها وقعت اتفاقية للاستحواذ على حصة بنسبة 51٪ من ملكية شركة جلوبال فيدر شيبينغ (جي إف إس)، وهي شركة عالمية لشحن الحاويات. سيكون بدل الشراء لهذا الاستحواذ 501 مليون دولار أمريكي رهنا باستيفاء الشروط السابقة في الاتفاقية. قامت شركة جلوبال فيدر شيبينغ ببناء أحد أكبر أساطيل سفن الحاويات على مستوى العالم ويضم 26 سفينة مملوكة ومدارة بسعة إجمالية تبلغ 72,500 حاوية مكافئة، تغطي مناطق الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا. لاحقاً لتاريخ التقرير، تم الانتهاء من عملية الاستحواذ واحتسابها كاندماج أعمال وفقًا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 حيث ستتولى المجموعة السيطرة على الشركة المستثمر بها.

ترتيبات عقود الإيجار التشغيلية

المجموعة كمؤجر

تتعلق عقود الإيجار التشغيلية، التي تكون فيها المجموعة هي المؤجر، باستثمارات عقارية مملوكة للمجموعة بشروط إيجار تتراوح بين 1 إلى 5 سنوات. تتضمن كافة عقود الإيجار التشغيلية على بنود مراجعة السوق في حالة قيام المستأجر بممارسة خياره في التجديد. لا يوجد لدى المستأجر خيار شراء العقار عند انتهاء فترة الإيجار.

لا تمثل القيم المتبقية غير المضمونة مخاطر هامة للمجموعة، لأنها تتعلق بعقارات موجودة في موقع تشهد زيادة مستمرة في القيمة على مدى السنوات العشر السابقة. لم تحدد المجموعة أي مؤشرات على أن هذا الوضع سوف يتغير.

36 الأدوات المالية

السياسات المحاسبية الهامة

إن تفاصيل السياسات المحاسبية الهامة والأساليب المستخدمة بما فيها قواعد الإعتراف، أساس القياس وأساس الإعتراف بالإيرادات والمصاريف المتعلقة بكل بند من بنود الأصول المالية والمطلوبات المالية وأدوات الملكية قد تم بيانها في الإيضاح 3 حول البيانات المالية الموحدة.

فئات الأدوات المالية

	الأصول المالية			المطلوبات المالية	
	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ألف درهم	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف درهم	بالتكلفة المطفأة ألف درهم	بالتكلفة المطفأة ألف درهم	المجموع ألف درهم
31 ديسمبر 2023					
ودائع لأجل	–	–	**50,000**	–	**50,000**
أصول مالية مشتقة	**23,990**	–	–	–	**23,990**
نقد وأرصدة لدى البنوك	–	–	**3,283,090**	–	**3,283,090**
ذمم مدينة تجارية وأخرى	–	–	**7,153,855**	–	**7,153,855**
إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**71,627**	–	–	–	**71,627**
إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	–	**2,518,539**	–	–	**2,518,539**
قروض بنكية	–	–	–	**11,505,475**	**11,505,475**
سندات دائنة	–	–	–	**3,599,058**	**3,599,058**
ذمم دائنة تجارية وأخرى	–	–	–	**4,204,734**	**4,204,734**
مستحقات إلى شركات المشروع	–	–	–	**2,406,949**	**2,406,949**
مطلوبات عقود الإيجار	–	–	–	**1,076,531**	**1,076,531**
المجموع	**95,617**	**2,518,539**	**10,486,945**	**22,792,747**	
31 ديسمبر 2022					
نقد وأرصدة لدى البنوك	–	–	790,822	–	790,822
ذمم مدينة تجارية وأخرى	–	–	5,006,809	–	5,006,809
إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	–	2,078,388	–	–	2,078,388
قروض بنكية	–	–	–	1,476,493	1,476,493
سندات دائنة	–	–	–	3,589,954	3,589,954
ذمم دائنة تجارية وأخرى	–	–	–	2,416,317	2,416,317
مستحقات إلى شركات المشروع	–	–	–	2,418,446	2,418,446
مطلوبات عقود الإيجار	–	–	–	915,327	915,327
المجموع	**–**	**2,078,388**	**5,797,631**	**10,816,537**	

	مستويات التسلسل الهرمي			
	1 ألف درهم	2 ألف درهم	3 ألف درهم	المجموع ألف درهم
	–	–	–	–
	–	23,990	–	23,990
	–	–	–	–
	–	–	–	–
	71,627	–	–	71,627
	2,459,751	–	58,788	2,518,539
	–	–	–	–
	–	–	–	–
	–	–	–	–
	–	–	–	–
	–	–	–	–
	2,531,378	23,990	58,788	2,614,156
	–	–	–	–
	–	–	–	–
	2,019,600	–	58,788	2,078,388
	–	–	–	–
	–	–	–	–
	–	–	–	–
	–	–	–	–
	–	–	–	–
	2,019,600	–	58,788	2,078,388

36 الأدوات المالية (يتبع)

(أ) تسوية المطلوبات المالية الناتجة من الأنشطة التمويلية

يوضح الجدول التالي تفاصيل التغييرات في مطلوبات الشركة الناتجة من الأنشطة التمويلية، بما في ذلك التغييرات النقدية وغير النقدية

	في 1 يناير 2023	التدفقات النقدية التمويلية	التغيرات غير النقدية (حركات أخرى)		
	ألف درهم	ألف درهم	إطفاء الخصم ألف درهم	مبالغ تم الإعتراف بها كإيرادات خلال السنة ألف درهم	إنهاء ألف درهم
قروض بنكية	**1,476,493**	**8,694,077**	**–**	**–**	**–**
سندات دائنة	**3,589,954**	**–**	**9,104**	**–**	**–**
منح حكومية مؤجلة	**6,841,612**	**40,733**	**–**	**(183,335)**	**–**
مستحقات إلى شركات المشروع	**2,418,446**	**(254,797)**	**–**	**–**	**–**
مطلوبات عقود الإيجار	**915,327**	**(146,365)**	**–**	**–**	**(209,656)**
مجموع المطلوبات من الأنشطة التمويلية	**15,241,832**	**8,333,648**	**9,104**	**(183,335)**	**(209,656)**

	في 1 يناير 2022	التدفقات النقدية التمويلية	التغيرات غير النقدية (حركات أخرى)		
	ألف درهم	ألف درهم	إطفاء الخصم ألف درهم	مبالغ تم الإعتراف بها كإيرادات خلال السنة ألف درهم	إنهاء ألف درهم
قروض بنكية	1,146,132	330,361	–	–	–
سندات دائنة	3,581,021	–	8,933	–	–
منح حكومية مؤجلة	6,402,712	821,942		(383,042)	–
مستحقات إلى شركات المشروع	2,424,072	(253,933)	–	-	–
مطلوبات عقود الإيجار	805,269	(64,304)	–	-	(61,295)
مجموع المطلوبات من الأنشطة التمويلية	14,359,206	834,066	8,933	(383,042)	(61,295)

إدارة مخاطر رأس المال

تقوم المجموعة بإدارة رأسمالها للتأكد من أن منشآت المجموعة ستكون قادرة على الاستمرار في أعمالها مع تعظيم العائد للمساهمين من خلال تحسين رصيد الدين وحقوق الملكية (باستثناء احتياطي تحوط التدفقات النقدية واحتياطي توزيع الأصول واحتياطي الاندماج ومساهمة المالك).

يتكون هيكل رأس مال المجموعة من صافي الدين (القروض المدرجة في الإيضاحات 8 و23 و24 و25) بعد خصم النقد والأرصدة لدى البنوك) وحقوق الملكية للمجموعة (التي تشمل رأس المال وعلاوة الإصدار وأسهم الخزانة والاحتياطي القانوني والأرباح المستبقاة ومساهمة المالك) بمبلغ 18,236 مليون درهم كما في 31 ديسمبر 2023 (2022: 17,085 مليون درهم).

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
إجمالي الدين	**18,588,013**	7,484,893
ينزل: نقد وأرصدة لدى البنوك	**(3,283,090)**	(790,822)
صافي الدين	**15,304,923**	6,694,071
إجمالي حقوق الملكية العائدة إلى مالكي الشركة (باستثناء احتياطي تحوط التدفقات النقدية، إحتياطي توزيع الأصول، إحتياطي إعادة تقييم إستثمار، إحتياطي إعادة تقييم عملات أجنبية واحتياطي الاندماج)	**18,236,190**	17,084,503
نسبة صافي الدين إلى حقوق الملكية المعدلة	**0.84**	0.39

إدارة مخاطر السوق

تعود مخاطر السوق إلى خطر أن التغيرات في أسعار السوق، مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة سوف تؤثر على دخل المجموعة أو قيمة ممتلكاتها من الأدوات المالية. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة ومراقبة التعرض لمخاطر السوق ضمن معايير مقبولة، مع تحسين العائد. إن أنشطة المجموعة تعرضها بشكل أساسي للمخاطر المالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة.

التغيرات غير النقدية (حركات أخرى)					في 31 ديسمبر 2023
الفائدة المحملة ألف درهم	إستحواذات ألف درهم	فروق صرف العملات الأجنبية ألف درهم	إضافات ألف درهم	حركات أخرى ألف درهم	ألف درهم
–	1,337,526	(2,621)	–	–	11,505,475
–	–	–	–	–	3,599,058
–	–	44	4,518	–	6,703,572
243,300	–	–	–	–	2,406,949
61,351	304,330	2,191	203,897	(54,544)	1,076,531
304,651	1,641,856	(386)	208,415	(54,544)	25,291,585

التغيرات غير النقدية (حركات أخرى)		في 31 ديسمبر 2022
الفائدة المحملة ألف درهم	إستحواذات ألف درهم	ألف درهم
–	–	1,476,493
–	–	3,589,954
–	–	6,841,612
248,307	–	2,418,446
40,649	195,008	915,327
288,956	195,008	15,241,832

36 الأدوات المالية (يتبع)

إدارة مخاطر العملات الأجنبية

تقوم المجموعة بإجراء معاملات بالعملات الأجنبية. وبالتالي، تنشأ التعرضات لتقلبات أسعار الصرف. فيما يلي القيم المدرجة للأصول والمطلوبات النقدية المقومة بالعملات الأجنبية للمجموعة في تاريخ التقرير:

	أصول		مطلوبات	
العملة الأجنبية	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
جنيه مصري	**36,942**	11,472	**82,028**	47,984
يورو	**1,167,455**	–	**1,902,508**	–
روبية هندية	**55**	–	**–**	–
دينار عراقي	**120,181**	58,365	**–**	–
دينار أردني	**5,324**	1,932	**29,937**	–
روبية باكستانية	**65,361**	–	**162,815**	–
دولار أمريكي	**138,463**	–	**84,563**	–
دونغ فيتنامي	**18,613**	–	**2,962**	–
المجموع	**1,552,394**	71,769	**2,264,813**	47,984

تحليل حساسية العملات الأجنبية

إن المجموعة معرضة بشكل رئيسي للعملات المدرجة في الجدول أعلاه. يوضح الجدول التالي تفاصيل حساسية المجموعة للزيادة والنقص بنسبة عشرة بالمائة في وحدات العملة مقابل العملات الأجنبية ذات الصلة. إن معدل الحساسية هو عشرة بالمائة المستخدم عند تقديم تقرير عن مخاطر العملات الأجنبية داخليا لموظفي الإدارة الرئيسيين ويمثل تقييم الإدارة للتغيير المحتمل بشكل معقول في أسعار صرف العملات الأجنبية. يشمل تحليل الحساسية فقط البنود النقدية المقومة بالعملات الأجنبية القائمة ويتم تعديل ترجمتها في نهاية السنة لتغيير بنسبة عشرة بالمائة في أسعار العملات الأجنبية.

يشير الرقم الموجب أدناه إلى زيادة في الربح حيث تعزز وحدات العملة عشرة بالمائة مقابل العملة ذات الصلة. لو إنخفضت وحدات العملة بنسبة عشرة بالمائة مقابل العملة ذات الصلة، سيكون هناك تأثير مماثل على الربح، وستكون الأرصدة التالية سلبية.

	الربح أو الخسارة		أسهم أخرى	
العملات الأجنبية	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
جنيه مصري	**–**	1,174	**4,509**	–
يورو	**40,187**	–	**33,318**	–
روبية هندية	**(6)**	–	**–**	–
دينار عراقي	**(12,018)**	5,836	**–**	–
دينار أردني	**2,461**	193	**–**	–
روبية باكستانية	**–**	–	**9,744**	–
دولار أمريكي	**(5,390)**	–	**–**	–
دونغ فيتنامي	**(1,565)**	–	**–**	–
المجموع	**23,669**	7,203	**47,571**	–

برأي الإدارة، فإن تحليل الحساسية لا يمثل مخاطر الصرف الأجنبي الكامنة حيث أن التعرض في نهاية السنة لا يعكس التعرض خلال السنة.

إدارة مخاطر معدل الفائدة

تتعرض المجموعة لمخاطر معدلات الفائدة وذلك لأنها تقترض الأموال والسندات بمعدلات فائدة ثابتة وعائمة. يتم إدارة المخاطر من قبل المجموعة من خلال الحفاظ على مزيج مناسب بين القروض ذات معدل الفائدة الثابت والمتغير.

تحليل حساسية معدلات الفوائد

كما في ٣١ ديسمبر 2023، لو كانت معدلات الفائدة على القروض قد ارتفعت / انخفضت بواقع ١٠٠ نقاط أساس مع إبقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، لكان ربح السنة قد ارتفع/ انخفض بواقع 24,9 مليون درهم (2022: 3,9 مليون درهم)، وذلك كنتيجة رئيسية لانخفاض/ ارتفاع مصاريف الفائدة على القروض ذات المعدلات العائمة.

إدارة مخاطر الإئتمان

لتقليل مخاطر الائتمان، قامت المجموعة بتبني سياسة التعامل فقط مع أطراف لديهم مقدرة ائتمانية جيدة. وتحاول المجموعة السيطرة على مخاطر الائتمان بمراقبة التعرض لمخاطر الائتمان، وحد المعاملات مع أطراف مقابلة معينة ليست ذات علاقة، والتقييم المستمر للجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة التي ليست ذات علاقة.

كما توجد الموافقات الائتمانية وإجراءات المراقبة الأخرى لضمان اتخاذ إجراءات المتابعة لاسترداد الديون المتأخرة. علاوة على ذلك، تقوم المجموعة بمراجعة المبلغ القابل للاسترداد لكل ذمم مدينة تجارية وأخرى بما في ذلك المستحقات من الجهات ذات العلاقة على أساس فردي في نهاية فترة التقرير للتأكد من أن مخصص الخسارة هو كافٍ للمبالغ غير القابلة للاسترداد. في هذا الشأن، تعتبر الإدارة أن مخاطر الائتمان للمجموعة قد تم تخفيضها بشكل جوهري. تتكون الذمم المدينة التجارية من عدد كبير من العملاء. يتم إجراء التقييم الإئتماني بشكل مستمر للحالة المالية للذمم المدينة التجارية.

من رصيد الذمم المدينة التجارية في نهاية السنة، هناك مبلغ 75 مليون درهم (2022: 104 مليون درهم) مستحقة من أكبر عميل للمجموعة. ما عدا ذلك، لا تتعرض المجموعة لمخاطر ائتمانية هامة لأي طرف مقابل منفرد أو أي مجموعة من الأطراف المقابلة التي لها خصائص مماثلة. تحدد المجموعة الأطراف المقابلة على أنها تتمتع بخصائص متشابهة إذا كانت منشآت ذات علاقة. لم يتجاوز تركيز مخاطر الائتمان المتعلقة بأهم عملاء المجموعة 20% من إجمالي الأصول النقدية في أي وقت خلال السنة. لم يتجاوز تركيز مخاطر الائتمان على أي طرف مقابل 5٪ من إجمالي الأصول النقدية في أي وقت خلال السنة. إن تركيز مخاطر الائتمان محدود بسبب حقيقة أن قاعدة العملاء كبيرة وغير مرتبطة.

نظرة عامة على تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان

تشير مخاطر الائتمان إلى مخاطر تخلف الطرف المقابل عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية مما يؤدي إلى خسارة مالية للمجموعة. توضح الجداول التالية تفاصيل الجودة الائتمانية للأصول المالية للمجموعة وذمم الإيجار التي لم يصدر بها فواتير، بالإضافة إلى أقصى تعرض للمجموعة لمخاطر الائتمان:

	إيضاحات	التصنيفات الائتمانية الخارجية	خسائر ائتمانية متوقعة لمدة 12 شهراً أو على مدى العمر الزمني	إجمالي القيمة المدرجة ألف درهم	مخصص خسارة ألف درهم	صافي القيمة المدرجة ألف درهم
31 ديسمبر 2023						
ذمم مدينة تجارية وأخرى (بما في ذلك ذمم مدينة لم يصدر بها فواتير، إيرادات مستحقة ومستحق من جهات ذات علاقة)	14	لا ينطبق	خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر الزمني	**8,052,194**	**(898,339)**	**7,153,855**
وديعة لأجل	17	A+ B2	خسائر ائتمانية متوقعة لمدة 12 شهراً	**50,000**	**–**	**50,000**
نقد وأرصدة لدى البنوك	17	A+ B2	خسائر ائتمانية متوقعة لمدة 12 شهراً	**3,283,090**	**–**	**3,283,090**
31 ديسمبر 2022						
ذمم مدينة تجارية وأخرى (بما في ذلك ذمم مدينة لم يصدر بها فواتير، إيرادات مستحقة ومستحق من جهات ذات علاقة)	14	لا ينطبق	خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر الزمني	5,800,855	(794,046)	5,006,809
نقد وأرصدة لدى البنوك	17	A+ Baa	خسائر ائتمانية متوقعة لمدة 12 شهراً	790,822	–	790,822

بالنسبة للذمم المدينة التجارية، مستحق من جهات ذات علاقة، إيرادات مستحقة والذمم المدينة لعقود الإيجار التي لم يصدر بها فواتير، قامت المجموعة بتطبيق النهج المبسط في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 لقياس مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة على مدار العمر الزمني. تقوم المجموعة بتحديد خسائر الائتمان المتوقعة لهذه البنود باستخدام مصفوفة مخصص، يتم تقديرها على أساس الخبرة التاريخية لخسارة الائتمان استناداً إلى حالة تجاوز فترة استحقاق المدينون، مع تعديلها حسبما يكون ملائماً لتعكس الظروف الحالية وتقديرات الظروف الاقتصادية المستقبلية. وبالتالي، تم عرض مخاطر الائتمان لهذه الأصول بناءً على حالة تجاوز فترة الاستحقاق من حيث شروط مصفوفة المخصص. يتضمن إيضاح 12 تفاصيل إضافية حول مخصص الخسارة لهذه الأصول على التوالي.

إدارة مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها التمويلية. يمكن أن تنتج مخاطر السيولة عن تقلبات السوق أو تخفيض التصنيف الائتماني مما قد يؤدي إلى نضوب بعض مصادر التمويل على الفور. للحماية من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الأصول مع مراعاة السيولة، والحفاظ على رصيد نقدي جيد، ومرادفات النقد، والأوراق المالية القابلة للتسويق بسهولة.

36 الأدوات المالية (يتبع)

إدارة مخاطر السيولة (يتبع)

يلخص الجدول أدناه تواريخ استحقاق التدفقات النقدية غير المخصومة للمجموعة على المطلوبات المالية في 31 ديسمبر 2023 و2022 استناداً على تواريخ السداد التعاقدية وأسعار الفائدة السوقية الحالية.

	المتوسط المرجح لسعر الفائدة الفعلي	أقل من سنة ألف درهم	1 إلى 5 سنوات ألف درهم	أكثر من 5 سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
في 31 ديسمبر 2023					
مطلوبات مالية لا تحمل فائدة					
ذمم دائنة تجارية وأخرى	–	3,715,530	437,054	–	4,204,734
مطلوبات مالية تحمل فائدة					
مستحقات لشركات المشروع	%10.3	296,185	1,392,189	718,575	2,406,949
سندات دائنة	%2.7	-	-	3,599,058	3,599,058
قروض بنكية	%1.5	339,909	11,010,426	155,140	11,505,475
		636,094	12,402,615	4,472,773	17,511,482
في 31 ديسمبر 2022					
مطلوبات مالية لا تحمل فائدة					
ذمم دائنة تجارية وأخرى	–	2,316,002	100,315	–	2,416,317
مطلوبات مالية تحمل فائدة					
مستحقات لشركات المشروع	%10.3	240,115	1,462,058	3,442,107	5,144,280
سندات دائنة	%2.7	–	–	3,589,954	3,589,954
قروض بنكية	%1.2	1,395,698	76,042	4,753	1,476,493
		1,635,813	1,538,100	7,036,814	10,210,727

لا تواجه المجموعة مخاطر سيولة جوهرية فيما يتعلق بمطلوبات عقود الإيجار. تتم مراقبة مطلوبات عقود الإيجار ضمن وظيفة خزانة المجموعة وجميع مطلوبات عقود الإيجار مقومة بالدرهم الإماراتي.

تستخدم المجموعة مزيج من التدفقات النقدية الداخلة من الأصول المالية والتسهيلات البنكية المتاحة لإدارة السيولة.

يوضح الجدول أدناه التدفقات النقدية الداخلة من الأصول المالية:

	أقل من سنة ألف درهم	1 إلى 5 سنوات ألف درهم	أكثر من 5 سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
في 31 ديسمبر 2023				
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	–	–	2,518,539	2,518,539
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	71,627	–	–	71,627
أصول مالية مشتقة	–	23,990	–	23,990
ودائع لأجل	–	50,000	–	50,000
ذمم مدينة تجارية وأخرى	4,632,923	29,275	2,491,657	7,153,855
نقد وارصدة لدى البنوك	3,283,090	–	–	3,283,090
	7,987,640	103,265	5,010,196	13,101,101
في 31 ديسمبر 2022				
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	–	–	2,078,388	2,078,388
ذمم مدينة تجارية وأخرى	2,893,080	–	2,113,729	5,006,809
نقد وارصدة لدى البنوك	790,822	–	–	790,822
	3,683,902	–	4,192,117	7,876,019

القيمة العادلة للأدوات المالية

تعتبر إدارة المجموعة أن القيم المدرجة للأصول المالية والمطلوبات المالية تقارب قيمتها العادلة.

يقدم الجدول التالي تحليلاً للأدوات المالية التي تم قياسها بعد الاعتراف المبدئي بالقيمة العادلة، تم تجميعها في المستويات من 1 إلى 3 بناءً على الدرجة التي يمكن من خلالها ملاحظة القيمة العادلة:

- **المستوى 1**- قياسات القيمة العادلة هي تلك المستمدة من الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأصول أو المطلوبات متماثلة؛
- **المستوى 2**- قياسات القيمة العادلة هي تلك المستمدة من مدخلات غير الأسعار المدرجة في المستوى 1 التي يمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام، بشكل مباشر (أي كالأسعار) أو بشكل غير مباشر (أي مشتقه من الأسعار)؛ و
- **المستوى 3** – قياسات القيمة العادلة هي تلك المستمدة من أساليب التقييم التي تشمل مدخلات للأصل أو الالتزام التي لا تستند إلى بيانات السوق القابلة للملاحظة (المدخلات غير القابلة للملاحظة).

القيمة العادلة للأصول المالية للمجموعة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر

يوضح الجدول التالي معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة للأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

	القيمة العادلة ألف درهم 2023	القيمة العادلة ألف درهم 2022	التسلسل الهرمي للقيمة العادلة	تقنيات التقييم والمدخلات الرئيسية	المدخلات الهامة غير القابلة للملاحظة	العلاقة وتحليل حساسية المدخلات غير القابلة للملاحظة إلى القيمة العادلة
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح 11)	**58,788**	58,788	المستوى 3	تم استخدام طريقة خصم توزيعات الأرباح لتقييم القيمة الحالية لتوزيعات الأرباح المستقبلية لتقييم قيمة الاستثمار	معدلات نمو الإيرادات طويلة الأجل، مع الأخذ في الاعتبار خبرة الإدارة ومعرفة ظروف السوق للصناعات المحددة، والتي تتراوح من 2٪ إلى 22٪	كلما ارتفع معدل نمو الإيرادات، ارتفعت القيمة العادلة.
					الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك طويلة الأجل، مع الأخذ في الاعتبار خبرة الإدارة ومعرفة ظروف السوق للصناعات المحددة، والتي تتراوح من 26٪ إلى 27٪	كلما ارتفع هامش التشغيل قبل الضريبة، ارتفعت القيمة العادلة.
					المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال، محدداً باستخدام 5,6٪ والذي يعتمد على مزيج من حقوق الملكية / الديون.	كلما ارتفع متوسط التكلفة المرجح لرأس المال، انخفضت القيمة العادلة.
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح 11)	**2,459,751**	2,019,600	المستوى 1	عروض الأسعار المعلنة في سوق نشط.	لا ينطبق	لا ينطبق
أصول مالية مشتقة	**23,990**	–	المستوى 2	عروض السوق القابل للمقارنة	لا ينطبق	لا ينطبق
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (إيضاح 12)	**71,627**	–	المستوى 1	عروض الأسعار المعلنة في سوق نشط.	لا ينطبق	لا ينطبق

36 الأدوات المالية (يتبع)

القيمة العادلة للأدوات المالية (يتبع)

خلال السنة، لم تكن هناك تحويلات بين قياسات القيمة العادلة من المستوى 1 والمستوى 2، ولم يتم إجراء تحويلات إلى أو خارج قياسات القيمة العادلة من المستوى 3. لا يوجد كذلك حركة في القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة ضمن المستوى 3 خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 و2022.

لم تكن هناك أدوات مالية تم قياسها بالتكلفة المطفأة ولكن تم الإفصاح عن قيمتها العادلة المصنفة ضمن المستوى 3 إما في السنة الحالية أو في السنة السابقة.

37 اندماج الأعمال

عمليات الاستحواذ التي تمت خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

ديفيتيك لخدمات الهندسة البحرية ذ.م.م
أليغاتور شيبنغ كونتينر لاين ذ.م.م
انترناشيونال أسوشيتد كارجو كاريار بي في
سفين للمسح والخدمات تحت سطح البحر ذ.م.م

عمليات الاستحواذ التي تمت خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

الإسكان الجماعي ذ.م.م
تي تيك إنك
نواتوم القابضة، اس.ال. يو. والشركات التابعة

شركة ديفيتيك لخدمات الهندسة البحرية ذ.م.م

خلال ديسمبر 2021، أبرمت المجموعة ("المشتري") اتفاقية بيع وشراء مع شركة اينوفيشين مانيجمنت سيرفيسز ش.م.ح ("البائع") للاستحواذ على حصة بنسبة 100٪ من شركة ديفيتيك لخدمات الهندسة البحرية ذ.م.م مقابل بدل إجمالي قدره 188,5 مليون درهم. تم استيفاء شروط البيع المحددة في الاتفاقية، وتحويل النقد، والانتهاء من الحقوق والنقد والالتزامات المرتبطة بالمعاملة في 28 فبراير 2023 حيث حصلت المجموعة على السيطرة على المنشأة.

إن شركة ديفيتيك لخدمات الهندسة البحرية ذ.م.م هي شركة ذات مسؤولية محدودة مقرها الإمارات العربية المتحدة وهي تقدم حلول تحت سطح البحر وتقدم مجموعة من الخدمات بما في ذلك التركيب والفحص والإصلاح والصيانة للموانئ والمؤسسات البحرية الأخرى. إن الأعمال المستحوذة مؤهلة لتجميع الأعمال بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3.

ستكمل عملية الاستحواذ القدرات الحالية للمجموعة وتسمح للمجموعة بمواصلة البحث عن الفرص في سوق النفط والغاز. بعد الاستحواذ، سيكون للقدرات الموسعة للمجموعة القدرة على السيطرة على سوق الغوص والبحرية والوصول باستخدام الحبال في المنطقة وتحقيق التآزر التجاري والتشغيلي والمالي.

تمت المحاسبة عن الاستحواذ باستخدام طريقة المحاسبة في سنة 2022، وبناءً عليه، تم الاعتراف بالأصول القابلة للتحديد المستحوذة والمطلوبات المقبولة بالقيمة العادلة لكل منها. تتضمن البيانات المالية الموحدة نتائج شركة ديفيتيك لفترة عشرة أشهر من تاريخ الاستحواذ.

إن المبالغ المعترف بها فيما يتعلق بالقيم العادلة في تاريخ الاستحواذ على الأصول المستحوذة القابلة للتحديد والمطلوبات المقبولة كما هو موضح في الجدول التالي كاملة ودقيقة وفقاً لأفضل ما لدينا من معلومات وتوزيعات سعر الشراء المؤقتة المتاحة كما في ذلك التاريخ:

	القيم العادلة المعترف بها عند الاستحواذ ألف درهم
الأصول	
نقد وأرصدة لدى البنوك	**903**
ذمم مدينة تجارية وأخرى	**81,332**
ممتلكات وآلات ومعدات	**6,647**
أصول غير ملموسة	**90,400**
مجموع الأصول	**179,282**
المطلوبات	
ذمم دائنة تجارية وأخرى	**15,764**
مكافآت نهاية خدمة الموظفين	**1,095**
مجموع المطلوبات	**16,859**
مجموع صافي الأصول القابلة للتحديد بالقيمة العادلة	**162,423**
يضاف: الشهرة	**26,100**
مجموع بدل الشراء	**188,523**

تتكون الشهرة البالغة 26,1 مليون درهم الناتجة عن الاستحواذ من قوى عاملة مؤهلة ومدربة، عمليات قائمة الخ، والتي لا تتأهل للاعتراف المنفصل.

تشتمل الأصول غير الملموسة العلاقة مع العملاء، اسم العلامة التجارية، العملات المتراكمة، العقود غير التنافسية والتراخيص المستحوذة كجزء من اندماج الأعمال والتي ساهمت تاريخيًا في الإيرادات وتحقيق التدفقات النقدية المستقلة وتم تقييمها باستخدام طريقة الربح الزائدة متعددة الفترات، الإعفاء من طريقة الملكية، مع وبدون طريقة.

بلغت التكاليف المتعلقة بالاستحواذ 0,8 مليون درهم تم تحميلها كمصاريف خلال الفترة وتم إدراجها في المصاريف العمومية والإدارية. من تاريخ الاستحواذ، ساهمت شركة ديفيتيك بإيرادات بلغت 89,1 مليون درهم وصافي خسارة بمبلغ 9,2 مليون درهم في عمليات المجموعة. إذا تم الاستحواذ في بداية الفترة، لكانت إيرادات المجموعة أعلى بمقدار 19,3 مليون درهم وكان صافي الربح أعلى بمقدار 3,7 مليون درهم.

تحليل التدفقات النقدية عند الاستحواذ:

	ألف درهم
نقد مدفوع لاستحواذ	(188,523)
صافي النقد المستحوذ عند اندماج الأعمال	903
صافي التدفقات النقدية الخارجة عند الاستحواذ (مدرجة ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية)	(187,620)
صافي التدفقات الخارجة عند الاستحواذ	**(187,620)**

شركة أليغاتور شيبنغ كونتينر لاين ذ.م.م

أبرمت المجموعة ("المشتري") اتفاقية بيع وشراء مع عدد اثنين من الأفراد ("البائعين") للاستحواذ على حصة 100٪ من أسهم شركة أليغاتور شيبنغ كونتينر لاين ذ.م.م ("أليغاتور") مقابل إجمالي بدل 34,9 مليون درهم. تم استيفاء شروط البيع المحددة في الاتفاقية وتم الانتهاء من الحقوق والتحويلات النقدية والالتزامات المرتبطة بالمعاملة في 28 فبراير 2022 حيث حصلت المجموعة على السيطرة على المنشأة.

شركة أليغاتور شيبنغ كونتينر لاين ذ.م.م هي شركة ذات مسؤولية محدودة مقرها الإمارات العربية المتحدة وتعمل في مجال تقديم خدمات الشحن والخدمات اللوجستية العالمية. إن الأعمال المستحوذة مؤهلة لتجميع الأعمال بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3.

استحوذت المجموعة على شركة أليغاتور شيبنغ كونتينر لاين لتوسيع سلسلة قيمة الحاويات كجزء أساسي من استراتيجية دفع التجارة ودعم تحويل ميناء خليفة كمركز للشحن العابر للمنطقة. ومن المتوقع أن يؤدي الاستحواذ على أعمال تكلفة تشغيل ناقلة الحاويات من غير السفن إلى تمكين المبيعات المباشرة للخدمات اللوجستية لتعزيز علاقات العملاء وتمكين البيع المتبادل على السفن الخاصة بها للمجموعة.

تمت المحاسبة عن الاستحواذ باستخدام طريقة الاستحواذ المحاسبية في سنة 2022، وبناء عليه، تم الاعتراف بالأصول القابلة للتحديد المستحوذة والمطلوبات المقبولة بالقيمة العادلة لكل منها. تتضمن البيانات المالية الموحدة نتائج أليغاتور لفترة عشرة أشهر من تاريخ الاستحواذ.

37 اندماج الأعمال (يتبع)

شركة أليفاتور شيبنغ كونتينر لاين ذ.م.م (يتبع)

إن المبالغ المعترف بها فيما يتعلق بالقيم العادلة في تاريخ الاستحواذ على الأصول المستحوذة القابلة للتحديد والمطلوبات المقبولة كما هو موضح في الجدول التالي كاملة ودقيقة وفقاً لأفضل ما لدينا من معلومات وتوزيعات سعر الشراء المؤقتة المتاحة كما في ذلك التاريخ:

	القيم العادلة المعترف بها عند الاستحواذ ألف درهم
الأصول	
نقد وأرصدة لدى البنوك	**73**
ذمم مدينة تجارية وأخرى	**12,635**
ممتلكات وآلات ومعدات	**16,312**
أصول غير ملموسة	**11,000**
مجموع الأصول	**40,020**
المطلوبات	
ذمم دائنة تجارية وأخرى	**15,903**
مجموع صافي الأصول القابلة للتحديد بالقيمة العادلة	**24,117**
يضاف: الشهرة	**18,526**
مجموع بدل الشراء	**42,643**

يتكون بدل الشراء مما يلي:	ألف درهم
البدل النقدي المدفوع	**29,643**
ترتيبات البدل المؤجلة والمحتملة	**13,000**
مجموع البدل	**42,643**

تتكون الشهرة البالغة 18,5 مليون درهم الناتجة عن الاستحواذ من القوى العاملة المجمعة، وهي عمليات غير مؤهلة للاعتراف المنفصل بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 38.

تشتمل الأصول غير الملموسة العلامة التجارية والعقود غير التنافسية التي تم الاستحواذ عليها كجزء من اندماج الأعمال والتي ساهمت تاريخياً في الإيرادات وتحقيق التدفقات النقدية المستقلة وتم تقييمها باستخدام الإعفاء من طريقة الملكية مع وبدون طريقة.

يتطلب ترتيب البدل المحتمل أن تتجاوز الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك الفعلية في السنة المالية مبلغ الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك المستهدف للسنة المالية 2022 والسنة المالية 2023. إن المبلغ المحتمل غير المخصوم لجميع الدفعات المستقبلية التي قد يتعين على المجموعة سدادها بموجب ترتيب البدل المحتمل هو ما بين لا شيء ومبلغ 13,0 مليون درهم. تم تقدير القيمة العادلة لترتيب البدل المحتمل البالغ 5,3 مليون درهم عن طريق خصم الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك المتوقعة في الأعمال للسنة المالية 2022 والسنة المالية 2023 بنسبة 6,9٪.

بلغت التكاليف المتعلقة بالاستحواذ 0,6 مليون درهم وقد تم تحميلها كمصاريف خلال السنة وتم إدراجها في المصاريف العمومية والإدارية. من تاريخ الاستحواذ، ساهمت شركة أليفاتور في إيرادات بلغت 207,6 مليون درهم وصافي ربح بمبلغ 13,9 مليون درهم في عمليات المجموعة. إذا تم الاستحواذ في بداية السنة، لكانت إيرادات المجموعة أعلى بمبلغ 20,0 مليون درهم وكان صافي الربح أعلى بمقدار 2,5 مليون درهم.

تحليل التدفقات النقدية عند الاستحواذ:

	ألف درهم
النقد المدفوع للاستحواذ	**(29,643)**
صافي النقد المستحوذ عند اندماج الأعمال	**73**
صافي التدفقات النقدية الخارجة عند الاستحواذ (مدرجة ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية)	**(29,570)**
صافي التدفقات النقدية الخارجة عند الاستحواذ	**(29,570)**

شركة انترناشيونال أسوشيتد كارجو كاريار بي في:

خلال شهر يوليو 2022، أبرمت المجموعة ("المشتري") اتفاقية بيع وشراء مع شركة ليوكورب بي في ("البائع") للاستحواذ على حصة بنسبة 70٪ من شركة انترناشيونال أسوشيتد كارجو كاريار بي في، مقابل بدل إجمالي بمبلغ 483 مليون درهم. تم استيفاء شروط البيع المحددة في الاتفاقية، وتم الانتهاء من الحقوق والتحويلات النقدية والالتزامات المرتبطة بالمعاملة في 12 سبتمبر 2022 وهو التاريخ الذي حصلت فيه المجموعة على السيطرة على المنشأة.

إن شركة انترناشيونال أسوشيتد كارجو كاريار بي في، هي شركة خاصة ذات مسؤولية محدودة تأسست وقائمة بموجب قوانين هولندا ولديها عمليات في مصر. تمتلك الشركة بالكامل ترانسمار، وهي شركة إقليمية رائدة في مجال الحاويات وترانسكارجو إنترناشيونال المتخصصة في خدمات الشحن والتفريغ والتخزين والموانئ. تعتبر الأعمال المستحوذة مؤهلة كإندماج أعمال بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3.

ستدعم عملية الاستحواذ هذه أهداف النمو الأوسع للمجموعة في شمال إفريقيا ومنطقة الخليج، كما ستوسع مجموعة الخدمات التي ستقدمها في تلك الأسواق.

تمت المحاسبة عن الاستحواذ باستخدام طريقة الإستحواذ المحاسبية في سنة 2022، وبناءً عليه، تم الاعتراف بالأصول القابلة للتحديد المستحوذة والمطلوبات المقبولة بالقيمة العادلة لكل منها. بالنسبة لحقوق الملكية غير المسيطرة في شركة انترناشيونال أسوشيتد كارجو كاريار بي في، اختارت المجموعة الاعتراف بحقوق الملكية غير المسيطرة على أساس حصتها النسبية من الأصول والمطلوبات المستحوذ عليها.

إن المبالغ المعترف بها فيما يتعلق بالقيم العادلة في تاريخ الاستحواذ على الأصول المستحوذة القابلة للتحديد والمطلوبات المقبولة كما هو موضح في الجدول التالي كاملة ودقيقة وفقاً لتوزيعات سعر الشراء التي تم الإنتهاء منها خلال السنة:

	القيم العادلة المعترف بها عند الاستحواذ ألف درهم
الأصول	
نقد وأرصدة لدى البنوك	**81,739**
مخزون	**1,540**
مصاريف مدفوعة مقدماً	**8,320**
ذمم مدينة تجارية وأخرى	**57,502**
ممتلكات وآلات ومعدات	**69,653**
أصول غير ملموسة	**183,673**
حق إستخدام الأصول	**294,961**
مجموع الأصول	**697,597**
المطلوبات	
ذمم دائنة تجارية وأخرى	**34,298**
إلتزامات عقود الإيجار	**209,737**
مجموع المطلوبات	**244,035**
مجموع صافي الأصول القابلة للتحديد بالقيمة العادلة	**453,562**
يضاف: الشهرة	**165,397**
ينزل: حقوق الملكية غير المسيطرة، على أساس حصتها النسبية في المبالغ المعترف بها للأصول والمطلوبات	**(135,985)**
مجموع: بدل الشراء	**482,974**

تتكون الشهرة البالغة 165,4 مليون درهم الناتجة عن عملية الاستحواذ من القوى العاملة المجمعة، وهي عمليات غير مؤهلة للاعتراف المنفصل بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 38.

بلغت التكاليف المتعلقة بالاستحواذ 1,2 مليون درهم تم تحميلها كمصاريف خلال سنة 2022 وتم إدراجها ضمن المصاريف العمومية والإدارية. خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، ساهمت شركة انترناشيونال أسوشيتد كارجو كاريار بي في، بإيرادات بمبلغ 281,4 مليون درهم وصافي ربح بمبلغ 15,1 مليون درهم في عمليات المجموعة.

37 اندماج الأعمال (يتبع)
شركة انترناشيونال أسوشيتد كارجو كاريار بي في (يتبع)

تحليل التدفقات النقدية عند الاستحواذ:

	ألف درهم
نقد مدفوع للاستحواذ	(482,974)
صافي النقد المستحوذ عند اندماج الأعمال	81,739
صافي التدفقات النقدية الخارجة عند الاستحواذ (مدرجة ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية)	(401,235)
صافي التدفقات النقدية الخارجة عند الاستحواذ	**(401,235)**

سفين لخدمات الغوص والعمليات البحرية ذ.م.م.:

خلال يونيو 2022، أبرمت المجموعة اتفاقية مساهمين مع شركة الجرافات البحرية الوطنية فيما يتعلق بتأسيس شركة تابعة جديدة تحت اسم سفين لخدمات الغوص والعمليات البحرية ذ.م.م. (سفين). تمتلك المجموعة 51٪ من الأسهم في سفين لخدمات الغوص والعمليات البحرية وتقوم بتوحيد النتائج المالية للشركة حيث تمارس المجموعة السيطرة على الشركة التابعة. تم استيفاء الشروط المحددة في الاتفاقية في 30 يونيو 2022 حيث حصلت المجموعة على السيطرة على المنشأة.

تم تأسيس سفين لخدمات الغوص والعمليات البحرية ذ.م.م. للقيام بأنشطة الغوص في أعماق البحار وتحت سطح البحر. تتضمن البيانات المالية الموحدة نتائج عمليات سفين لخدمات الغوص والعمليات البحرية للفترة من يوليو إلى ديسمبر 2023.

بالنسبة لحقوق الملكية غير المسيطرة في سفين لخدمات الغوص والعمليات البحرية، اختارت المجموعة الاعتراف بالحقوق غير المسيطرة على أساس حصتها النسبية من الأصول والمطلوبات المستحوذ عليها.

إن المبالغ المعترف بها فيما يتعلق بالقيم العادلة في تاريخ الاستحواذ على الأصول القابلة للتحديد المستحوذة والمطلوبات المقبولة كما هو مبين في الجدول أدناه هي كاملة ودقيقة وفقًا لتوزيعات سعر الشراء التي تم الإنتهاء منها خلال السنة:

	القيم العادلة المعترف بها عند الاستحواذ ألف درهم
الأصول	
ممتلكات وآلات ومعدات	**136,575**
أصول غير ملموسة	**185,006**
مجموع الأصول	**321,581**
المطلوبات	
مكافآت نهاية الخدمة	**8,447**
ذمم دائنة أخرى	**105**
مجموع المطلوبات	**8,552**
مجموع صافي الأصول القابلة للتحديد بالقيمة العادلة	**313,029**
يضاف: الشهرة	**102,572**
ينزل: حقوق الملكية غير المسيطرة، على أساس حصتها النسبية في المبالغ المعترف بها للأصول والمطلوبات	**(153,384)**
مجموع: بدل الشراء	**262,217**

تتكون الشهرة البالغة 102,6 مليون درهم الناتجة عن الاستحواذ من القوى العاملة المجمعة، وهي عمليات غير مؤهلة للاعتراف المنفصل بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 38.

بلغت التكاليف المتعلقة بالاستحواذ 0,1 مليون درهم تم تحميلها كمصاريف خلال سنة 2022 وتم إدراجها في المصاريف العمومية والإدارية. خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، ساهمت سفين لخدمات الغوص والعمليات البحرية بإيرادات بمبلغ 483 مليون درهم وصافي ربح بمبلغ 48,6 مليون درهم في عمليات المجموعة.

شركة الاسكان الجماعي ذ.م.م

خلال ديسمبر 2022، أبرمت المجموعة ("المشتري") اتفاقية بيع وشراء مع مساهمي شركة الاسكان الجماعي ذ.م.م لدمج 100٪ من شركة الاسكان الجماعي مع شركة كيزاد لتنمية وخدمات المجتمعات، وهي شركة تابعة مملوكة للمجموعة بنسبة 100٪. دخل الاندماج حيز التنفيذ في 1 يناير 2023، وكجزء من عملية الإندماج، تم إصدار 47,8٪ من أسهم شركة كيزاد بقيمة 2,686 مليون درهم.

إن شركة الإسكان الجماعي، المالك والمشغل الرائد لسكن الموظفين في أبوظبي، وهي شركة تطوير وإدارة عقارية تمتلك وتدير مدينة إيكاد السكنية في المصفح، أبوظبي. المدينة السكنية لديها حوالي 58 ألف سرير مع وسائل الراحة الداعمة. كما تدير شركة الإسكان الجماعي شركات تابعة مملوكة بالكامل تقدم خدمات الدعم، بما في ذلك شركة خدمات لإدارة المرافق، وشركة EJRC، لإدارة العقارات وشركة يور لوندري.

إن المعاملة مؤهلة كاندماج أعمال بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 وتدعم أهداف النمو الأوسع للمجموعة في توسيع أماكن إقامة مجموعات الأعمال الجماعية وإدارة المدن السكنية للعمال.

تم احتساب المعاملة باستخدام طريقة الاستحواذ المحاسبية، وبناءً عليه، تم الاعتراف بالأصول القابلة للتحديد المستحوذة والمطلوبات المقبولة بالقيمة العادلة المؤقتة لكل منها.

تتضمن البيانات المالية الموحدة نتائج شركة الإسكان الجماعي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023. بالنسبة للحقوق غير المسيطرة في المنشأة الناتجة، اختارت المجموعة الاعتراف بالحقوق غير المسيطرة على أساس حصتها النسبية من الأصول والمطلوبات المجمعة.

إن المبالغ المعترف بها فيما يتعلق بالقيم العادلة في تاريخ الاستحواذ على الأصول المستحوذة القابلة للتحديد والمطلوبات المقبولة كما هو موضح في الجدول التالي كاملة ودقيقة وفقاً لتوزيعات سعر الشراء التي تم الإنتهاء منها خلال السنة:

	القيم العادلة المعترف بها عند الاستحواذ ألف درهم
الأصول	
ممتلكات وآلات ومعدات	**2,388**
إستثمارات عقارية	**3,461,948**
مخزون	**2,197**
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**75,457**
إعادة شراء الأسهم الخاصة	**12,098**
أصول مالية مشتقة	**38,509**
وديعة لأجل بتواريخ استحقاق لأكثر من سنة	**50,000**
ذمم مدينة تجارية وأخرى	**32,213**
مصاريف مدفوعة مقدماً ودفعات مقدمة	**4,842**
نقد وأرصدة لدى البنوك	**48,233**
مجموع الأصول	**3,727,885**
المطلوبات	
مكافآت نهاية خدمة الموظفين	**2,429**
قروض بنكية	**996,350**
ذمم دائنة تجارية وأخرى	**189,787**
التزام ضريبي مؤجل	**85,936**
مجموع المطلوبات	**1,274,502**
مجموع صافي الأصول القابلة للتحديد بالقيمة العادلة	**2,453,383**
يضاف: الشهرة	**232,489**
مجموع بدل الشراء	**2,685,872**
تم إستيفاؤها من خلال:	
النقد	**16,305**
أسهم الملكية	**2,669,567**
	2,685,872

37 اندماج الأعمال (يتبع)

شركة الاسكان الجماعي ذ.م.م (يتبع)

تتكون الشهرة البالغة 232,5 مليون درهم الناتجة عن الاستحواذ من القوى العاملة المجمعة، والعمليات التي تتم بشكل رئيسي في الشركات التابعة المملوكة بالكامل لشركة الإسكان الجماعي والتي لا تتأهل للاعتراف المنفصل بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 38.

بلغت التكاليف المتعلقة بالاستحواذ 1,2 مليون درهم تم تحميلها كمصاريف خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 وتم إدراجها في المصاريف العمومية والإدارية.

تحليل التدفقات النقدية عند الاستحواذ:	ألف درهم
نقد مدفوع للاستحواذ	(16,306)
صافي النقد المستحوذ عند اندماج الأعمال	48,233
صافي التدفقات النقدية الداخلة عند الاستحواذ (مدرجة ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية)	31,927
صافي التدفقات النقدية الداخلة عند الاستحواذ	31,927

نواتوم القابضة، اس.ال. يو. والشركات التابعة ("نواتوم")

خلال نوفمبر 2022، أبرمت المجموعة ("المشتري") اتفاقية بيع وشراء مع مساهمي شركة نواتوم ال.ال.سي للإستحواذ على 100٪ من شركة نواتوم. كان الاستحواذ ساري المفعول إعتباراً من 30 يونيو 2023.

إن شركة نواتوم هي مزود عالمي للخدمات اللوجستية المتكاملة مع وجود في 26 دولة. وحصلت مجموعة موانئ أبوظبي على الموافقة النهائية من السلطات الإسبانية، بعد حصولها على الموافقة التنظيمية من المفوضية الأوروبية في وقت سابق من السنة. بلغ إجمالي بدل الشراء لملكية بنسبة 100% من شركة نواتوم مبلغ 541 مليون يورو.

وإدراكاً منها لإمكانيات النمو العالية لشركة نواتوم وقدرتها على التوسع، تعتزم مجموعة موانئ أبوظبي إنشاء علامة تجارية لوجستية دولية رائدة في السوق، ودمج أعمالها اللوجستية الحالية مع شركة نواتوم لخلق حضور كبير في المنطقة وتعزيز الخدمات من خلال الحضور العالمي للشركة.

إن المبالغ المعترف بها فيما يتعلق بالقيم العادلة في تاريخ الاستحواذ على الأصول المستحوذة القابلة للتحديد والمطلوبات المقبولة كما هو موضح في الجدول التالي كاملة ودقيقة وفقاً لأفضل ما لدينا من معلومات وتوزيعات سعر الشراء المؤقتة المتاحة كما في ذلك التاريخ:

	القيم العادلة المعترف بها عند الاستحواذ ألف درهم
الأصول	
ممتلكات وآلات ومعدات	**465,919**
حق استخدام الأصول	**290,180**
استثمار في شركة زميلة	**1,009,126**
مساعد مسؤول الاستثمار	**113,796**
مخزون	**5,640**
أصول الضريبة المؤجلة	**40,149**
ذمم مدينة تجارية واخرى	**799,766**
مصاريف مدفوعة مقدماً ودفعات مقدمة	**42,265**
أصول مالية من خلال الدخل الشامل الآخر	**1,221**
أصول مالية مشتقة	**3,101**
ضريبة مدينة	**179,718**
نقد وأرصدة لدى البنوك	**518,105**
مجموع الأصول	**3,468,985**
المطلوبات	
قروض بنكية	**341,176**
ذمم دائنة تجارية واخرى	**1,415,478**
مطلوبات الضريبية المؤجلة	**114,235**
ضريبة دائنة	**105,917**
مطلوبات مالية مشتقة	**195**
مطلوبات عقود الإيجار	**289,739**
مجموع المطلوبات	**2,266,740**
مجموع صافي الأصول القابلة للتحديد بالقيمة العادلة	**1,202,245**
يضاف: الشهرة	**972,455**
ينزل: حقوق الملكية غير المسيطرة، على أساس حصتها التناسبية في المبالغ المعترف بها للأصول والمطلوبات	**(31,289)**
مجموع بدل الشراء	**2,143,411**

كانت المحاسبة المبدئية لهذه المعاملة (التي تم تقييمها كاستحواذ أعمال تماشياً مع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3) غير مكتملة كما في 31 ديسمبر 2023، لذلك قامت المجموعة بإدراج الأصول القابلة للتحديد المستحوذة والمطلوبات المقبولة باستخدام المبالغ المؤقتة وتم الاعتراف بالفرق بين صافي الأصول القابلة للتحديد المستحوذة والبدل المدفوع كشهرة.

تتكون الشهرة البالغة 972 مليون درهم الناتجة عن الاستحواذ من القوى العاملة المجمعة، والتي لا تتأهل للاعتراف المنفصل بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 38.

تحليل التدفقات النقدية عند الاستحواذ:

	ألف درهم
نقد مدفوع للاستحواذ	**(2,143,411)**
صافي النقد المستحوذ عند اندماج الأعمال	**518,105**
صافي التدفقات النقدية الخارجة عند الاستحواذ (مدرجة ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية)	**(1,625,306)**
صافي التدفقات النقدية الخارجة عند الاستحواذ	**(1,625,306)**

37 اندماج الأعمال (يتبع)

شركة تي تيك انك

خلال أبريل 2023، أبرمت المجموعة ("المشتري") اتفاقية بيع وشراء مع الوصي وحاملي خيارات حقوق الأقلية الآخرين ("البائعين") للحصول على حصة بنسبة 100٪ من شركة تي تيك انك ("تي تيك") مقابل بدل إجمالي بمبلغ 17,9 مليون دولار أمريكي. تم استيفاء شروط البيع المحددة في الاتفاقية، وتم تحويل الحقوق والنقد، وتم الانتهاء من الالتزامات المرتبطة بالمعاملة خلال مايو 2023.

إن شركة تي تيك هي منشأة مقرها بربادوس، متخصصة في تطوير واستخدام التكنولوجيا لتحسين عمليات الجمارك والحدود.

تمت المحاسبة عن الاستحواذ باستخدام طريقة الاستحواذ المحاسبية في سنة 2023، وبناء عليه، تم الاعتراف بالأصول القابلة للتحديد المستحوذة والمطلوبات المقبولة بالقيمة العادلة. تتضمن البيانات المالية الموحدة نتائج شركة تي تيك من تاريخ الاستحواذ.

	القيم العادلة المعترف بها عند الاستحواذ ألف درهم
الأصول	
ممتلكات وآلات ومعدات	**36**
أصول غير ملموسة	**41,156**
ذمم مدينة تجارية واخرى	**2,755**
نقد وأرصدة لدى البنوك	**10,916**
مجموع الأصول	**54,863**
المطلوبات	
ذمم دائنة تجارية وأخرى	**2,765**
مجموع صافي الأصول القابلة للتحديد بالقيمة العادلة	**52,098**
يضاف: الشهرة	**46,390**
مجموع بدل الشراء	**98,488**

تحليل التدفقات النقدية عند الاستحواذ:

	ألف درهم
نقد مدفوع للاستحواذ	**(98,488)**
صافي النقد المستحوذ عند اندماج الأعمال	**10,916**
صافي التدفقات النقدية الخارجة عند الاستحواذ (مدرجة ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية)	**(87,572)**
صافي التدفقات النقدية الخارجة عند الاستحواذ	**(87,572)**

38 عقار محتفظ به للبيع

خلال ديسمبر 2021، أبرمت المجموعة اتفاقية بيع وشراء مع جهة ذات علاقة ("المشتري")، يتم بموجبها بيع أحد عقارات المستودعات الخاصة بالمجموعة إلى الجهة ذات العلاقة بسعر متفق عليه. لم يتم استيفاء شروط البيع كما هو محدد في اتفاقية البيع والشراء، ولم يتم تحويل الحقوق والالتزامات المرتبطة بالعقار إلى المشتري كما في تاريخ التقرير، وبالتالي، لم يتم الاعتراف بالبيع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021. ومع ذلك، تم الاعتراف بالعقار المرتبط بهذا البيع كأصل محتفظ به للبيع كما في 31 ديسمبر 2021. وبناءً على التقييم الذي تم إجراؤه، استنتجت الإدارة إلى أن القيمة المدرجة للعقار في تاريخ التقرير كانت أقل من صافي القيمة القابلة للتحقيق من البيع. خلال سنة 2022، تم استيفاء شروط البيع كما هو محدد في اتفاقية البيع والشراء وتم تحويل الحقوق والالتزامات المرتبطة بالعقار إلى المشتري. وبالتالي، تم تحقيق بدل البيع وتم تسجيل الربح في سجلات المجموعة.

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، توصلت المجموعة إلى اتفاقية لتطوير وتحويل بعض الأصول إلى جهة ذات علاقة بقيمة مدرجة بمبلغ 226,9 مليون درهم. ومن المتوقع أن تكتمل الصفقة خلال سنة 2024. وعند إتمامها وتحويلها، سيتم تحويل الأرصدة إلى الذمم المدينة وتحقيقها نقداً.

39 حقوق الملكية غير المسيطرة

إن المعلومات المالية الملخصة فيما يتعلق بكل من الشركات التابعة للمجموعة التي لديها حصص غير مسيطرة هامة مبينة أدناه. تمثل المعلومات المالية الملخصة أدناه المبالغ قبل الحذوفات داخل المجموعة.

	أو اف سي أو للدعم البحري		او تو تيرمينال ميناء خليفة ذ.م.م.		انترناشيونال أسوشيتد كارجو كاريار	
	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
الأصول المتداولة	**258,004**	230,307	**41,915**	23,281	**233,072**	54,318
الأصول غير المتداولة	**70,043**	76,165	**2,451**	2,307	**416,623**	704,271
المطلوبات المتداولة	**(180,659)**	(188,622)	**(24,554)**	(11,310)	**(125,321)**	(56,188)
المطلوبات غير المتداولة	**(3,757)**	(3,322)	**(969)**	(676)	**(86,128)**	(188,594)
صافي الأصول	**143,631**	114,528	**18,843**	13,602	**438,246**	513,807
حقوق الملكية العائدة لمالكي الشركة	**73,252**	58,409	**9,610**	6,937	**306,772**	359,665
حقوق الملكية غير المسيطرة	**70,379**	56,119	**9,233**	6,665	**131,474**	154,142
إيرادات	**405,512**	282,212	**70,088**	50,750	**285,197**	154,069
مصاريف	**(376,410)**	(263,960)	**(57,847)**	(43,709)	**(296,492)**	(99,346)
ربح السنة	**29,102**	18,252	**12,241**	7,041	**(11,295)**	54,723
الربح العائد إلى مالكي الشركة	**14,842**	9,308	**6,245**	3,591	**(7,907)**	38,306
الربح العائد إلى حقوق الملكية غير المسيطرة	**14,260**	8,944	**5,998**	3,450	**(3,388)**	16,417
	29,102	18,252	**12,241**	7,041	**(11,295)**	54,723
مجموع الدخل الشامل العائد إلى مالكي الشركة	**14,842**	9,308	**6,243**	3,591	**(21,246)**	38,306
مجموع الدخل الشامل العائد إلى حقوق الملكية غير المسيطرة	**14,260**	8,944	**5,998**	3,450	**(9,105)**	16,246
	29,102	18,252	**12,241**	7,041	**(30,351)**	54,552

سفين لخدمات الفوص والعمليات البحرية ذ.م.م.		سفين إنفيكتوس ذ.م.م.	كيزاد لتنمية المجتمعات	استثمارات البنية التحتية والتنمية ليمتد	الشركات التابعة لنواتوم القابضة، اس.ال. يو.	المجموع	
2023 ألف درهم	2022 ألف درهم	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم	2023 ألف درهم	2023 ألف درهم	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
559,422	165,531	**88,183**	5,100,948	**79,492**	**213,247**	**6,574,283**	473,437
255,326	402,164	**301**	5,210,019	**259,027**	**354,086**	**6,567,876**	1,184,907
(329,408)	(211,334)	**(80,630)**	(3,363,742)	**(32,486)**	**(226,032)**	**(4,362,833)**	(467,454)
(8,450)	(8,449)	**(122)**	(867,448)	**(29,936)**	**(165,304)**	**(1,162,116)**	(201,041)
476,890	347,912	**7,732**	6,079,777	**276,097**	**175,997**	**7,617,210**	989,849
243,214	177,435	**3,942**	3,188,297	**165,658**	**142,174**	**4,132,918**	602,446
233,676	170,477	**3,788**	2,891,480	**110,439**	**33,823**	**3,484,292**	387,403
483,139	257,940	**372,406**	816,225	**93,427**	**254,997**	**2,780,991**	744,971
(434,552)	(243,124)	**(374,676)**	(337,549)	**(62,690)**	**(236,820)**	**(2,177,036)**	(650,139)
48,587	14,816	**(2,270)**	478,676	**30,737**	**18,177**	**603,955**	94,832
24,779	7,556	**(1,158)**	249,821	**18,442**	**10,645**	**315,709**	58,761
23,808	7,260	**(1,112)**	228,855	**12,295**	**7,532**	**288,246**	36,071
48,587	14,816	**(2,270)**	478,676	**30,737**	**18,177**	**603,955**	94,832
24,779	7,556	**(1,158)**	242,244	**18,972**	**10,645**	**295,321**	58,761
23,808	7,260	**(1,112)**	221,914	**12,648**	**7,532**	**275,941**	35,900
48,587	14,816	**(2,270)**	464,158	**31,620**	**18,177**	**571,262**	94,661

39 حقوق الملكية غير المسيطرة (يتبع)

	2023 ألف درهم	2022 ألف درهم
في 1 يناير 2022	**387,403**	52,546
حصة في الربح	**288,246**	36,071
حصة من الدخل الشامل الآخر	**(12,305)**	(171)
تسديد توزيعات أرباح	**(17,688)**	(2,241)
حقوق الملكية غير المسيطرة الناتجة عن الإستحواذات	**19,460**	301,198
مساهمة إضافية مقدمة من حقوق الملكية غير المسيطرة (إيضاح 39 (1))	**2,821,257**	–
حركات أخرى	**(2,081)**	–
في 31 ديسمبر	**3,484,292**	387,403

(1) خلال السنة، اندمجت إحدى الشركات التابعة للمجموعة، كيزاد كوميونيتي مع شركة الإسكان الجماعي لإنشاء أكبر شركة إسكان متكاملة في أبوظبي. كان الاندماج ساري المفعول من 1 يناير 2023، وكجزء من عملية الاندماج، تم إصدار حصة بنسبة 47,8٪ إلى مساهمي شركة الإسكان الجماعي بمبلغ 2,670 مليون درهم من كيزاد كوميونيتي. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك مساهمة رأسمالية إضافية مقدمة من مساهمي الأقلية بمبلغ 151 مليون درهم.

40 أحداث بعد فترة التقرير

لاحقاً لتاريخ التقرير، حدثت المعاملات التالية:

- حصلت مجموعة أبوظبي للموانئ، بالشراكة مع كحيل تيرمينالز، على اتفاقية امتياز ميناء ثانية في كراتشي (باكستان) لعمليات البضائع السائبة والعامة. ويخطط المشروع المشترك لاستثمار ما يقارب من 275 مليون درهم (75 مليون دولار أمريكي) في العامين الأولين، لتغطية الرسوم المقدمة والمصاريف المدفوعة مقدماً والاستثمارات في البنية الفوقية والمعدات، مع استثمار إضافي بقيمة 367 مليون درهم (100 مليون دولار أمريكي) في غضون خمس سنوات لزيادة الكفاءة والقدرة بنسبة 75%، مما يتيح للمحطة مناولة ما يصل إلى 14 مليون طن سنوياً.
- وقعت شركة بوابة المقطع التابعة لمجموعة أبوظبي للموانئ اتفاقية شراء أسهم للاستحواذ على 60% من أسهم شركة دبي للتكنولوجيا، شركة تطوير حلول التجارة والنقل التي تتخذ من دبي مقراً لها، مقابل 28 مليون درهم. يتضمن هذا المبلغ مدفوعات الأرباح المؤجلة والمرتبطة بالأداء. ويسهم هذا الاستحواذ على توسيع محفظة التجارة الرقمية الخاصة بها، كما تعزز كذلك القدرات الداخلية لبوابة المقطع، وتحقق تآزر التكلفة وتعزز مكانتها كمطور رائد لحلول التجارة الرقمية المتطورة.
- من خلال نواتوم، أكملت مجموعة أبوظبي للموانئ الاستحواذ على ملكية 100% من سيسيه أوتو لوجيستيكس، وهي شركة الخدمات اللوجستية للمركبات الجاهزة التابعة لمجموعة لوجيستيكس سيسيه، مقابل 81 مليون يورو، مما عزز مكانة نواتوم في سوق لوجستيات السيارات الأوروبية. إن شركة سيسيه أوتو لوجيستيكس متخصصة في لوجستيات النقل البري للمركبات الخفيفة والثقيلة، وتعمل في معظم الدول الأوروبية، ولها مكاتب في إسبانيا وألمانيا وبولندا وجمهورية التشيك والمجر، وأسطول يضم أكثر من 200 شاحنة تغطي أكثر من 30 مليون كيلومتر سنويًا.
- استحوذت مجموعة أبوظبي للموانئ، من خلال نواتوم تيرمينالز، على إيه بي إم تيرمينالز كاستيلون في إسبانيا مقابل 10 مليون يورو. إلى جانب محطتها الحالية متعددة الأغراض، توسعت القدرة المجمعة لنواتوم تيرمينالز في كاستيلون إلى 250,000 حاوية مكافئة في أعمال الحاويات و2 مليون طن من البضائع السائبة، بالإضافة إلى قدرات الشحن والتفريغ الأفقي.
- قامت بوابة المقطع، وهي جزء من المجموعة الرقمية، بأول مشروع دولي لها في العقبة (الأردن) لاستخدام الحل الرقمي لنظام مجتمع الموانئ من خلال "Maqta Ayla" مقطع أيلة، الذي تم إنشاؤه كمشروع مشترك بنسبة 49/51 بين بوابة المقطع وشركة تطوير العقبة.

41 اعتماد البيانات المالية الموحدة

تم اعتماد وإجازة إصدار البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 11 مارس 2024.

تواصل معنا

www.adportsgroup.com